المكتبة التاريخية

العلاقات المصرية الأمريكية

الخطوات الأولى فى مصر

د. علاء الدين عرفات

العربى للنشر والتوزيع

العلاقات المصرية الأمريكية

الخطوات الأولى فى مصر

327.62073
A658aA
c.1

د. علاء الدين عرفات

٢٠٠١

العربي للنشر والتوزيع

A.U.B. LIBRARY
LIBRARY

جميع الحقوق محفوظة للناشر

العربى للنشر والتوزيع

60 شارع القصر العينى (11451) – القاهرة
ت : 7954529 – 7921943 فاكس : 7947566

42 ميدان البصرة – شارع دجله من شهاب – المهندسين
ت : 7492145 فاكس : 7618381

E-Mail:alarabi5@intouch.com

الطبعة الأولى

2001

العلاقات المصرية الأمريكية
"الخطوات الأولى فى مصر"

المؤلـــــف : د/ علاء الدين عرفات

الغلاف للــــفنان : ياسر عبدالقوى

عدد الصفحات : 303

LIBRARY

الأهداء

اهداء الى . .

أمى العزيزة . . . .

والى جلال السيد . . . .

تحية وإعزازا وتقديرا وعرفانا بالجميل

A U B. LIBRARY

مقدمة

شغل موضوع العلاقات المصرية الامريكية عددا من الكتاب والدارسين خلال الآونه الأخيرة وخصوصا الفترة التى تلت ثورة ١٩٥٢، ولكن لم يتناول أى من هؤلاء الدارسين والكتاب العلاقات المصرية الامريكية خلال فترة مابين الحربين، ومن هنا يأتى سبب اختيارى لهذا الموضوع لنيل درجة الماجستير فى التاريخ الحديث، وكذلك أهمية هذا الموضوع، فخلو المكتبة العربية والأجنبية من دراسة تتناول العلاقات المصرية الامريكية فى فترة ما بين الحربين العالميتين دفعنى الى اختيار هذا الموضوع ودراسته وكذلك أعطى للاختيار أهمية وثقلا.

وتتناول هذه الرسالة فترة قصيرة من تاريخ مصر الحديث وعلى الرغم من قصرها فأنها ذات أهمية بالغة فى تطور تاريخ مصر الحديث والمعاصر، حيث تبدأ فترة البحث باندلاع ثورة ١٩ وتصاعد التيار الوطنى المصرى واتجاه الوطنيين المصريين للولايات المتحدة لمساعدتهم على نيل الاستقلال الوطنى طبقا لمبادىء الرئيس الامريكى دكتور ولسن، والتى تأثر بها الوطنيون المصريون كثيرا، كما تأثر بها الشعب المصرى كذلك، وتنتهى فترة البحث باندلاع الحرب العالمية الثانية والتى تبدأ بعدها الولايات المتحدة فى انتهاج سياسة مغايرة تكون أكثر تقربا نحو مصر والشرق الأوسط، وأكثر مناوئة للسياسة البريطانية فى مصر والشرق الأوسط.

وقد قسمت البحث الى ثلاثة فصول غير تمهيد وخاتمة.

- ناقشت فى الفصل الأول عن العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة وتناولت فى هذا الفصل الولايات المتحدة وعرض القضية المصرية فى مؤتمر فرساى، والتمثيل الدبلوماسى بين مصر والولايات المتحدة، والولايات المتحدة والإمتيازات الأجنبية، والولايات المتحدة ومؤتمر مونترو.
- وفى الفصل الثانى تناولت العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة وقد تناولت فيه تشجيع ودراسة السوق من جانب الحكومتين، والتبادل التجارى بين البلدين، والإتفاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة.

A U B LIBRARY
LIBRARY

- وفى الفصل الثالث تناولت العلاقات الثقافية بين مصر والولايات المتحدة وقد تناولت فيه النشاط التبشيرى الامريكى فى مصر، النشاط التعليمى الخيرى الامريكى فى مصر، والجامعة الامريكية بمصر والنشاط الثقافى الامريكى، والولايات المتحدة والاهتمام بعلم المصريات.

وقد واجهتنى عدة مصاعب فى اعداد هذا البحث منها صعوبة الحصول على المصادر الأساسية ولذلك فقد قمت باعداد دراسة تحليلية لأهم المصادر والمراجع التى تناولتها فى بحثى حيث إنها يمكن أن تقدم ارشادا لباحث آخر يتناول جانبا آخر من الموضوع.

دراسة تحليلية للمصادر:

أن دراسة وتحليل المصادر اتجاه جديد يتبناه بعض الاساتذة فى الدراسات التاريخية ، لما لها من أهمية فى توضيح أهمية المصادر المستخدمة فى أى بحث تاريخى ولفتح الباب لمن يريد دراسة جانب أخر من جوانب الموضوع المدروس ودراستى لتحليل المصادر تتمثل فى خمسة محاور رئيسية هى :

١ – وثائق غير منشورة

٢ – وثائق منشورة

٣ – مصادر وتنقسم بدورها الى:

أ – رسائل عملية　　　ب – تقارير ودراسات　　　ج – كتب مطبوعة

٤ – مراجع

٥ – دوريات

١ – الوثائق غير المنشور :

وتنقسم هذه الوثائق الى قسمين وثائق عربية غير منشورة ووثائق أجنبية غير منشورة، أما عن الوثائق العربية غير المنشورة فتنقسم الى عدة مجموعات هى :

LIBRARY

أ – أرشيف عابدين :

ويضم محافظ مجلس الوزراء، وتحتوى على محاضر جلسات مجلس الوزراء من ١٩٠٦/٤/٢٣ الى ١٩٤٢/٣/١٨ بالاضافة الى محافظ تخص الوزارات المختلفة كل وزارة محفظة خاصة بها وهى تضم معلومات قيمة عن الفترة من ١٩٠٥ حتى أكتوبر ١٩٥٢، كما يضم هذا الأرشيف محافظ وزارة الخارجية وتتعلق بالفترة من ١٩٠٩-١٩٥٤ وتحتوى هذه المحافظ على وثائق وزارة الخارجية وبها معلومات قيمة عن تقارير وزارة الخارجية واللوائح والقواعد الخاصة بالسفارات ومعلومات عن رجال السلك الدبلوماسى، وتعينات القناصل الأجانب بمصر، والجاليات الأجنبية والمؤتمرات المختلفة التى حضرتها مصر أو التى عقدت بمصر، بالاضافة الى محفظة خاصة، بأقوال الصحف الامريكية عن الشئون المصرية وهى تضم الفترة من ١٩٢١-١٩٥١.

ب – محفوظات مجلس الوزراء :

ويتضمن هذا الأرشيف معلومات قيمة عن القطن، والبحث والتنقيب عن المعادن المصرية ويضم هذا الأرشيف محافظ خاصة بوزارة الخارجية المصرية، ويتضمن معلومات عن الاتفاقات والمعارض الدولية، والمفوضيات والقنصليات المصرية بالخارج، ويتضمن هذا الأرشيف محفظة خاصة بالولايات المتحدة، بالاضافة الى محفوظات وزارة الحقانية، وهى تتضمن معلومات قيمة عن المحاكم المختلطة، وموظفيها والشئون الخاصة بالنيابات، ولائحة ترتيب المحاكم المختلطة وقوانين وزارة العدل وقد استفدت بشكل خاص من محفوظات وزارة الحقانية وخصوصا المحافظ الخاصة بالمحاكم المختلطة ولكن واجهتنى مشكلة بالنسبة الى هذه المحفوظات وهى عدم ترتيب الوثائق بالاضافة الى تمزق بعض الوثائق وضياع بعض الوثائق المكملة لموضوع ما، مما خلق فجوة بالنسبة للمادة مما أضطرتنى من إكمالها من مصادر أخرى أقل أهمية.

ج – الأرشيف السرى ا حديث لوزارة الخارجية المصرية:

وقد أطلعت على هذا الأرشيف من المحفظة رقم ٣٤٠ حتى المحفظة رقم ٦٠٠ وهى المحافظ المسموح لى بالاطلاع عليها، ويضم هذا الأرشيف معلومات قيمة عن الشئون المصرية بشكل عام ومعلومات خاصة عن الولايات المتحدة الامريكية

A U B LIBRARY

وعلاقتها بمصر، ويضم هذا الأرشيف معلومات عن الاعفاءات الجمركية التى تطلبها الولايات المتحدة لبضائعها. بالاضافة الى احتواء الأرشيف على معلومات قيمة عن علماء الآثار الامريكيين بمصر ومعلومات عن بعض المحاصيل الامريكية مثل البصل والقطن، وعن عريان بطرس أفندى وهو تاجر مصرى له فضل كبير فى محاولته عرض البضائع المصرية بالولايات المتحدة، بالاضافة الى معلومات عن المؤتمرات العلمية التى طلبت الولايات المتحدة اشتراك مصر فيها.

د – الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية المصرية:

وقد اطلعت فى هذه الأرشيف من المحفظة رقم ٩٤٣ حتى المحفظة رقم ١٠٠٠ وهى المحافظ المسموح لى بالاطلاع عليها ويضم هذا الأرشيف معلومات قيمة جدا عن العلاقات المصرية الامريكية وبشكل عام فقد استفدت من المعلومات التى يضمها الأرشيف عن دعوة الحكومة الامريكية للحكومة المصرية للاشتراك فى المؤتمرات العلمية والتجارية.

وبالرغم من أننى اعتمدت بشكل أساسى فى بحثى على وثائق الأرشيف السرى الحديث والقديم لوزارة الخارجية المصرية الا أن الأرشيفين لهما عيوب كثيرة وهو ما شكل متاعب وصعوبات كثيرة بالنسبة لى، أهمها أنهما غير مفهرسين لاموضوعيا ولاتاريخيا فيمكن أن تجد على سبيل المثال فى محفظة ما ملف خاص بأيطاليا وملف عن الولايات المتحدة وملف أخر طلب إعفاءات جمركية لبلجيكا أولدول أخرى وهذا مثال لعدم الفهرسة الموضوعية، ويمكن أن تجد فى محفظة ملف عن علماء الآثار الامريكين بمصر عام ١٩١١ وآخر عن ألمانيا عام١٩٣٠ وملف عن المراسيم الخديوية فى القرن ١٩ وأخر عن أمريكا عام ١٩٥٥ وهذا مثال لعدم الفهرسة التاريخية.

هذا عن الوثائق العربية غير المنشورة أما الوثائق الأجنبية غير المنشورة فهى:

ثانيا : الوثائق البريطانية :

وهى الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية وقد اطلعت على الوثائق الخاصة بالفترة من ١٩٣٠-١٩٣٧ وهى تحت عنوان:

Further Correspondence Respecting Egypt andSudan, Confidential prints, foreign office, printed for the use of the Foreign Office

وقد استخدمت الوثائق التى تحت رقم :

F.O. 407/210

F.O. 407/217

F.O. 407/218

F.O. 407/219

F.O. 407/221

Concering Egypt during the years 1930-1934, 1935, 1936, 1937

وهذه الوثائق موجودة بمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة شمس على ميكروفيلم، وتتضمن هذه الوثائق معلومات قيمة جدا عن الشئون المصرية والسودانية بشكل عام.

وقد استفدت من الوثائق الخاصة بسنة ١٩٣٠ بعدد من الوثائق السرية الخاصة بالمعاهدات التجارية المؤقتة التى عقدتها الحكومة المصرية مع الدول الاجنبية على أساس حقوق الدولة الأكثر رعاية، والمناقشات الامريكية بشأن هذه الاتفاقية مع الحكومة المصرية، كما استفدت من الوثائق التى عالجت مسألة علاقة الامتيازات الأجنبية بالتشريع المالى الذى يسرى على الأجانب واستفسار الحكومة الأمريكية من المندوب السامى عن نية الحكومة المصرية لعقد اتفاقية مؤقتة مع روسيا لأهمية ذلك بالنسبة للحكومة الامريكية.

كما استفدت من وثائق ١٩٣٣ بشكل خاص بالتقرير الذى يقدمه المندوب السامى البريطانى عن الممثلين الدبلوماسين الأجانب فى مصر وموقف الحكومة البريطانية من هؤلاء الممثلين وكذلك تقرير عن مدارس الارساليات الأجنبية ببورسعيد، وقانون ضريبة الخفر، وموقف بريطانيا والدول الأجنبية الآخرى من هذا القانون.

كما استفدت من وثائق ١٩٣٤ بالوثائق التى عالجت الحملة السياسية المصرية ضد نظام المحاكم المختلطة وموقف الحكومة البريطانية من ذلك، وكذلك استفدت من تقرير مجلس الارساليات العالمى Egypt Inter-Mission Council عن العمل التبشيرى فى مصر وموقف الحكومة المصرية من مسألة حرية الأديان، وكذلك الحملة الصحيفية ضد المبشرين وموقف الحكومة المصرية والبريطانية والملك فؤاد وشيخ الأزهر من المبشرين.

كما استفدت من وثائق ١٩٣٥ عن الموقف البريطانى والمصرى من الحرب الحبشية الايطالية، وكذلك استفدت من وثائق ١٩٣٦ بالوثائق التى عالجت مسألة

A.U.B. LIBRARY

LIBRARY

المحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية واستفدت من وثائق ١٩٣٧ بالوثائق التىعالجت مؤتمر مونترو لإلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر.

٢- الوثائق المنشورة :

وتنقسم الوثائق المنشورة الى مجموعتين الوثائق الامريكية المنشورة، ومضابط مجلس النواب .

أ - الوثائق الامريكية المنشورة :

وقد استخدمت فى دراستى مجموعة كبيرة من الوثائق الامريكية المنشورة عن السياسة الخارجية الامريكية والعلاقات الدولية وهذه المجموعة موجودة بالسفارة الامريكية بالقاهرة وقد تيسر لى بعد جهد كبير الحصول علىإذن بالاطلاع على تلك الوثائق، وهى تتضمن معلومات عن العلاقات المصرية الامريكية فى الفترة من ١٩٢٦-١٩٣٩ وتشمل المراسلات المتبادلة مع الحكومة المصرية أو مع دار المندوب السامى أو دول الامتيازات الآخرى فى مصر وتتعلق تلك المراسلات، الشئون التى تهم الدولتين مثل المحاكم المختلطة والمسائل الاقتصادية التى تهم البلدين والمسائل التى تخص علماء الآثار الامريكيين والمبشرين الامريكيين العاملين بمصر وهى تحت عنوان :

U.S., Department of State "Foreign Relations of the united states "Diplomatic Papers" the Near East and Africa"

- وتتضمن وثائق ١٩٢٦ وثائق جهود الولايات المتحدة لحماية مصالح علماء الآثار الامريكين بمصر.
- وتتضمن وثائق ١٩٢٧ وثائق عن الاحتجاجات الأمريكية فيما يتعلق بالمساواة فى التمثيل فى المحاكم المختلطة نظرا لشكوى القضاة الامريكين بعدم مساواة الولايات المتحدة فى التمثيل فى المحاكم المختلطة بالدول الأخرى صاحبة الامتيازات
- واستفدت من وثائق ١٩٢٨ بالوثائق التى عالجت الموقف الأمريكى إزاء التغييرات التى اقترحتها الحكومة المصرية فى نظام المحاكم المختلطة واستفدت من وثائق ١٩٢٩ بالوثائق التى عالجت المفاوضات المصرية الامريكية لعقد معاهدتا التوفيق والتحكيم.

A U B LIBRARY

- واستفدت من وثائق ١٩٣٠ بالوثائق التى عالجت مسألة المحاكم المختلطة والموقف الامريكى إزاء المحاكم المختلطة. كما استفدت من وثائق ١٩٣١/١٩٣٩ بالموقف الامريكى إزاء المحاكم المختلطة والمسائل الاقتصادية والسياسة التى تهم البلدين والوثائق الهامة التى عالجت مسألة التبشير الامريكى بمصر وكذلك الوثائق المتعلقة بالاتفاقات والمعاهدات التجارية بين البلدين.

وقد قدمت لى الوثائق الامريكية بشكل عام معلومات قيمة وقد اعتمدت عليها بشكل أساسى فى بحثى

ب - مضابط مجلس النواب :

كما استفدت كذلك فى بحثى بالمعلومات والمناقشات التى دارت فى مجلس النواب المصرى فى الفترة من ١٩٢٦-١٩٤١ وهذه المضابط تتضمن معلومات قيمة عن العلاقات المصرية الامريكية كمناقشة معاهدتا التوفيق والتحكيم والمناقشات التى دارت للسعى لخفض الضريبة الجمركية العالية للولايات المتحدة على القطن طويل التيلة والمناقشات التى دارت بشأن مسألة المبشرين الامريكين بمصر.

٣ - المصادر :

وقد استفدت فى بحثى بعدد من المصادر الأصلية وهى تنقسم الى رسائل علمية، تقرير ودراسات، كتب مطبوعة، وهى كالآتى:

أ - رسائل علمية :

ولقد اطلعت فى بحثى على عددا من الرسائل العلمية غير المنشورة سواء رسائل نوقشت فى جامعات مصرية أو أوربية أو امريكية، مثل رسالة محمود محمد سليمان أحمد، عن النشاط السياسى والثقافى والاجتماعى للأجانب فى مصر ١٩٢٢-١٩٥٢ وهى رسالة ماجستير تحت اشراف الدكتور رأفت غنيمى الشيخ وأجازتها كلية

الآداب جامعة الزقازيق ١٩٨٨، وتتضمن هذه الرسالة معلومات قيمة عن الأجانب فى مصر ونشاطهم وقد استفدت منها بشكل خاص بالنشاط الثقافى للأجانب.

واستفدت كذلك من رسالة الدكتوراه التى تقدم بها مصطفى ابراهيم جاويش عن العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية ١٩٤٥-١٩٥٧- لكلية الآداب جامعة أسيوط ١٩٨٣ لنيل درجة الدكتوراه، واستفدت من رسالة الماجستير التى تقدم بها طلعت ذكرى مينا لكلية التربية جامعة أسيوط ١٩٨٣ تحت عنوان الارسالية الامريكية، وهى من أهم الرسائل العلمية التى أطلعت عليها، حيث تضمنت معلومات قيمة عن النشاط التعليمى الامريكى فى مصر منذ بداية هذا النشاط، كما استفدت من رسالة نبيل عبد الحميد سيد أحمد التى تقدم بها لكلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٦ لنيل درجة الماجستير فى الآداب وهى بعنوان الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢-١٩٢٢ وهى تتضمن معلومات قيمة عن النشاط الأجنبى فى مصر.

كما استفدت من الرسالة القيمة التى تقدم إدوارد فريمان جوست Edward Freeman Gossett لجامعة كاليفورنيا California فى أغسطس ١٩٦٠ وهى بعنوان :-

American protestant Missionary Endeavor in North Africa from its origins to 1939, Adessertation submitted in partial satisfaction of the requirement for the degree doctor of philosophy in history, August 1960

وتوجد هذه الرسالة بمكتبة الجامعة الامريكية بالقاهرة، وتتضمن معلومات هامة عن النشاط التبشيرى الامريكى وكذلك النشاط التعليمى الامريكى، بمصر حتى ١٩٣٩.

كما استفدت من الرسالة الهامة التى تقدم بها محمد علاء الدين الحديدى لجامعة لندن سنة ١٩٨٥ لنيل الدكتوراه وهى بعنوان :-

Mustafa al-nahhas: Acase study of Egyptian political leadership., Thesis submitted for the degree of phD in Politics, Department of Economic and political studies, School of Oriental and African studies univ of london 1985.

وهذه الرسالة موجودة بمكتبة الجامعة الامريكية بالقاهرة.

كما استفدت من الرسالة التى تقدم بها جابر على عباس للحصول على درجة الدكتوراه وهى بعنوان:

LIBRARY

Points of departure in Egypt's foreign policy, The Essence of Nasser's power, submitted to the faculty of the Gradute school in partial fulfillment of the requirments for the degree doctor of philosophy in the Department of political science".

وهذه الرسالة بها فصلا غاية فى الأهمية يحدد الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية من الحملة الفرنسية حتى ١٩٥٢.

ب - تقارير ودراسات :

كما استفدت من عدد من التقارير والدراسات المنشورة والتى تتضمن معلومات هامة عن العلاقات المصرية الامريكية مثل تقرير تشارلز واطسن Charles watson عن زيارته لمصر والشرق ١٩١١-١٩١٢ والذى طبع عام ١٩١٣ للتداول الخاص بين المبشرين، وناقش هذا التقرير أوضاع ومشاكل الارسالية الامريكية بمصر والشرق وهذا التقرير بعنوان :

"Report of the visit of the Corresponding secretary to Egypt and the levant with discussion of the Missionary situation and its problems"

وترجع أهمية هذا التقرير الى انه وضع استراتيجية تعليمية وتبشيرية للارسالية الامريكية بمصر فى المستقبل وناقش فكرة إنشاء جامعة مسيحية فى الشرق الأدنى تكون مركزها مصر والتى تحققت ١٩١٩ بإنشاء الجامعة الامريكية بالقاهرة.

كما استفدت من التقرير الذى قدمه أحمد عبد الوهاب باشا رئيس لجنة القطن المصرى الدولية إلى وزير الزراعة عن أعمال لجنة القطن المصرى الدولية ومؤتمر القطن الدولى الرابع عشر المنعقد فى برشلونه فى سبتمبر "١٩٢٩" وهذا التقرير يتضمن معلومات قيمة عن المشاكل التى تواجه التجارة الدولية للقطن" بالاضافة الى استفادتى من المعلومات القيمة التى تتضمنها تقرير أحمد عبد الوهاب باشا رئيس لجنة القطن المصرى الدولية، ومؤتمر القطن الدولى الخامس عشر المنعقد فى مدينة باريس فى يونيه ١٩٣١ والتى طبعته المطبعة الاميرية ١٩٣٢ ويتضمن هذا التقرير معلومات قيمة عن تجارة وتسويق القطن والمشاكل التى تواجه القطن المصرى.

كما استفدت من عدد من الدراسات المنشورة التى تضم وثائق تعالج العلاقات

A.U.B. LIBRARY

المصرية الامريكية أو وثائق تخص التاريخ المصرى والأمريكى بشكل عام مثل الكتاب الوثائقى الهام "خمسون عاما على ثورة ١٩" وقد استفدت منه بعدد من الوثائق التى تخص الموقف الامريكى من ثورة ١٩ وقلق المندوب السامى البريطانى فى مصر إزاء ذلك الموقف، كما استفدت من الكتاب الوثائقى الهام لتوماس بركواى وهو بعنوان

Thomes Brockway: Basic Documents in the united Foreign policy"

وهذا الكتاب يتضمن عدد من الوثائق الامريكية الهامة الخاصة بميثاق السلام (معاهدة كيلوج- بريان) والتى أبرمتها الولايات المتحدة مع الدول الأجنبية ومنها مصر وكذلك الوثائق الأمريكية الخاصة بالتاريخ الدبلوماس والعلاقات الخارجية للولايات المتحدة.

كما استفدت كذلك من الكتاب الهام لمستر رول بارتلت وهو بعنوان :

Ruhl Bartlett: The record of American Diplomacy and readings in the history of American foreign relation

الصادر بنيويورك ١٩٤٧.

ج - الكتب المطبوعة :

كما استفدت بعدد من المصادر الأصلية المطبوعة، وعلى سبيل المثال كتاب محمود أبو الفتح المسألة المصرية والوفد" ويتضمن هذا الكتاب معلومات قيمة عن الدعاية التى قام بها محمد محمود باشا ومستر فولك للقضية المصرية بأمريكا ١٩١٩، بالاضافة الى كتاب محمد كامل سليم، ثورة ١٩ كما عشتها وعرفتها" وقد قدم لى معلومات قيمة عن الدعاية للقضية المصرية بأمريكا عام١٩١٩، بالاضافة الى مذكرات سعد زغلول المنشورة ومذكرات عبد الرحمن فهمى المنشورة .. الخ.

كما أستفدت كذلك من البحوث الهامة عن التبشير بشكل عام والتبشير الامريكى بشكل خاص، مثل بحث أديب نجيب سلامة تاريخ الكنيسة الانجيلية المصرية وبهذا الكتاب معلومات قيمة عن التعليم الامريكى بمصر والمدارس الامريكية، وبحث الدكتور البساطى عن التبشير وأثره فى البلاد العربية الاسلامية.

كما استفدت من البحث الهام للدكتور رودرك ماثيوز والدكتور متى عقراوى عن التربية فى الشرق الأوسط، وهو يتضمن معلومات قيمة عن النشاط التبشيرى الامريكى فى مصر، كما استفدت كذلك من أبحاث كل من إبراهيم خليل أحمد عن

الاستشراق والتبشير وصلتهما بالامبريالية العالمية، ومصطفى الخالدى، عمر فروخ عن التبشير والاستعمار فى البلاد العربية" والبحث الأخير من أهم البحوث التى صدرت باللغة العربية عن النشاط التبشيرى فى البلاد العربية وقدم لى معلومات دقيقة عن النشاط التبشيرى الامريكى فى مصر، كما استفدت من البحث الهام للدكتور محمد عفيفى والدكتور رفيق جيب تاريخ الكنيسة المصرية" ويتضمن فصلا هاما عن نشاط الارساليات التبشيرية فى مصر كما استفدت من البحوث الاقتصادية الهامة والتى قدمت لى معلومات هامة عن تطور الاقتصاد المصرى مثل البحث القيم للدكتور حسين خلاف "التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث" وبحث الدكتور مصطفى القونى "تطور مصر الاقتصاد فى العصر الحديث وهذا الكتاب يعالج تطور الاقتصاد المصرى حتى ١٩٣٧ويتضمن الكتاب عدد من الجداول والاحصائيات الهامة والتى استفدت منها كثيرا، وبالاضافة الى البحوث الهامة للدكتور جمال الدين محمد سعيد، "التطور الاقتصادى فى مصر"، "واقتصاديات مصر" وتلك البحوث من أهم ما كتب عن التطور الاقتصادى بمصر وقد استفدت منها كثير، كما استفدت كذلك من بحث الدكتور يوسف النحاس "القطن فى خمسين عام" وهو عبارة عن مجموعة من المقالات كتبها الدكتور يوسف نحاس عن المشاكل التى تواجهة القطن المصرى، كما استفدت من البحث الهام للدكتور ابراهيم المشهدانى عن "القطن ودوره فى الاقتصاد العالمى وهذا الكتاب هو ترجمة للرسالة التى تقدم بها المؤلف الى جامعة بلجراد للحصول على درجة الدكتوراه وقد استفدت من هذا البحث بشكل خاص فى مسألة تبعية القطن المصرى للقطن الامريكى، كما استفدت بعدد من البحوث الأجنبية مثل بحث Albert Bourgeois وهو بعنوان

La formation de l' Egypte Moderne, la traite Anglo- Egyptien du 26 Aout 1936 et la Convention De Montreux du Mai 1937.

وقد استفدت من دراسته القيمة عن تطور الامتيازات الأجنبية فى مصر والموقف الامريكى فى مؤتمر مونترو ١٩٣٧.

كما استفدت من البحث الهام لتوماس بيلى Thomas Baily بعنوان

"Adiplomatic history of the American people, New Jersey 1980"

وهو موجود بمكتبة كلية الآداب جامعة طنطا، وقد استفدت منه بشكل خاص فى مسألة الموقف الأمريكى من الحرب العالمية الأولى ومؤتمر فرساى وكذلك الأوضاع الاقتصادية الامريكية.

A U B LIBRARY

LIBRARY

واستفدت كذلك من البحث الهام للقاضى الأمريكى (فى المحاكم المختلطة) مستر برنتون Brinton وهو بعنوان Mixed Courts of Egypt وهو من أهم الكتب على الاطلاق التى عالجت المحاكم المختلطة وترجع أهمية هذا الكتاب الى أن مؤلفه معاصر للأحداث بالاضافة الى اشتراكه فى ضع الاحداث كقاضى فى المحاكم المختلطة.

كما استفدت من البحث الهام لمستر Carr بعنوان

Internationanl Relation Between the two world wars

وقد استفدت من المعلومات القيمة التى ذكرها المؤلف عن العلاقات الدولية الامريكية بين الحربين.

بالاضافة الى استفادتى من البحث الهام لجون هيدن John Hidden بعنوان Germany and Europe 1919-1939 وهو يتضمن معلومات قيمة عن النزاع الايطالى الحبشى والموقف الأوربى والامريكى من ذلك النزاع، كما استفدت كذلك من البحث الاقتصادي الهام لتشارلز عيسوى بعنوان Egyp in Economic and Social Analysis وهو من أهم الكتب فى تاريخ مصر الاقتصادى، وبحوث كروتشلى Crouchely الأول بعنوان

The investment of foreign Capital in Egyptian Companies and public dept.

والثانى بعنوان Economic Development of Modern Egypt

ويتضمن الكتبين معلومات هامة عن الاقتصاد المصرى، وخاصة علاقة القطن المصرى بالقطن الامريكى، بالاضافة الى معلومات قيمة عن تطور الاقتصاد المصرى بشكل عام وفى فترة ما بين الحربين بشكل خاص.

كما استفدت من البحث الهام لمستر توسيج Taussig بعنوان

The Tariff history of the united states

وخصوصا المعلومات الهامة التى ذكرها عن قانون التعريفة الجمركية الامريكية سنة ١٩٣٠ وأثرها على العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة.

كما استفدت من البحث الهام لمستر جيمس شيرر وهو بعنوان

Cotton as A world power a study in the economic inerpertation of history , New York 1969

وهو يتضمن معلومات هامة عن علاقة القطن المصرى بالقطن الامريكى وقد استفدت كذلك من البحث الهام لمحمد حسن عباس بعنوان:

"Essi sur L' Evalution Du commerce Exterieur Egyptien"

وهو يتضمن معلومات قيمة عن تجارة مصر الخارجية مع الدول الأجنبية ومنها الولايات المتحدة وخصوصا فترة ما بين الحربين وقد استفدت كذلك من بحث محمد يوسف وهو بعنوان

Egypt Et le Developpment Economique" La Monoculture Du cotton En

وهو يتضمن معلومات قيمة عن القطن المصرى ودورة فى تجارة مصر الخارجية.

كما استفدت من البحث الوثائقى الهام لمستر لورانس مورفى Lawerence Murphy بعنوان الجامعة الامريكية بالقاهرة :

The American university in Cairo 1919-1987"

وهو يتضمن معلومات قيمة عن نشأة وتطور الجامعة الامريكية، والذى اعتمد فيه على أوراق تشارلز واطسن الخاصة بنشأة الجامعة واطلع على أرشيف الجامعة الامريكية والتى لم توافق ادارة الجامعة الامريكية باطلاعى على هذه الوثائق وكانت حجتهم فى ذلك أن نشأة الجامعة ارتبطت بالتبشير وبالتالى فهناك حساسية وتحفظ فى الاطلاع على هذه الوثائق بالنسبة الى طبعا، ولكن الحساسية والتحفظ أختفت مع مستر مورفى. بالاضافة الى استفادتى من البحث الهام لطارق محمد رأفت صقر بعنوان Early Century Islamic Architecture" وقد استفدت منه فيما يتعلق بتأثير الفن الاسلامى فى بناء الجامعة الامريكية.

٤ - المراجع :

كما استفدت من عدد من المراجع التى تخص تاريخ مصر أو تاريخ الولايات المتحدة بشكل عام من النشاط التبشيرى والاقتصادى للولايات المتحدة عام وهذه المراجع مذكورة بالتفصيل فى ثنايا هوامش الرسالة.

٥ الدوريات :

ولقد اعتمدت الدراسة على عدد كبير من الدوريات العربية والأجنبية سأذكر عددا منها على سبيل المثال لا الحصر.

(٢)

A U B LIBRARY
LIBRARY

أ- الدوريات العربية :

١ - الأهرام :

وقد اعتمدت على أعداده فى الفترة من ١٩٢٤-١٩٣٩ وقد استفدت من المقالات المنشورة به عن المسائل الاقتصادية والسياسية التى تهم البلدين (مصر والولايات المتحدة) ، كما استفدت كذلك من التقارير التى نشرتها البعثات الآثرية الامريكية التى تعمل بمصر عن أعمالها خلال مواسم الحفر المختلفة والتقارير التى نشرتها الحكومة المصرية عن تجارة مصر الخارجية.

٢ - المقتطف :

وقد استفدت من أعداد المقتطف بالمقالات والتقارير العديدة وخاصة تقارير علماء الآثار الامريكين عن نتيجة حفائرهم فى مصر.

٣ - النشرة الاقتصادية المصرية :

وقد استفدت من المقالات والاحصائيات والدراسات الهامة التى تنشرها عن الشئون الاقتصادية المصرية.

٤ - التجارة والصناعة :

وتتضمن مقالات ودراسات وتقارير هامة عن تجارة مصر الخارجية ودراسات واحصائيات عن القطن المصرى والامريكى والمشاكل التى تواجه القطن وطرق معالجتها .

٥ - البصير القضائى :

وتتضمن مقالات ودراسات هامة عن المحاكم المختلطة والامتيازات الاجنبية والمشاريع المصرية لاصلاح نظام المحاكم المختلطة وموقف الدول صاحبة الامتيازات ومنها أمريكا من تلك المشاريع.

٦ - جريدة التجارة :

وهى تتضمن مقالات ودراسات هامة عن الشئون الاقتصادية المصرية بالاضافة الى عدد من الاحصائيات الهامة

٧ - البلاغ الأسبوعى واليومى :

تتضمن مقالات عن الشئون المصرية خصوصا الشئون السياسية وقد استفدت منها بشكل خاص بالمقالات الصحفية التى نشرتها عن النشاط التبشيرى الامريكى بمصر.

٨ - الوقائع المصرية :

وقد استفدت منها بشكل خاص بنصوص القوانين التى أصدرتها الحكومة المصرية ونصوص المعاهدات والاتفاقيات التى عقدتها مصر مع الدول الأجنبية.

٩ - التاريخ والمستقبل :

وهى دورية تصدرها كلية الآداب- جامعة المنيا وقد استفدت منها بالدراسة الهامة التى نشرها الدكتور خالد نعيم عن جمعية مقاومة التنصير والحملة ضد المبشرين من الثلاثينات. بالاضافة الى عدد آخر من الدوريات العربية مذكورة فى ثنايا هوامش الرسالة.

١٠ - المجلة التاريخية المصرية

ب - الدوريات الأجنبية :

وقد استفدت فى درستى بعدد من الدوريات الأجنبية سأذكر منها على سبيل المثال.

1 - Document on International Affairs.

وقد استفدت من الوثائق التى تنشرها هذه الدورية سواء الخاصة بالولايات المتحدة أو الخاصة بمصر أو بالوضع الدولى بشكل عام.

2 - Survey of International Affairs.

وتتضمن هذه الدورية مقالات هامة عن معاهدة نبذ الحرب التى ابرمتها مصر مع الولايات المتحدة بالاضافة الى دراسات أخرى وبحوث تتعلق بالعلاقات المصرية الامريكية، وكان يرأس تحرير هذه المجلة المؤرخ البريطانى الشهير أرنولد توينبى Arold J. Toynbee

3 - The Annals of the American Academy of the political and social science.

وتتضمن هذه الدورية معلومات هامة عن السياسة الامريكية فى الشرق الأوسط

A.U.B. LIBRARY

بشكل عام وقد استفدت من الدراسة الهامة الت نشرتها الدورية فى مايو ١٩٧٢ بعنوان American and the Middle East

4 - Foreign Affairs:

وتتضمن هذه الدراسة معلومات قيمة عن الشئون الدولية والامريكية بشكل عام.

5 - The Journal of Modern History:

وتتضمن هذه الدورية دراسات هامة عن النشاط الامريكى فى مصر فى القرن ١٩ وقد استفدت بشكل خاص من الدراسة الهامة التى كتبها لويس مارتين سيزر بعنوان:

Louis Martin sears: "The Rosevelt Foreign policy 1937-949

وهذه الدراسة تتضمن الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية الامريكية فى الثلاثنيات والأربعينات.

6 - Jouinal of Egyptian Archaeology

وقد استخدمت أعداد هذه الدورية فى الفترة من ١٩١٤-١٩٣٩ وهى تتضمن دراسات هامة عن الآثار المصرية، والحفائر التى أجرتها البعثات الأثرية الامريكية بمصر، وجهود الامريكيين فى علم المصريات.

بالاضافة الى عدد من الدوريات الأجنبية الأخرى المذكورة فى ثنايا هوامش الرسالة.

وقبل أن أنهى هذه المقدمة أود أن أتقدم بالشكر الى كل من تعاون معى وقدم لى مساعدة فى هذا البحث .

د / علاءالدين عرفات

تمهيد

الأوضاع السياسية فى مصر أثناء الحرب العالمية الأولى

لقد استهل كرومر كتابه "مصر الحديثة" بقول نابليون "مصر أهم بلد فى العالم"، وأهمية مصر لبريطانيا لاترجع إلى كونها فى موقع خطير بالنسبة للمواصلات البريطانية، بل أيضا بحكم الموارد الهامة التى يمكن أن توفرها لعجلة الحرب"[١]

ومنذ بداية الإحتلال البريطانى لمصر و الحكومة البريطانية تحاول أن تحكم قبضتها القوية على مصر سواء بتشجيع الإستثمارات البريطانية فى مصر والتى وصلت قيمتها سنة ١٩١١ م (٤٤,٠٠٠,٠٠٠) جنيه، أو بتعين البريطانين فى الوظائف المصرية الهامة حيث شغل الإنجليز جميع الوظائف العليا إبتداء من رؤساء الأقسام حتى وكلاء الوزارات، وكانت تسعة أعشار الدرجات الأولى للإنجليز وجميع الوظائف الرئيسية فى الجيش والبوليس فكان يشغلها الإنجليز، بالإضافة إلى أن قرابة النصف من ميزانية الموظفين كانت تذهب إلى جيوب الموظفين الإنجليز الذين لم يكن عددهم يزيد على ١٥% من موظفى الحكومة من المصريين[٢] وفى نفس الوقت نقصت نسبة الموظفين المصرين فى الوظائف الكبيرة من ٢٧,٧% سنة ١٩٠٥ الى ٢٣,١% سنة ١٩٢٠[٣]

ورغم السيطرة البريطانية على الشئون المصرية إلا أن الحكومة البريطانية كانت تواجهها مشكلة أساسية بالنسبة لوجودها فى مصر تمثلت فى الإزدواجية بين السلطة الشرعية التى يمثلها السلطان العثمانى، والسلطة الفعلية التى تمثلها هى وكانت

(١) دكتور مصطفى النحاس جبر يوسف : (سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ -١٩٣٦) الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٥ ص٨ .

(٢) دكتور مصطفى النحاس جبر يوسف : المرجع السابق ص٣٣.

(3) Issawi, charles: Egypt at Mid Century, London 1954 P,41

A.U.B. LIBRARY

بريطانيا تنتظر الفرصة لإنهاء هذه الإزدواجية لصالحها وأتت هذه الفرصة عندما إنضمت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى فرأت بريطانيا فى إنضمام الدولة العثمانية لألمانيا حجة لها فى إنهاء الإزدواجية فى السلطة فأعادت بريطانيا ترتيب أوراقها القديمة حيث أن الدولة العثمانية قدمت لها حلا لمسألة الإزدواجية فى السلطة على طبق من الفضة بإنضمامها لألمانيا - ورأت بريطانيا بعد ترتيب أوراقها وبعد أن جائتها الفرصة لحل الإزدواجية ضرورة السيطرة التامة على مصر، والقضاء على التبعية الإسمية لمصر للدولة العثمانية، ولذلك عملت منذ اليوم الأول لنشوب الحرب العالمية الأولى على جعل مصر أشبه بمستعمرة إنجليزية.

فمنذ الأول من اغسطس أخذت الحاميات الإنجليزية نرسل إلى الإسكندرية وضواحيها لحفر الخنادق وإقامة الإستحكامات على السواحل المصرية، ورغم ذلك فقد أعلنت مصر حيادها فعندما قامت الحرب وقبل إعلان إنجلترا الحرب على ألمانيا بيوم واحد إجتمع مجلس الوزراء المصرى برئاسة حسين رشدى رئيس الوزراء و القائمقام الخديوى - حيث كان الخديوى عباس حلمى الثانى بالأستانة - فى ٣ أغسطس ١٩١٤ وأوصى بتعليمات يجب مراعاتها فى الموانئ المصرية بخصوص سفن المتحاربين فى أثناء تلك الحرب بين إمبراطور ألمانيا وإمبراطور روسيا والحرب بين إمبروطورية النمسا والمجر ومملكة الصرب لضمان حياد قناة السويس وبذلك تقرر قواعد الحياد بمصر[١] ولكن نتيجة لضغط بريطانيا على مصر خضع رشدى واستسلم للضغوط البريطانية وامضى قرار الخامس من أغسطس ١٩١٤م الذى زج بمصر فى الميدان الحربى، وجعلها خاضعة للأوامر البريطانية وخرجت مصر من حيادها، وأصبحت رهن إشارة أنجلترا أو غدت جزء من إمبروطوريتها[٢] أو كما يقول ألبرت حورانى Albert Hourani "أصبحت مصر نتيجة لضغوط الحرب تعامل كمستعمرة"[٣] وأصبحت مصر منذ ذلك الحين قاعدة بريطانية هامة بل مركز من اهم مراكز الإمبروطورية فى مدة الحرب فالقيادة العامة للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط تقيم بالقاهرة[٤] ونتيجة لذلك توافدت

---

(١) دكتورة لطيفة : (مصر فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨) هيئة الكتاب ١٩٨٤م ص١٧.

(٢) نفس المصدر السابق ص١٨.

(3) Hourani, Albert, Arabic thought in the liberal age 1798-1939), Cambridge Univ. press 1991, P. 209.

(٤) دكتور جلال يحيى : العالم العربى الحديث الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، دار المعارف ١٩٨٥ ص٥٣٨.

على مصر سيول من جنود المستعمرات جاء بهم الاستعمار من بلادهم اليكونوا علفا ووقود المدفعية[١] ولكن ضغط بريطانيا على مصر للزج بها فى ميدان الحربى لم يكن ليغير من الوضع السياسى لمصر وكان على بريطانيا ان تتقدم خطوة واحدة لإنهاء هذه الإزدواجية، ولكى تخلص مصر لها بدون شريك ولو شريك أسمى ولذلك فكرت الخارجية البريطانية فى إيجاد وسيلة للخروج من هذا المأزق، وكان الحل لهذا المأزق إما بإعلان الحماية البريطانية على مصر أو بضم مصر للمستعمرات البريطانية وكان لفكرة ضم مصر للإمبراطورية لها من يناصرها فى بريطانيا فيؤكد ريتشموند Richmond بان هذا الضم كان له من يناصره فى لندن وأن موضوع الضم كان يدور فى خلد الساسة البريطانين فتصبح مصر من مستعمرات بريطانيا"[٢] ورأت إنجلترا أن إعلان الحماية أفضل فهى من ناحية وجدت نفسها فى وجه المعارضة الشديدة من رجال دار المعتمد البريطانى فى مصر كما وجدت أن الحماية نظام مرن تتفاوت معانيه ففى أقصى طرفيه سيطرة قوية، وفى طرفه الآخر لايختلف كثير عن منطقة النفوذ السياسى، ولكن يتضمن فى حالاته جميعا - فيما بين الطرفين - الدفاع عن البلاد المحمية ومراقبة سياستها الخارجية ومقدار التدخل فى الأمور الداخلية للمحمية "قابل للمد والجزر حسب الظروف"[٣]

وبالفعل أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وقد جاء فى إعلان حمايه الحكومة البريطانية للحكومة المصرية :-"يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت الحماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية، وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة عن مصر وحماية أهلها ومصالحها"[٤] وانتهت بالفعل سيادة تركيا على مصر[٥]

---

(١) فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر سياسى منذ العصر المملوكى، ط٢ العربى للنشر و التوزيع ١٩٨٩ ص ١٢٨.

(٢) دكتور مصطفى النحاس جبر يوسف : المرجع السابق ص ١٨.

(٣) نفس المرجع السابق ص ٢١.

(٤) عبدالرحمن الرافعى : (ثورة ١٩١٩) تاريخ مصر القومى من ١٩١٤-١٩٢١ ط.ع دار المعارف ١٩٨٧ ص ٣٣.

(٥) آرثر ادوارد جولد شميت : الحزب الوطنى المصرى (مصطفى كامل ومحمد فريد) ترجمة فؤاد دوارة، هيئة الكتاب١٩٨٣ص ٢٦٤.

A.U.B. LIBRARY

وخلصت مصر للحكومة البريطانية وحلت بريطانيا الإزدواجية التى ظلت تعانى منها منذ ١٨٨٢ وأهمية إعلان الحماية البريطانية -أو بالتحديد تغير وضع مصر السياسى- بالنسبة لمصر أنه حدد الإطار الذى صارت فيه علاقات مصر بالدول الأجنبية أو بعبارة أخرى أن علاقات مصر مع الدول الأخرى سيحددها طرف ثالث هو بريطانيا العظمى بعد أنتهاء الإزدواجية فى السلطة وظل هذا الإطار يحدد علاقات مصر الخارجية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ويؤكد ذلك التبليغ البريطانى الموجه من ملن شيتهام Milen cheetham إلى الأمير حسين كامل فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤- حين نصب سلطانا من قبل الحكومة البريطانية بعد خلع الخديوى عباس حلمى الثانى حيث ذكر التبليغ "أما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالته أن المسؤلية الحديثة التى اخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى ان تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم ووكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر"[1]

ويلاحظ أن هذا البلاغ قد حدد الإطار الذى ستكون عليه علاقة مصر مع الدول الأجنبية "من خلال وكيل جلالته (ملك بريطانيا)" فى مصر فى المستقبل أى أن بريطانيا هى التى ستحدد علاقة مصر الخارجية، واستمر هذا البلاغ معمولا به حتى إلغاء الحماية رسميا ولكن روح هذا البلاغ ظل يحدد إطار علاقة مصر الخارجية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذا الإطار هو أن مصر دولة محتلة ، وأن بريطانيا هى التى تحدد علاقة مصر بالدول الأجنبية ولوضع هذا الإطار فى حيز عملى ألغت بريطانيا وزارة الخارجية المصرية وظلت ملغاة إلى ان اعيدت فى مارس ١٩٢٢.

وبدات بريطانيا بعد إعلان الحماية تصفى آخر الجيوب التركية فى مصر وهو قاضى مصر العثمانى "ففى ديسمبر ١٩١٤ اجتمع مجلس الوزراء أول إجتماع له فى عهد الحماية وتقر فيه إلغاء وظيفة قاضى مصر الذى كان يعين من قبل تركيا دليلا على

(١) محمود سليمان غنام : (أضواء علىأحداث ثورة ١٩، دار الفكر الحديث ١٩١٦) ص٦٠
وكذلك محمد على علوية : ذكريات إجتماعية وسياسية، تحقيق أحمد نجيب حمدى وآخرون مراجعة دكتور عاصم الدسوقى هيئة الكتاب ١٩٨٨ ص ٦٩

العلاقة الدينية بين مصر ودولة الخلافة وبذلك انقطع آخر رباط كان يربط مصر بتركيا"[1]

كما خطت بريطانيا خطوة أخرى لكى تنفرد بالسلطة المطلقة فى مصر وتركزت هذه الخطوة فى إستدراج الأجانب إلى الرضا بإلغاء إمتيازاتهم ريثما تنحصر السلطة كلها فى يد المندوب السامى وتتحول مصر إلى مستعمرة بريطانية ولذلك فقد شكلت لجنة فى مارس ١٩١٧ - من اربعة اعضاء إشترط أن يكون منهم إنجليزى ذو شخصية قانونية فى مصر للنظر فى أمر إصلاح القضاء فى حالة إلغاء الإمتيازات ولوضع التعديلات التى يستدعى إدخالها فى القوانين و النظم القضائية والإدارية فى البلاد التى يتطلبها إلغاء الإمتيازات فى ظل نظام الحماية وقد رأس هذه اللجنة يوسف وهبه وزير المالية وكان السير برونيات Sir Brunyate المستشار المالى بالنيابة العنصر الفعال فيها بصفته مستشارا للقضاء وكان الغرض من هذه اللجنة وضع القوانين و النظم التى تنسجم مع الحماية وسميت هذه اللجنة لجنة الأمتيازات "وفى أوائل نوفمبر ١٩١٨ كان برونيات قد إنتهى من العمل الذى اوكلته إليه لجنة الأمتيازات الأجنبية الخاص بالدستور"[2] وسمى مشروع برونيات وهو مشروع قانونى نظامى لمصر ينزل بها إلى مرتبة المستعمرات ويتلخص هذا المشروع فى إنشاء مجلس نواب مصرى يؤلف من المصريين ولكنه إستشارى محض ليس له أى سلطة قطعية فى اى امر من الأمور وبجانبه مجلس الشيوخ يملك وحده السلطة التشريعيةولكنه خليط من المصريين والأجانب يؤلف من أعضاء رسميين وهم الوزراء المصريين و المستشارين الإنجليز ومن فى مرتبتهم من الموظفين البريطانين ثم من اعضاء منتخبين ينتخبون بطريقة كثيرة القيود والشروط منهم ٣٠مصريا و١٥أجنبيا بحيث تكون الأغلبية فيه للأعضاء الرسميين والأعضاء الأجانب المنتخبين ولونفذ هذا المشروع لصارت سلطة التشريع فى يد شرذمة من الأجانب ولصار المصريون فى بلادهم غرباء"[3] وفشل مشروع برونيات ولكن بريطانيا

(١) دكتور لطيفة سالم : المرجع السابق ص ٤٧
(٢) نفس المرجع ص ٥٨-٥٩
(٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص٨٨

LIBRARY
A.U.B. LIBRARY

ستظل تسيطر على شئون الإمتيازات الأجنبية وتسيطر بشكل كبير على مسألة تعين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة، وغير ذلك من أمور الأمتيازات الأجنبية إلى أن تلغى الأمتيازات ونتيجة للحماية البريطانية جندت بريطانيا القوى البشرية والمادية المصرية لصالح حربها هى وحلفائها فقد اخذت السلطة العسكرية البريطانية تجند فرق العمال المصريين بالبطش وتسميهم المتطوعين وتأخذ من اهل الريف حاصلاتهم ودوابهم وأسباب معيشتهم قسرا بأبخس الأثمان وكلفت المديرين المصريين ومأمورى المراكز والعمد بتنفيذ ذلك[1]

كما احتكرت الحكومة البريطانية –سنة ١٩١٨– أهم محصول نقدى فى البلاد وهو القطن وحددت سعر شرائه ٤٢ ريالا وكانت تشتريه من اصحاب الأقطان ب٣٢ ريالا وكان سعر القنطار فى الخارج أربعوستين ريالا وبلغت خسارة المصريين نتيجة هذا الإحتكار اثنين وثلاثين مليون جنيه وقد إعترف اللورد ملنر فى تقريره أن التحكم فى أسعار القطن أدى الى تذمر الفلاح لأنه حرم نتيجة لذلك المزاحمة فى الأسواق الأجنبية مع إزدياد إيجار أطيانه ومصادرة حبوبه وحيوناته أثناء الحرب[2] وعلى أية حال فقد فجرت مسألة القطن ومشروع برونيات . . . الأزمة السياسية فى البلاد، وطرحت على القوى السياسية و الوطنية ضرورة العمل فطرح محمد محمود على سعد زغلول التفكير فى حالة مصر بعد الحرب وقال بضرورة تأليف جماعة من أصحاب الرأى فجرى ذكر أسماء شعراوى وعبدالعزيز فهمى ولطفى السيد وسعد زغلول ومحمد محمود وعدلى يكن ولكن تأجل البحث فى هذه المسألة[3]، إلى الوقت المناسب وقد جاء هذا الوقت بإعلان الهدنة فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ بين ألمانيا و الحلفاء وإنتهاء الحرب بإنتصار إنجلترا وحلفائهم ثم إعلان الرئيس ولسن لمبادئه الأربعة عشر – الخاصة بتقرير مصير الشعوب– فى يناير ١٩١٨ وإعتراف بريطانيا وفرنسا بهذه المبادئ فى تصريحهما للشعوب العربية فى أوائل نوفمبر ١٩١٨ فقد تضمن تصريحها ان بريطانيا

---

(١) دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج١ دار المعارف ١٩٧٧ ص٦٣.
وكذلك.Hourani, Albert, O.P. Cit. P, 209
(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص٩٥–٩٦ وكذلك دكتور عاصم محروس عبدالمطلب، دور الطلبة فى ثورة١٩، ١٩١٩، (١٩١٩–١٩٢٢) الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٠ص١٥
– وكذلك شهدى عطية الشافى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢–١٩٥٦ القاهرة ١٩٥٧ ص٣٠
(٣) دكتور مصطفى النحاس جبر يوسف : المرجع السابق ص ٥٠

العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التى أنقذت من الظلم العثمانى تحريرا تاما وان تنشئ لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التى يسنونها من تلقاء أنفسهم[1] وإن كانت تلك السياسة خاصة بسوريا والعراق لكن المعتمد البريطانى السير ونجت (Wingate) وضح بأن هذه السياسة سيكون لها صدى فى مصر[2] وكان لذلك أثره فى تفجير الحركة الوطنية المصرية فقد احست مصر فى تلك اللحظة بأن الوقت قد جاء ، فإن إنجلترا أفهمتها أن إعلان الحماية جاء نظرا لضروف الحرب وأدخلتها بالتالى فى حرب لاناقة فيها ولا جمل قدمت فيها مصر جميع مواردها . . . . . وبدأ الشعب المصرى بجميع طبقاته ينظر غيرا من انجلترا بعد تلك التضحيات الكبرى هنا وفى تلك الفترة بدأت الحركة الوطنية تظهر بوضوح بعد أن كتمت أنفاسها حوادث الحرب[3] وبدأت مجموعة من المثقفين المصريين وأعضاء الجمعيةالتشريعية يفكرون فى الإستفادة من مبادئ ولسن لنيل الإستقلال حيث يؤكد لطفى السيد "وبدأنا نحن الخمسة سعد زغلول وعبد العزيز فهمى، وعلى شعراوى، ومحمد محمود، وأنا لطفى السيد" نفكر فى كيفية الإستفادة من المبادئ الأربعة عشر التى أعلنها الرئيس ويلسون "[4] كما قام الملك فؤاد هو الآخر بحركة التفاف حول بريطانيا مناوئا سياستها فى مصر بمحاولته الإستفادة من مبادئ ولسن فبعث إلى ولسن ببرقية عقب إعلان الهدنة هنأه فيها بالإنتصار الذى أحرزه الحلفاء وأشاد بالدور الفعال الذى قامت به الولايات المتحدة الأمريكية فى كسب الحرب ورجا فى ختام برقيته أن تكون المطالب المصرية موضوع عناية الرئيس الأمريكى وعطفه وقد رأى ونجت أن هذه البرقية هى نتاج ذهن أذكى بكثير من ذهن السلطان إذ يقول "وأنا ميال للإعتقاد بأنها "البرقية" قد تكون من إعداد رشدى باشا بالإشتراك مع محامى إيطالى قدير صديق للسلطان كما أنى أميل إلى الإعتقاد بأن لحزب سعد زغلول المتطرف أصبعا فيها"

وبعد إعلان الهدنة بيومين ذهب سعد زغلول مع إثنين من زملائه السابقين بالجمعية التشريعية عبدالعزيز فهمى، وعلى شعراوى لمقابلة ونجت بمقر المعتمد

---

(١) دكتور عاصم محروس عبدالمطلب : المرجع السابق ص١٦
(٢) نفس المصدر : ص١٦
(٣) دكتورة لطيفة سالم : المرجع ص ٧١–٧٢
(٤) أحمد لطفى السيد : قصة حياتى، سلسلة المواجهة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣ ص١٤٢

A.U.B. LIBRARY
LIBRARY

البريطانى وأعلنوا رغبتهم فى مصاحبة وفد رسمى إلى لندن لمناقشة مستقبل مصر مع الحكومة البريطانية بهدف الحصول على إستقلال مصر التام فنصحهم ونجت بالتريث ولكنه وافق على الكتابة إلى حكومته طالبا تعليماتها"[1]

وعقب انصراف سعد باشا وزميليه من لدن السيد ونجت المندوب السامى تقابل ونجت مع حسين رشدى باشا رئيس مجلس الوزراء وحادثه فى شأن حضور سعد باشا وزميليه وتكلمهم معه بشأن الإستقلال وأظهر له دهشته وعجبه من أفراد ثلاثة يتكلمون فى أمر أمة بأسرها دون أن يكون لهم ما يخول لهم التكلم بأسمها، فلما بلغ سعد باشا وصحبه أقوال السيد ونجت هذا أخذوا يوالون الإجتماع فى منازلهم للتشاور فى هذا الأمر فرأوا أن يؤلفوا من أنفسهم وفدا يتكلم باسم الأمة ويعبر عن أمانيها وكانو يجتمعون تارة بمنزل محمد محمود باشا وتارة بمنزل سعد باشا وفيه تم تأليف الوفد (فى نوفمبر ١٩١٨) على النحو الآتى:- سعد زغلول باشا (رئيسا) على شعراوى باشا، عبدالعزيز فهمى بك، محمد محمود باشا، أحمد لطفى السيد بك، عبداللطيف المكباتى بك، محمد على بك (علويه) (أعضاء) وهم سبعة من أعضاء الجمعية التشريعية[2].

وتكررت مطالب سعد زغلول والوفد يطلب من السلطة العسكرية البريطانية السماح له ولأصحابه بالسفر لأوربا لعرض مطالب البلاد على مؤتمر الصلح والتمكن من اسماع صوت مصر بإعطائها حق تقرير مصيرها وكان لرفض بريطانيا السماح لسعد وأصدقائه بالسفر-وتطور الحالة فى مصر إلى ثورة فى مارس ١٩١٩ نتيجة القبض على سعد وثلاثة من أصدقائه ونفيهم إلى جزيرة مالطة مما لايتسع المجال لذكره بالتفصيل فى هذا التمهيد- أن تقدم الوفد للولايات المتحدة و الرئيس ولسن لمساعدته فى السفر لعرض القضية المصرية ونيل إستقلال مصر وفق مبادئ ولسن الأربعة عشر نتجه ليأس سعد والوفد من بريطانيا فى السماح لهم بالسفر وكان نتيجة لطلب سعد والوفد مساعدة أمريكا لهم بدأ صفحة تتميز بنوع خاص فى العلاقات المصرية الأمريكية يحكمها "العلاقات" وضع مصر الدولى كدولة محتلة من قبل أقوى الأمبروطوريات الإستعمارية فى ذلك الوقت وهى بريطانيا .

---

[1] آرثر ادوارد جولد شميت : المرجع السابق ص٢٩٨ وكذلك
Hourani, Albert, O.P. Cit. P, 209.

[2] مذكرات عبدالرحمن فهمى : يوميات مصر السياسية، إشراف وتحقيق دكتور يونان لبيب رزق، ج١، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٨ ص٥٢-٥٦٣

الفصل الأول

العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

أولا : الولايات المتحدة وعرض القضية المصريةعلى مؤتمر فرساى

ثانيا : التمثيل الدبلوماسى بين مصر والولايات المتحدة

ثالثا : المعاهدات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة

رابعا : الولايات المتحدة والأمتيازات الأجنبية

خامسا: الولايات المتحدة ومؤتمر مونترو

A.U.B. LIBRARY

أولا : الولايات المتحدة وعرض القضية المصرية على مؤتمر فرساى

فى ٨ يناير ١٩١٨ ألقى الرئيس ولسن Wilson رئيس الولايات المتحدة الأمريكية خطبة مستفيضة فى الكونجرس حدد فيها مبادئه الأربعة عشر والتى وصفها بأنها البرنامج الوحيد لإقرار السلام وقد دخلت الحرب سنتها الأخيرة فأراد ولسن أن يمهد لألمانيا طريق الإستسلام ولكى يضع للعالم قواعد للسلام[١]

وكانت أهم مبادئ ولسن العمل من أجل السلام وتخفيض السلاح وتسوية المشاكل الإستعمارية بما يحقق العدالة وحرية التجارة وانشاء عصبة الأمم ورفع الحواجز الإقتصادية[٢] بالإضافة إلى مبدأ تقرير المصير وهو من أهم المبادئ السياسية التى ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى ولم يأت هذا المبدأ فى النقاط الأربعة عشر صراحة وإنما جاء فى التصريحات التى أدلى بها الرئيس أمام الكونجرس الأمريكى وهو بأن الشعوب والأقاليم لاتنتقل من يد إلى أخرى أو من دولة إلى أخرى كما لو كانت سلعا تتساوم بشأنها الدول وأنما تقوم التسويات الإقليمية بين الدول على أساس خير السكان ووفقا لرغباتهم[٣]

ولقد أحدثت مبادئ ولسن ردود فعل قوية فى الولايات المتحدة وخارجها ففى الولايات المتحدة أحيت فى نفوس بعض الأمريكيين مبدأ مونرو ولذا عارضوا سياسة الرئيس ولسن الرامية لإنشاء عصبة الأمم بشكل خاص على إعتبار أن ذلك يعد انتهاكا لمبدأ مونرو وشكلوا جبهة معارضة شديدة تجاه سياسته الخارجية الهادفة لإنشاء تسوية سلمية عادلة طبقا لمبادئ تقرير المصير تسوية لاتترك أى شيء يمكن أن يكون مركز تلوث لقيام حروب فى المستقبل[٤]

---

(١) محمد كامل سليم : (ثورة ١٩ كما عشتها وعرفتها) كتاب اليوم ١٩٧٥ ص٤٥، وكذلك جلال يحيى: المرجع السابق ص٥٤٧-٥٤٨

(٢) محمود السروجى : (سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الإستقلال إلى منتصف القرن العشرين) الإسكندرية ١٩٦٥ص٢٦

(٣) دكتور محمد رفعت : (تاريخ حوض التحر المتوسط وتياراته السياسية) دار المعارف ١٩٥٨ ص ٢١٧

(4) Pratt, Julius and Others, A history of United states, Foreign Policy, 4th, New York 1980, P.250

وبالنسبة لمصر فقد أثرت مبادئ ولسن فى الشعب المصرى بشكل فعال ويصف معاصر التغيير الذى حدث فى مصر فور إعلان الرئيس ولسن لمبادئه قائلا "ساد الحزن والكمد والضيق والغيظ والحقد والمخاوف وسوء الظن العام والشامل قبل إعلان ولسن ، واشتد الميل إلى التشاؤم لاسيما أن عدوهم القاهر الجبار على وشك أن يخرج منتصرا من أكبر حرب قادها فى حياته وسيكون بطبيعة الحال أشد قهرا وضراوه مما مضى ولكن بعد إعلان ولسن أحيت الآمال ثم ألهبت المشاعر فزادت طاقاتها الحيوية وبرزت الروح الإيجابية فى قوة ومضاء ومبادئ ثلاثة هى السر فى هذا التطور الرائع[١] وكانت هذه المبادئ هى:-

١ - حق الشعوب فى تقرير مصيرها.

٢ - تحرير الشعوب العربية الخاضعة لسيادة تركيا ومنحها الإستقلال.

٣ - قرار إنشاء "عصبة الأمم" وحل المشكلات الدولية بالعدل والإنصاف وهكذا إنتقلت الحالة النفسية من النقيض إلى النقيض[٢] وعلى أثر تلك المبادئ وبعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى واجتماع الدول فى باريس لوضع تسوية للحرب وأحساس سعد زغلول أن الوقت قد حان للحصول على الإستقلال المصرى تلهمه مبادئ ولسن فطلب من السلطات العسكرية البريطانية (٢٠ نوفمبر ١٩١٨) إعطائه جوازات سفر له ولأصحابه للسفر لأوروبا لعرض المطالب المصرية أمام مؤتمر الصلح ولكن بريطانيا رفضت طلب إعطاء الجوازات، وأبلغت دار الحماية سعد زغلول أنها مستعدة لقبول أى إقتراح يتعلق بكيفية تعديل نظام الحكم فى مصر على أن ترفعها هى إلى لندن وعلى ألا تخرج هذه المقترحات عن نطاق الحماية البريطانية فى مصر[٣]

وعلى أثر رفض بريطانيا سفر الوفد المصرى أدار سعد زغلول وجهة لولسن ومبادئه، فارسل إحتجاجا للرئيس ولسن مصاغ بلغة مجاملة محتجا على منع بريطانيا لمصر من أسماع صوتها والأفضاء بمطالبها فى مؤتمر الصلح، وذلك بمنع الوفد ممثل

---

(١) محمد كامل سليم : المرجع السابق ص٤٩-٥٠

(٢) نفس المرجع ص٥٠

(3) Richmond, J.C.B, Egypt 1798-1952, London 1977, P178

و كذلك الرافعى : (ثورة ١٩١٩)ص٤ دار المعارف ١٩٨٨ ص١٦٠.

A.U.B. LIBRARY
LIBRARY

الأمة من السفر، واستطرد سعد زغلول فى برقيته قائلا "إن السلطات البريطانية فى مصر طلبت الينا أن نبدى اقتراحاتنا عن طريقة ادارة مصر بشرط الا تخرج عن دائرة الحماية.... وقال أن مصر لم ولن تقبل هذه الحماية التى ليست إلا عملا من الإعمال الحربية وهى مناهضة لأملنا فى الإستقلال بل هى مناهضة حتى للإستقلال الذى كسبناه وتمتعنا به من تركيا ولا يمكن أن يرضيكم أن هذه الحرب التى انتهت فى ضوء مبادئكم يترتب عليها تضييق دائرة الحقوق التى سبق لنا أن كسبناها بل على العكس يجب أن توسع تطبيقا لمبادئكم الجديدة التى تقضى باحترام حقوق الشعوب وفى طليعتها حق تقرير المصير"[١] ثم تضرع لولسن قائلا "باسم مصر ذلك البلد الراقى... نحتج بشدة على كل اعتداء على حقوقه واستقلاله، فمصر تضرع إلى جنابكم أن تهيئوا لها فرصة أن تسمع صوتها بالإحتجاج وبآمالها الشرعية"[٢] ثم أرسل سعد زغلول رسالة أخرى للرئيس ولسن أخبره فيها أن الوفد المصرى مازال ممنوعا عن مغادرة البلاد ولذلك "فالوفد المصرى يكرر لسعادتكم رجاءه تسهيل السبل له حتى يتمكن من عرض مطالب بلاده"[٣] ولم يكلف الرئيس ولسن نفسه عناء الرد على رئيس الوفد المصرى فأرسل سعد باشا برقية أخرى بتاريخ ١٣ يناير ١٩١٩ لوزير خارجية الولايات المتحدة مستر لانسنج Lansing معربا فيها أن مصر أولى الأمم بالتمتع بنعم المبادئ الجديدة لسياسة العالم وبين يديكم نضع آمالنا القومية ولذمتكم نكل الدفاع عنها حتى لا تضيع حقوقنا بحجة أن خصومنا أقوياء، واثقين أن فى الإنسانية لحسن الحظ قوة أخرى هى قوة المبادئ لاتستخدم لإذلال الأمم بل لتخليص الإنسانية من رجس البغى وتحرير رقاب الشعوب ونقول ذلك متمسكين بقول الدكتور ولسن "أن مصلحة أضعف الشعوب مقدسة كمصلحة أقواها"[٤] ولم يكن موقف لانسنج أفضل من موقف ولسن فلم يرد على برقية الوفد المصرى وعلى نفس النغمة أرسل سعد زغلول برقيتين بتاريخ أول فبراير[٥] و١٦ فبراير ١٩١٩[٦] لم يرد ولسن على البرقيتين أيضا والسبب فى ذلك أن الرئيس ولسن لم

(١) محمد كامل سليم : المرجع السابق ص٧٧-٧٨

(٢) (مذكرات عبد الرحمن فهمى : تحقيق دكتور يونان لبيب رزق جـ١ هيئة الكتاب ١٩٨٧ ص٧٤-٧٥.

(٣) محافظ عابدين محفظة رقم ٣٦٤ بعنوان المسألة المصرية ملف رقم "١".

(٤) نفس المصدر

(٥) مذكرات عبد الرحمن فهمى جـ١ المرجع السابق ص١٠٧ وبها النص الكامل للبرقية.

(٦) محافظ عابدين المرجع السابق، وبها النص الكامل للبرقية

LIBRARY

يشأ أن يصطدم بالسياسة البريطانية[*] ويقحم نفسه فى تعقيدات المسألة المصرية، كما أن بريطانيا كانت تعد العدة لكسب ولسن لصفها فيما يتعلق بالمسألة المصرية فبعد أن سُمح للوفد المصرى بالسفر لعرض مطالبه أمام مؤتمر الصلح كان أول شئ فكر فيه سعد باشا عند وصول الوفد إلى مرسيليا فى ١٨ ابريل أن أرسل إلى ولسن برقية يطلب فيها تحديد موعد لمقابلة خاصة للوفد المصرى ولم يتلق ردا من ولسن على برقيته[١] ولم يدر بخلد سعد زغلول أن الترتيبات قد أعدت بإحكام لإعتراف أمريكا بالحماية البريطانية على مصر فور وصول الوفد المصرى لباريس فجاء فى البرقية رقم ٤٤٩ من الجنرال اللنبى إلى أيرل كيرزون بتاريخ ٢٨ مارس ١٩١٩ "أرى من الأهمية القصوى أن يعرف المصريون أن حمايتنا عليهم قد لقيت موافقة الدول وقد فهمت أن أيطاليا والولايات المتحدة لم تعترف بالحماية هل يمكنكم الحصول على هذا الإعتراف أو اصدار تصريح ما لا يقبل الجدل"[٢] وقد أحالت الخارجية البريطانية هذه البرقية على الفور إلى مستر بلفور وزير الخارجية وإلى المستر لويد جورج رئيس الوزراء الموجودين فى باريس لحضور مؤتمر الصلح. اذن فقد خططت بريطانيا لإعتراف أمريكا بالحماية قبل سفر الوفد المصرى ولم يبق إلا إعلان اعتراف أمريكا بالحماية التى فوجئ الوفد المصرى بإعلانها فى١٩ إبريل أى بعد وصول الوفد ءالى مرسيليا بيوم واحدا. ولقد كتب سعد فى مذكراته مؤكدا التدبير البريطانى قائلا"لقد تعمد الإنجليز أن يصدموا الوفد بإعتراف ولسن بالحماية يوم وصولنا أملا فى أن تتزعزع ثقتنا فى أنفسنا وما كان بتدبيرهم فى الإفراج عنا ثم استقبالنا فى باريس بهذه الصدمة إلا كتدبير السجان الذى يطلق أسيره ثم يرصد على أبواب السجن من يدهمه ويغتاله ليحيق به الكيد فى ساعة الفرح والاستبشار بالخلاص والأمل فى المستقبل"[٣] وأعلن الرئيس ولسن اعترافه بالحماية بصورة رسمية فى صورة بلاغ[٤] من المعتمد السياسى الأمريكى فى القاهرة الى اللورد اللنبى ،وأراد الرئيس "ولسن" أن يتحفظ فى بلاغه فقال "ومع موافقة الرئيس

(*) لقد مثل ولسن قمة الصداقة الأمريكية مع السياسة البريطانية وخصوصا فى مؤتمر فرساى ولمزيد من التفاصيل انظر
Foreign Affirs, October 1926, Vol.5, No.I, PP. 6

(١) دكتور فؤاد المرسى خاطر : (الأطماع الإستعمارية فى الوطن العربى) القاهرة ١٩٩٠ ص ١٢٢.

(٢) (خمسون عاما على ثورة ١٩١٩) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالإهرام ١٩٦٩ ص١٨٨.

(٣) محمد كامل سليم : المرجع السابق ص١٣١-١٣٢

(٤) النص الكامل للبلاغ فى مذكرات عبد الرحمن فهمىجـ١ ص٢٧٣-٢٧٤.

A.U.B. LIBRARY

LIBRARY

على هذا الإعتراف فأنه بالضرورة يحتفظ لنفسه بحق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة" ويبدو أن الحكومة الأمريكية حاولت التخفيف من أثر تلك الصدمة على المصريين فاستطرد التبليغ قائلا "وبهذه المناسبة كُلفت أن أقول أن الرئيس الأمريكى والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتى على أنهما ينظران بعين الأسف إلى كل مجهود يبذل لتخفيف ذلك بالإلتجاء إلى القوة والشدة"[1]

وكان لإعتراف أمريكا بالحماية أثر سيئ وصدمة قاسية فى مصر لما كان ينتظره المصريون من الأمل على يد مبادئ ولسون لحصول مصر على الإستقلال وبالنسبة لأثر ذلك الإعتراف على الوفد فقد يئس بعض الأعضاء من جدوى البقاء فى باريس والسعى للإستقلال وأثروا العودة إلى مصر ومن هؤلاء إسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر بك و حسن واصف باشا[2] وبالرغم من أن ولسون قد خان مبادئه بالإعتراف بالحماية فلم يكن فى وسعه إغضاب إنجلترا برفض الإعتراف بحمايتها على مصر للأسباب الآتية

(أولا) لأنه كان بحاجة لمساندتها فى الوقوف ضد أطماع فرنسا القوية فى أوربا.

(ثانيا) لأن إنجلترا كانت حليفة اليابان التى كانت تخشـها الولايا ت المتحدة وكان اليابانيون إذ ذاك يطالبون بكياو تشاو Kiaw chaw وغيرها فى الشرق الأقصى.

(ثالثا) لأن ولسون كان يزداد إنعزلا فى المؤتمر فقد عارض مطامع إيطاليا فى فيومى Fiume وتسبب ذلك فى إنسحاب الوفد الإيطالى وعودته إلى بلاده.

(رابعا) لأنه كان فى وسع إنجلترا أن تغرى ولسن على الاعتراف بالحماية البريطانية بأن تدخل فى روعه أنها تنوى ان تمنح المصريين قسط من الإستقلال الداخلى وأن المصريين قد أساءوا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد المصالح الأوربية كما تدل على ذلك عبارات الإعتراف الرسمى الأمريكى بالحماية[3]

وعلى الرغم من إعتراف ولسن بالحماية لم يكف سعد زغلول عن إرسال البرقيات إليه فأرسل إليه برقية فى ٢٩ إبريل ١٩١٩ لكى يسمع مؤتمر الصلح أقواله "سعد

(1) خمسون عاما على ثورة ١٩١٩ المرجع السابق ص٤٠٧

(2) محمد كامل سليم : المرجع السابق

(3) دكتور عبدالعظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨-١٩٣٦ دار الكتاب العربى د-ت ص ٢٠٠-٢٠١.

A U. B. LIBRARY

ومعربا فيها ان ثقةالوفد فى ولسن لم تتزعزع برغم إعترافه بالحماية واننا "الوفد" (تستمد رجاءنا فى إجابة هذا الطلب من إحترامكم ومن ثقتنا فى العدالة التامة التى تريدون جعلها أساسا لصلح العالم وأن تدخلكم الأخير نفسه فى شأن الحماية البريطانية لم ينزع هذه الثقة)[1] ثم إستطرد سعد باشا قائلا (فهل يمكن بعد هذا ان تحرم مصر وحدها من عدالتكم حرمانا قطعيا وهى التى إعتمدت عليها كثيرا)[2].

وفى ١٦ مايو أرسل الوفد المصرى برقية لمجلس الشيوخ الأمريكى على نفس نغمة البرقية السابقة[3] ثم أرسل الوفد برقية أخرى للرئيس ولسن طالبا فيها مقابلته ذكرا فيها أن الشعب المصرى سيثابر على طلب حريتة السياسية ثم إستطرد قائلا (ولا مجال للشك فى أنه سيثابر على طلب حريته السياسية وسيفعل ذلك وهو يعتقد إعتقادا ثابتا فى عدالة قضيته وموافقه من اعماق قلبه على المبادئ التى أعلنتموها سعادتكم فإما ان ينجح "الشعب المصرى" بمساعدة أمريكا أو يهلك ضحية ولانه وحسن إعتقاده، لهذه الأسباب أرجوا ان تسمح سعادتكم لى ولأحد زملائى بمقابلتكم حتى نبين لكم حقيقة الحال فى مصر)[4].

ولما احس الرئيس ولسن بحرج مركزه لم يجد بابا للخروج منه سوى ان يكلف سكرتيره بأن يكتب إلى الوفد فى ٩ يونيه معتذرا عن تلك المقابلة بضيق وقته على أمل أن يلتقى معهم فى المستقبل ولما تلقى الوفد هذه الرسالة كتب للرئيس ولسن برقية أخرى فى ١٩ يونيه ١٩١٩ – وفى تلك البرقية اسرف سعد فى ثقته فى الرئيس ولسن وعدالته ولم يكن هناك مايبرر تلك الثقة حيث أعربت البرقية: (وإعتقادنا أنكم تركتم المجال مفتوحا لإحتمال مقابلتنا فى المستقبل، ونحن نرجوكم بإحترام ان تسمحوا بذلك بأسرع ما يمكن حتى يسجل لكم التاريخ الفخر فىهذه المسألة ككل مسألة مرتبطة بالمؤتمر)[5]

وفى ذلك الوقت كان الوفد المصرى قد إتصل بالوفد الأمريكى الذى جاء لباريس لمساعدةالأيرلندين على نيل إستقلالهم وعرف منهم الرغبة فى تشديد التفكير على

(1) مذكرات عبد الرحمن فهمى ج١ المرجع السابق ص ٢٨٨-٢٨٩.

(2) نفس المرجع ص ٢٨٩.

(3) نفس المرجع ص ٣٠٤-٣٠٦ وبه النص الكامل للبرقية.

(4) مذكرات عبد الرحمن فهمى ج١ المرجع السابق ص٢٠٧ – ٢٠٨.

(5) مذكرات عبد الرحمن فهمى ج٢ تحقيق الدكتور يونان لبيب رزق، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣ ص٢٣.

الإستعمار البريطانى بذكر المسألة المصرية بجانب المسألة الأيرلندية فزودهم بجميع المستندات والبيانات الخاصة بالقضية المصرية فدرسوها واتصلوا بشأنها فيمن يثقون فيه فى مجلس الشيوخ الأمريكى، هذا بالإضافة إلى ما أذاعه الصحفيون الأمريكيون فى صحفهم بعد أن أوقفوا على حقيقة المسألة المصرية وأثيرت المسألة المصرية فى مجلس الشيوخ فى ٢١ يونيه، عندما إقترح أحد الشيوخ الإعتراف بالجمهورية الأيرلندية فنبه أحد الأعضاء وأكد السناتور بوراه Borah "بأن مصر لاتقل جدارة لنيل مطالبها عن كثير من البلاد التى أرادت سياسة مؤتمر الصلح أن تغمرها بنعمة الحرية و الإستقلال على حساب الغير"(١) وقد ورد إسم مصر ثانية فى جلسة مجلس الشيوخ فى ٢٥ يونيه حيث إتهم المستر والش – العضو بالمجلس- وفد الصلح الأمريكى فى باريس بخيانة المبادئ التى قصد باريس لنصرتها وتأييدها حيث إستثنى الأمم التى كانت تحت حكم أصدقائهم من ان تطبق عليها قاعدة حق الشعوب فى تقرير مصير نفسها بنفسها كما طبقت على الشعوب التى كانت تحكمها أعداؤهم ثم جرى ذكر مصر بهذه المناسبة فقال أحد الأعضاء إن معاهدة الصلح لم توضع إلا لخدمة مصالح بريطانيا(٢) وعلى أثر ذلك فكر الوفد المصرى فى إرسال وفد لأمريكا لإستثارة الرأى العام فى الولايات المتحدة لبحث القضية المصرية وقد قرر ان يرسل بعض أعضائه إليها ولكن الإنجليز وضعوا العراقيل فى سبيل سفرهم ومنعوهم من ذلك(٣) فرأى الوفد أن ينوب عنه عبداللطيف المكباتى بك للسفر للولايات المتحدة ولكن القنصلية الأمريكية بالقاهرة طلبت من عبداللطيف بك ان يؤشر على جواز سفره من قنصلية إنجلترا أولا ولما طلب ذلك من القنصلية طلبت منه ان يحصل على إذن من الحكومة المصرية فعد عبداللطيف بك ذلك مراوغة، ورأى الوفد أنه لافائدة من متابعة السعى سيما وقد فتح أمامه باب جديد للعمل فى الولايات المتحدة وهو تكليف بعض كبار الساسة الأمريكيين بالدفاع عن القضية المصرية(٤) وهو المستر فولك Folk ويرجع الفضل فى إتصال المستر فولك بالوفد إلى الدكتور حافظ عفيفى بك، وكانت الفكرة متجهة فى بداية الأمر بتكليف المستر فرانك

(١) دكتور عبدالعظيم رمضان : المرجع السابق ص ٢١٣.

(٢) أحمد شفيق (باشا) حوليات مصر السياسية، التمهيد ج١ القاهرة ١٩٢٥ ص ٤٤١-٤٤٢.

(٣) مذكرات عبد الرحمن فهمى ج١ المرجع السابق ص٢٦.

(٤) مذكرات عبد الرحمن فهمىج٢ المرجع السابق ص٢٦.

والش بالدفاع عن قضية مصر فى أمريكا عند عرض معاهدة الصلح على مجلس الشيوخ وكان المستر و الش فى ذلك الحين يرأس الوفد الأمريكى الذى ذهب إلى باريس وبريطانيا يطالب باستقلال أيرلندا وقد دارت المخابرات بينه وبين الوفد بواسطة الدكتور حافظ عفيفى وكان المستر ولش رأى بعد ذلك لإعتبارات كثيرة أن يكلف غيره بالمهمة، فاقترح المستر فولك(١) والمستر فولك عمدة فى المسائل الدولية كان من وقت ما مستشارا قضائيا لوزراة الخارجية الأمريكية وله شأن يذكر فى قضايا دولية هامة وتبادل المستر الش المكاتبة مع المستر فولك وأنتهى الأمر بقبول فولك تولى القضية المصرية(٢) واستمر مستر فولك يعمل للقضية المصرية من أغسطس ١٩١٩ حتى نهاية يناير ١٩٢١ وقد بدأ عمله، بالقيام بحركة دعاية واسعة عن طريق الصحف الامريكية كما أخذ يجرى اتصالات بشأن القضية المصرية مع أعضاء مجلس الشيوخ حتى استطاع إقناع المستر لودج رئيس الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ بتأييد القضية المصرية اقتاعا تاما وصارت أغلبية لجنة الشئون الخارجية تتفق معه فى الرأى(٣) وقد قدم مستر فولك مذكرة للجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكى فى ١٥ أغسطس ١٩١٩ وبين فى تلك المذكرة انتقاداته لمعاهدة فرساى وخصوصا المادة ١٤٧ فى القسم السادس فى ملحق معاهدة فرساى التى تقضى بأن تكون المسألة المصرية من المسائل البريطانية الداخلية وتخرج عن نطاق اختصاص مجلس جمعية الأمم، وانتقد السياسة البريطانية لأغتصابها مصر والقضاء على كل أثر لحرية المصريين ثم استعرض الوعود البريطانية للجلاء عن مصر ثم أيدا استقلال مصر وعدم احقية الانجليز من البقاء من مصر، وأيد عدالة المطالب المصرية، ثم طالب مجلس الشيوخ بأنه (بالنيابة عن الوفد المصرى بصفة مستشاره القضائى أن ينص صراحة فى المواد من ١٤٧ الى ١٥٤ من القسم السادس من معاهدة فرساى على أن مركز مصر يدخل فى اختصاص مجلس جمعية الأمم وأن تسليم مصر لبريطانيا العظمى كغنيمة من غنائم الحرب لا يمكن أن تكون من مسائل بريطانيا الداخلية،وما برحت امريكا ملجأ للمضطهدين من جميع البلدان وما برحت فيها حرية البحث فى شكاوى الاعتداء من

(١) محمود أبو الفتوح : المسألة المصرية و الوفد د.ـ ص١٥١ -١٥٢ وكذلك عباس محمود العقاد، سعد زغلول سيرة وتحية، القاهرة ١٩٣٦ ص ٢٧٧.

(٢) دكتور عبدالعظيم رمضان : المرجع السابق ص٢١٣

(٣) نفس المصدر. ص٢١٤

LIBRARY
A U B LIBRARY

LIBRARY

الأمور الطبيعية فالقضاء على مصر بالبقاء فى أسر الاستعباد البريطانى لايفيد سوى استمرار حصن المدافع البريطانية.. أما اذا ضمن للمصريين سماع قضيتهم أمام مجلس جمعية الأمم أو أية محكمة أخرى دولية وبذلك تكون جمعية الأمم قد حققت غرضا من أسمى الأغراض المقصودة بتأليفها وهى تهيىء سبيل العلاج للامم الصغيرة وتمكينها من الوصول إلى حقها فى تقرير مصيرها القومى بالجائها الى الحق والقانون دون القوة[1] وكان لمذكرة المستر فولك اثر كبير فى لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى إذ حدث ان رفضت اللجنة طلبا مقدما من مندوبى بلاد الهند يطلبون فيه سماع أقوالهم فاعترض المستر هتشكوك زعيم الحزب الدايمقراطى عل ذلك قائلا كيف يمكن أن يسمع صوت المصريين ولا يسمع صوت الهنود أن ظلامة الفريقين متماثلة وهم ضد خصم واحد، فردت عليه اللجنة بقولها (أن مصر تعد من الوجهة السياسية غير خاضعة لانجلترا ولا تركيا بل يجب أن تكون مستقلة وزمامها بيدها فكان لهذا القرار رنة فرح عظيمة طيرها مستر فولك الى الوفد المصرى بباريس الذى طيره بدوره الى مصر فنشرته الصحف متفائلة جدار[2] وكان لهذا القرار صدى فى الوسط الطلابى فأجتمع بميدان عابدين يوم ٣١ أغسطس طلبة المدارس العليا والأزهر وهتفوا للحرية ولامريكا وذهب فريق منهم الى دار السفاره الامريكية حيث كان هتافهم لأمريكا نصيره الحرية[3] وأرسلوا برقيات شكر لرئيس مجلس الشيوخ الأمريكى ورئيس لجنة الشئون الخارجية بالمجلس ولقد أحدث قرار لجنة الشئون الخارجية، هلعا للاوساط الانجليزية فجرت المخابرات بين السلطات الانجليزية والوكالة السياسية الامريكية بالقاهرة التى رأت أن تجامل انجلترا بأصدار بيان وزعته على الصحف بتكذيب قرار لجنة الشئون الخارجية وعلى أثر نشر هذا التكذيب أتصل الوفد بوكيله (فولك) يستعلم عن الحقيقة منه فورد جواب مستر فولك بأن القرار لم ينشر رسميا وأنه سيعرف الوفد به عند نشره[4] وبالوصول بالقضية المصرية الى تلك المرحلة رأى الوفد مصرى نفسه أنه بحاجة الى رجل ذو مواهب فكرية وله قدرة فى اللغة الانجليزية للـ ـل للدعاية للقضية المصرية فى

---

[1] Department of state "Foreign Relations of the united states 1919, Vol, XIII, P, 295.

[2] نفس المرجع ص٨٠-٨١ وكذلك محمد كامل سليم، المرجع السابق ص ١٣٧ وأيضا راشد البراوى المركز الدولى لمصر و السودان ج١ القاهرة ١٩٥٢ ص ١١٣.

[3] دكتور عاصم محروس عبد المطلب : دور الطلبة فى ثورة ١٩، (١٩١٩-١٩٢٢) هيئة الكتاب ١٩٩٠ ص ١٠٧.

[4] دكتور محمد أنيس : دراسات فى وثائق ١٩ ط٢ هيئة الكتاب ١٩٨٨ ص ٧٩-٨٠.

A.U.B. LIBRARY

امريكا ووقع الاختيار على مكرم عبيد ولكن مكرم عبيد رأى أن يضمن له الوفد العمل لمدة سنتين بأمريكا يفتح أثنائها مكتب هناك للدعاية للقضية المصرية بدلا من أن يترك عمله فى مصر لمدة شهرين أو ثلاثة أو أربعة، وقدر الوفد نفقات مكرم عبيد لمدة سنتين بـ ٢٥٠٠ج بأمريكا وهى مصاريف سفر وإقامة[1] ولكن الوفد غير فكرته وقرر أن يعطيه ١٠٠ جنيه شهريا مقابل مصاريفه هناك وأن استغنى عن خدماته قبل سنتين من تاريخ العمل يعطى مكافأة قدرها خمسمائة جنيه[2] ولكن مكرم عبيد لم يقنع بهذا إذ أن نفسه الكبيرة أبت عليه الا أن يطلب الانضمام الى هيئة الوفد[3]

وقد رد الوفد على طلب مكرم عبيد بقوله (أما ضم حضرة وليم مكرم عبيد لم نقبله مع توفر حسن الشهادة فيه لعدم معرفته شخصيا من أغلب حضرات الأخوان ولانه اشتراط تحمل الوفد مصاريف مخالف للائحته ولو أن حضرته قبل أن يحضر ويشتغل معنا مدة يمكننا فيها أن نعرفه كما عرفه من شهدوا معه الكفاءة وكرم الاخلاق لبادرنا الى قبولة)[4]

ويلاحظ أن سبب رفض عضوية مكرم عبيد فى الوفد هو اشتراطه تحمل الوفد مصاريف مخالف للائحته وأعتقد أن الوفد على صواب فلو أن مكرم عبيد طلب العضوية من البداية لما رفض الوفد، ولكن أن يطلب مكرم عبيد مصاريف أقامه ثم يطلب بعد ذلك العضوية فمن الواجب على الوفد ان يرفض ذلك خصوصا أن ذلك مخالف للائحته[5] علاوة عل أن مكرم عبيد لم يكن معروفا لأغلب أعضاء الوفد وقد رأى الوفد فى النهاية تأجيل سفر مكرم لامريكا وجاء ذلك فى رسالة من الوفد إلى عبد الرحمن فهى فى ٨ ديسمبر ١٩١٩[6] واعتقد أن تأجيل سفر مكرم عبيد جاء نتيجة لسفر محمد

---

[1] محمد أنيس : نفس المرجع ص ٧٣.

[2] مذكرات عبد الرحمن فهمىج٢ المرجع السابق ص٢١٢-٢١٣.

[3] نفس المرجع ص ٢١٣.

[4] نفس المرجع ص ٢٢٣-٢٢٤.
وفق قانون الوفد فإن أعضاء الوفد كانوا ينفقون على أنفسهم من جيوبهم الخاصة أما التبرعات التى جمعت من الأمة فخصصت وفق قانون الوفد أيضا للصرف على أعمال الوفد ومرتبات مستشارية وسكرتاريته ، لمزيد من التفاصيل انظر محمد أنيس المرجع السابق ص ٥٥.

[5] مذكرات عبد الرحمن فهمى ج٢، المرجع السابق ص ٢٢٤-٢٢٥.

[6] مذكرات عبد الرحمن فهمى ج٢، المرجع السابق ص ٢٢٤-٢٢٥.

محمود إلى امريكا فى أكتوبر من نفس العام بمساعدة مستر فولك والدليل على ذلك أنه عندما طلب الوفد المصرى عودة محمد محمود من امريكا لمساعدة الوفد فى أعماله فى باريس طلب بشكل عاجل سفر مكرم عبيد لامريكا فى رسالة من سعد زغلول لعبد الرحمن فهمى فى ١٩٢٠/٢/٢١[١] وأن كان سفر مكرم عبيد قد تأجل هذه المرة إلى الأبد وعلى أيه حال كان سفر محمد محمود لامريكا[*] بدلا من مكرم عبيد أفضل بكثير من الناحية العملية لأن محمد محمود كان يعرف مستر فولك جيدا أو على الأقل على علم بطريقته فى العمل.

وقام محمد محمود بدور فعال فى امريكا حيث نشر الكتاب الابيض عن المسألة المصرية (ونشرة باللغة الانجليزية) وقد تضمن هذا الكتاب جميع أعمال الوفد فى مصر وفى الخارج والمكاتبات التى وردت بينه وبين اعضاء مؤتمر السلام ابتداء من ١ نوفمبر ١٩١٨ إلى ١٤ يوليه ١٩١٩[٢] ثم ارسل بعد ذلك محمد محمود" خطابا لرئيس مجلس الشيوخ بمناسبة سفر لجنة ملنر أوضح فيه المظالم التى وقعت على مصر ثم استطرد قائلا (أيمكن أن تكون الضحايا التى قد منها مصر فى سبيل تحرير الشعوب مجلبة لعبوديتها أبعد سنوات يبذل فيها كل مرتخص وغال لنصره الحلفاء يريد العالم أن يصدر قراره بعقاب مصر عقابا لم ينذل بالمغلو بين على أمرهم، أن مصر تنتظر عطف الشعب الامريكى وعمل مجلس الشيوخ،[٣] ونتيجة لجهود محمد محمود وفولك قدم مستر أون عضو مجلس الشيوخ التحفظ الآتى عند عرض معاهدة فرساى على مجلس الشيوخ لأول مرة فى شهر نوفمبر ١٩١٩ (المفهوم أن حماية بريطانيا على مصر، الحماية التى تعترف بها المانيا ليست وسيلة بواسطتها تنقل سيادة تركيا الآسمية على مصر إلى الشعب المصرى ولاتعد حرمانا للشعب المصرى من أى حق من حقوقه فى الحكم الذاتى وقد وافق على هذا التحفظ ٣٧ عضوا ورفضه ٤٦ عضوا[٤]

ونتيجة لمشاورات واجتماعات كثيرة أجراها مستر فولك مع الخارجية الامريكية

---

(١) دكتور محمد أنيس : دراسات فى وثائق ١٩ ط٢ هيئة الكتاب ١٩٨٨ ص ٧٩-٨٠.

(*) عن اختيار محمد محمود للسفر الأمريكا انظر عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ببيروت ١٩٧٥ ص٢٤٧-٢٤٨.

(٢) مذكرات عبد الرحمن فهمى ج٢ ص١٢٤-١٢٥.

(٣) مذكرات عبد الرحمن فهمىج١ نفس المرجع ص ١٥٢.

(٤) محمود أبو الفتوح : المرجع السابق، ص ١٠٤-١٠٥.

حصل على خطاب من وزير الخارجية الامريكى مستر (لانسبخ) إلى المستر أون بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩١٩ يقول فيه أن الولايات المتحدة لم تعترف برقابه على الشئون المصرية الا على النحو الذى ورد فى الاعلان الذى ابلغته الحكومة البريطانية للولايات المتحدة فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وأن الولايات المتحدة توقعت ان بريطانيا العظمى ستنفذ التأكيدات التى أعطاها جورج الخامس لسلطان مصر السابق فى خطابه الذى نشرته جريدة التايمز فى ٢١ ديسمبر ١٩١٤ ويدل التصريح الذى أبلغته الحكومة البريطانية لوزارة الخارجية الامريكية فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ على أن الحماية كانت ضرورة حرب فقط إذا أن السبب الذى ذكر فى اعلانها أن تركيا أعتدت على مصر فتحتم على بريطانيا حماية الشعب المصرى[١] وأهمية هذا الخطاب بالنسبة للمسألة المصرية أنه يحدد أن الحماية كانت مسألة حرب وبالتالى فبانتهاء الحرب تنتهى الحماية منطقيا. وقدم مستر أون تحفظا ثانيا عند عرض المعاهدة(فرساى)" على مجلس الشيوخ مرة ثانية فى فبراير ١٩٢٠ هو (تفهم الولايات المتحدة أن الحماية المشار اليها فى القسم السادس من المعاهدة ضرورة قضت بها الحرب لحفظ كيان مصر واستقلالها أثناء الحرب، وأتفق ٥٣ عضوا على أعطاء أصواتهم للموافقة على هذا التحفظ[٢] ويلاحظ أن هذا التحفظ مبنى على خطاب مستر لانسبخ لاون فى ١٦ ديسمبر ١٩١٩ وناقشت لجنة الشئون الخارجية ذلك التحفظ يوم الآثنين ١٥ مارس ١٩٢٠ فألقى المستر أون خطبة فى تعضيده وألقى المستر لودج رئيس لجنة الشئون الخارجية- خطبة عظيمة يؤيد بها التحفظ وعارض مستر سترلنج عضو ولاية داكوتا الجنوبية هذا التحفظ بدعوى أنه أعلن وقد نشرت ذلك جريدة واشنطون بوست فى ١٤ مارس أن لجنة ملنر ستشير بالغاء الحماية ورأى مستر سترلنج أنه لا يصح فى هذه الحالة الموافقة على التحفظ[٣] وبالفعل رفضت لجنة الشئون الخارجية تحفظ مستر أون وقد وقع ذلك وقعا سيئا على المصريين[٤] ثم رفض مجلس الشيوخ معاهدة فرساى فى مارس ١٩٢٠[٥] وقبل عرض

---

(١) نفس المصدر ص ١٠٧.

(٢) نفس المصدرص ١٠٨.

(٣) نفس المصدر ص ١٠٩.

(٤) محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩، المرجع السابق ص ٢١٢.

(٥) راشد البراوى : المرجع السابق ص ١١٣.

A U B LIBRARY

تحفظ أون على مجلس الشيوخ طلب الوفد من محمد محمود أن يعود من امريكا اذا كان فى استطاعه مستر فولك أن يسير بالأمور هناك وحده وجاء هذا الطلب بناء على ما ينتظر أن يلقى على الجماعة "الوفد" من عبء المناقشة الخطيرة اذا استدعى الامر مع لجنة ملنر العائدة قريبا من مصر ولقد لبى محمود باشا الدعوة ورجل من الولايات المتحدة حيث وصل إلى باريس فى مارس ١٩٢٠[١] وقد تبين الوفد المصرى بعد ذلك أن الدعاية فى امريكا لافائدة منها حيث لم تظهر مساعدة الولايات المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر أثناء مفاوضه الوفد للجنة ملنر وقد بين ذلك سعد زغلول فى خطاب لمستر فولك من ٣١ يناير ١٩٢١ جاء فيه (ولم نشعر مطلقا ونحن فى مفاوضاتنا مع لجنة ملنر بمساعدة الولايات المتحدة مباشرة أو غير مباشرة وكل عمل فى امريكا ليس له فائدة كبيرة فمجلس الشيوخ أهمل المعاهدة واذا كنا نحتاج مساعدتك وخبرتك (يقصد مستر فولك) فى المستقبل فنأمل ونعتقد أنكم لاتترددون فيها، وهذا فسخ للوكالة بلهجة أدبية[٢] وبذلك انتهى عمل مستر فولك للدعاية للقضية المصرية بأمريكا.

ويلاحظ مما تقدم أن الوفد المصرى قد أسرف فى الاعتماد على الولايات المتحدة لنيل الاستقلال ولم يدرك الوفد كذلك أن موقف الشعب الامريكى من شئون السياسة الخارجية الامريكية فى هذه السنوات كان يتميز بالرغبة فى العودة إلى الأيام الخوالى حيث كانت الولايات المتحدة بمنأى عن سياسات أوروبا والمناطق المجاورة لها[٣] ولقد انتصرت تلك السياسة برفض معاهدة فرساى ورفض الانضمام لعصبة الأمم كما أن ولسن لم يكن يستطيع أن يقدم شيئا للقضية المصرية حيث أن ذلك سيجعله فى موقف التصادم مع السياسة البريطانية التى تعتمد عليها الولايات المتحدة فى تنمية مصالحا فى الشرق الأوسط[٤] ولم يفهم الوفد كذلك الدبلوماسية الامريكية ونظرتها إلى مصر فى ذلك الوقت فالدبلوماسية الامريكية كانت تهتم بتنمية مصالحها الاقتصادية والثقافية فى مصر عن طريق بريطانيا العظمى ولم تكن تهتم بالمسألة المصرية بل أنها كانت تعتبر مصر

(١) محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩، المرجع السابق ص ٢١٢.

(٢) الأهرام : إبريل سنة ١٩٢٦.

(٣) دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة و المشرق العربى، سلسلة عالم المعرفة ١٩٧٨ ص ٩١.

(4) Reich, Bernard (ed),The powers in the Middle East New York 1987, P, 56

مكان خلف منعزل[١] ولم تتخل الولايات المتحدة عن هذا الاقتناع التقليدى وهو بأن المصالح الثقافية والاقتصادية فى هذا الجزء من العالم لا يمكن أن تكون مصانة دون تحرك هذا البلد (الولايات المتحدة)" من الخطوط الجانبية إلى ميدان الصراع فى المنطقة[٢] كما أن بريطانيا لم تكن تسمح بتدخل أى قوة أجنبية فى المسألة المصرية وقد أدرك ولسن ذلك من البداية باعترافه تحت ضغط بريطانيا- بالحماية على مصر وبالتالى كان فشل المسألة المصرية فى امريكا ناتج للاسباب الآتية من وجهة نظرى :

١ – وقوع ولسن ضحية لتآمر لويد جورج فى مؤتمر فرساى

٢ – موقف الشعب الامريكى من سياسة الولايات المتحدة فى ذلك الوقت

٣ – اصطدام مبادىء ولسن مع السياسة البريطانية فى مصر

٤ – عدم وجود جالية مصرية كبيرة فى امريكا يمكن أن تشكل لوبى (قوة ضغط) قوى للتأثير على السياسة الامريكية لصالح القضية المصرية

٥ – لم يكن لمصر تمثيل دبلوماسى فى ذلك الوقت فى الولايات المتحدة بحيث يمكن أن يؤثر بشكل ما على السياسة الامريكية

٦ – اسراف الوفد المصرى وسعد زغلول وثقته بمبادىء ولسن ومساعدة امريكا لمصر لنيل استقلالها

(1) Aronson, Geoffery, From Sideshow to center stage, U.S policy towards Egypt 1946-1956) Lynne Riennner publisher 1986, p, 4.

(2) Uriel, Dann(ed) The Great powers in the Middle East (1919-1939) Holmes & Meler 1988, P, 235

وكذلك الدكتور رؤف عباس حامد وآخرون : السياسة الأمريكية و العرب ببيروت ١٩٨٢ ص٢٣.

A U B LIBRARY

LIBRARY

ثانيا التمثيل الدبلوماسى بين مصر والولايات المتحدة

أ – بداية التمثيل الدبلوماسى لمصر فى الولايات المتحدة :

فى مارس ١٩٢٢ ابلغت الحكومة البريطانية الدول التى كان لها ممثلون دبلوماسيون فى القاهرة بأن الحكومة المصرية قد أصبحت الآن حرة فى اعادة وزارة الخارجية ومن ثم فإن لها حق أقامة تمثيل دبلوماسى وقنصلى فى الخارج.

صحيح أنه كان لمصر وكلاء بالخارج فى عصر محمد على أو حتى فى عصر اسماعيل الا أن وجود وكيل للباشا هنا وهناك شىء وبناء هيئة دبلوماسية كاملة شىء مختلف وهى المهمة التى كان على المسئولين المصريين ان يقوموا بها وكان مطلوبا توافر الكوادر العاملة فى المفوضيات المصرية فى الخارج ويبدو جسامة هذه المهمة من طبيعة العاملين المطلوبين فى كل مفوضيه فقد كان مطلوبا على رأس كل مفوضيه مندوب فوق العادة ووزير مفوض من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة تبعا لأهمية العاصمة المتواجد فيها وقائم بالأعمال ومستشار بالاضافة الى سكرتير أول وثان وأخيرا ملحق للمفوضيه وعلى الجانب الأخر كان هناك ممثلون قنصليون وقد تألفوا من ثلاث درجات قنصل من الدرجة الأولى وقنصل من الدرجة الثانية ومأمور قنصلية بالاضافة الى الموظفين الكتابيين[1] وكان مطلوبا من المسئولين المصريين شغل كل هذه الوظائف وكانت مهمة صعبة سواء لأن هؤلاء المسئولين يبدأون من فراغ فلم تكن لديهم كوادر مهيئة من قبل لمواجهة مثل هذه الاحتياجات كما لم تتوافر عندهم لمدة عام على الأقل الميزانية المرصودة لبناء الجهاز الدبلوماسى" ولعل ذلك يفسر أمرين أولهما تأخر تعيين الممثلين المصريين فى الخارج حيث كانت أول مجموعة من الأوامر الملكية بالتعيين للدبلوماسيين المصريين فى الخارج قد صدرت يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٢٣ أى بعد ١٩ شهرا كاملة من عودة وزارة الخارجية المصرية الى الوجود والأمر الثانى أن التمثيل الدبلوماسى بدأ على نطاق ضيق حيث لم يتم فتح سوى أربع مفوضات فى عواصم

(١) دكتور يونان لبيب رزق : الخارجية المصرية ١٨١٢-١٩٣٧ هيئة الكتاب ١٩٨٩ ص ١٥٢-١٥٣.

الدول الكبرى وقتذاك فى لندن وباريس وروما واشنطون[1] وقد وقع اختيار الملك فؤاد على سيف الله يسرى ليكون أول وزير مفوض لمصر فى واشنطون بالولايات المتحدة وبعث للرئيس كولدج Calvin Coolidge برسالة من ١٣ ديسمبر ١٩٢٣ يخبره بهذا التعيين قائلا (عزيزى وصديقى العظيم لمالى من شديد الرغبة فى توطيد وتنمية علاقات المحبة الى تربط لحسن الحظ مملكتينا قد اخترت صاحب السعادة سيف الله يسرى باشا الحائز على نيشان النيل من الطبقة الثانية ليكون مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا من قبلى لدى فخامتكم[2]، وسيف الله يسرى شغل منصب وكيل وزارة الخارجية عشية إعلان استقلال مصر واعادة وزارة الخارجية وفى تقرير تحتفظ به دار المندوب السامى عن سيف الله يسرى تتضمن معلومات هامة عنه وهى "ابن اسماعيل يسرى باشا الذى شغل أهم مناصب فى الحكومة المصرية، وتزوج من الأميرة شويكار الزوجة السابقة للملك فؤاد ثم طلقها ليتزوج من الأميرة زينب أبنه الأمير ابراهيم حلمى الشقيق الأكبر للملك فؤاد، تلقى تعليمه فى انجلترا، كان من الصق الأمراء علاقة بدار المندوب السامى خلال الفترة التى أعقبت الحرب وقدم لدار المندوب السامى" خدمات سياسية جليلة وليس هناك من سبب يدعونا الى عدم الثقة به[3] واستمر سيف الله يسرى فى منصبه من سبتمبر ١٩٢٣ حتى فبراير ١٩٢٥ حيث صدرت الأوامر الملكية فى ١٢ فبراير ١٩٢٥ بتعيين أعضاء السلك الدبلوماسى حيث ترك سيف الله يسرى وظيفته فى واشنطون ليصبح مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا فى العاصمة الالمانية وشغل محله محمود سامى باشا[4] وظل فى هذا المنصب من فبراير ١٩٢٥ حتى ١٩٢٩ وكان قبل تعينه فى هذا المنصب وكيلا لوزارة الموصلات وقد درس الهندسة بكلية كوبر وهو بحكم تاريخه الوظيفى أبعد ما يكون عن الاشتغال فى العمل الدبلوماسى[5] وبسبب سخط الملك عليه استبعد من منصبه وسبب هذا السخط فشله (محمود سامى)، فى وضع مكان له فى العاصمة الامريكية، وأنه كان يتعمد التغيب عن واشنطون فى أيام الأعياد الرسمية

(١) نفس المرجع السابق ص ١٥٣.
(٢) محافظ عابدين محفظة رقم ٩١ وزارة الخارجية (الولايات المتحدة) تمثيل سياسى وقنصلى ١٩٢١/٥/١٩-١٩٤٧/٧/٧.
(٣) يونان لبيب رزق : المرجع السابق ص٩٥.
(٤) محافظ عابدين : المرجع السابق نفس المحفظة.
(٥) يونان لبيب : الخارجية المصرية المرجع السابق ص ١٧٦

A U.B. LIBRARY

المصرية حتى يتجنب نفقات الاستقبال التى كان ينبغى ان يقيمها فى مثل تلك المناسبات[1] وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال هو ماهى العوامل التى تحكم تعيين الوزراء المفوضيين بشكل عام وواشنطون بشكل خاص؟ الواقع أن عاملا واحدا يحكم هذا التعيين هو أخلاص الوزير المفوض للملك وثقة الملك به، بحيث ما إذا سخط الملك عليه يستبعد هذا الوزير، وأوضح مثال لذلك هو تعين سيف الله يسرى وزيرا مفوضا لمصر بواشنطون حيث ورد فى رسالة الملك فؤاد للرئيس كولدج بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٢٣ ما يفيد ذلك حيث ذكر الملك (وأن ما خبرته من أخلاصه فى خدمتى..) وكذلك من تعيين محمود سامى باشا الذى عين كتصفية لحسابات الملك مع الوفد فمحمود سامى كان يعمل وكيلا لوزارة المواصلات فى ابريل ١٩٢٤ وعندما خلا منصب مدير السكك الحديدية باستقاله مديرها الانجليزى ورأت الحكومة المصرية تعيين سامى باشا فى هذا المنصب وقبل الرجل بشرط أحتفاظه بمنصبه كوكيل لوزارة المواصلات الأمر الذى لم يواقف عليه الوزير الوفدى مصطفى النحاس وتفجر الخلاف الذى نتج عنه القرار بإحالة سامى باشا الى المعاش وأصبح الرجل بهذا أحد ضحايا الوفد ممن سعى القصر لمكافأتهم وبخلو منصب سيف الله يسرى بنقله الى المانيا تم تعيين محمود سامى وزيرا مفوضا بواشنطون وكان ذلك تعبير عن المدى الذى ذهب اليه القصر فى استخدام السلك الدبلوماس لتصفية حساباته الثأرية مع الوفد[2] المهم أنه فى بداية التمثيل الدبلوماسى لمصر بالولايات المتحدة وبالتحديد سنة ١٩٢٦ قدم عبدالحميد سعيد أفندى استجوابا لمجلس النواب بألغاء جميع المفوضات التى نشأت بالخارج على أساس أن مصر لم تستفد مطلقا من المفوضيات مادامت خاضعة لنفوذ دولة أجنبية، وأن الوزراء المفوضين ليسوا أحرارا فى تصرفاتهم وغير مسموح لهم بالتدخل فى الشئون السياسية الدولية مهما كانت ماسة بمصالحنا ثم استطرد قائلا (أفلا يرى دولة الوزير (الخارجية) بعد ذلك أن من مصلحة مصر أن تلغى كل هذه المفوضيات فتتوفر لدينا أموال طائلة ونبرهن على أننا جديرون ولسنا بصبية ننخدع بالمظاهر غير المنتجة[3] ثم أضاف أناشدكم ضمائركم هل نحن متمتعون بالاستقلال حقا، هل نحن أحرار فى بلادنا؟ هلى لنا دستور يحمينا من

---

(1) نفس المصدر،ص١٨٦

(2) نفس المرجع ص ١٧٦

(3) مضابط مجلس النواب الهيئة النيابية الثالثة، دور الأنعقاد الأول، جلسة ١٤ أغسطس ١٩٢٦ ص ٤٦٤

اعتداء السلطة التنفيذية أقول لحضراتكم والأسف يملأ الفؤاد ان جيش الاحتلال لايزال موجودا كما أن الممثل البريطانى يتدخل فى شئون الدولة كما كان الحال فى عهد اللورد كرومر فالحياة النيابية مهددة والقوانين تداس بالأقدام فيحل المجلس ويعقد تبعا للأهواء إذن فنحن غير مستقلين حقا وليست هذه المفوضيات ولا أولئك المفوضين هم الذين يوصلونا الى الاستقلال[1] وانبرى الأعضاء للرد على عبد الحميد سعيد منهم محمود وهبة القاضى بك الذى فند ما قاله عبدالحميد سعيد وأكد أهمية المفوضيات بالنسبة لمصر، ودون الدخول من تفاصيل ذلك الاستجواء فأن وزير الخارجية المصرى فى ذلك الوقت فى رده على الاستجواب ذكر عدم استفادة البلاد من التمثيل بجانب من يهبط ميزانيتها من اموال تنفق عليه الا أنه قال بعظمة هذا التمثيل وما يعد على البلاد من ورائة من فوائد[2] وبناء عليه قدر المجلس استبقاء بعض المفوضيات وإلغاء البعض الآخر "مثل مدريد" وذلك لاحتمال الاستفادة منها فى المستقبل لأهميتها بالنسبة لمصر مثل مفوضيه لندن وباريس وروما وبرلين واشنطون[3] ونستطيع أن نستنتج من كل ذلك أن مفوضيه واشنطون أصبحت على نفس درجة مفوضية لندن وباريس حيث أنهالم تلغ مثلهما من حيث الأهمية على الرغم من قدم العلاقات السياسية بين الدولتين ومصر وكذلك تأكيد أهمية الولايات المتحدة بالنسبة لمصر، واستمرت المفوضية المصرية بواشنطون تقدم بدورها منذ نشأتها (عام١٩٢٣) فى تقوية العلاقات المصرية الامريكية وخصوصا العلاقات الاقتصادية بين البلدين ومساعدة بعض المصريين فى امريكا فى حل مشاكلهم المالية[4] وكذلك حل مشاكل بعض الأمريكيين العامليين فى الحكومة المصرية مثل جوزيف بسايلا Joseph psaila الذى طلب استبدال مبلغا من معاشه الشهرى وساعدته المفوضيه المصرية بواشنطون بالاتصال بوازارة المالية المصرية بالحصول

---

(1) نفس المرجع ص ٤٦٥

(2) مشرفة محمد المليجى : عبد الخالق ثروت ودورة من السياسة المصرية ١٨٧٣-١٩٢٨ هيئة الكتاب ١٩٨٩ ص ٩٦

(3) مضابط مجل النواب : المرجع السابق ص ٤٦٩.

(4) المزيد من التفاصيل عن مساعدة المفوضية المصرية بواشنطون للمواطنين المصريين أنظر الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤٠١ ملف رقم ٥/٤/٤٣ محفظة رقم ٤٦٦ ملف رقم ١/٧/٦١، محفظة رقم ٤٦٩ ملف رقم ٨/٣/٦٠، محفظة رقم ٤٧٠ ملف ٢/٧/٦٣ ومحفظة رقم ٤٣٣ ملف ٣/٢٤/٤٠، محفظة رقم ٥٠٤ ملف ٢/٧/١١٨ ومحفظة رقم ٤٢٣ ملف ٢/٢٣/٦٠/ ومحفظة رقم ٤١٩ ملف ١/٤٣/٣٩ ومحفظة رقم ٤٢٤ ملف ٦/٣٦/٣٩.

A U.B. LIBRARY

على استبدال المعاش وبالاضافة الى التحرى عن المواطنين الأمريكيين الـــهاربين مــن أحكام فى مصر [١]

وبالاضافة الى المفوضية المصرية بواشنطون كان هنـــاك القنصليـــة المصريـــة بنييورك التى أنشئت ١٩٢٥ مع ثمانية عشر قنصلية أخـــرى لمصـــر فـــى الخـــارج ، والقنصلية المصرية بسأن فرانسسكو التى انشئت فى العقد التالى [٢]

ب – رفع التمثيل الدبلوماسى الأمريكى بمصر الى درجة مفوضية :

كان للولايات المتحدة تمثيلا دبلوماسيا فى مصر على درجة معتمد دبلوماسى وقنصل عام Diplomatic Agent and Consul General من الفترة ١٨٣٢-١٩٢١ ولكن تغـــير هـذا الوضع بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى بلغته بريطانيا العظمى لممثلى الدول الأجنبيـــة وأعلنت ان أى تدخل فى شئون مصر من جانب أية دولة أجنبية تعتـــبره بريطانيـــا تـــهديدا لأمنها [٣] وفى أعقاب تصريح ٢٨ قبراير، الذى أعطى لمصر اســـتقلالا منقوصـــا اعـــترفت الولايات المتحدة بالحكومة الجديدة بشرط الحفاظ على حقوقها الموجودة فى مصر ورفـــع تمثيل الولايات المتحدة الى مفوضية[٤]، ونتيجه لتصريح ٢٨ فبراير عـــادت وزارة الخارجية بعد فترة الألغاء ١٩١٤- ١٩٢٢- فى ١٥ مارس ١٩٢٢ ورفعت الولايـــات المتحدة نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير درجة تمثيلها الى درجة مفوضيه وكان أول وزير مفوض للولايات المتحدة بمصر الدكتور مورتون هاولMorton Howell [٥] والدكتـــــور هـــاول مـــن دايتون Dayton وكان يعمل طبيبا قبل عملة بالسلك الدبلوماسى ودخل السلك الدبلوماسى من خلال علاقته الحميمة بالرئيس هاردنج Harding وخلال مدة أقامته بمصر حتى ١٩٢٧ كـــان يناوىء السياسة البريطانية فى مصر ويعطف على الحركة الوطنية المصرية فقد كان يـــرى

---

[١] نفس المصدر محفظة رقم ٤٤٥ ملف ٢٠/٣٠/٤٤

[٢] دكتور/ يونان لبيب رزق : المرجع السابق ص١٣٢.

(3) Carr, E.H. International Relation Between the two worl wars 1919-1939, Macmillan press 1986, P, 239

(4) Meyer, Gail: Egypt and thc united states, the Formative years, U.S.A 1936, P, 36 وكذلك رضا أحمد شحاته : تطور واتجاهات السياسة الأمريكية نحو مصر منذ أنتهاء الحرب العالمية الثانيـــة حتـــى انتهاء حرب السويس دار البيان ١٩٩٤ ص ٢٤

(5) Brinton: The Americ n Effort in Egypt , Alexndria 1972, P.XI

LIBRARY

سعد زغلول مثل صمويل ادامز Smuel Adams بالنسبة للمستعمرين الأمريكيين الأوائل أثناء الحرب الثورية عندما حاربت امريكا الانجليز [١] وقد وصف سعد زغلول عند عودتـــه مـــن منفاة فى ١٧ ستمبر ١٩٢٣ قائلا (ورجع سعد زغلول لمصر فى ١٧ ستمبر ١٩٢٣ وقـــد أتقضى سنة وتسعة شهور من نفية الأخير وهى مدة طويلة لنفى رجل يزيـــد عمـــره عـــن السبعين عاما ولم يكن متهما بجريمة سوى أن تكون جريمة الدفاع عن حرية بلدة وشـــعبة من السيطرة والهيمنة الأجنبية ! وإذا كان زغلول باشا وأتباعه الوطنين البارعين متـــهمين بجريمة فى الحالات المذكورة اذن فإن المستعمرين الامريكيون الاوائل متهمين بأكثر مـــن ذلك عندما منعوا دخول صناديق الشاى البريطانية الى ميناء بوسطن وأعلنوا فـــى النهايـــة الاستقلال وسفكت دماؤهم للدفاع عن ذلك الاستقلال وليس هناك امريكى واحد شجاع يعتقد أن ما أرتكبه أجداده خطأ للدفاع عن استقلالنا، ومصر لنفس تلك الأسباب العادلة مؤهلة لأن تكون حرة [٢] هذا بالاضافة الى العلاقة الوطيدة التى كانت تربط هاول بالملك فـــؤاد ويتضـــح ذلك من خلال الرسائل العديدة المتبادلة بينهما [٣] والتى أظهرت مدى تقدير الملـــك لـــهاول وربما يكون ذلك كجزء من صراع الملك مع دار المندوب السامى والذى أراد الملك أن يكون هاول كتوزان لذلك الصراع وأن يظهره كورقة يمكن أن يلعب بها لادارة هذه الصراع. كمـــا حرص الدكتور هاول على تهيئة الحكومة المصرية فى المناسبات الخاصة بـــها مثـــل عيـــد جلوس الملك أو تهنئة رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب فى المناسبات العامة [٤] وهـــى مواقف تظهر تعاطف الدكتور هاول مع الحكومة المصرية. كما وجد هاول فـــى الامتيـــازات الأجنبية فى مصر عبئا ثقيلا للحكومة المصرية وأعتبرها عائقا يعرقل التقدم المصرى ودعـــا مصر الى تعديلها أو الغائها كما الغتها تركيا والصين [٥]

كما كان هاول يناوىء السياسة البريطانية فى مصر ويعتبر تلك السياسة أمبريالية واتضح ذلك من موقفه من حادثة اغتيال السرادر لى ستاك Lee Stak حـــاكم الســـودان وتاييده لسعد زغلول واعتباره أن المطالب البريطانية ظالمة وظهر كذلك من موقفه فى اجتماع الهيئة الدبلوماسية فى القاهرة فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٦ الـــذى دعـــا اليـــه

---

(1) Howell. Morton, Egypt's past, present and future, U.S.A 1929, PP, 229-230.

(2) Ibid, PP, 202-203.

[٣] محافظ عابدين محفظة رقم ٩٤ "خارجية" وهى تتضمن رسائل متبادلة بين الدكتور هاول والملك فؤاد.

[٤] مضابط مجلس النواب، دور الانعقاد الأول، الأحد ١٣ ابريل ١٩٢٤ ص ١٨٦.

(5) Howell, Op. Cit, PP, 265-274.

A U.B LIBRARY

LIBRARY

المسيو جايلار الوزير المفوض الفرنسى فى القاهرة– للنظر فى احتجاج يقدم للحكومة المصرية على الاجراءات المعقدة التى تتبع ،لتوفير الراحة لرجال هذه الهيئة وتيسير اسباب القيام بعملهم فطالب هاول فى هذا الاجتماع بتقديم احتجاج ضد الوضع الخاص للمندوب السامى فى القاهرة[1] فقد كان هاول يكره المندوب السامى البريطانى (اللورد لويد)كرها شديدا وكان يصفه بأنه ديكتاتور وفضولى فى برقية أرسلها لحكومته ذكر أن لويد أعطى لنفسه مميزات الحاكم الحقيقى لمصر وهو ديكتاتور وفضولى يريد أن يعطى لكل شخص انطباعا بأنه الدكتاتور والحاكم الحقيقى لمصر وأن الحكومة المصرية لها سلطة اسمية وأكد فى أحد خطبة أن الحكومة البريطانية تشعر بالود تجاه الحكومات الدستورية فى عصره ومع ذلك فانه يريد أن يقرر ما هو دستورى وما ليس دستوريا[2] كما كان لهاول زيارات عديدة لبيت الأمة فى الوقت الذى كانت فيه العلاقات بين بيت الأمة وقصر الدوبارة أشد خصومة، وكانت لمواقفه لمتعاطفة مع الحركة الوطنية المصرية والمناوئة لبريطانيا فى مصر استفزاز المندوب السامى البريطانى فى مصر مما دعاه الى مطالبة الحكومة البريطانية بتقديم احتجاج للحكومة الامريكية بالاضافه الى تقليب الجالية الامريكية فى مصر عليه وكان نتيجة ذلك كما جاء فى تقرير بريطانى أن البروفسور بريستد (عالم آثار أمريكى) وعدد من الامريكيين ذوى الاتجاهات الودية نحو بريطانيا يعملون على أبعاد الدكتور هاول، ولا يخفى بريستد عدم ثقته فى الرجل فهو لم يبلغه مثلا بمنحه روكفلر لأنشاء متحف للاثار بمصر[3]

وقد وصلت نشاطات الدكتور هاول الى درجة لاتطاق من جانب قصر الدوباره والذى عدد هذه النشاطات فى تقرير طويل بعث به الى لندن فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٦ وفى هذا التقرير وصفته بأنه يفسد السياسة البريطانية فى مصر واستنجد اللوردلويد فى آخر التقرير بحكومته أن تبذل ما فى وسعها لابعاد ممثل أمريكا فى القاهرة فى أقرب وقت أو كما قال بالحرف الواحد (أن أبعاد الدكتور هاول سوف يدعم مركزى هنا الى حد بعيد مما أرجو أن يحدث دون أبطاء وإنى أثق أنه على ضوء ما سبق وعلى ضوء تاريخ الرجل

---

(١) يونان لبيب رزق : المرجع السابق ص ١٣٣

(٢) محسن محمد الشيطان : تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والامريكية القاهرة، دار المعارف ١٩٨٢ ص ٢٣.

(٣) يونان لبيب رزق : المرجع السابق ص ١٣٧
سيأتى تفصيل مشروع المتحف فى الباب الثالث: العلاقات الثقافية

أن تتمكنوا من أتخاذ أجراء عاجل فى هذا الموضوع[1] ومع أن الاتصالات البريطانية فى العاصمة الامريكية لاستدعاء هاول قد استمرت ستة شهور كاملة الا انها نجحت فى نهاية الأمر فى دفع حكومة واشنطون على استدعاء الدكتور مورتون هاول من العاصمة المصرية فى يونيه ١٩٢٧ ويعلق اللورد لويد على ذلك قائلا (لقد تنفس كل شخص هنا بمن فيهم أبناء الجالية الأمريكية الصعداء بخروج الدكتور هاول ولم يحزن لذلك سوى المتطرفون المصريون)[2]

ولقد كان لويد صادقا فى هذا فقد أقام الوطنيون المصريون حفل توديع كبير فى الكونتنتال يوم ٣ يونيه ١٩٢٧ للدكتور هاول شارك فيه مصطفى النحاس وألقيت خطب من كل من واصف غالى والنحاس نفسه والدكتور حافظ عفيفى ومكرم عبيد وامتلأت بعبارات التقدير والثناء للوزير الامريكى الراحل وقد ختم هاول الحفل بكلمة طويلة أنهاها بمقولة لشكسبير جاء فيها (أن من يدافع عن قضية عادلة فسلاحه ثلاثة أضعاف سلاح خصمه)[3]

ثم عينت الحكومة الأمريكية جونثرموت فرانكلين Gunther Mott Franklin ليخلف الدكتور ويليام هاول سنة ١٩٢٨ واستمر فى منصبه حتى ١٩٣٠ ولم يسع جونثر للتودد للحركة الوطنية المصرية بل سعى بالدرجة الأولى للمحافظة على المصالح الامريكية فى مصر خصوصا الثقافية والاقتصادية، كما نمت العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة فى عهدة حيث وقعت مصر مع الولايات المتحدة ميثاق كيلوج– بريان Kelleg- Briand ومعاهدتى التوفيق والتحكيم.

ثم خلف مستر جونثر مستر ويليام جاردين William Jardine فى حزيف ١٩٣٠ وقد كان وزيرا للزراعة فى إدارة كولدج Coolidge وكان عمره ستون عاما عند تعينه وزيرا مفوضا، وأظهر أتجاه وديا ومعقولا تجاه بريطانيا[4] واستمر ويليام جاردين فى وظيفته من ١٩٣٠ حتى ١٩٣٣ ثم استقال من منصبه وخلفه برت فيش Bert Fish فى

---

(١) نفس المرجع ص ١٣٨.

(٢) نفس المرجع ص ١٣٩

(٣) نفس المرجع ص ١٣٩.

(4) F.O 407/217. No. 9. Sir. p. Loraine to sirJohn Simon, Jan 7,1933 Enc in No. 9 Annual Report on Heads of Mission at Cairo 1932.

A U.B. LIBRARY

عام ١٩٣٣ وهو محامى من فلوريدا وقد وصفته دار المندوب السامى البريطانى انه رجل مبشر بالنجاح وذو شخصية ودية وسلوك طيب وقدّ كانت العلاقات بينه وبين دار المندوب السامى ودية للغاية(١)

وقد كان فيش من الأصدقاء الخصوصين للرئيس روزفلت Roosevelt ومن أشد أنصاره إخلاصا وأعجابا به وقد قدر الرئيس هذا الاخلاص فاختاره لهذا المنصب السامى(٢) واستمر فيش فى وظيفته من ١٩٣٣ حتى سنة ١٩٤٤ وهى أطول مدة قضاها وزير أمريكى فى مصر منذ بداية التمثيل القنصلى لها عام ١٨٣٢، حتى عام ١٩٧٠.

ويبقى سؤال أخير قبل اغلاق ملف التمثيل الدبلوماسى وهو ماهى العوامل التى تتحكم فى تعيين الوزراء المفوضيين الامريكيين فى مصر، الواقع ان تلك العوامل تتعلق بتقلبات السياسة الأمريكية الداخلية فعند نجاح حزب فى الولايات المتحدة بالانتخابات يقوم بتغيير الوزير المفوض بمصر الى وزير يكون من حزبه ويثق فيه ويقدم كارول سبريج Carroll sprigg المعتمد الامريكى لمصر نموذجا لذلك فقد تولى منصبه خلفا للمستر هامبسون جارى Hampson Gary ليس لسبب سوى أنه من الحزب الديمقراطى حزب الرئيس ولسون وكان مفروضا مع سقوط الرئيس الامريكى أن يعتزل منصبه ويعود لبلاده لولا الصداقة الحميمة التى كات تربطه بالسناتور هاردنج الرئيس الجديد والتى أبقت عليه فى منصبه(٣) كما تقدم استقاله ويليام جاردين دليلا أخر ففى حديث لجاردين لجريدة الاهرام عن سبب استقالتة ذكر (ينحصر السبب فى استقالتى من أننى من حزب غير حزب الحكومة الحالية لأننى من الحزب الديمقراطى والحكومة الحالية من الحزب الجمهورى ولقد بقيت فى منصبى بعد توليها الحكم ستة شهور رغم هذا الخلاف الحزبى(٤) كما كان تعيين الرئيس روزفلت لصديقه برت فيش دليلا ثالثا(٥) وهى نفس العوامل التى تحكم تعيين الوزراء المفوضين المصريين بأمريكا.

---

(1) F.O 407/217 No 61, Sir P. Loraine to sirjohn simon, Dec 14, 1933, Enc in 61 Annual Report on Heads of Missions at Cairo for 1933.

(٢) الاهرام العدد ١٧٥٨٣ بتاريخ ١٩٣٣/١١/٨.

(٣) يونان لبيب رزق المرجع السابق ص ١٢٧.

(٤) الأهرام العدد ١٧٤٨٩ الأربعاء ١٦ أغسطس ١٩٣٣

(٥) الأهرام العدد ١٧٥٨٣، ١٩٣٣/١١/٨.

ثالثا المعاهدات الثنائية بين مصر والويات المتحدة

١- ميثاق نبذ الحرب كيلوج - بريان (Kellog Briand treaty) :

يرجع الفضل فى نشأة ميثاق كيلوج - بريان الى عدد من الأمريكيين الذين كونوا اللجنة الامريكية لتجريم الحرب American Committe for out lawary of war التى أنشأها المحامى الشكاجى سالمون أو لفنسون Salmon Olevinson والذى اعتقد بأن الدول بأعلانها تحريم الحرب فسوف لاتلجأ اليها وكانت تلك الفكرة طريفة فى تلك الأيام وقد آمن بها عدد كبير من الناس فى عام ١٩٢٠ من بينهم السناتور بورة Borah والفيلسوف جون ديوى John Dewey ومحرر كريستيان سنشرى Christaian Century تشازلز كلايتون موريسون Charles clayton Morison وكانت لجنة تجريم الحرب لجنة نشطة وخاصة منشؤها الفنون (الذى كان كان يزور القنصليات الأوربية كل عام ويؤثر أسماع رجال الدولة فى القارة والشخصيات الهامة الآخرى(١) بالاضافة الى جماعة منحة كارينجى للسلام الدولى Carnegie Endowment for international peace وبشكل خاص رئيسها نيكولاس مورى بتلر Nicholas Murray Butler: وأيضا رئيس جامعة كولمبيا ورئيس قسم الاقتصاد والتاريخ بنفس الجامعة الدكتور جيمس.ت ثوتول James T. Shotwell وكان بتلر يطوف كل صيف مقدما المنح حيث كان يقدم أكثر من نصف مليون دولار سنويا للمشروعات ذات القيمة الهامة للسلام(٢) كل هذه الجماعات أمدت بريان وزير خارجية فرنسا بالفكرة الآساسية للميثاق الذى أرسله لوزير الخارجية الامريكى مستر كيلوج فى ٢٠ يونيه ١٩٢٧ كمسودة لاتفاقية ثنائية لمنع

---

(1) Robert H. and others: Secretaries of state and their Diplo macy, New York 1964, PP 107-108.

(2) Kimball. F.Warrenc (ed): American Diplomacy in the twentieth century, second printing, U.S.A, August 1981 PP, 5-6

وكذلك Bartlett. Ruhl: The records of American Diplomacy, Documents and Reading in the history of American Foreign Relation, New York 1947, PP, 220- 225.

A.U.B. LIBRARY

الحرب بين الولايات المتحدة وفرنسا(١) ولقد تضمنت مسودة بريان مــادتين آساسـيتين والمادة الثالثة للتصديق على المعاهدة ، وتنص المادة الأولى على أن الدول المتعــاقدة يدينون اللجوء للحرب وأعلانها كأداة لسياستهم الوطنية نحو الدول الآخــرى، والمــادة الثانية تنص على أن تسوية الخلافات التى قد تنشأ بين الولايات وفرنسا سوف لاتحـل الا بالطرق السلمية، ولم يرد مستر كيلوج على مستر بريان(*) الا فى ديسـمبر ١٩٢٧ وعندما رد، رد بطريقة تختلف عما كان يتوقع حيث طالب بأنضمام كل الدول الكبرى فى العالم لميثاق منع الحرب كأداة لسياستهم الوطنية(٢)

وقد مت فرنسا أثناء مفاوضات المعاهدة تحفظات بشأن الاقتراح الأمريكى القاضى بالانضمام العام للمعاهدة وأن المعاهدة لن تصبح سارية المفعول حتى يحدث الانضمـام العام لها من جانب الدول الآخرى (٣) ووافقت فرنسا على الاقتراح الامريكـى، وفوتحـت الدول الآخرى بالتوقيع على الميثاق وفى المفاوضات بيـن امريكـا وبريطانيـا قدمـت بريطانيا تحفظا يتعلق بحرية العمل فيما يختص ببعض المناطق التى لها فيها مصـالح خاصة- وكانت تعنى مصر، ووافقت الحكومة الامريكية علـى هـذا التحفـظ(٤) وقـام النحاس باشا بتقديم احتجاج لرئيس الجمهورية الامريكية فى شهر يوليـة ١٩٢٨ إزاء التحفظ البريطانى (٥) كما قدم ايضا ويصا واصف والاستاذ محمود بسيونى بـك رئيس مجلس الشيوخ بالانابة احتجاجا الى ممثلى الدول الموكول اليهم التوقيع علـى ميثاق كيولج بريان فى باريس، وصيغة الاحتجاجات متطابقة حيث جاء فيهما، (ومن الآن الـى أن يأتى هذا اليوم يرى الممثلون الحقيقيون بمصر من واجبهم أن يلفتوا نظركـم الـى نقطة حيوية تهم بلادهم وهى أن الميثاق ضد الحرب (يقصد منع الحرب) يجب أن يقلـل

(١) لمزيد من التفاصيل عن الهام شوتول وأولفنسون على بريان وأثر ذلك فى تقديم بريان اقــتراح معــاهدة نبــذ الحرب بين فرنسا وأمريكا أنظر Kimball: Ibid , pp, 5-7

(*) هدف بريان من الميثاق حصول فرنسا على الحياد الأمريكى بين فرنسا ودولة أخرى. مثل المانيا- حيــث أنــه سيكون من المستحيل عند حدوث حرب فى المستقبل بأن تهدد أمريكا فرنسا بالحرب بشكل تام طبقا لهذا الميثاق.

(2) Ibid, P,111

وكذلك Document on international Affairs 1929 PP, 2-5

(3) Document on international Affairs 1929 PP, 2-5 Document on international Affairs 1929 PP, 2-5

(٤) احمد زكريا الشلق : حزب الاحرار الدستورين ٩٢٢-١٩٥٣، دار المعارف ١٩٨٢ص ٣٧٤وعن تفسير التحفظ البريطانى انظر شفيق غربال- تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٥٢ ص ٢٠٠-٢٠١.

(٥) الاهرام العدد ١٥٧٢٣، الاربعاء، ٢٢ اغسطس، ١٩٢٨.

A U.B. LIBRARY

من مخاطر الحرب وأن يقضى على عوامل الاضطراب جهد الطاقة، فإذا اعتبرت مصـر من المناطق التى تنوى انجلترا الاحتفاظ لنفسها بحرية العمل فيها كاملة كمـا ورد فـى الفقرة العاشرة من المستند البريطانى المرسل الى السفير الأمريكى فى لندن فـان هـذه الدول تخول نفسها فيما يختص بحقوقنا بما ليست لها ولا يسعنا حينئذ الا أن نحتج علـى هذا المساس بحقوق أمة مستقلة منذ زمان طويل(١) وعلـى الرغـم مـن الاحتجاجـات المصرية وقع الميثاق بالتحفظ البريطانى وذلك فى باريس فـى ٢٧ أغسـطس ١٩٢٨ ووقعت عليه خمسة عشر دولة(٢) وقد نص الميثاق على مادتين، المادة الأولـى تنـص على أن الدول المتعاقدة تدين اللجوء للحرب لحل الخلافات الدولية وأعلان الحرب كـأداة للسياسة الوطنية فى علاقاتهم، والمادة الثانية تنص على أن كل الخلافات والمنازعـات سوف لاتحل الا بالطرق السلمية(٣) ووافق مجلس الشيوخ الامريكى على المعـاهدة فـى ١٥ يونيه ١٩٢٩ بموافقة ٨٥ صوتا ضد صوتا واحدا(٤) ولاهتمام الحكومة الامريكيـة بتعميم الميثاق فاتحت الحكومة المصرية للانضمام اليه وذلك عن طريـق ممثلـها فـى القاهرة الذى قدم فى ٨ أغسطس ١٩٢٨ لحافظ عفيفى بك وزير الخارجية المصرية (فى وزارة محمد محمود باشا) كتاب يوضح حقيقة أمر هذا الميثاق وكيف تطورت مسـألته وقد قدم مع هذا الكتاب صورتين من الميثاق أحدهمـا باللغـة الانجليزيـة والأخـرى بالفرنسية(٥) وأجتمع مجلس الوزراء المصرى فى ٢٩ أغسطس ١٩٢٨ لعرض الميثـاق على الوزراء الذين تبادلوا الأراء بشأنه ثم عرضت النسخة على سعادة عبد الحميد بدوى باشا المستشار الملكى للمقابلة بين النصين الافرنجى والعربى ثم اجتمع مجلس الـوزراء مرة أخرى لاتخاذ قرار بهذا الشأن وفى هذا الاجتماع لم يتخذ الـوزراء رأيـا بالنسـبة للميثاق وأعتقد أن الحكومة المصرية كانت مترددة لقبول هذا الميثاق لسببان :

أولا : لأن الوفد كان يعارض هذا الميثاق وذلك بسبب التحفظ البريطـانى كمـا أتضح ذلك من خلال احتجاجات النحاس باشا وويصا واصف - فخش حـزب الاحـرار الدستورين وهو الحزب الحاكم ذ ذلك الوقت بالا يحظـى الميثـاق بقبـول جمـاهيرى

(١) الاهرام العدد ١٥٧٢٤، الخميس ٢٣ اغسطس ١٩٢٨.

(2) Document on international Affairs 1929, P.14.

(3) Robert. H. , op.cit, PP. 121-123.

(4) Survey of international Affairs 1929, PP. 40-44.

(٥) الاهرام، العدد ١٥٧٣٠، الخميس ٣٠ اغسطس ١٩٢٨.

A U.B. LIBRARY

ويتسبب ذلك فى انتقادات لحكومة محمد محمود باشا. ثانيا: التحفظ البريطانى الذى يمكن أن يجعل الميثاق بالنسبة لمصر حبرا على ورق وظهر تردد الحكومة من خلال مقال نشرته صحيفة الأهرام فى ٣١ أغسطس ١٩٢٨ يطالب الحكومة المصرية بالانضمام للميثاق حيث ذكر المقال (أفلا يرى وزير خارجيتنا الجليل أن خير السياسات هو توقيع هذا الميثاق وأن يقرن التوقيع بكتاب الى ممثل الحكومة الامريكية بأن مصر توقع هذا الميثاق بوصفها دولة مستقلة سيدة نفسها لاترتبط بأى تصريح أو بلاغ من أية دولة أخرى يقصد التحفظ البريطانى ليست فريقا مشتركا، الا يرى معالية ذلك صونا لحقوق مصر وبيانا لرأى مصر فى نفسها وفى مركزها وحالتها ولتكون الأمم التى وقعت على ذلك الميثاق على بينه من الأمر ومن رأى مصر، أما الاخذ برأى بعضهم اننا نرفض توقيع الميثاق حتى نتحاش الاحتكاك بالانجليز فلا نظنه القول الذى يصح الأخذ به فأن هذا الرفض تفاديا للاحتكاك هو الاحتكاك بعينه وهو فوق ذلك رفض الوقوف فى صفوف الدول المستقلة وقد دعيت اليه من دول كثيرة فمن حق مصر أن تزج بنفسها فى ذلك الصف فكيف اذا كانت قد دعيت الى ذلك من ١٥ دولة كبيرة منها انجلترا)[1] على اية حال فقد اجتمع مجلس الوزراء فى ٣ سبتمبر ١٩٢٨ لاعادة النظر فى المذكرة التى اعدتها وزارة الخارجية المصرية الى المفوضية الامريكية ردا على المذكرة الامريكية وتقرر فى هذا الاجتماع قبول الميثاق[2] مع عدم التقيد بالتحفظات البريطانية فيما يختص بمصر وأرسل الرد الى المفوضية الامريكية وأرسله المستر وينشب Winship القائم بالأعمال الامريكى الى حكومته وقد كان التحفظ المصرى الذى أرفق بموافقة الحكومة المصرية للانضمام للميثاق ينص على أن (تعلن الحكومة المصرية انضمامها الى ميثاق السلام بالصيغة التى وقع بها فى باريس دون ان يفيد هذا الانضمام تسليما بأى تحفظ ابدى بشأن ذلك الميثاق)[3] (تقصد التحفظ البريطانى) وبالتالى انضمت مصر الى معاهدة نبذ الحرب أو كما تسمى ميثاق كيلوج بريان فى فبراير ١٩٢٩ ولقد وصل وزير الخارجية الامريكى كيلوج الى قمة عملة الدبلوماسى عندما وقع هذا الميثاق والذى

(١) الاهرام ، الجمعة ٣١ اغسطس ١٩٢٨.

(٢) نفس المصدر.

(٣) الرافعى، فى اعقاب الثورة المصرية جـ٢ طـ٣ دار المعارف ١٩٨٨ ص٨٤ ويوجد النص الكامل للميثاق فى الوقائع المصرية العدد ٩٩ الخميس ٧ نوفمبر ١٩٢٩،أنظر الملحق رقم "١" وعن التحفظ البريطانى انظر البلاغ الاسبوعى الجمعة ٢٧ يوليو ١٩٢٨.

A.U.B. LIBRARY

تسلم من أجله جائزة نوبل للسلام سنة ١٩٣٠[1] ولكن أثبت التاريخ أن الميثاق لم يكن الا رسالة ميته للسلام الدولى، فغياب أية عقوبات بالنسبة للدول المعتدية فى نصوص الميثاق جعل الميثاق لا أهمية له أو كما عبر أحد المؤرخين الامريكين بأنه عبارة عن قبلة دولية" كما كان اندلاع الحرب فى منشوريا ١٩٢٩ بين روسيا واليابان، وهما من الدول المنضمة للميثاق وكذلك اندلاع الحرب بين اليابان والصين ١٩٣١ -١٩٣٣ وهما من الدول المنضمة للميثاق سببا فى عدم الثقة بالميثاق[2] وبأختصار فأن الميثاق لم يقدم شيئا بالنسبة للسياسة الدولية كما أنه لم يفد مصر فى شىء الا فى التحفظ البريطانى والرد المصرى عليه فى شكل تحفظ مصرى ولكن الميثاق وضع مصر فى مصاف الدول الكبرى وزادت الى حد كبير العلاقات الودية بين مصر والولايات المتحدة وأكد أن سياسة العزلة التى طالما نادت بها الولايات المتحدة من خلال حفاظها على مبدأ مونرو ما هى الا وهم كبير صدقة الساسة الأمريكيون أنفسهم.

٢ - معاهدتا التوفيق والتحكيم :

فى أغسطس ١٩٢٨ سلمت وزارة الخارجية الامريكية مذكرة باليد للقائم بأعمال المفوضية المصرية بواشنطون مقترحة التفاوض على ابرام معاهدتا توفيق وتحكيم بين مصر والولايات المتحدة وأرفقت مذكرة الخارجية الأمريكية للمفوضية المصرية بواشنطون مسودة المعاهدات المماثلة التى اجرتها الولايات المتحدة مع الدول الآخرى لابرام تلك الاتفاقات[3] وقد اقترحت الولايات المتحدة معاهدات التحكيم على ٢٩ دولة وأبرمتها مع ثمانية دول وأقترحت معاهدات التوفيق على ١٩ دولة وأبرمتها مع خمس دول[4] والواقع ان معاهدات التوفيق والتحكيم هى سياسة أتبعتها الولايات فى سياستها

(1) Robert. H., op.cit, p. 112.

(2) Ibid, P. 124

kimball.F. Warren, op.cit, P.6 وكذلك

وهذا المرجع يقدم وصفا بارعا فى انتقاده للميثاق.

وكذلك. احمد وفيق، فاروق الاول جـ١، القاهرة ١٩٣٨ ص٢٣٣-٢٣٤.

(3) Department of state "Foreign Relations of the United States 1929, Vol. II Tel 27, From the Acting Secretary of state to the Minister in Egypt "Gunther", Washington, Aug 17, 1928, P. 931

(4) Ibid, P.931.

الخارجية فى تلك الفترة ولكن عندما عرضت المعاهدة على مصر ثارت شكوك بريطانيا نحوها وزادت تلك الشكوك عندما لم تخبر الولايات المتحدة، بريطانيا بشأن ارسال مسودة المعاهدة لمصر"[١] وتحركت الدبلوماسية البريطانية للتاثير على امريكا بأدخال مادة أو تحفظ للمعاهدة يستثنى من أحكام المعاهدة جميع المسائل الى تهم مصالح طرف ثالث" وفى هذا صيانة كاملة للمصالح البريطانية فى مصر وبالفعل تمكنت الدبلوماسية الامريكية من احراز ذلك التحفظ[٢] قبل دخول مصر المفاوضات مع الولايات المتحدة، حيث هددت الولايات المتحدة بريطانيا بالانسحاب ورفض ميثاق كيلوج- بريان الذى كان يعد لتوقيع الدول عليه فى نفس الشهر (أغسطس) اذا لم تجب مطالبها[٣] على أية حال لم تتفاوض الحكومة المصرية بشأن المعاهدتين الا بعد ٢١ أكتوبر ١٩٢٨ وخلال الفترة من ١٦ أغسطس حتى ٢٠ أكتوبر ١٩٢٨ قام الوفديون بمهاجمة المعاهدة وذلك بسبب التحفظ الذى أشارت به بريطانيا على أمريكا، وفى ٢٠ أكتوبر ١٩٢٨ أبلغ الوزير الامريكى بمصر وزير خارجيته أن نائب وزير الخارجية المصرى أخبره ان المعاهدتين مازالتا تحت الدراسة وأنه (نائب وزير الخارجية المصرى)" ليس لديه شك أنه سيكون من الممكن خلال فترة قصيرة ابرامهما من خلال وزير مصر المفوض بواشنطون، كما أنه يرى أن أحكام المحاكم المختلطة يجب الا تدخل فى مواد تلك المعاهدتين بأية طريقة، وكذلك المسائل المتعلقة بطرف ثالث، حيث تشعر الحكومة بأن ذلك يمثل معوقات لقراراتها[٤] ويبدوا أن الدبلوماسية البريطانية استطاعت ان تؤثر على حكومة محمد محمود باشا وذلك بجعلها تتبنى تحفظها وهو الخاص بالمسائل التى تهم طرف ثالث ووافقت أمريكا على التحفظ المصرى الخاص بالمحاكم المختلطة والمسائل المتعلقة بطرف ثالث وأخبر مستر جونثر Gunther القائم بالأعمال الامريكى بمصر وزير خارجيته فى رسالة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٢٨ أن هيئة تشريعات الحكومة المصرية أكملت فحصها للمعاهدتين وأن وزير الخارجية المصرى أخبره بأنه سوف يخبر الوزير المصرى المفوض بواشنطون ان يتخذ الخطوات اللازمة مع وزير الخارجية الامريكى

---

(١) الاهرام العدد ١٥٧٢٥، الجمعة ٢٤ اغسطس ١٩٢٨.
(٢) الاهرام ١٥٧٥٢٢، الثلاثاء ٢١ اغسطس ١٩٢٨.
(٣) الاهرام ١٥٧٥٢٢، الثلاثاء ٢١ اغسطس ١٩٢٨.
(4) Department of State "Foreign Relations 1929, Vol. II, op.cit, The Minister in Egypt (Gunther to the Secretary of state, Alex , Oct. 20, 1928, P.931

لابرام تلك المعاهدة[١] وفى ٢٨ مايو ١٩٢٩ وافق مجلس الوزراء المصرى على عقد المعاهدتين وتفويض وزير مصر المفوض بالتوقيع عليها باسم الحكومة المصرية وتم ذلك فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٩ بالنسبة لمعاهدة التوفيق فقد تضمنت أربعة مواد :

المادة الأولى : تنص على أن اية منازعات تنشأ بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة مهما كان نوعها، إذا ما أخفقت الطرق الدبلوماسية فى تسويتها، ولم يلجأ الطرفان المتعاقدان الى حكم محكمة مختصة تعرض للتحقيق وعمل تقرير يعرض على قومسيون دولى دائم ويقبل الطرفان أن لايعلنا الحرب أو بدأ الاعمال العدوانية أثناء هذا التحقيق، وقبل تقديم التقرير وتنص

المادة الثانية : على تكوين القومسيون الدولى، وقد نصت المادة أن يؤلف من خمسة أعضاء يعينون كالآتى عضو يختار من كل بلد بواسطة حكومته وعضو يختار من بلد آخر بمعرفة كل من الحكومتين على ألا يكون من رعايا الدولتين ونفقات القومسيون تدفعها الحكومتان بنسب متساوية وتملأ الخلوات بنفس طريقة التعيين الأصلية

والمادة الثالثة : تنص على أنه إذا أخفق الطرفان فى تسوية نزاع بالطرق الدبلوماسية ولم يلجأا الى حكم محكمة مختصة فيحيلانه فى الحال على القومسيون الدولى للتحقيق وتقديم تقرير فى خلال سنة من التاريخ الذى يعلن فيه ابتداء التحقيق الا إذا اتفق الطرفان على تقصير المدة أومدها ويحتفظ كل من الطرفين بحق حرية التصرف فى موضوع النزاع بعد تقديم تقرير القومسيون

والمادة الرابعة : تتعلق بطريقة التصديق على المعاهدة[٢] وكان للحكومة المصرية ملاحظات ذكية على المعاهدة تتخلص فى الآتى أولا:- يستحسن تعيين مدة العضوية فى قومسيون التوفيق الدائم.

---

(1) Ibid, Desp, No. 103, The Minister in Egypt "Gunther" to the secretary of state, Cairo, Dec 27, 1927, P. 932
(٢) المملكة المصرية، وزارة الخارجية، نص معاهدتا التوفيق والتحكيم، المطبعة الاميرية ١٩٢٩ ص٤-٥. أنظر الملحق رقم "٢"

A.U.B. LIBRARY

ثانيا : من المستحسن أن يكون لكلا من الطرفين الحق على انفراد فى دعوة القومسيون للانعقاد.

ثالثا : يستحسن تحديد الطريقة التى يعين بها العضو الخامس وذلك فى حالة عدم اتفاق الطرفان على تعينه

رابعا : فيما يختص بعدم تقيد الطرفان بتقرير القومسيون يستحسن أن يضاف الى ذلك نص يوجب عليه بذل الجهد فى فض النزاع طبقا لرأى القومسيون [١].

وأبلغت هذه الملاحظات لوزير مصر المفوض بواشنطون للتفاوض بشأنها مع الخارجية الامريكية فردت الادارة الامريكية على الملاحظة الأولى أن نص المادة الثانية ليس به ما يمنع أية حكومة من الحكومتين من تغير ما تنتخبه من أعضاء القومسيون فى أى وقت تشاء فلا موجب إذن لوجود هذا النص، لأن تحديد مدة العضوية لأعضاء القومسيون تعطيل وعرقلة للأعمال، وبالنسبة للملاحظة الثانية:- ترى الحكومة الامريكية أنه لا ضرورة للنص على تحديد طريقة تعين العضو الخامس عند عدم الاتفاق على تعينه وذلك لأن العادة المتبعة فى تعيين هذا العضو هى أن ينتخبه أحد الطرفين ويعرضه على الطرف الآخر فإذا لم يقبله عاد الطرف الذى انتخبه الى انتخاب غيره وهكذا ينتهى الأمر بأتفاق الطرفين عليه وبالنسبة للملاحظة الثالثة:- ترى الحكومة الامريكية أن روح المعاهدة توجب اتفاق الطرفين على عقد القومسيون عند قيام النزاع على أمر من الأمور التى تقضى المعاهدة بأحالتها ليه لأن امتناع أحد الطرفين عن طلب الأخر خرقا للمعاهدة وبذلك لايكون هناك ضرورة للنص على اعطاء حق لأحد الطرفين بعقد القومسيون بغير اتفاق مع الطرف الآخر وعن الملاحظة الرابعة ردت الحكومة الامريكية بأن هذا امره محتم على المتعاقدين بغير أن يكون فى حاجة للنص عليه فى المعاهدة[٢]

وأكتفت الحكومة المصرية بما ردت به الحكومة الامريكية على هذه الملاحظات، وفوض مجلس الوزراء المصرى وزير مصر المفوض بواشنطون للتوقيع عليها وتم ذلك فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٩ ووافق عليها مجلس الشيوخ الامريكى فى ٢٠ يناير ١٩٣٠

---

(١) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية الرابعة، دور الانعقاد الاول ١٩٣٠، الاثنين ٢٦ مايو ١٩٣٠ ص١٠٤٤.

(٢) نفس المرجع ص ١٠٤٤

وأحيلت المعاهدة الى مجلس النواب المصرى الذى وافق عليها فى جلستيه المنعقدتين فى ٢٦، ٢٧ مايو ١٩٣٠[١]

أما **معاهدة التحكيم** فهى متممة لمعاهدة التوفيق بحيث أنه أذ لم يتم تسوية نزاع عرض على قومسيون توفيق يحال النزاع للتحكيم وقد نصت المعاهدة على ثلاث مواد

المادة الأولى : تنص على أن جميع الخلافات المتعلقة بالمسائل الدولية التى تعنى الطرفين المتعاقدين بمقتضى مطالبة بحق لأحدهما قبل الآخر استنادا إلى معاهدة أو غير ذلك والتى يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية ولم تسو بناء على نتجته الالتجاء الى قومسيون توفيق مختص، وتكون بطبيعتها قابلة لحل قضائى باعتبار إمكان صدور قرار فى شأنها قائم على تطبيق مبادىء القانون أو العدالة تحال الى محكمة التحكيم الدائمة المنشأة فى لاهاى بمقتضى معاهدة ١٨ أكتوبر ١٩٠٧ أو الى محكمة أخرى مختصة تعين فى كل حالة باتفاق خاص ممضى على نظام المحكمة ويحدد سلطاتها. ويبين المسألة أو المسائل المتنازع عليها وينظم اجراءات الدعوى، ويكون عمل الاتفاق الخاص فى كل حالة من جانب مصر بالتطبيق لقوانينها الدستورية ومن جانب الولايات المتحدة بواسطة رئيسها بعد أخذ رأى مجلس الشيوخ وموافقته

وتنص المادة الثانية : على أنه لايجوز التمسك بأحكام هذه المعاهدة بأى نزاع يكون موضوعه ...

(أ) من اختصاص القضاء المحلى لكل من الطرفين

(ب) ماسا بمصلحة لغير

(جـ) متعلقا وماسا بسياسة الولايات المتحدة التقليدية بخصوص المسائل الامريكية المعروفة بمبدأ بمنرو[*]

والمادة الثالثة : تنص على طريقة التصديق على هذه المعاهدة[٢]

---

(١) نفس المرجع ص ١٠٤٤-١٠٤٥.

(*) لمزيد من التفاصيل عن مبدأ مونرو، انظر دكتور عبد الغفار محمد حسين، مبدأ مونرو ومتغيرات السياسة الامريكية جـ١ من سنة ١٨٢٥-١٨٥٠، وجـ٢من ١٨٦٠- ١٩٠٠، الناشر كويك حمادة، القاهرة ١٩٩١، ١٩٩٢ على التوالى.

(٢) المملكة المصرية، وزارة الخارجية، المرجع السابق ص١-٣.

A U. B. LIBRARY

ولم تستخدم معاهدة التحكيم بين مصر والولايات المتحدة الا مرة واحدة فى قضية جورج سالم الامريكى الجنسية ضد الحكومة المصرية، وتتلخص قضية جورج سالم، أنه أدعى بعد وفاة عمه أنه تنازل له دون أخوته عما يملك فأتهمه شركاؤه بالميراث أنه زور عقد التنازل وأبلغوا الأمر للنيابة التى فتشت منزلة لضبط الاوراق وقدم لمحكمة الجنح الأهلية فى عام ١٩١٨ فدفعت بعدم الاختصاص لأنه ايرانى امريكى الجنسية ووقع خلاف حول هذه الجنسية فأدعت الحكومة المصرية أنه من أصل عثمانى ولم يفقد الجنسية المصرية واستمر النزاع بعضا من الوقت وأخيرا حكمت المحكمة الأهلية بعدم اختصاصها فى مارس ١٩٢١ ورفعت النيابة يدها عن الأوراق لأن التحقيق فيها صار من اختصاص القنصل دونها وقضى ببراءته وفى يوليه ١٩٢٣ رفع جورج سالم دعوى على الحكومة المصرية يطالبها يدفع مبلغ ١٠٠٠٠ الف جنيه لأن النيابة حجزت مستنداته فترة طويلة بناء على تهمة التزوير وهذا حرمه من بيع أملاكه التى ورثها وقت ارتفاع الأسعار مما لحق به خسارة مالية فادحة فردت الحكومة المصرية بأن المحاكم المختلطة ممنوعة من النظر والحكم فى أعمال الأدارة لأنها استخدمت سيادتها فى ضبط تلك الأوراق والعقود الى أن أوقفت التحقيق عندما تحولت الأوراق والعقود الى المحكمة وحكمت المحكمة برفض الدعوى موضوعا وشكلا، فقبلت محكمة الاستئناف المختلطة الدعوى ومعنى ذلك أنه يجوز النظر فيها، وحكمت بعدم الزام الحكومة المصرية بدفع التعويض(١) ولكن جورج سالم لم يرضيه هذا الحكم فشكى أمره الى حكومة واشنطن التى ارسلت مذكرة الى الحكومة المصرية تعترض فيها على حكم محكمة الاستئناف بأنه مناف لقواعد العدل وباطل وذلك لأن الحكم قضى برفض الاستئناف شكلا ثم تعرض للموضوع وناقشه وقد رأت الحكومة الامريكية أن المحكمة مادامت رفضت الاستئناف شكلا كان يجب عليها الا تتعرض للموضوع وطالبت الحكومة المصرية بدفع التعويض الذى يطلبه جورج سالم، وتعرضت تلك المسألة الى أخذ ورد بين وزارة الخارجية المصرية والمفوضية الامريكية وكان من الاقتراحات التى عرضت فى حل الخلاف عرض المسألة على محكمة العدل الدولية فى لاهاى بدعوى أن هناك قاعدة دولية تنص على أنه اذا وقع خطأ فى اجراء العدالة من محكمة أهلية ضد

(١) دكتورة لطيفة سالم : النظام القضائى المصرى الحديث، ١٩١٤-١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ١٩٨٦ ص٧٧-٧٨.

أجنبى جاز رفع الأمرالى محكمة لاهاى ولكن وزير الخارجية المصرى- حافظ عفيفى بك- عندما عُرض عليه ذلك رفض اذ أن هذا يعتبر سابقه خطرة تفتح الباب لكل أجنبى لايرضيه الحكم القضائى المختلط، أن يطلب الاحتكام فى محكمة العدل الدولية بلاهاى، والسبب الثانى أن المحاكم المختلطة ليست محاكم أهلية بل محاكم دولية كما تدل طريقة تأليفها وتعيين قضاتها، ولكن وزير الخارجية المصرى ارضاءا لأمريكا قبل أن تعرض قضية جورج سالم على دائرة آخرى من دوائر المحكمة المختلطة للفصل فيها(١) ولم ترضى الولايات المتحدة بهذا الرأى وفى النهاية اتفقت وزارة الخارجية المصرية فى يناير ١٩٣٠ مع مفوضية الولايات المتحدة بالقاهرة على نص بروتوكول التحكيم المقترح اجراءه فى دعوى جورج سالم(٢) بناء على اتفاقية التحكيم التى ابرامتها مصر مع امريكا فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٩ ووقعت الحكومة المصرية على بروتوكول التحكيم فى ٢٠ يناير ١٩٣١ وكانت تلك القضية أول تطبيق عملى لمعاهدة التحكيم بين مصر وامريكا ونص بروتوكول التحكيم على مقدمة وتسعة مواد ...

تنص المادة الأولى : على أن الحكومتين تقبل قرار المحكمة كتسوية نهائية ولاتقبل الاستئناف

وتنص المادة الثانية : على أن المحكمة تتألف من ثلاثة أعضاء تختار احدهم الحكومة المصرية وتختار الثانى حكومة الولايات المتحدة ويختار الثالث الذى يرأس القومسيون بالاتفاق بين الدولتين.

والمادة الثالثة : تنص على أن الحكومة المصرية ملزمة أن تدفع تعويض للحكومة الامريكية فى حالة قضاء المحكمة بالتعويض .

والمادة الرابعة : متعلقة بالاجراءات التى تتبعها الحكومتان فى تقديم المذكرات، والمدة التى تقدم فيها تلك المذكرات.

والمادة الخامسة : متعلقة بالاجراءات التى تتبعها الحكومتان فى تقديم المذكرات والرد عليها.

(١) الاهرام، العدد ١٥٩٩٥، الاربعاء، ٥ يونية ١٩٢٩.

(٢) الاهرام العدد ١٦٥٦٢ ، الاربعاء ١٤ يناير ١٩٣١.

A U. B. LIBRARY

والمادة السادسة : تنص على أن تعين كل حكومة كيلا، وكل شخص تريد اختياره كمحامى لتمثيلها فى عرض الدعوة على المحكمة

والمادة السابعة : تنص على أن تصدر المحكمة قرارها فى ظرف شهرين فى ختام المناقشة الشفوية فى حالة صدور الحكم علـــى الحكومـــة المصريـــة أن تدفـــع التعويضات فى غضون تسعين يوما

والمادة الثامنة : متعلقه باللغة المستخدمة فى الاجـراءات الكتابيـة، والمناقشـة الشفوية وهى الانجليزية والفرنسية

والمادة التاسعة : تنص على أن كل حكومة تتحمل نفقاتها بما فيها التعويض الذى يدفع للحكم الذى تعينه، أما تعويض الحكم الثالث ونفقات التحكيم العامـة فتكـون مناصفة بين الحكومتين[1]

وتقرر أن يكون مقر لجنة التحكيم فى فينا، أما محكمة التحكيم التى سـتنظر فـى القضية فرأسها الدكتور سيمور استاذ الحقوق الدولية بجامعة فينا وأخذ اعضاء الوفـد الألمانى فى معاهدة فرساى ووزير الحقانية السابق، يساعده المستر فيليسون المنـدوب الامريكى فى لجنة لتحكيم وسعادة عبد الحميد بدوى باشا رئيس قلم قضايــا الحكومـة، وسيدافع عن وجهة نظر الحكومة الامريكية المستر هندسن والمستر هنت، بينما يتولـى الدفاع عن مصر المسيو أ. دى جوفر لايراد يلل أستاذ الحقوق الدولية فى جامعة باريس والمسيو لينيان دى بكفون المستشار الملكى فى وزارة الحقانية والأشغال العمومية[2]

واستمرت محكمة التحكيم تؤجل النطق بالحكم فى القضية من ١٩٣١ الى بدايـة ١٩٣٤ حتى أصدرت المحكمة حكما يؤيد وجهة نظر الحكومية المصرية وهـو وجـوب احترام الحكم النهائى الذى أصدرته المحكمة المختلطة ونظرا للمجهود الذى بذله سـعادة بدوى باشا فى هذه القضية منحته الحكومة المصرية مكافأة قدرها ١٢٠٠جنيها[3] على اية حال كانت قضية جورج اختبارا عمليا لمعاهدة التحكيم بين مصر والولايات المتحـدة

---

[1] Department of state Foreign Relations of the United States 1931, Vol.II, PP. 165-168.
وقد وقع هذا البروتوكول عن الحكومة المصرية عبد الفتاح يحيى باشا وزير الحارجية ووليـام جـاردين الوزيـر الامريكى المفوض بالقاهرة فى ٢٠ يناير ١٩٣١.

[2] الاهرام ، العدد ١٦٨٤١، الاحد ٢٥ اكتوبر ١٩٣١.

[3] الاهرام، العدد ١٧٦٩٢، السبت ١٩٣٤/٣/١٠ ص٨

وأكدت جدية الحكم الصادر من المحاكم المختلطة. كما كانت معاهدتا التوفيق والتحكيـم صفحة جيدة للعلاقات الودية بين مصر والولايات المتحدة وأسهمت فى تنامى العلاقـات الودية بين مصر والولايات المتحدة ووضعت مصر فى مصاف الدول المستقلة الكـبرى التى أبرمت معهم الولايات المتحدة معاهدات توفيق مثل الصين والمانيا وبولندا والنمسا والدول التى أبرمت معها الولايات المتحدة معاهدات تحكيم مثل ايطاليا وألمانيا وبولندا والنمسا، والسويد وذلك على سبيل المثال[1] كما دعمت تلك المعاهدات الى حدما استقلال سياسة مصر الخارجية عن اشراف بريطانيا. رغم التحفظ الذى وضعته بريطانيـا فـى معاهدة التحكيم الخاص بالمسائل التى تهم طرف ثالث- الا أن ابرام المعـاهدتين[*] أكـد استقلال مصر فى تكوين علاقاتها الخارجية رغم التحفظ المذكـور وتكويـن علاقـات صداقة وود مع الولايات المتحدة التى يمكن أن تشكل توازن للنفوذ البريطانى فى مصـر فى يوم من الأيام.

٣ ـ اقتراح عقد معاهدة تسليم المجرمين :

كانت الولايات المتحدة قد أبرمت معاهدة لتسليم المجرمين بينها وبيـن الدولـة العثمانية فى ١١ أغسطس ١٨٧٤، وكانت الولايات المتحدة تؤكد دائما أن تلك الاتفاقيـة تنفذ على مصر على اعتبار أن مصر تابعة للدولة العثمانية ولكن السلطات المصرية حتى الحرب العالمية الأولى كانت تميل للاعتقاد بأن تلك المعاهدة لاتنفذ على مصر حيث لـم تخبر بها من لأمبراطورية العثمانية[2] على أية حال لم يغير المصريون نظرتـهم لتلـك المعاهدة حتى ١٩٣١ كما بين ذلك رئيس قسم الشـرق الأدنـى بالخارجيـة الأمريكيـة وبالتالى وجدت الحكومة الأمريكية أنه لابديل عن ابرام معاهدة تسـليم المجرميـن مـع الحكومة المصرية وأمرت وزيرها المفوض مستر جاردين فى ٤ يونيه ١٩٣١ بـإبلاغ الخارجية المصرية عن رغبة الحكومة الامريكية لابرام تلك المعاهدة فى أقرب وقت كمـا

---

[1] مضابط مجلس النواب، المرجع السابق، ص١٠٤٤-١٠٤٧ .

[*] وقع سيزوستريس سيداروس باشا وزير مصر المفوض بواشنطون فى ٤ اغسطس ١٩٣٤ مع مسـتر كاسـل نائب وزير الخارجية الامريكية البروتوكول الخاص بتبادل التصديق على معاهدة التوفيق والتحكيم بين مصـر والولايات المتحدة.

[2] Department of State "Foreign Relation of the United States 1933, Vol,. II, Desp, No 61, The secretary of state to Minister in Egypt (Gunther), Washington, June 4, 1931, P. 841.

A.U.B. LIBRARY

أبلغته بتسليم مسودة المعاهدة للخارجية المصرية[١] وكانت الولايات المتحدة تهدف من تلك المعاهدة أن تتسلم المجرمين ذو المواطنة الامريكية أو مواطنىالدول الآخرى غير أصحاب الامتيازات بمصر[٢]

وكان رد الحكومة المصرية أنها، أى حكومة المصرية، ربما لاتتمكن من تسليم الأشخاص الغير خاضعيين للقانون الجنائى فى مصر[٣] بالأضافة الى أن الحكومة المصرية قدمت اقتراحا سنة ١٩٣٢ أن تدخل فى المعاهدة الجرائم المعرضة لهذا التسليم وفضلت صيغة عامة مشترطة تسليم المجرمين فى حالة الجرائم المقتضية سنة سجن فأكثر[٤] وأقترحت ايضا أن الصياغة الأمريكية للجرائم السياسة (المادة٣) فى المعاهدة تستثنى بشكل تام فى اعفاءاتها الهجوم ضد شخص الملك[٥] كذلك اقترحت الحكومة بان (المادة١١) تنص على تطبيق المعاهدة على كل الأراضى التى تقع تحت سيطرة الأطراف المتعاقدة، ولم تبين الطريقة التى يمكن أن تطبق بها المعاهدة على السودان، بالاضافة الى ملاحظات شكلية أخرى[٦] وعلى أثر تقديم تلك المقترحات قطعت المفاوضات سنة ١٩٣٣ وذلك لاختلاف وجهات نظر الحكومتين نتيجة لذلك اعتمدت الولايات المتحدة على القنصلية الامريكية(*) فى تسليم الهاربين من عدالة الولايات المتحدة بمصر[٧]

ولم تفكر الولايات المتحدة فى التفاوض من أجل المعاهدة الا بعد توقيع اتفاقية مونترو ١٩٣٧ والسبب فى ذلك كما بينت وثائق الخارجية الامريكية- أنه طبقا لتصريح رئيس الوفد الامريكى فى مؤتمر مونترو فى ٨ مايو ١٩٣٧ للنحاس باشا الذى ينص

---

(1) Ibid, Mem Prepared in the Division of Near Affairs, Washington, June 19, 1931, PP. 841, 842.
(2) Ibid, P.842.
(3) Ibid, Desp, No.215, The secretary of State to the Minister in Egypt (Jardine), Washington, May 8, 1933, P.844.
(4) Department of State "Foreign Relations 1937, Vol.II, Enc in Desp, No, 1119, Mem by the Third secretary of legation (Allen), Cairo, Nov. 10, 1937, P.675.
(5) Ibid, P. 676.
(6) Ibid, P.676.
(*) منح الكونجرس سلطة للموظفين القنصليين الامريكيين فى ٢٢ مارس ١٩٣٤ لتسليم المجرمين الهاربين من عدالة الولايات المتحدة. انظر
Department of State 1937, Vol.II, op.cit, Inst. No. 243, The Secretary of State to the Minister in Egypt (Fish), Washington, July 27, 1937, P.672.
(7) Department of state, 1933, Vol. II, op.cit, Desp.No. 215, The secretary of state to the Minister in Egypt (Jardine), Washington, May 8, 1933, P. 844.

على أن (تعلن الولايات المتحدة انتظار ا للتصديق من جانبها على الاتفاقية الموقعة هذا اليوم (٨ مايو ١٩٣٧) فأنها ستوقف السلطان القضائى خارج نطاق تشريعها الوطنى لموظفيها الدبلوماسين وقناصلها فى مصر على المواطنين والشركات الامريكية على السواء.[١] وطبقا للتصريح المقتبس فإن مرسوم الكونجرس الصادر فى ٢٢ مارس ١٩٣٤ الذى يمنح الموظفين القنصليين الامريكيين السلطة على تسليم المجرمين الهاربين من عدالة الولايات المتحدة سيتوقف فيما يتعلق بمصر اعتبارا من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ ولذلك وجدت الولايات المتحدة أنه أصبح من المرغوب فيه ابرام معاهدة تسليم المجرمين بين الدولتين فى أقرب وقت[٢] وبالتالى أمرت الخارجية الامريكية فى كتابها رقم ٢٤٣ بتاريخ ٢٧ يوليه ١٩٣٧ وزيرها المفوض بمصر مستر فيش بالمفاوض بشأن تلك المعاهدة على أساس مسودة المعاهدة لسنة ١٩٣١ وأرسل فيش Fish الوزير الامريكى بمصر نسخة من مسودة المعاهدة المسلمة من ١٩٣١ لوزير الخارجية المصرى وعبر عن أمله لوزير الخارجية المصرى بأن تبرم المعاهدة فى أقرب وقت[٣] ويبدو أن الخارجية الامريكية كانت قلقة بشأن ابرام المعاهدة وذلك بسبب تأخر الخارجية المصرية فى الرد على مذكرة الحكومة الامريكية المتضمنة مسودة المعاهدة فرتبت المفوضية الامريكية ميعاد بين مستر الن Allen السكرتير الثالث للمفوضية وعبدالحميد بدوى باشا المستشار القانونى لرئيس الوزراء الذى اسند اليه دراسة مسودة المعاهدة ودرات المناقشات بين مستر الن وبدوى باشا حول الملاحظات التى أبدتها الحكومة المصرية أثناء مفاوضات ١٩٣١-١٩٣٣ وقد بين مستر الن لعبدالحميد بدوى باشا أنه ليس فى وضع لمناقشة تفاصيل المعاهدة ولكنه يزوره بشكل رئيسى ليعرف منزلة المسائلة (المعاهدة) لديه[٤] وبالرغم من ذلك أجاب عن ملاحظات الحكومة المصرية فى مفاوضات ٣١-١٩٣٣ والتى تبناها بدوى باشا ايضا فى مفاوضات ١٩٣٧ فى حديثه مع الن وبالنسبة للملاحظة المتعلقة بتحديد الجرائم المعرضة للتسليم وتفصيل مصر تسليم المجرمين فى حالة الجرائم التى تقتضى سنة سجن أو أكثر رد الن (أن أغلب معاهدات تسليم المجرمين الحديثة مع الولايات المتحدة

---

(1) Ibid, P. 672
(2) Ibid, P. 672.
(3) Ibid, P. 67,3
(4) Ibid, Enc in desp. No. 1119, Mem by the Third secretary of Legation (Allen, Cairo, Nov 10, 1937, PP. 674-675.

A U.B. LIBRARY
LIBRARY

لايوجد بها قائمة بالجرائم لكنه اقتراح بأن فترة السجن ليست مقياسا، لاختلاف العقوبات بين الدول المختلفة[١] وبالنسبة لملاحظة الحكومة المصرية عن صياغة الجرائم السياسية فى المعاهدة واستثناء الهجوم على رئيس الدولة أجاب مستر الن أن معاهدتنا مع بريطانيا وهى أيضا دولة ملكية دستورية مثل مصر" لم يتخذ استثناء بشأن الهجوم على رئيس الدولة[٢] وبالنسبة لملاحظة الحكومة المصرية عن تطبيق المعاهدة على السودان اقترح مستر الن بأن مصر يمكن أن توقع معاهدة تطبق على كل الأراضى التى تحت السيطرة المصرية ويفهم طبيعيا أن تلك المعاهدة ستمتد لنفس امتداد السيادة المصرية[٣] وفى نهاية اللقاء طلب بدوى باشا من مستر الن نسخة أو اثنين أو ثلاثة من معاهدات الولايات المتحدة الأخرى لتسليم المجرمين من ضمنها المعاهدة مع بريطانيا واستبشر مستر الن بهذا اللقاء خيرا، وأظهر من خلال تقريره عن اللقاء أن الرد المصرى على المعاهدة مرتقب، ولكن الحكومة المصرية لم ترد على طلب الحكومة الامريكية لعقد معاهدة تسليم المجرمين وفشلت المعاهدة[٤] ولم تبين الوثائق الامريكية(*) سبب فشل المعاهدة كذلك لم تشر الوثائق المصرية أو البريطانية بأى شئ من قريب أو بعيد عن تلك المعاهدة ويبدو أن سبب فشل ابرام المعاهدة هو اختلاف وجهات نظر الحكومتين.

د – اقتراح عقد معاهدة قنصلية :

نصت المادة (١١) من اتفاقية مونترو(*) على أن (يخضع قناصل الدول لقضاء المحاكم المختلطة مع مراعاة القيود المعترف بها فى القانون الدولى ولايجوز بشكل خاص محاكمتهم بسبب أعمال وقعت منهم أثناء تأدية وظيفتهم، ولهم بشرط التبادل أن يقوموا بالأعمال الداخلة فى الاختصاصات المعترف بها للقناصل فى مواد شهادات الحالة

(1) Ibid, PP. 674-675.
(2) Ibid, P. 675.
(3) Ibid, P. 676
(4) Ibid, Desp No. 287, The secretary of state to the charge in Egypt (Morris), Washington, Dec 20, 1937, PP. 677- 678.

(*) ذكرت الوثائق الامريكية انه لايوجد وثيقة برد الحكومة المصرية على ابرام المعاهدة – فى ملفات الخارجية الامريكية، اذ ان فلقد فشل مشروع المعاهدة بدون شك انظر Ibid, Footnote of Page, 678.

(*) نص الاتفاقية "مونترو" وارد فى ، دكتور محمد انيس، سيد رجب حراز، نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٠ ص٣٤١ وكذلك راشد البراوى، المرجع السابق ص١٧٠-١٧٢.

LIBRARY

المدينة وعقود الزواج والعقود الرسمية الآخرى والتركات والنيابة عن مواطنيهم الغائبين أمام القضاء وأن يتمتعوا بالحصانة الشخصية.

والى أن تعقد اتفاقيات قنصلية فى خلال ثلاث سنوات من التوقيع على هذا الاتفاق يظل القناصل متمتعين بالحصانة المعترف بها الآن فيما يتعلق بدور القنصلية والضرائب والرسوم الجمركية الخ [١] وبناء على تلك المادة وجدت الحكومة الامريكية نفسها فى حاجة لابرام معاهدة قنصلية مع الحكومة المصرية فأمرت الخارجية الامريكية ممثلها الدبلوماسى بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٣٧ بالتفاوض مع الحكومة المصرية لعقد تلك المعاهدة[٢] وبناء على ذلك قابل مستر الن السكرتير الثالث للمفوضية الامريكية بالقاهرة– عبد الحميد بدوى باشا حيث كانت الخارجية الامريكية ترى فى بدوى باشا أنه الشخص الوحيد الذى يمكن أن يكمل المفاوضات او يفسدها[٣] حيث سأل الن بدوى باشا عند لقائه معه إن كانت دولة اخرى فاتحت مصر بشأن المعاهدات القنصلية فرد بدوى باشا أنه لايعلم شيئا عن تلك المعاهدات كما أن الحكومة المصرية غير مهتمة بالمفاوضة على أية معاهدات قنصلية جديدة[٤]

وتناقش مستر ألن مع بدوى باشا بشأن المادة (١١) كمادة ملزمة لمصر لعقد اتفاقات قنصلية كما فسرتها الولايات المتحدة فرد بدوى باشا بعنف على الن قائلا (لا على الأقل أن المادة (١١) غير ملزمة لنا لدراسة أى طلب للمفاوضات على معاهدة قنصلية إذا لم نجد من مصلحتنا أن نفعل ذلك كما أن شرط الثلاث سنوات المذكورة فى المادة (١١) تطبق فقط على المسائل المالية وفى نهاية الثلاث سنوات ستتوقف كل الامتيازات المالية القنصلية بشكل نهائى وإذا وجدنا أنه سيكون من مصلحتنا ابرام اتفاقات قنصلية ثنائية سنهتم بذلك واذا لم نجد ذلك فسوف لانهتم فى المفاوضة على المعاهدات القنصلية[٥] ثم أنهى بدوى باشا حديثه بقوله (اذا ما اقترحت اية دولة– علىقاعدة المساواة التامة– على مصر ابرام معاهدة قنصلية دون أدعاء أن مصر

(1) Department of State 1937, Vol.II, op.cit, Note from The charge in Egypt (Morris) to the Cheif of the Division of Near Eastern Affairs (Murray) Alex, Dec 8, 1937, PP. 666-667.
(2) Ibid, PP. 667-668.
(3) Ibid, P. 668
(4) Ibid, P. 669
(5) Ibid, P. 676

A U B LIBRARY

ملزمة لفعل ذلك طبقا لمعاهدة مونترو فإن مصر ستكون سعيدة جدا بان تتعهد بالمفاوضات[1] وجاء رد بدوى باشا من وجهة نظرى -متناغما الى حد كبير مع مانالته مصر من إلغاء الامتيازات ونظرا لهذا الرد القوى اللهجة تراجعت الحكومة الامريكية لبعض الوقت فى المفاوضة على المعاهدة حيث ارسل مستر موراى Murray رئيس قسم الشرق الأدنى بالخارجية الامريكية رسالة بتاريخ ٣ يناير ١٩٣٨ لقائم بالأعمال الامريكى بالقاهرة موريس Morris قال فيها(وبسبب الاتجاه الذى عبر عنه بدوى باشا واعتبارا للمشاعر الطبيعة للسلطات المصرية بالنسبة لأى اقترح ينتقص من حقوق سيادتهم فأننى أرى أنه ليس هناك مبرر لتقديم الاقتراح للحكومة المصرية للتفاوض على معاهدة قنصلية وعندما تأتى الفرصة بنفس الأسلوب الذى سنقترح به على حكومة أخرى سنقترح عقد معاهدة قنصلية مع مصر دون أية أشارة لاتفاقية مونترو(*) وانتظرت الخارجية الامريكية حتى ١٣ سبتمبر ١٩٣٩ لتفاتح الحكومة المصرية من جديد فى التفاوض بشأن المعاهدة المذكورة حيث أرسل وزير الخارجية الامريكى للوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة بمسودة المعاهدة التى تضمنت مقدمة وأربعة عشر مادة وتضمنت المواد من الأولى للرابعة الاستثناءات والاعفاءات والامتيازات التى يمارسها المفوظفون القنصليون بشكل متبادل فى كلا الدولتين"[2] ونصت المادة الخامسة أحقية الموظفين القنصلين أن يضعوا خارج باب قنصليتهم أسلحة دولتهم بنقش ملائم وكذلك رفع أعلام دولتهم على سياراتهم المستخدمة لممارسة وظائفهم القنصلية وكذلك رفع ذلك العلم على أيه قارب أو سفينة مستخدمة فى ممارسة الوظيفة القنصلية وكذلك سوف يمنع من الفحص أو التفتيش السكن الذى يمارس فيه الوظيفة القنصلية وكذلك الأرشيف الخاص بالقنصلية ونصت المادة السادسة على أحقية القنصلية للتدخل بالطرق الدبلوماسية لحماية مواطنيهم فى التمتع بحقوقهم الممنوحة بالمعاهدة او أى شىء آخر يمكن أن يقدم فيه شكوى لانتهاك تلك الحقوق"[3] ونصت المادة السابعة حتى الثانية عشر عن مهام الموظف القنصلى تجاه رعايا الدولة التى ، ثلها والمتعلقة على سبيل المثال بتسجيل عقود البيع والشراء والوصاية وغيرها ن المسائل القنصلية الآخرى

(1) Ibid, Note From the Chief of the Division of Near Eastern Affaris (Murry) to the Charge in Egypt (Morris), Washington, Ja 3, 1938, P.671.

(2) Department of State "Foreign Relations 1939, Vol. IV, Enc in inst No.416, Draft of consular Conservation Between the United States and Egypt, Washington, Sept 13, 1939, PP. 478-480.

(3) Ibid, PP. 480-4?2.

التى تمنحها المعاهدة لكلا الطرفين المتعاقدين[1] ونصت المادة الثالثة عشر على أن الأرض التى يمتد اليها تنفيذ هذه الاتفاقية سيكون مفهوما منها أنها كل الأراضى والميله التى يمارس عليها المعنين سيادة أو مطلوبة كسيادة فيما عدا منطقة بنما. والمادة الرابعة عشر تتعلق باجراءات التصديق على المعاهدة كما نصت تلك المادة أن المعاهدة تستمر لمدة عشر سنوات وأته اذا رغب طرف من الأطراف أن ينهى المعاهدة أو يعدل أى مادة منها ينذر الطرف الآخر قبل ستة أشهر من انتهاء مدة المعاهدة[2]

وبناء على أمر الخارجية بتاريخ ١٣ ستمبر ١٩٣٩ سلم مستر فيش الوزير الامريكى المفوض بمصر لعلى ماهر باشا مسودة المعاهدة وأمر مستر فيش أن يخبر على ماهر أن حكومته الامريكية" تمنح امتياز أحداث تغيرات فى مقترحاتها أثناء المفاوضة اذا رغب على ماهر فى ذلك[3]

وبالرغم من أن المعاهدة وبنودها معقولة ولاتقلل من السيادة المصرية الا أن الحكومة المصرية لم تنظر فيها ولم تتفاوض بشأنها مع الحكومة الامريكية وفشلت مقترحات المعاهدة(*) واعتقد أن فشل المعاهدة جاء نتيجة للاسباب الآتية

١ - المناخ الذى كانت تحياة مصر فى تلك الفترة حيث نجحت مصر قبل ذلك بقليل فى الغاء الامتيازات ولذلك لم تكن ترضى بعودة أى شكل من أشكال الامتيازات ولو فى صورة أمتيازات متبادلة عن طريق معاهدة قنصلية، وتأكد ذلك من خلال لقاء بدوى باشا مع مستر الن حيث اعتبر الأول أن المادة (١١) فى معاعدة مونترو غير ملزمة للحكومة المصرية لعقد معاهدة قنصلية بالاضافة الى بقية حديثه شديد اللهجة والذى اعتقد أنه جاء متناغما مع المناخ السابق ذكره

٢- رفض الولايات المتحدة عقد معاهدة تجارية مع الحكومة المصرية فى نفس العام ورفض الولايات تخفيض التعريفة الجمركية على القطن المصرى ولذلك فمن المحتمل أن تكون الحكومة المصرية لم تنظر فى هذه المعاهدة بجدية نظر للرفض الامريكى لابرام معاهدة تجارية مع الحكومة المصرية.

(1) Ibid, PP. 482-484.

(2) Ibid, PP. 485-486.

(3) Ibid, P. 486.

(*) لم تذكر الخارجية الامريكية اى شئ بشأن التفاوض على هذه المعاهدة اكثر مم ذكر "فى المتن" كما لم تشر وثائق الخارجية المصرية او الوثائق البريضانية بأى شئ عن هذه المعاهدة.

A U.B. LIBRARY

رابعا : الولايات المتحدة والامتيازات الاجنبية

سأتناول فى ذلك المبحث ثلاثة نقاط هى :-

١ - مطالبة الولايات المتحدة الحكومة المصرية تحقيق مبدأ المساواة فى التمثيل فى المحاكم المختلطة.

٢ - موقف الولايات المتحدة من مسألة التعديلات المقترحة لنظام المحاكم المختلطة.

٣ - الولايات المتحدة وفرض العقوبات الاقتصادية على ايطاليا.

١ - مطالبة الولايات المتحدة بتحقيق مبدأ المساواة فى التمثيل فى المحاكم المختلطة :

فى عام ١٨٦٩ عقد مؤتمر للدول المتمتعة بالإمتيازات بما فيها الولايات المتحدة فى مدينة الإسكندرية بغرض دراسة الإصلاحات القضائية المقترحة "لتكوين المحاكم المختلطة" وأرادت بعض الدول أن يكون للحكومات الأجنبية حق اختيار وتعيين القضاه فلما سمع نوبار هذا القول الغريب صاح فى وجوه المندوبين بالفرنسية قائلا "إن ذلك يعد تدخلا من جانب الدول الأجنبية وأن القضاة تعينهم الحكومة" المصرية" حيث قال

(Pas d' immixtion des puissances etrangeres; Justice rendue au nome du gouvernement et par des juges nomes par le gouvernement)[1]

وازاء تشدد الحكومة المصرية فى مسألة تعيين قضاة المحاكم المختلطة فقد نصت المادة الخامسة من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة على أن الحكومة هى التى تقوم باختيار هؤلاء القضاة ثم تقوم بعد ذلك بإبلاغ ممثل الدولة -التى يختار منها القاضى- فى القاهرة الذى يراسل حكومته للحصول على موافقتها"[2] ولم تقبل الحكومة الأمريكية

---

(١) عزيز خانكى : (المحاكم الاهلية ماضيها -حاضرها -مستقبلها) المطبعة العصرية ١٩٣٩ ص٤٨

(٢) يونان لبيب رزق : (المرجع السابق) ص٦٢

دائما ترشيح الحكومة المصرية للقضاة الأمريكيين وأصرت على أن تعيين القضاة الأمريكيين فى المحاكم المختلطة يتم بمعرفتها وقد نجحت فى تنفيذ رغبتها فى الأعوام ١٨٨٠- ١٨٨٩- ١٩٠٦- ١٩٠٨ إلا أنها فشلت عام ١٩١١ واستمر هذا الصراع قائما ونشبت الحرب العالمية الأولى ولم يكن هذا الصراع قد تمت تسويته[1] ففى عام ١٩١٩ بحثت دار المندوب السامى عن خليفة للمستشار توك Tuck والذى قرب ميعاد أحالته للمعاش ولم تحبذ ترقية أحد من القاضيين الأمريكيين فى المحاكم الإبتدائية سواء هورن Hrone أو كرابيتس(*) Crabites أنما رشحت براون Brown وعليه أرسلت الخارجية البريطانية إلى سفيرها بالولايات المتحدة موضحة لهفة اللنبى بشأن إبلاغ وزارة الخارجية عن رغبة الحكومة المصرية فى إعطاء الوظيفة لمن اختارته (مستر براون) وأصرت الولايات المتحدة على أن يشغل القاضى كرابيتس الوظيفة وأعتبرت أن من حقها إختيار الأشخاص الذين يمثلونها فى المحاكم المختلطة والتى تعد بمثابة محاكم دولية وأبلغت السفارة الأمريكية فى لندن بذلك وضغطت بطرق مختلفة أخرى بوسطة ممثلها فى مصر ليتم التعيين وأثناء حديث طويل بين مستر هرست" Hurst المستشار القضائى" وممثل الولايات المتحدة فى مصر شرح الأول عدم أحقية الولايات المتحدة فى طلبها وبين أن المحاكم المختلطة ليست محاكم دولية كما جاء فى مذكرة السفارة الأمريكية إلى الخارجية بل أنها محاكم مصرية وللحكومة المصرية حقها فى اختيار قضائها وادارتها وأن الأحكام تصدر باسم الحكومة المصرية[2] وازاء اصرار الحكومة المصرية والبريطانية فى أن يشغل الوظيفة قاضى أمريكى له الكفاءات العالية والسمعة الحسنة أفادت الخارجية الأمريكية لندن أنها سحبت تأييدها للقاضى كرابيتس وعليه بدأت الاتصالات بين المستشار القضائى وبعض القضاة فى واشنطون لتسهيل مهمة السفارة البريطانية لإتمام عملية الإختيار وأعقب ذلك إبلاغ السفير البريطانى حكومته بأن الحكومة الأمريكية ترشح ستول Stowell فى حالة تعنت مصر تجاه تعيين كرابيتس، ولكن الحكومة البريطانية اعتبرته هو الأخر غير مناسب وأخيرا وبعد أخذ ورد استمر

---

(١) لينوار تشامبرز رايت : (المرجع السابق) ص٣٢

(*) عين فى مايو ١٩١١ قاضيا بالمحاكم المختلطة "محكمة مصر المختلطة" وهو محامى من نيو اورليان بدلا من المستر والتر فان رنسيلير بيرى المستقيل.، وعن تعيين كرابيتس انظر محفوظات مجلس الوزراء "وزراة الحقانية" محاكم مختلطة" محفظة ١/١/١/د

(٢) دكتورة لطيفة سالم : (النظام القضائى المصرى الحديث ١٩١٤-١٩٥٢، المرجع السابق ص٢٣.

A U. B. LIBRARY
LIBRARY

خمسة أشهر وافقت "الحكومة البريطانية" على أن يشغل الوظيفة برنتون Brinton بعد اتفاق الأطراف المعنية(١) وصدر مرسوم بتعيين برنتون فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢١ مستشارا بمحكمة الإستئناف المختلطة(٢).

ويتضح من تعيين برنتون مدى السيطرة البريطانية فى مسألة تعيين القضاة الأجانب وهو جزء من السياسة التى اتبعتها بريطانيا بعد قيام الحرب العالمية الأولى للسيطرة على المحاكم المختلطة وذلك بزيادة عدد المستشارين البريطانين فى المحاكم المختلطة وتقليل نسبة القضاة الأجانب فى تلك المحاكم(٣) وأثارت تلك السياسة القضاة الأمريكيون الذين رأوا فيها اجحافا بحقوقهم فى التمثيل فى المحاكم المختلطة بحيث نرى برونيات Brunyate المستشار القضائى يرسل لحكومته بعضا من خطابات قاضى أمريكى بمحكمة مصر المختلطةتفيض بالسب فى المستشار القضائى وتبين كيف يعمل على اقصاء أى نفوذ لقاضى أمريكى أو أجنبى(٤) ولقد لفت مورتون هاول نظر حكومته الى انتهاك مبدأ المساواة فى التمثيل فى اختيار قضاة المحاكم المختلطة ومدى شلل الحكومة المصرية إزاء ذلك حيث ذكر أنه بالرغم من أن مصر دولة ذات سيادة فان لها مستشار قضائى بريطانى(٥) وانتهزت الولايات المتحدة تعيين القاضى البريطانى بوث Booth القاضى بمحكمة مصر المختلطة مستشارا ملكيا لوزارة الخارجية المصرية(٦) وخلو منصبه فى المحاكم المختلطة وطالبت الولايات المتحدة بتحقيق مبدأ المساواة فى التمثيل وخصوصا وأن للولايات المتحدة أربع مستشارين بمحكمة الإستئناف وثلاثة قضاة بالمحاكم الابتدائية بينما عدد قضاة بريطانيا سبعة وفرنسا وايطاليا لكل منهما خمسة مستشاريين بالاستئناف وأربعة فى المحاكم الابتدائية(٧) وجرت المساعى لتحقيق

(١) نفس المصدر ص ٢٤ وقد اعتمدت المؤلفة فى كتابها على وثائق الخارجية البريطانية غير المنشورة.
(٢) محفوظات مجلس الوزراء "نظارة الحقانية" استئناف مختلط محفظة رقم ٢/٥٠/١.
(٣) لطيفة سالم : (تاريخ القضاء المصرى الحديث) الهيئة العامة للكتاب ١٩٩١ ص٨٦، ولمزيد من التفاصيل عن المشروعات البريطانية للسيطرة على المحاكم المختلطة انظر
Brinton "The Mioxed courts of Egypt. New Haven 1930, PP 339-340
وكذلك محمد شفيق غربال المرجع السابق ص٩٢-٩٤.
(٤) لطيفة سالم : (النظام المصرى القضائى الحديث) المرجع السابق ص ٢٣.
(5) Howell, Morton, Op. Cit, P 289
(٦) محافظ عابدين محفظة رقم ٣١١ "مشروعات قوانين، مراسيم مختلفة ١٨٧٠-١٩٥١
(٧) لطيفة سالم : (النظام المصرى القضائى الحديث) المرجع السابق ص ٢٤-٢٥.

LIBRARY

تلك الرغبة فى ٩ ابريل ١٩٢٦ ارسل الوزير الأمريكى المفوض مستر هاول لوزير الخارجية المصرية زيور باشا خطابا بين فيه خلو وظيفة بمحكمة مصر المختلطة كان يشغلها بريطانى "مستر بوث" وأن الاقتراحات تدور حول احلال بريطانى اخر محله وان يكون المنصب لبريطانيا(١) وطالب مستر هاول المنصب لدولته كما أتى بفقرات من خطاب ممثل بريطانيا فى الآستانه السير اليوت Elliot Sir اثناء محادثات انشاء المحاكم المختلطة بخصوص تجنب اعطاء أية رجحان لجنسية على اخرى فى اختيار القضاة فى كلا من تأليف المحكمة أو فى شغل الوظائف الخالية(٢) وبناء على نصيحة المستشار القضائى البريطانى رد زيور باشا فى ١٦ مايو ١٩٢٦ على مذكرة مستر هاول بالرفض(٣) وجاء فى تفسير زيور للرفض أن على الولايات المتحدة أن تقبل الوضع القائم حيث أنها رضيت به وقت تنفيذه "عند انشاء المحاكم المختلطة" ووافقت على امتداد اجل المحاكم المختلطة سنة ١٩١٦ بدون اية اعتراضات، كما أن المبادئ المعلن عنها فى خطاب السير هنرى اليوت لم تكن مقبولة مطلقا من جانب الحكومة المصرية وأن هذا الخطاب لايعتبر الا رغبة للحكومة البريطانية والتى لم تصر فى ذلك الوقت أن تجعلها اتفاقا محددا، كما بين زيور باشا أن المحاكم المختلطة محاكم مصرية وأن للحكومة المصرية وحدها حق اختيار قضاتها طبقا للمادة الخامسة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة"(٤) ونظرا لرد زيور باشا الشديد اللهجة- والتى اعتبرته الخارجية الامريكية اجحافا بحقوقها فى مصر وخاصة مسألة اختيار قضاة المحاكم المختلطة- أمرت الخارجية الامريكية- وزيرها المفوض بالقاهرة أن يقدم احتجاجا شفويا للحكومة المصرية بحيث يضمن هذا الاحتجاج بأنه ليس من قصد الوزير الامريكى المفوض او قصد حكومته أن يقترح بأن يكون المنصب الشاغر حاليا يجب أن يشغل بقاضى امريكى، ووجهة نظر الحكومة الامريكية فى انها ترغب فى الاتفاق مع الحكومة المصرية فى

(١) نفس المرجع ص٢٥.
(2) Department of State "Foreign Relations 1927 Vol.II. Note No. 339, The American Minister (Howell) to the Egyptian Minister for Foreign Affairs (Ziwar) Cairo, April 9, 1926, P. 556.
(٣) لطيفة سالم : (النظام المصرى القضائى الحديث) المرجع السابق ص ٢٥.
(4) Department of State 1927 Vol .II, Op. Cit, Enc in No. 824, The Egyptian Minister for foreign Affairs to American Legation, Cairo, May 16, 1926, PP. 557-558.
"انظر الملحق رقم "٣"

A U.B. LIBRARY

الرأى بأن تمنح الدول الرئيسية أصحاب الامتيازات حد أدنى من التمثيل فى المحاكم المختلطة والحد الادنى هو قاضى واحد فى محكمة الاستئناف وقاضيان فى المحاكم الاقل درجة "الابتدائية" وأنهى وزير الخارجية الامريكى رسالته باهتمام الخارجية الامريكية فى قراءة تقرير كامل عن نتائج الاحتجاجات غير الرسمية كما أن الخارجية الأمريكية لاترغب فى ان ترسل اى بلاغ مكتوب رسمى او غير رسمى للحكومة المصرية فى هذا الوقت. وكذلك تقديم احتجاج على الفقرة الختامية لمذكرة الحكومة المصرية بتاريخ ١٦ مايو ١٩٢٦ عن احقية الحكومة المصرية فى اختيار قضاة المحاكم المختلطة[١] "الذلك فقد ناقش مستر هاول المسألة مع ثروت باشا وزير الخارجية فى ٢٨ مارس ١٩٢٧ وقدم هاول احتجاجا على الفقرة الختامية لمذكرة الحكومة المصرية بتاريخ ١٧ مايو ووعد ثروت باشا مستر هاول بمناقشة المسألة مع وزير الحقانية[٢] ولكن مناقشة ثروت باشا مع هاول لم تخرج عن رد الحكومة المصرية فى مذكراتها بتاريخ ١٦ مايو ١٩٢٦ ولم تحصل الحكومة الأمريكية على رد فى تلك المسألة.

وانتهزت الحكومة الأمريكية مسألة التغييرات المقترحة فى نظام المحاكم المختلطة المقدمة من الحكومة المصرية فى مذكرتها الدورية بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٢٧ ، ٢٨ اكتوبر ١٩٢٨ والتى من بنود تلك التغييرات انشاء دائرة فى محكمة الاستئناف المختلطة وذلك لازدياد العمل القضائى بشكل غير ملائم لعدد القضاة[٣] فأوقفت الولايات المتحدة موافقتها على تلك التغييرات بتعيين قاضى امريكى فى الدائرة الجديدة المقترحة وذلك لتحقيق مبدأ المساواة فى التمثيل بين الدول الرئيسية صاحبة الامتيازات فى مصر بريطانيا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة حيث كانت اوامر وزير الخارجية الامريكى للوزير الامريكى المفوض بمصر كالآتى (ان اقصى ما يمكن من وجهة نظرى ان تقترح اننا يجب ان نوقف موافقتنا على اصلاح المحاكم المختلطة المتوقع على تعيين قاضى امريكى اضافى ولكن اعتقد ان وضعنا التقليدى ومقامنا العام يدفعنا للاشارة الى انتهاك مبدأ المساواة فى التمثيل ومن المرغوب فيه اقتراح تكوين وضع والذى يمكن فيه على

(1) Ibid, Inst No. 306, The secretary of State to the Minister in Egypt (Howell) Washington, Ja 22, 1927, PP. 560-565.
(2) Ibid, Enc in No. 63, Mem of an interview Between the American Minister (Howell and the Egyptian Minister for foreign Affairs [Sariot], Cairo, March 28, 1927, PP.569-570.
(3) Brinton, op. cit, PP. 129-130.

الاقل ان يكون اكثر قربا فى المساواة فى التمثيل بين الدول الرئيسية صاحبة الامتيازات"[١] وبالفعل ارسل الوزير الامريكى المفوض بالقاهرة رسالة- فى ١٨ ابريل ١٩٢٩- لرئيس الوزراء المصرى محمد محمود باشا حدد فيها المطالب الامريكية حيث ذكر (لقد تسلمت الآن من حكومتى ارشادات تأمرنى فيها بتقديم احتجاجات اضافية فى هذا الموضوع وبشكل خاص ارغب فى ان ابين بوضوح ان الفشل فى قبول مبدأ المساواة فى التمثيل هذا بشكل يجعل الحكومة الامريكية ممثلة فى التعينات المرتقبة فى محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم الابتدائية سيؤدىحتما الى انطباع غير ملائم لحكومتى وان الحكومة الامريكية لاتعلق موافقتها النهائية او رفض مقترحات اصلاح النظام القضائى فى مصر على تعويض دبلوماسى ... واقصى ما اعتقده "الوزير الامريكى" من وجهة نظرى ان موافقة حكومتى النهائية ستتوقف على تعيين قضاة امريكيين اضافيين فى المحاكم المختلطة[٢] ويتضح من المذكرة الامريكية مدى الرغبة الامريكية فى ان تتنافس مع الدول الاوروبية الكبرى ذات النفوذ القوى فى مصر مثل بريطانيا وفرنسا وايطاليا من خلال محاولة الولايات المتحدة ان تتساوى مع تلك الدول فى التمثيل فى المحاكم المختلطة وهو ما يمكن ان نطلق عليه الصراع التحتى بين الولايات المتحدة وبريطانيافى مصر لتنال الولايات المتحدة جزء من النفوذ الذى تناله بريطانيا او حتى تتساوى معها فى هذا النفوذ من خلال مطالبة الولايات المتحدة بالمساواة فى التمثيل فى المحاكم المختلطة. وويتضح كذلك من المذكرة الامريكية مدى المساومة الامريكية للحكومة المصرية فى تعيين قاضى لها فى المحاكم المختلطة وجاء رد محمد محمود باشا على الوزير الامريكى المفوض "بأنه ستعطى كل الاعتبارات للرغبات الامريكية فى التمثيل الاضافى اذا وعندما تشكل تلك الدائرة المقترح انشاؤها كما اكده مجمد محمود للوزير الامريكى رغبته فى ان يرضى المطالب الامريكية[٣] وطبقا للاحتجاجات الامريكية ابلغ المستشار القضائى البريطانى الوزير الامريكى

(1) Department of State "Foreign Relations of the United States, 1929, Vol.II, Tel No. 3, The Minister in Egypt (Gunther) to the secretary of State, Cairo, Ja 25, 1929, PP.938-939.
(2) Ibid: Note, No. 95, The American Minister in Egypt (Gunther) to the Egyptian Prime Minister and Acting Minister for Foreign Affairs (Mahmoud Pasha), Cairo, April 18, 1929, P. 942.
(3) Ibid: Tel No.29, The Minister in Egypt (Gunther) to the secretary of State, Cairo, May 10, 1929, P. 953

A.U.B. LIBRARY

المفوض بأن احد القضاة الحاليين فى المحكمة الابتدائية المختلطة سيتقاعد فى الخريف ووعد الوزير الامريكى "أن يساعده فى تعيين قاضى امريكى لملئ المكان الشاغر[١] كما ابلغ وزير الخارجية المصرى فى ١٢ يونية ١٩٢٩ الوزير الامريكى المفوض انه ردا على احتجاجاته الشخصية المقدمة للوزير المصرى فأنه نجح فى الموافقة على تعيين قاضى امريكى اخر ليملأ المكان الشاغر[٢] وأرسلت الخارجية الأمريكية اسماء ثلاثة مرشحين لتختار منهم الحكومة المصرية واحدا وهم ادوارد ج. هيل Edward G. Hill وجورج. و. كرتزينجر George. W. Kretzinger وجوليان رايت Julian Wright ولقد اختارت الحكومة المصرية جوليان رايت[*] وأعلن ذلك فى الحريدة الرسمية فى ٢ يناير ١٩٣٠[٣]

وبعد مرور عام على تعيين مستر رايت طالبت الولايات المتحدة الحكومة المصرية بتطبيق مبدأ المساواة فى التمثيل حيث ارسلت مذكره للحكومة المصرية فى ٣ مارس ١٩٣١ ذكرت فيها خطاب السير اليوت بشأن عدم ترجيح جنسية على اخرى فى التمثيل فى المحاكم المختلطة وفى رد يحيى باشا وزير الخارجية المصرى على المذكرة الامريكية ذكر ان "طلب السير اليوت نشأ فقط كحدث عرضى فى المفاوضات الطويلة التى نتج عنها تأسيس المحاكم المختلطة وعلاوه على انه فى المعاهدة التى جرت بين بريطانيا العظمى ومصر فى ٣١ يوليه ١٨٧٥ لتأسيس المحاكم المختلطة فأن هذا الخطاب المذكور آنفا لم يدخل فى جزء من هذه المعاهدة ولم يذكر فيها"[٤]

وإزاء هذا الموقف المتشدد من الحكومة المصرية طلبت الخارجية الامريكية المساعدة من بريطانيا ولكنها كانت تخشى الا تعطى تلك المساعدة لو شعرت السلطات البريطانية ان نية الحكومة الامريكية الا تستثنى ترجيح التمثيل للقضاة البريطانيين لذلك

---

(1) Ibid: Tel No.32, The Minister in Egypt (Gunther) to the secretary of State, Cairo, May 11, 1929, P.954

(2) Ibid, Tel, No 42, The Minister in Egypt (Gunther) to the secretary of state, cairo, June 12, 1929, P, 954

(*) توفى جوليان رايت فى مصحة برك بلاج بفرنسا سنة ١٩٣٨ انظر الاهرام العدد ١٩٤٢٢، ٧/١٠/١٩٣٨.

(3) Ibid: Note, No.82, The Acting secretary of State to the Minister in Egypt (Gunther) Washington, No.29, 1929, P.955.

(4) Department of State "Foreign Relation of the United States 1931, Vol. II, Note No. 29/7/1 (45) The Egyptian Minister for Foreign Affairs to the American Minister in Egypt (Jardine), Cairo, June, 1931, P.144

LIBRARY

تأمر الخارجية الامريكية ممثلها بالقاهرة ان يوضح للمندوب السامى ان الحكومة الامريكية ليس لديها هذه النية ولكنها معنية بأن يكون التمثيل الامريكى فى المحاكم المختلطة أن يكون مساويا للدول الرئيسية من اصحاب الامتيازات ما عدا بريطانيا[١] وطبقا لاوامر الخارجية الامريكية بعدم اتخاذ اية خطوة دون استشارة السلطات البريطانية ومساعدتها كإعتراف امريكى بالوضع البريطانى الخاص فى مصر، تقابل الوزير الامريكى المفوض ويليام جاردين مع المندوب السامى السيد برسى لورين Sir Percy Loraine فى ٢١ نوفمبر ١٩٣١ وعبر المندوب السامى عن أمله فى مساعدة امريكا ولكنه عبر للوزير الامريكى عن ان الحكومة المصرية لا تقبل مبدأ المساواة فى التمثيل، ومن وجهة نظره ان هناك حجج كثيرة تحبذ الموقف المصرى بعدم الاعتراف بمبدأ المساواة فى التمثيل كما انه من غير الملائم الاصرار على تنفيذ هذا المبدأ حيث انه لو قبل هذا المبدأ فيجب الاذعان بالنتيجة المحتملة بأن الدول الكبرى الاخرى غير الممثلة الآن فى المحاكم المختلطة ستقدم ادعاءات من الصعب رفضها كما ان فرنسا وايطاليا ستطالب بخمسة مناصب قضائية كحق لها من الآن فصاعدا[٢] ولذلك اتصلت الخارجية الامريكية بسفيرها فى لندن ليحصل على تأييد وزارة الخارجية البريطانية فى هذه المسألة– حيث اوضح المندوب السامى البريطانى للوزير الامريكى بالقاهرة فى لقائه معه ان آراءه تعتبر آراءا شخصية– وطالب السفير الامريكى فى لندن بتعيين عدد كاف من القضاة الامريكيين لتأكيد تمثيل الولايات المتحدة بالمساواة بالدول صاحبة الامتيازات الرئيسية ما عدا بريطانيا[٣] ولم تحظ الولايات المتحدة برد من بريطانيا ولكن فى فبراير ١٩٣٢ وعد المندوب السامى الوزير الامريكى المفوض بأن الحكومة البريطانية ستساعد على تعيين قاضى امريكى فى المحاكم المختلطة ولذلك طلبت الخارجية الامريكية من وزيرها المفوض بالقاهرة ان يتصل بالخارجية المصرية والمندوب السامى البريطانى بشأن هذا الوعد ونصحت الخارجية الامريكية وزيرها المفوض بأنه اذا وجد معارضة من الخارجية المصرية فعليه ان يترك مذكرة رسمية للحكومة المصرية للرد على مذكرة

---

(1) Ibid, Inst, No.108, The secretary of state to the Minister in Egypt (Jardin) Washington, Oct 28, 1931, PP.145-146.

(2) Ibid, Tel No.109, The Minister in Egypt (Jardine) to the secretary of state, Cairo, Dec 9, 1931, P.147

(3) Ibid, Tel No.364, The secretary of state to the Ambassador in Great Britain (Dawes), Washington, Dec 22, 1931, P.149-150

A.U.B. LIBRARY

LIBRARY

وزير الخارجية المصرى بتاريخ يونيه ١٩٣١ وأن يترك نسخة منها للمندوب السلمى[1] ولم تحصل الحكومة الامريكية عل شئ من بريطانيا حيث وقفت بريطانيا امام تطلعات الولايات المتحدة فى المحاكم المختلطة[2]

وهنا يتبادر الى الذهن سؤال ما الذى دعى بريطانيا الى الوقوف امام تطلعات الولايات المتحدة فى المحاكم المختلطة بالرغم من تأكيد الولايات المتحدة لبريطانيا انها تستثنى بريطانيا من مسألة المساواة فى التمثيل التى تطالب بها الولايات المتحدة هل هو سعى بريطانيا للسيطرة على المحاكم المختلطة ام خشية بريطانيا من ادعاءات الدول غير الممثلة فى المحاكم المختلطة بالمطالبة فى التمثيل والخشية من الادعاءات الفرنسية والايطالية بالمطالبة بخمسة مناصب قضائية، اعتقد انه لا السعى البريطانى للسيطرة على المحاكم المختلطة ولا خشية بريطانيا من ادعاءات الدول الأخرى الاخرى هو السبب فى وقوف بريطانيا امام تطلعات الولايات المتحدة واعتقد- من وجهة نظرى- ان السبب الحقيقى هو خشية بريطانيا من المنافسة الامريكية لها حيث ان الولايات المتحدة لم تكن تطالب فقط بالمساواة فى التمثيل فى المحاكم المختلطة فقط بل كانت تطالب بالتمثيل فى هيئة الحجر الصحى بالاسكندرية[3] ونافست بريطانيا فى شحن القطن المصرى للولايات المتحدة على سفن الامريكية بدلا من سفن شحن بريطانية- ، وهو ما سيأتى ذكرة فيما بعد، وشعرت بريطانيا بهذه المنافسة واحست الحكومة الامريكية بذلك ولذلك نجد الحكومة الامريكية تؤكد للحكومة البريطانية ان الحكومة الامريكية تستثنى بريطانيا العظمى من مسألة المساواة فى التمثيل فى المحاكم المختلطة وحتى تجعل الصراع بينها وبين بريطانيا صراعا تحتيا لا يظهر على السطح وكاعتراف للنفوذ البريطانى فى مصو، كما ان محاولة مورتون هاول الوزير الامريكى المفوض والذى حاول ان يزعزع النفوذ البريطانى فى مصر ومحاولته التقرب من سعد ورفاقه فى الوقت الذى كان فيه الصراع بين بيت الامة وقصر الدوبارة قويا وعنيفا وصرخة اللورد لويد لحكومته بابعاد هاول

[1] Department of State "Foreign Relation of the United States 1932, Vol. II, Inst No. 168 The Secretary of State to the Minister in Egypt (Jardine), Washington, Sept 10, 1932, PP.626-627.

[2] لطيفة سالم : (النظام المصرى القضائى الحديث) المرجع السابق ص ٨٧.

[3] لمزيد من التفاصيل عن مطالبة الولايات المتحدة التمثيل فى هيئة الحجر الصحى بالاسكندرية انظر
Department of State "Foreign Relation of the United States 1928, Vol. II, PP 773-781 وكذلك
Department of State "Foreign Relation of the United States 1932, Vol. II, PP. 629-639

عن القاهرة ونشوته عند خروج هاول من القاهرة وتعليقه على خروج هاول من القاهرة وابعاده من منصبه الدبلوماسى بان كل شخص هنا قد تنفس الصعداء بخروج الدكتور هاول كل هذا لم يكن غائبا عن السياسة البريطانية حيث ان ملف الدكتور هاول ظل ساخنا وملتهبا بالرغم من اغلاقه ولذلك فقد شعرت بريطانيا بالمنافسة الامريكية وان كانت هذه المنافسة منافسة تحتية لا تظهر على السطح الا قليلا، وشعرت الحكومة الامريكية كذلك بخطورة الشعور البريطانى حيث ان ذلك يمكن ان يعطل مصالحها التى تعتمد على بريطانيا فى تنفيذها "كالتبشير" ولذلك حاولت الولايات المتحدة ان تخفف من حدة هذه المنافسة وان تطمئن بريطانيا فى ذات الوقت حيث اكدت للحكومة البريطانية ان الحكومة الامريكية تستثنى بريطانيا من مسألة مطالبتها بالمساواة فى التمثيل فى المحاكم المختلطة" كاعتراف للمركز البريطانى المتميز فى مصر ولذلك كله فقد وقفت الحكومة البريطانية امام تطلعات الحكومة الامريكية فى المحاكم المختلطة حتى تكبت او على الاقل تخمد هذا التنافس.

ولم ينشب صراع اخر بين الولايات المتحدة والحكومة المصرية بشأن التمثيل فى المحاكم المختلطة الا فى يونيه ١٩٣٦ عندما قدم القاضى الامريكى كرابيتس استقالته حيث بدأت الخارجية الامريكية تبحث عن خلف له واقترح القاضى الامريكى مستر رايت Wrightتعيين مستر لوفرنج هيل١ Lovering Hill [1] وكان وزير الحقانية المصرى يؤيد تعيين مستر هيل ولكنه كان يعارض بشكل قوى ان يطلب من الولايات المتحدة قائمة باسماء المرشحين للمنصب الشاغر ومن هنا بدأت المشكلة بين مصر والولايات المتحدة حيث يعارض وزير الحقانية المصرى طلب قائمة بالمرشحين للمنصب من الولايات المتحدة وتصر الولايات المتحدة على ذلك واقترح مستر بوث المستشار القضائى كحل توفيقى للخروج من تلك الازمة- وهى رفض الحكومة المصرية طلب قائمة باسماء المرشحين من الولايات المتحدة - بأن تتسلم الحكومة المصرية قائمة المرشحين بشكل غير رسمى تضم فيها مستر هيل بدلا من تقديم طلب رسمى[2] وازاء معارضة وزير الحقانية المصرى للرغبة الامريكية فى تقديم قائمة بأسماء المرشحين لشغل المنصب الشاغر، ورفض توسط مستر بوث بتقديم طلب غير رسمى للمرشحين

[1] Department of State "Foreign Relation of the United States 1936, Vol. II, Desp No. 701, The Minister in Egypt (Fish) to the secretary of state, Cairo, June 29, 1936, P.14

[2] Ibid, Tel No. 53, The Charge in Egypt (Hall) to the secretary of state, Cairo, Sept 25, 1936, P.15

A U.B. LIBRARY

يضم اسم مستر هيل[1] هددت الولايات المتحدة مصر بأنه فى المفاوضات المتعلقة بالغاء الامتيازات سيكون موقفها غير مساعد "حيث ابلغ وزير الخارجية الامريكى القائم بالاعمال الامريكى بمصر انه فى اية مناقشات اخرى خاصة بالموضوع فعليه ان يعد بانه (فى المفاوضات المقترحة المتعلقةبالغاء نظام الامتيازات "مؤتمر مونترو" فان اتجاه الحكومة الامريكية لايمكن ان يكون مساعدا ولكن يمكن ان يكون متأثرا بشكل ايجابى باية مظهر ودى يمكن ان تظهره الحكومة المصرية بصدد هذا التعيين الذى نحن بصدده[2]

ويبدوا ان حرص الحكومة المصرية على انجاح مؤتمر مونترو جعلها تستجيب للتهديد والمساومة الامريكية وجعلها توافق على المطلب الامريكى وهو نفس الشئ الذى جعل الحكومة البريطانية تؤيد المطلب الامريكى حيث ان بريطانيا كانت ترغب فى انجاح مؤتمر مونترو والغاء الامتيازات كما تعهدت بذلك للحكومة المصرية فى معاهدة ١٩٣٦ وبالفعل طلب وزير الحقانية من القائم بالاعمال الامريكى مستر تشيلدس (Childs) تقرير الحكومة المصرية استلام اسماء المرشحين للعمل فى وظيفة قاضى فى المحاكم المختلطة فى المكان الشاغر باستقالة كرابيتس[3] وفى النهاية وافقت الحكومة المصرية على تعيين مستر كونرزفيل Conersville ليحل محل كرابيتس فى٢٣ مارس ١٩٣٧[4]

ويتضح مما تقدم ان الاهتمام الامريكى بالمطالبة بالمساواة فى التمثيل كان يهدف الى تعيين قاضى امريكى او اكثر اذا استطاعت الدبلوماسية الامريكى ان تحقق ذلك ولم تنجح امريكا الا ثلاث مرات خلال فترة البحث- من خلال المطالبة بمبدأ المساواة فى التمثيل- فى تعيين ثلاث قضاة هم برنتون، وجوليان رايت، وكونرزفيل ويلاحظ كذلك ان الولايات المتحدة استغلت الظروف المصرية لتضغط على الحكومة المصرية- فى شكل مساومة او تهديد- فى تحقيق مطالبها سواء استغلال مسألة التعديل المقترح للمحاكم المختلطة فى سنة ١٩٢٧-١٩٢٨ فى تعيين جوليان رايت او استغلال الاعداد لمؤتمر مونترو لتعيين مستر كونرزفيل ونجحت الولايات المتحدة فى المساومة والتهديد الى حد كبير.

---

(1) Ibid, Tel No. 55, The Charge in Egypt (Hall) to the secretary of state, Cairo, Sept 28, 1936, PP. 16-17

(2) Ibid, Tel No. 37, The secretary of state to The Charge in Egypt (Hall) ,Washington, Sept 30, 1936, PP. 17-18

(3) Ibid Tel No 58, The Charge in Egypt (Childs) to the secretary of state, Cairo, Oct 19, 1936, P. 18

(4) Ibid, Tel, No 3, The Acting secretary of state to the Minister in Egypt (Fish), Washington, Ja 6, 1937, P.20

٢- موقف الولايات المتحدة من مسألة التعديلات المقترحة لنظام المحاكم المختلطة

قرر مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ١٠ مارس ١٩٢٧ برئاسة الملك فؤاد الموافقة على مايأتى

١ - الترخيص لوزير الحقانية بوضع مشروع نصوص تشريعية يكون اساسا لاقتراح تقدمه الحكومة ال الدول يقضى بتوسيع سلطة المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية بحيث تشمل الجنح المنصوص عليها فى قانون الاتجار بالمخدرات والجرائم الاتيه:

أ - غش المأكولات والأدوية والأسبخة الكيماوية والطبيعية

ب - بيع مثل هذه المستحضرات أو عرضها للبيع اذا علم بغشها. ج- غش المشترى فى كمية البضاعة او نوعها بطريق الغش فى الموازيين او المكاييل او البيانات التجارية

د- بيع بضائع تقرر انها مغشوشة تجاريا او عرضها للبيع او استيرادها للقطر المصرى

٢- الموافقة عل مذكرة من وزارة الحقانية شاملة الاقتراحات الآتية :

أ - تعديل المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط.(*)

ب - الغاء نظام القضاة المحلفين بمحكمة الجنح

ج - جعل عدد مستشارى الجلسات فى الاستئناف ثلاثة بدلا من خمسة مستشارين وذلك فى القضايا التى يكون قد نظرها قاضى واحد فى الابتدائى

د - تعديل النصوص الخاصة بتعيين رؤساء محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية بحيث يشمل التعديل الآتى

(*) المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط تتعلق بالجرائم التى يعاقب عليها القانون المدنى المختلط، والتعديل التى تريد الحكومة المصرية ادخله على هذه المادة يقضى بالغاء مدة الثلاثة أشهر التى يجب ان تمضى قبل نشر مشروعات القوانين المعتمدة من الجمعية التشريعية "لمحكمة الاستئناف المختلطة". وجعل المدة التى يسقط فيها مشروع القانون المعتمد اذا لم ينشر سنة من تاريخ الاعتماد اذ ثبت ان فترة الثلاثة أشهر تمثل عقبة امام التنفيذ (المزيد من التفاصيل انظر لطيفة سالم) النظام القضائى المصرى الحديث المرجع السابق ص٩٦ وكذلك محفوظات مجلس الوزراء (نظارة الحقانية) المحاكم المختلطة محفظة رقم ١/٢/ب

A.U.B. LIBRARY

أ – بأن تلغى وظائف الرؤساء الفخريين

ب – بأن تعين الحكومة الرئيس الفعلى والوكيل بناء على طلب محكمة الاستئناف مع الاستمرار على طريقة الانتخاب الحالية ويكون تعيينها لمدة ثلاث سنوات

ج – بأن يكون احدهما اجنبيا والاخر مصريا بحيث انه اذا كان الرئيس اجنبيا يجب ان يكون الوكيل مصريا والعكس بالعكس

هـ – الغاء النص الذى يمنع قضاة المحاكم المختلطة من احراز نياشين من المحاكم المصرية[١]

وفى ٢٥ ديسمبر ١٩٢٧ ارسلت الحكومة المصرية للدول ذوات الامتيازات مذكرة دورية تتضمن ستة نقاط لاصلاح نظام المحاكم المختلطة[٢] وهى بالترتيب كما جاءت فى المذكرة الدورية :

١ – تعديل نص المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط

٢ – توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد الجنح بحيث تشمل طوائف اخرى من الجرائم

٣ – الغاء نظام القضاة المحلفين بالمحاكم المختلطة

٤ – انشاء دائرة بمحكمة الاستئناف المختلطة مكونة من ثلاثة مستشارين للنظر فى الاستئنافات التى ترفع عن قضايا المواد المستعجلة

٥ – تعديل النصوص الخاصة بتعيين القضاة الذين يختارون لوظائف رؤساء لمحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية

٦ – الغاء النص الذى من مقتضاه استثناء قضاة المحاكم من ان يكونوا موضوع الانعام عليهم برتب او نياشين من قبل الحكومة المصرية[٣] وطلبت الحكومة

---

(١) البصير القضائى ، العدد ٥١٠، الجمعة ١١ مارس ١٩٢٧ وكذلك البلاغ الاسبوعى الجمعة ٢٥ نوفمبر ١٩٢٧.

(2) Brinton, op. cit, P. 342.

(٣) البصير القضائى، العدد ٧٤٦، السنة الخامسة، نوفمبر سنة ١٩٢٨ صـ١

المصرية موافقة الدول صاحبة الامتيازات قبل ٣١ يناير ١٩٢٨[١] حيث سيعقد مؤتمرا دوليا بالقاهرة فى فبراير من نفس العام لفحص وجهات نظر الدول المختلفة[٢]

ولقد اتسم موقف الحكومة الامريكية بالميوعة السياسية الشديدة فهى لم ترفض ولم توافق على مذكرة الحكومة المصرية وكذلك المؤتمر الدولى المزمع عقدة حيث جاءت اوامر الخارجية الامريكية لمستر وينشب Winship القائم بالاعمال الامريكى بالقاهرة بأن يخبر الحكومة المصرية ان الحكومة الامريكية ستنظر بعين العطف لهذه الاقتراحات وتعتبرها تصرفا مفيدا وستظهر نية الحكومة فيما بعد فى مسألة عقد مؤتمرا دوليا لمناقشة المسألة وان الحكومة الامريكية ستكون سعيدة بارسال مندوبيها اليه وان التاريخ المحدد للمؤتمر وهو فبراير القادم يبدوا انه تاريخ مبكر جدا لايسمح للحكومة الامريكية بدراسة المسألة دراسة ملائمة وارشاد مندوبيها[٣]

وفى لقاء محمود ابو الفتح مع مستر وينشب ليستفسر منه عن موقف الحكومة الامريكية ازاء المذكرة المصرية فال وينشب "انه لايستطيع ان يصرح بشئ قبل ان يتلقى رد حكومته ولكنه اكد "وينشب" ان الحكومة الامريكية ستهتم بمذكرة الحكومة المصرية الاهتمام الواجب وذكر انه ارسل المذكرة المصرية الى واشنطون مشفوعة ببعض الملاحظات وانه يتوقع ان تصل اليها فى اواخر هذا الشهر (اى يناير) ولهذا فانه لايتوقع وصول رد الحكومة الامريكية فى الموعد الذى حددته الحكومة المصرية "اواخر يناير" لأنه لابد للمستشاريين القضائيين لوزارة الخارجية الامريكية من بحث المذكرة المصرية ودراستها ثم عرض الامر على الوزير المختص "وزير الخارجية" ويقتضى هذا وقتا طويلا[٤]

وكان سقوط وزارة ثروت باشا– مقدم المذكرة الدورية المصرية– وتعطيل الدستور وتأجيل البرلمان له أثره بطبيعة الحال على السلك الدبلوماسى الاجنبى[٥] حيث

---

(1) Department of state "Foreign Relation of the united states", 1928, Vol.II, Tel No.14, The Charge in Egypt (Winship) to the secretary of state, Cairo, Dec 30, 1927, P.744

(2) Brinton, op. cit, P. 345.

(3) Department of state 1928, Vol.II, op.cit Tel No.14, P.744.

(٤) الاهرام ، العدد ١٥٥٣١، الخميس ١٩ يناير ١٩٢٨ لقاء بين محمود ابو الفتح والوزراء المفوضين الاجانب بمصر.

(5) Brinton, op. cit, P.345.

وكذلك دكتور مصطفى النحاس جبر يوسف، دكتور على شلبى، الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٣١–١٩٣٦ هيئة اكتاب ١٩٨١ ص٨٩–٩٦.

A.U.B. LIBRARY

لم تقدم ايا من الدول صاحبة الامتيازات ردا على مذكرة الحكومة المصرية وانتهت المذكرة المصرية الى طريق مسدود.

واعادت وزارة محمد فتح المسألة مرة اخرى حيث ارسل حافظ عفيفى باشا وزير الخارجية المصرية- مذكرة دورية لمفوضيات الدول الاجنبية بمصر فى ٢٨ اكتوبر ١٩٢٨ وجاء فى المذكرة التى ارسلها حافظ عفيفى للوزير الامريكى المفوض انه فى خطاب ثروت باشا بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧ للقائم بالاعمال الامريكى ذكرت العقبات التى تمثلها الامتيازات الاجنبية امام الحكومة المصرية فى مسائل التشريع والضرائب ورغبة الحكومة المصرية فى ابدال هذا النظام بنظام يتفق مع الاجراءات الضرورية لحماية مصالح الاجانب ويجب ان يكون متفقا مع الافكار الحديثة واكثر تناغما مع سيادة الدولة ومصالحها وتطورها وتقدمها(١) وفى نفس الوقت كانت الحكومة البريطانية تأمل فى ان تصل لأنهاء عاجل لتلك الاصلاحات المبينة فى الخطاب السالف الذكر والذى يعالج مسألة تعديل المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط والترتيبات الاخرى المتعلقة بترتيب المحاكم المختلط(٢) وبالتالى اعادت الحكومة المصرية عرض المسألة من جديد ولكن الموافقة الجماعية على النقاط الستة- التى تتضمنها مذكرة الحكومة المصرية للدول ذوات الامتيازات-من جانب الدول الاجنبية صاحبة الامتيازات كانت غير متوقعة وكان المخرج الوحيد هو الاقتراح البديل بأن توافق الدول صاحبة الامتيازات على عقد مؤتمر دولى لمناقشة النقاط التى تناولتها مذكرة الحكومة المصرية(٣)

وقد اهتمت الخارجية الامريكية ووزيرها المفوض بالقاهرة بمعرفة ردود الدول الاجنبية على مذكرة الحكومة المصرية بتاريخ ديسمبر ١٩٢٧ واكتوبر ١٩٢٨ وقد جاءت تلك الردود متشابهة كما ذكر الوزير المفوض الامريكى(٤) وان اختلفت فى

---

(1) Department of stat 1928, Vol.II, op.cit, Desp No. 9, The Minister in Egypt (Gunther) to the Secretary of State, Cairo, Nov 3, 1928, P. 77-768.
وكذلك الاهرام ، العدد ١٥٨٠٣، الجمعة، نوفمبر ١٢

(2) Ibid, PP. 767-768.

(3) Brinton, op.cit, PP. 345-346.
وكذلك محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص٢٠٣

(4) Department of state "Foreign Relations of the United States, 1929, Vol.II, Tel No I, The Minister in Egypt (Gunther) to the secretary of state, Cairo, Ja 14, 1929, P.37.

A.U.B. LIBRARY

صياغتها فقد طلبت الدول صاحبة الامتيازات بيانات دقيقة عن التغييرات التى تنوى الحكومة المصرية ادخالها على النظام القضائى والقانون الجنائى المختلط(١) وبالرغم من تمسك اللورد لويد بالتحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - خاصة التحفظ الخاص بحماية المصالح الاجنبية- الا ان كان يؤيد عقد مؤتمر يتناول المسائل الواردة فى المذكرة المصرية(٢) واقترح وزير الخارجية الامريكية على الوزير الامريكى المفوض بالقاهرة ان يكون الرد الامريكى على المذكرة المصرية كالآتى:

١ - ان الاقتراح الاول مقبول مبدئيا - القاضى بتعديل نص المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط- ولكن يحفظ حق الولايات المتحدة فى ان تذكر معارضتها على تشريع من خلال مدى السلطة التى تمنح أو قد تمنح.

٢ - الموافقة مبدئيا على الاقتراح الثانى - القاضى بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد الجنح بحيث تشمل طوائف اخرى من الجرائم - ولكن يجب ان يشمل هذا الاقتراح اصلاح القانون الجنائى والاجراءات الجنائية وتوسيع السجون وتوسيع اختصاص الشرطة القضائية.

٣ - الاقتراح الثالث مقبول

٤ - توافق الحكومة الامريكية على الرغبة فى انشاء دائرة اضافية فى محكمة الاستئناف ولكن الاقتراح الذى عرضته الحكومة المصرية يمكن ان يكون افضل لو كمل بتكوين دائرة من خمسة قضاة - الاقتراح المصرى كان يقضى بتكوين دائرة اضافية من ثلاثة قضاة- ومن الملائم فى هذا الصدد لفت نظر الحكومة المصرية فيما يتعلق بأحياء العودة لمبدأ المساواة فى التمثيل بين الدول صاحبة الامتيازات الممثلة فى المحاكم المختلطة وبشكل محدد الدائرة الجديدة المقترحة(٣).

٥ - ان الحكومة الامريكية ليس لديها ملاحظات فى النظام الحالى لانتخاب القضاة لمنصب الرئيس ونائب الر س للمحاكم المختلطة ولكنها غير قادرة على الاتفاق

---

(١) الاهرام العدد ١٥٨٥٤، الخميس ٣ يناير ١٩٢٩.

(٢) نفس المرجع وكذلك Marlowe, John, Anglo- Egyptian Relation, London 1954, P.279.

(3) Department of state, 1929, Vol.II, op.cit, Tel No 4, The Minister in Egypt (Gunther) to the secretary of state, Cairo, Ja 25, 1929, PP. 938-940

على الاقتراح القاضى بأن الانتخاب لاحد هذه الوظائف لقاضى من جنسية بعينها يكون الزاميا حيث انها "الحكومة الامريكية" تشعر ان المقدرة القضائية البارزة يجب ان تكون الفيصل الوحيد الذى تتم على اساسها الانتخاب لتلك الوظائف.

٦ – بالنسبة للاقتراح السادس – المتعلق بالموافقة على ان تمنح الحكومة المصرية الاوسمة لقضاة المحاكم المختلطة– فان الحكومة الامريكية ترغب فى التحفظ على قرارها حتى يتثنى لها الفرصة الملائمة لدراسة الشروط المقترحة لذلك(١) ويلاحظ ان المسودة التى اعدتها الخارجية الامريكية للرد على المذكرة المصرية وقعت فى تناقض غريب ففى الوقت الذى تطالب بتطبيق مبدأ المساواة فى التمثيل بين الدول صاحبة الامتياز فى الدائرة الاضافية المقترح تكوينها تطالب بان تكون المقدرة القضائية هى الفيصل الوحيد للانتخاب لمنصب الرئيس ونائب رئيس للمحاكم المختلطة وذلك يتناقض مع مبدأ المساواة فى التمثيل التى تطالب به امريكا ولم تمانع الحكومة الامريكية فى عقد مؤتمر دولى لمناقشة الامتيازات الاجنبية ولكن الحكومة الامريكية لم تقدم الرد الذى أعدت مسودته الخارجية الامريكية وساومت الحكومة المصرية على تعيين قاضى امريكى بالمحاكم المختلطة فى مقابل الموافقة على المقترحات المصرية المتعلقة بتعديل نظام المحاكم المختلطة وبالرغم من نجاحها فى المساومة بتعيين جوليان رايت Julian Wright لم تقدم ردا على مذكرة الحكومة المصرية وأجلت الحكومة المصرية مسألة التعديلات التى إقترحتها لتعديل نظام المحاكم المختلطة وأعرضت عن طلب ردود الدول الأجنبية صاحبة الأمتيازات عن مذكراتها بتاريخ ديسمبر ١٩٢٧ ، وأكتوبر ١٩٢٨-لبدأ المفاوضات بين محمد محمود هندرسون لمعالجة المسائل المصرية المعلقة ومن بينها الأمتيازات الأجنبية(٢) ثم مفاوضات النحاس باشا وهندرسون لمعالجة المسائل المصرية المعلقة أيضا(٣) ولكن لماذا أهملت الحكومة الأمريكية الرد

(1) Ibid, PP. 939-940.
(2) Documents on international Affairs, London 1931, P. 210.
وكذلك احمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال للمعاهدة، دار المعارف ١٩٦٧.ص ١٩٣
(3) El- Hadidy, Mohamed Alla El-Din Aly Shawky, Mustafa El- Nahhas: A case study of Egyptian political leadershipe, thesis submitted for the degree of Ph.D in politics, Department of economic and political studies, school of oriental and African study, Univ of London 1985, PP. 89-91.

LIBRARY

على المذكرة المصرية، الواقع أن السبب من ذلك يرجع إلى عدم وجود سياسة محددة للولايات المتحدة بالنسبة للمحاكم المختلطة، ويؤكد ذلك حرص الولايات المتحدة على التعرف على وجهات نظر المفوضات الأجنبية الأخرى بمصر بالنسبة للرد على المذكرة الآنفة الذكر خاصة إيطاليا وفرنسا و التى جاءت المسودة الأمريكية للرد على المذكرة المصرية التى لم تقدمها للحكومة المصرية بنفس معنى مذكرة هاتين الدولتين وتمثل إهتمام الولايات بالنسبة للمحاكم المختلطة فى تعين قاضى أمريكى أو أكثر لتحقيق مبادئ المساوة فى التمثيل بين الدول الكبرى صاحبة الإمتيازات، كما أن مصر بالنسبة للولايات المتحدة كانت مسألة ثانوية ويؤكد ذلك وليام جاردين الوزير الأمريكى المفوض بمصر حيث ذكر لحكومته:"كما أرى هنا ليس هناك أعمال كثيرة يمكن أن تكون ذات أهمية ضخمة لحكومتى ويبدوا لى أنها "مصر" مسألة ثانوية بشكل تام(١)

وفى عام ١٩٣٤ فتحت الحكومة المصرية مرة ثانية مسألة تعديل نظام المحاكم المختلطة حيث أرسل رئيس الوزراء يحيى باشا فى ١٢ أكتوبر ١٩٣٤ خطاب دوريا للدول صاحبة الأمتيازات فى مصر وذلك نتيجة للحملة الصحفية التى تعرضت لها وزارته والتى تركزت على المساوئ التى تجلبها الأمتيازات الأجنبية على مصر، ولفت – يحيى باشا– فى مذكرته نظر الدول الأجنبية صاحبة الأمتيازات بضرورة الموافقة على المذكرة المصرية قبل نهاية شهر أكتوبر ١٩٣٤ على تعديلات فى لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ٢– واستخدام اللغة العربية فى المحاكم المختلطة(٢)

وقد جاءت مطالب الحكومة المصرية نتيجة للحوادث التى حدثت فى فبراير ١٩٣٤ حيث إنسحب القاضى فالكى كاو من الدائرة المدنية لمحكمة مصر المختلطة التى ستنظر أمامها قضية الموظفين الأجانب السابقين و الذين كانوا يطالبون بصرف معاشاتهم بالذهب وعلى إثر إنسحابه عين القاضى بنيتا رئيسا للدائرة وشكلها من القاضى زكى غالى وهو الأقدم ويليه القاضى برستون وبذلك جرحت الكرامة المصرية بعد أن إستبعد القاضى المصرى من الرئاسة وفى ١٧ مارس ١٩٣٤ كتب زكى غالى إلى

(1) Hahn, L.Peter, The United States , Great Britain and Egypt, 1945-1952, London 1991, P.15
(2) F.o 407/2/7, Enc in No 111, Sir John Simon to Mr Peterson, Foreing Office, Dec 27, 1934
وكذلك Bourgois, Albert: La Formation de L'Egypte Moderne, Le Traite Anglo - Egyptien du 26 Aout 1936, Et La Convention De Montreux Du 8 Mai 1937, Paris 1939, PP. 195-196.

A.U.B. LIBRARY

رئيس المحكمة يطالب بحقه فى رئاسة الدائرة مبينا أنه لن يمثل فى الجلسة ما لم يكن رئيسا وأيده باقى القضاة المصريين فى خطاب إلى رئيس المحكمة إشتمل على صلاحية القضاه المصريين للانتخاب لرئاسة الدائرة وهدد القضاه بعدم حضورهم الجلسات إن لم يتحقق هذا الطلب وحول الخطابان إلى مستر فوكس Vaux فى الوقت الذى وصلته خطابات مماثلة من رئيس محكمة الإسكندرية و المنصورة يبينان فيها إتباع القضاة المصريين لنفس المنهج وبذلك كان التأييد للموقف بالإجماع وشذ عن هذه القاعدة أنطوان كلدانى وهو سورى الأصل ومتزوج من إنجليزية(١)

ودرست الجمعية العامة لمحكمة الإستئناف المختلطة المسألة وقررت أنه فى ضوء صياغة دستور المحاكم المختلطة وفى ضوء الممارسة المستمرة لمدة تقرب من ٥٠ عاما فإن القضاه المصريين لم يكونوا مخولين لرئاسة أى من تلك الجلسات وأضافت الجمعية العامة أن المستوى التعليمى و الفكرى للقضاة المصريين منخفض، حتى أنه ليس هناك قاضى مصرى واحد فى تلك المحاكم مؤهل كالأجانب فى شغل وظيفة رئاسة الجلسات(٢) وهدد القضاة المصريين بالإضراب لإظهار إمتناعهم على هذا القرار، وفى نفس الوقت كتب المستشار عبد السلام ذهنى بك - لمستشار بمحكمة الإستئناف المختلطة- أحكاما باللغة العربية فى القضايا التى عهدت إليه المحكمة بدراستها فكانت مفاجأة للمسيو هوريية (Houriet) رئيس الدائرة الثالثة للمحكمة و التى يعمل بها ذهنى بك تحت رئاسته ورفض التوقيع على الأحكام التى كتبها ذهنى بك والنطق بها فانبرى ذهنى بك للدفاع عن وجهة نظره قائلا أن اللغة العربية من اللغات الرسمية المقررة أمام المحاكم المختلطة، فطلب هورييه من ذهنى بك إستعادة القضايا والأحكام العربية وكتابتها بالفرنسية، فأبى ذهنى بك أن يستردها أو يكتب أحكامها باللغة الفرنسية فكانت النتيجة أن ميسو هورييه لم يعط ذهنى بك أية قضايا لدراستها ثانية، فانبرت الصحف المصرية فى الدفاع عن إستخدام اللغة العربية فى المحاكم المختلطة على أساس انها من اللغات المقررة رسميا أمام المحاكم المختلطة وهى الفرنسية و الإنجليزية و الإيطالية والعربية، وكذلك دافعت الصحف عن حق المصريين فى رئاسة جلسات المحاكم المتلطة

(١) لطيفة سالم : النظام القضائى المصرى الحديث ، المرجع السابق صـ١٠٤

(2) Department of state, Foreign Relation of the United States, 1935, Vol,I, Mem by, The Cheif of the Division of Near Eastern Affairs (Murry), Washington, Oct 13, 1934, P.567.

وطالبت الحكومة المصرية بتحقيق هذين المطلبين(١) فاستجاب يحى باشا كما تقدم وأرسل مذكرة للدول المعنية ذكر فيها أن الحكومة المصرية مضطرة لإنهاء هذا الشذوذ وانتظارا للعمل الذى سيتخذ لتحقيق ذلك فإنها "الحكومة المصرية" تشعر أن من حق القضاة المصريين رئاسة الجلسات، واستخدام اللغة العربية كذلك يجب أن يعترف به مسبقا.

واستشار رئيس قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية مستر والاس موراى (Wallace Murray) القاضى الأمريكى مستر برنتون بشأن المذكرة المصرية الذى قرر أنه طبقا للمراسيم الحالية فإن القضاة المصريين غير مخولين لرئاسة الجلسات وان الطريقة الوحيدة لمعالجة المسألة ان تقترح الحكومة المصرية على الدول تعديلات محددة على نص لائحة ترتيب المحاكم المختلطة على ان يرد فى هذا التعديل شرطا محددا يمكن القضاة المصريين أن يرأسوا الجلسات، وفيما يتعلق بمسألة إستخدام اللغة العربية أوضح القاضى برنتون أن المراسيم الحالية تنص على إستخدام اللغة العربية، والفرنسية و الإنجليزية و الإيطالية(٢) ولذلك قرر مستر مورى أن يكون الرد الأمريكى -على المذكرة المصرية- طبقا لمقترحات القاضى برنتون ولكنه ذكر للوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة أنه (من خلال عاداتنا الطويلة فى معالجة مسألة الإمتيازات الأجنبية فى مصر فإننا نتجنب دائما إتخاذ موقف الصدارة ونحن نشعر أن الدول الأخرى مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان لها مصالح تفوق مصالحنا بكثير بحيث يمكن أن تتخذ الصدارة الملائمة فى مثل هذه المسائل وحيث أن فرنسا كانت الدولة الوحيدة التى ردت على المذكرة المصرية، وحيث أن المصريين لم يضغطوا علينا للرد على المذكرة فإننى أميل إلى تأجيل الرد حتى تتخذ الدول المعنية مباشرة عملا وعندما نشعر بأننا يجب ان نرسل ردا ففى هذا الوقت ستأمر المفوضية الأمريكية بالقاهرة ان تعطى وزير الخارجية المصرية اجابة شفوية طبقا للخط العام الذى نعتزمه(٣)

وانتظرت الحكومة الامريكية طبقا لذلك طلبا من الحكومة المصرية للرد على

(1) F.o 407/2/7, Tel No 113, From M.Lampson to Sir John Simon , Cairo, April 29, 1934
وكذلك الاهرام، العدد ١٧٧٢٨، ١٨ ابريل ١٩٣٤

(2) Department of state, 1935, Vol.I, op.cit, The Cheif of the Division of Near Eastern Affairs (Murry) to the under secretary of state (Phillips), Washington, Ja 3, 1935, PP.571-572..

(3) Ibid, p. 572.

A.U.B. LIBRARY
LIBRARY

المذكرة وبالفعل طلبت وزارة الخارجية المصرية فى ٨ فبراير ١٩٣٥ من الوزير الامريكى فى مصر رد الحكومة الامريكية(١) وبالفعل ردت الحكومة الامريكية على المذكرة وفى ردها لم تمانع فى رئاسة المصريين للجلسات ولكنها رأت فى استخدام اللغة العربية ما يمثل عقبة والامر متوقف على مدى استعداد المحاكم المختلطة على التعامل بها(٢)

ونظرا لتحفظات الدول الاجنبية القاضية بالموافقة على رئاسة المصريين للجلسات بشرط تعديل لائحة ترتيب المحاكم المختلطة (وجد امين انيس باشا وزير الحقانية انه يجب تعديل المادة الثالثة من تلك اللائحة التى تنص على ان ينتخب رؤساء الدوائر من القضاة الاجانب ويشترك القضاة الوطنين فى انتخابهم بطريقة تؤدى الى انتخاب المصريين كرؤساء للدوائر وقد افرغ التعديل فى مادة ٣ مكرر تنص على ان لا يفرق بين القضاة الاجانب والمصريين عند انتخاب رؤساء الدوائر ويحق للقاضى المصرى ان يكون رئيس دائرة(٣) وقد ارسل انيس باشا هذا التعديل فى ١٠ يوليو ١٩٣٥ لوزارة الخارجية لتقديمه للدول الاجنبية المعنية فأرسلته الخارجية للدول المختلفة وبدأت تتلقى ردود الدول فوافقت بريطانيا والبرتغال على التعديل(٤) وارسلت الخارجية الامريكية موافقتها على التعديل فى ١٣ يناير ١٩٣٦(٥) واستقالت وزارة نسيم باشا فى ٢٢ يناير ١٩٣٦ قبل ان تستجمع ردود الدول على مذكرتها - ١٠ يوليو ١٩٣٥- وكان من اسباب استقالتها مشكلة المحاكم المختلطة ولكن تلى ذلك عقد معاهدة ١٩٣٦ من بريطانيا ومصر فى ٢٦ اغسطس ١٩٣٦ (٦) ثم عقب ذلك دعت الحكومة المصرية الدول صاحبة الامتياز للاشتراك فى مؤتمر يعقد فى مونترو لالغاء المتيازات الاجنبية وبدأت تعد العدة لترتيب انجاح هذا المؤتمر فى الغاء الامتيازات الاجنبية فى مصر(٧)

---

(1) Ibid, Tel No. 6, The Minister in Egypt (Fish) to the secretary of state, Cairo, Feb.8, 135, P.573.

(٢) لطيفة سالم : النظام القضائى المصرى الحديث ، المرجع السابق صـ١١٠-١١١.

(3) F.o 407/218, No I44, Sir M.Lampson to Sir Samuel Hoore, Cairo, July 22, 1935.

(٤) الاهرام، العدد ٢١٨٢٤٩، ١٩٣٥/٩/٢٩.

(5) Department of state, 1935, Vol.I, op.cit, Tel No.2, The secretary of state to the Minister in Egypt (Fish), Washington, Ja 13, 1936, P.577.

(٦) الرافعى فى اعقاب الثورة المصرية جـ٢ ط٣، دار المعارف، ١٩٨٨ ، صـ ٢٢٨-٢٣٠.

(7) F.o 407/219, No 91, Mr Eden to Mr Kelly, Foreign office, Nov 2, 1936.

٣ - مصر والولايات المتحدة والعقوبات الاقتصادية على ايطاليا :

تبدأ ارهاصات الحرب العالمية الثانية بالهجوم الايطالى على الحبشة فى ١٣ أكتوبر ١٩٣٥ (١) وامتد اثر الحرب الايطالية الحبشية الى مصر ففى اجتماع فى بيت نسيم باشا (رئيس الوزراء انذاك) ضم النحاس باشا وثلاثة من وزراء نسيم تحدث النحاس عن الحرب الايطالية الحبشية والخشية من تصاعدها وامتدادها الى مصر(٢) واعتقد الانجليز ان الامر قد يستدعى تدخلهم فى تلك الحرب فنقلوا الجنود عبر الاراضى المصرية بسبب ذلك واحتاطوا للامر واتفقوا مع الحكومة المصرية على انشاء شبكة من الطرق البرية تخدم اغراضهم الحربية يبلغ طولها ٣٠٠ ك.م وتنفذ فى اقرب وقت(٣) واعدت الترتيبات لنقل مركز قيادة اسطول البحر المتوسط من مالطة الى الاسكندرية فى ١٨ اكتوبر ١٩٣٥ (٤) واعلنت عصبة الأمم فى اكتربر ١٩٣٥ ان ايطاليا دولة معتدية وطالبت من الدول الأعضاء تطبيق العقوبات الاقتصادية على ايطاليا(٥) واستخدمت بريطانيا نفوذها فى مصر لتطلب من الحكومة المصرية تنفيذ العقوبات الاقتصادية على ايطاليا وبالرغم من ان مصر ليست عضوا فى عصبة الامم فقد سايرت الحكومة المصرية السياسة البريطانية أزاء ايطاليا وعملت على تنفيذ العقوبات التى فرضتها العصبة على ايطاليا(٦) حيث ابلغت الحكومة المصرية عصبة الامم ان مصر وان لم تكن عضوا فى العصبة ستنفذ العقوبات المفروضة على ايطاليا(٧)

والذى يهمنا من الحرب الايطالية الحبشية هو الموقف الامريكى من تطبيق مصر العقوبات الاقتصادية على ايطاليا والذى انطلق من حقوق الامتيازات الامريكية فى مصر

---

(1) Hiden, John, Germany and Europe 1919-1939, London 1977, Pp. 144-146, وكذلك
Rsheshevsky, Oleg, World War II, Myths and Realities, Moscow 1984, PP. 36-38, وايضا
Ulbicht, Walter, Whither Germany? Dresden, First Edition, 1966, PP. 21-23
وتتضمن هذه المراجع على معلومات قيمة عن تفاصيل الهجوم الايطالى على الحبشة والموقف الدولى ازاء ذلك وكذلك معلومات عن تدهور الموقف الدولى فى الثلاثينات.

(2) El- Hadidy Mohamed Alla El- Din: op.cit, P.118.

(٣) دكتور حسين خلاق: التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ط٢، ١٩٦٢ صـ٢٧٤.

(4) Marlow, Anglo- Egyptian Relation, op.cit, p. 294.

(٥) فشر: المرجع السابق صـ٦٤٦-٦٤٧

(٦) احمد عبد الرحيم مصطفى : (تاريخ مصر السياسى من الاحتلال للمعاهدة) المرجع السابق صـ١٩٧.

(٧) الاهرام، العدد ١٨٨٢، ١٩٣٥/١١/٢.

A.U.B. LIBRARY

ففى برقية من القائم بالاعمال الامريكى (تشيلدس) Childs لوزير الخارجية الامريكى فى ٢ نوفمبر ١٩٣٥ وضح فيها خطوط السياسة الامريكية ازاء المسألة حيث ذكر "ان صيغة العقوبات التى ستتخذه مصر ضد ايطاليا من المتوقع صدورها خلال الاسبوع او العشرة ايام التالية وقد علمت (تشيلدس) بشكل سرى ان بريطانيا العظمى اعطت الحكومة المصرية ضمانات لحماية الاخيرة من الازعاج الايطالى عندما تطبق مصر العقوبات على ايطاليا[١] وان العقوبات الاقتصادية التى تطبقها مصر يمكن ان تمتد من خلال النظام المقترح من العصبة على حقوق امتيازات الدول الاخرى، ومن الحكمة لفت انتباه الخارجية للاثر المحتمل على حقوق امتيازات المواطنين الامريكيين فى مصر" ويمكن تجنب ذلك من وجهة نظرى (القائم بالاعمال) (باعلان من الرئيس الامريكى محذرا المواطنين الامريكيين الذين لهم معاملات تجارية بين الدولتين المتحاربتين بأن معاملاتهم التجارية تكون على مسئولياتهم الشخصية ويبدو لى ان الاعلان يمكن ان يؤهل الخارجية الامريكية فى تفويض الدبلوماسيين الامريكين والموظفين القنصليين فى مصر عن التوقف عن الدفاع عن حقوق الامتيازات لصالح المواطنين الامريكيين فى مصر المتورطين فى التجارة مع ايطاليا او اثيوبيا[٢]

وعلى اثر رسالة تشيلدس بدأ رئيس قسم الشرق الادنى بالخارجية الامريكية مستر موارى Murray بدراسة المسألة وتوصل الى ان...

١ - ان مصر ليست عضوا فى الامم المتحدة وبالتالى فهى ليست فى وضع لتنفيذ العقوبات ضد ايطاليا.

٢ - انه طبقا للامتيازات الاجنبية التى مازالت سارية المفعول فى مصر فان الاجانب يتمتعون بالاعفاء من القانون المصرى وبالتالى تقف الامتيازات عائقا ضد تطبيق العقوبات.

٣ - ان الحكومة الامريكية ستتخذ قرارها طبقا للظروف المحتملة الآتية: فنحن نعلم ان شركة جنرال موتورز General Motors لها شحنات كبيرة من منتجات السيارات لافريقيا الشرقية الايطالية ومن الممكن ان تشكل هذه التجارة المربحة اغراء

(1) Department of State" Foreign Relations of the United States 1935, Vol.I, Tel No.86, The Charge in Egypt (Childs) to the Secretary of state, Cairo, Nov 2, 1935, P. 586

(2) Ibid, P.586.

بالاستمرار فيها والتى تمر من خلال مصر واذا ما تعاونت مصر مع العصبة فى فرض العقوبات على الصادرات لايطاليا او مستعمراتها فنتيجة لذلك سنسعى لمنع الشحن عن طريق الممثلين الامريكين لمنتجات السيارات لافريقيا الشرقية ومن الممكن ان يصدر هؤلاء الممثلين - طبقا لحقوق الامتيازات - ان تتخذ المفوضة الامريكية بالقاهرة الخطوات اللازمة مع الحكومة المصرية من اجل ايقاف تدخلها فى حقوق الامتيازات للمواطنين الامريكيين" ولقد عبر مستر تشيلدس عن رأيه فى تلك المسألة بأن يكون منع التجار الامريكيين فى الاتجار مع ايطاليا فى صورة انذار من الرئيس للمواطنين الامريكين المتورطين فى معاملات تجارية مع المتحاربين وان الخارجية الامريكية تأمر الدبلوماسيين الامريكيين والموظفين القنصليين فى مصر بالتوقف عن الدفاع عن حقوق الامتيازات لصالح الموطنين الامريكيين المتورطين فى تجارة مع ايطاليا والحبشة وان تلك الحقوق ستتوقف بشكل مؤقت بتطبيق الحكومة المصرية العقوبات الاقتصادية على ايطاليا[١]

وجاءت توصيات الخارجية الامريكية بشأن هذه المسألة للوزير الامريكى المفوض بمصر مستر فيش مؤيده رأى مستر تشيلدس حيث اوصى القائم بأعمال وزير الخارجية مستر فيليبس Philips مستر فيش "بأن مفوضيتك والمكاتب القنصلية فى مصر يمكن كقاعدة عامة ان تتوقف عن التدخل لصالح المواطنين الامريكيين المتورطين فى الاتجار مع ايطاليا او اثيوبيا بشرط الا تحاول الحكومة المصرية ان تنتهك حقوق هؤلاء المواطنين فيما يتعلق بأعفاءهم من السلطات القضائية المصرية[٢]

ويلاحظ ان الولايات المتحدة لم تتخذ اية موقف معارض للحكومة المصرية فى تطبيق العقوبات الاقتصادية على ايطاليا وانما ايدت الحكومة المصرية بشكل عملى وفى النهاية رفعت العصبة العقوبات الاقتصادية عن ايطاليا فى منتصف ١٩٣٧[٣]

(1) Ibid, Mem by The Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murry) to the secretary of state, Washington, Nov 4 1935, PP. 588-589.

(2) Ibid, Tel No, 46, The Acting Secretary of state to the Minister in Egypt (Fish), Wahsington, Nov 7, PP. 590-591.

(٣) جون ودز، روزفلت وامريكا الحديثة، ترجمة احمد الشناوى، مكتبة القاهرة الحديثة د.ت ص١٧.

A.U.B. LIBRARY

خامسا : الولايات المتحدة ومؤتمر مونترو ١٩٣٧

أن تدهور الموقف الدولى وازدياد تهديد موسيلينى ودول المحور الآخرى جعلت المصريين أكثر قبولا للاتفاق مع بريطانيا على عقد معاهدة التحالف بين البلدين فى أغسطس ١٩٣٦ وأثناء المفاوضات على تلك المعاهدة اقتراح محمد محمود وحلمى عيسى إنهاء المفاوضات إذا رفضت بريطانيا[١] الطلب المصرى بالغاء الامتيازات، ووافقت بريطانيا على الاقتراح ووعدت بريطانيا بمساعدة مصر فى الغاء الامتيازات وفعلا بعد أن عقدت المعاهدة نصت المادة ١٣ منها على أن :

١- الوصول على وجه السرعة الى الغاء الامتيازات ومايتبع ذلك حتما من الغاء القيود الحالية التى تفيد السيادة المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى بما فى ذلك (التشريع المالى)[٢] على الأجانب

٢- أن تمنح الحكومة المصرية مدة انتقالية للمحاكم المختلطة وبعد نهاية تلك المدة ستكون الحكومة المصرية حرة فى حل المحاكم المختلطة[٣] كما نصت نفس المادة أنه اذا ما وجدت الحكومة المصرية من المستحيل تنفيذ التدابير المتعلقة بالامتيازات الأجنبية فأن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها غير منقوصة ازاء الامتيازات الأجنبية بما فيها المحاكم المختلطة[٤]

وبناء على ذلك أرسلت الخارجية المصرية فى ١٦ يناير ١٩٣٧ خطابا دوريا لدعوة الدول صاحبة الامتيازات فى مصر لمؤتمر يعقد فى مؤنترو فى ابريل ١٩٣٧ للاتفاق على الغاء الامتيازات الأجنبية[٥] وقد ذكرت المذكرة أن مصر البلد الوحيد الذى يتمتع فيه الأجانب بالامتيازات وأن هذا النظام (الأمتيازات) يتناقض مع مبادىء القانون

---

(1) Abbas, Jabir Ali: Points of Departure in Egypt's Foreign Policy, The Essence of Nasser Power. Submitted to the Faculty of the Graduate School in Partial Fulfillment of the repuirment for Political Science, Indinana univ, March 1971, P. 13.

(2) El Hadidy, Mohamed Alla El-Din Aly: Op. Cit, PP. 128-129.

(3) Survey of international Affairs: London 1938, P. 593.

(٤) الرافعى، فى اعقاب الثورة المصرية جـ٣ طـ١ القاهرة ١٩٥١ ص٣١-٣٢.

(5) F.O 407/221, Enc 2 in No 59, Lampson to Edend, Cairo, Dec 31, 1936 وكذلك Bourgeos. Albert, op.cit, PP. 254-255.

وانها تعوق تقدم وتطور البلد (مصر) وتعد أنتهاكا واضحا لسيادة الدولة وكرامة الوطن وأن ذلك الوضع الشاذ يجب أن ينتهى بالغاء الامتيازات وأن الحكومة المصرية ستطبق على الأجانب المبادىء العامة المقبولة فى التشريع الحديث وبشكل خاص فيما يتعلق بالتشريع المالى وسوف لايكون هناك تميز ضد الأجانب ولا الشركات الأجنبية بالأضافة الى منح فترة انتقالية للمحاكم المختلطة بعد انتهائها تؤول فيها السلطات القضائية للمحاكم المختلطة الى المحاكم الاهلية[١] كما أرسل واصف بطرس غالى (وزير الخارجية) فى ٣ فبراير ١٩٣٧ مذكرة ملحقة لمذكرة ١٦ يناير للدول صاحبة الامتيازات متعلقة بالمبادىء الرئيسية التى ستتخذ قاعدة للنظام الانتقالى التى ترغب الحكومة المصرية الموافقة على تأسيسه وهى كالآتى

١ - أن القضايا التجارية والمدنية للاجانب من نفس الجنسية والتى من اختصاص المحاكم القنصلية الآن ستنتقل للمحاكم المختلطة

٢ - أن السلطات القضائية التى تمارسها المحاكم القنصلية على قضايا الجنح ستنتقل بشكل كامل للمحاكم المختلطة وبسبب هذا النقل فأن الحكومة المصرية ستعلن قانون عقوبات جديد وقانون اجراءات جنائية وستخبر بنصه الدول.

٣ - أن مسائل قضايا الأحوال الشخصية التى تدخل ضمن السلطات القضائية للمحاكم القنصلية ستنتقل للمحاكم المختلطة.

٤ - وسيراعى زيادة الموظفين التى يمكن أن تكون ضرورية لمواجهة زيادة التوسع فى الاختصاص

٥ - ان تغيير جنسية طرف من الأطراف المتنازعة أثناء نظر القضية سوف لا تغير اختصاص المحكمة فى النظر للقضية[٢]

وقد ردت الخارجية الامريكية فى فبراير ١٩٣٧ على مذكراتى الخارجية المصرية بأن حكومة الولايات المتحدة ستكون سعيدة أن تمثل فى المؤتمر المقترح وأنها تأمل فى

---

(1) Department of state "Foreign Relations of the United States 1937, Vol.II, Tel No. 5, The Minister in Egypt (Fish) to the secretary of state, Cairo, Ja 17, 1937, PP. 615-616.

(2) Ibid, P. 616

(3) Ibid, Tel No. 14, The Minister in Egypt (Fish) to the Secretary of state, Cairo, Feb. 3, 1937, PP. 619-620.

A U B LIBRARY

المستقبل القريب فى ابلاغ الحكومة المصرية عن أعضاء الوفد الامريكى) وفيما يتعلق بمذكرة ٣ فبراير. المبينة وجهة نظر الحكومة المصرية فيما يتعلق بالنظام الانتقالى للمحاكم المختلطة. فإن الخارجية الأمريكية أمرت الوزير الامريكى المفوض بالقاهرة أن يكرر الأهمية التى تعلقها حكومة من أن تستلم فى أقرب وقت نص القانون الجديد المقترح للعقوبات وقانون الاجراءات التجارية وايضا التفاصيل الآخرى للمقترحات التى تنوى الحكومة المصرية تقديمها من المؤتمر المرتقب(١)

وفى نفس الوقت بدأت المشاورات بين الخارجية الأمريكية والبريطانية بشأن المؤتمر وخاصة أن العلاقات الأمريكية البريطانية فى تلك الفترة كانت تتميز بالتعاون الذى أمتد فى النهاية لتعاون جدى لحل المشاكل ذات الاهتمام المشترك(٢) وجاءت نتيجة التشاور الأمريكى لبريطانيا فى رسالة السفير البريطانى واشنطون للخارجية الأمريكية ذكر فيها (أن الولايات المتحدة ستدرك أن هناك رغبة قوية فى مصر لالغاء الامتيازات من طرف واحد علاوة على أن الحكومة المصرية واثقة بأن لها الحق الشرعى التام فى عمل ذلك حيث أنه ليس هناك شك فى أن الحكومة المصرية تملك الحق الشرعى لإنهاء المحاكم المختلطة بإنذار فى خلال سنة وحيث أن الحكومة المصرية ملتزمة فى معاهدتها (معاهدة ١٩٩٣٦) مع المملكة المتحدة بالأ تحاول أن تلغى الامتيازات أو المحاكم المختلطة الا بعد الفشل النهائى لمؤتمر الامتيازات وتشعر حكومة صاحب الجلالة أن مسئوليتها أن تبين بشكل خاص ودون تأجيل لحكومة الولايات المتحدة بأن الحكومة المصرية لن تعجز فى خلق الوضع الشرعى الكامل لالغاء الامتيازات من طرف واحد وفى تلك اللحظة فأن حكومة صاحب الجلالة تشعر أن حكومات الدول الاجنبية صاحبة الامتيازات سيقدمون بشكل مؤيد استجابة جديدة بالثناء للحكومة المصرية، لمعالجة المسألة بالمفاوضة وعلى أن يعطى نظام انتقالى معطيا ضمانات للاجانب ومنح فترة ضرورية للانتقال من نظام الامتيازات الى نظام اللامتيازات(٣) ويبدو أن رسالة السفير البريطانى أقلقت الخارجية الامريكية وخصوصا أنها تتضمن التهديد المصرى بالغاء الامتيازات من طرق واحد، وتأييد بريطانيا لهذه السياسة "الغاء

(1) Ibid, Tel No. 13, The Secretary of state tothe Minister in Egypt (Fish) ,Washington, Feb. 13, 1937, P.621.

(2) Journal of Modern History, Vol., XV March 1943, P. 48.

(3) Department of State, 1937, Vol.II, op.cit, P. 622.

الامتيازات" فكتبت الخارجية الامريكية لسفيرها فى بريطانيا بنجهام Bingham بأنها (الحكومة الأمريكية) ترغب من أن تتجنب فى أن تكون فى موضع تظهر فيه أنها معوقة للمؤتمر المرتقب(١)

ولهذا السبب ايضا حثت الخارجية الامريكية وفدها الذى سيشترك فى المؤتمر بالتعاون مع الوفد البريطانى فى المؤتمر حيث ذكر رئيس قسم الشرق الأدنى للوزير الأمريكى المفوض فيش أنه لايمكن أن يكون مفيد لوفدنا بأن يخبر الخبراء البريطانين مثل بسلى Besly وبكت Bekett ببعض أفكارنا وأعتقد أنه لن تكون مقترحاتنا غير مقبولة لبريطانيا وأنه بالتبادل الصريح لوجهات النظر يمكن أن نكون قادرين لاقناعهم (الوفد البيريطانى) بأن يتمسكوا با فكارنا، ومن فضلك تناقش مع الممثلين البريطانين فى المسائل المتعلقة بمصالحنا المتبادلة التى نعتبرها مناسبة ومفيدة(٢)

وبالتشاور مع بريطانيا كان على الحكومة الامريكية أن تعد نصائحها للوفد الامريكى وتحدد له خطوط العمل الذى سيسير عليها وبالفعل ارسلت الخارجية الامريكية خطتها فى ٣٠ مارس ١٩٣٧ للوزير الامريكى المفوض بالقاهرة والتى تحددت فيما يأتى :

١ – أن نظام الامتيازات لم يعد يطابق روح العصر ولذلك فيمكن انهاء ذلك النظام طبقا لضمانات مؤقتة وذلك طبقا للسياسة التى تتبنها الحكومة الامريكية لتأسيس علاقات مع الدول الاجنبية على أسس ودية طبقا للقانون الدولى الحديث دون طلب الحكومة الامريكية امتيازات خاصة أو حظوة للمواطنين أو الشركات الامريكية

٢ – وفى معالجة المشاكل التى ستعرض فى المؤتمر ارغب أن تتخذ موقفا مؤيدا تجاه أمانى الحكومة المصرية، وفى نفس الوقت ستسعى الحكومة الامريكية بالطبع- لتحصل على ضمانات وتأكيدات يمكن أن نعتبرها جوهرية للحماية التامة للمصالح الامريكية وخصوصا الاصلاح المقترح للمحاكم المختلطة ومن رأيى- وزير الخارجية الأمريكى- أن الوفد الامريكى يجب أن يتجنب اتخاذ موقف الصدارة فى

(1) Ibid, Tel No. 66, The secretary of state to the Ambassador in the United Kingdom (Bingham), Washington, March 3, 1937, P. 624.

(2) Ibid, The chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray) to the Minister in Egypt (Fish), Washington, March 23, 1937, P, 632.

A U.B. LIBRARY

مناقشة المشكلات المختلفة التى ستطرح فى المؤتمر وأن هذه السياسة متفقة بشكل تام مع الاتجاه الذى اتخذته الحكومة الامريكية بشكل تام فيما يتعلق بالمسائل المصرية ومتفقة كذلك مع ضائلة المصالح الامريكية فى مصر

٣ - واعتقد أن جهدا سيبذل فى المؤتمر للشرط على استخدام اللغة الانجليزية كأحد اللغات الرسمية للمؤتمر فإنك الوزير الامريكى المفوض بالقاهرة" يجب أن تعطى ذلك الاقتراح تأييدك الكامل[1]

٤ - توافق الحكومة الامريكية على فرض الضرائب على المواطنين الامريكيين اذا ما صدرت موافقة مماثلة من الدول الآخرى صاحبة الامتيازات على ذلك .

٥ - أن الحكومة الامريكية تفوضك (الوزير الامريكى المفوض بالقاهرة) بأن تصرح بأن الولايات المتحدة ستأجل حقها فى حرمة تفتيش محل إقامة المواطنين الامريكيين حتى يأتى وقت تنفيذ الاتفاق المقترح (اتفاق مونترو) على أن تقدم دول الامتيازات الآخرى تأجيلا أو تنازلا كاملا لهذا الحق وفى حالة طلب الوفد المصرى هذا التصريح كتابة فأنت مفوض أن تقدم ذلك التصريح المكتوب[2]

٦ - ومن المفترض أن الحكومة المصرية ستقترح الغاء المرسوم الخديوى الصادر بتاريخ ٣١ يناير ١٨٨٩ وقانون ١١ نوفمبر ١٩١١ لمانح سلطات تشريعية للجمعية العامة لمحكمة الاستئناف المختلطة فأنت مفوض بأن توضح أن حكومتك لن تعارض هذا الالغاء بشرط أن توافق دول الامتيازات الآخرى على ذلك الالغاء[3]

٧ - وفى حالة عرض الغاء أو تأجيل حقوق الامتيازات الاخرى التى نشئت بالعادة والعرف ولم تنشأ من خلال المعاهدات فأنت مفوض بأن تصرح بأن رغبة الولايات المتحدة من ارجاء ممارسة تلك الحقوق انتظار لتنفيذا الاتفاق مونترو" بشرط أن ترجىء تلك الحقوق أو تلغى من جانب الدول الآخرى صاحبة الامتيازات

---

(1) Ibid The secretary of state to the Minister in Egypt (Fish), Washington, March 30, 1937, P. 635.

(2) Ibid, P. 636.

(3) Ibid, P. 637.

٨ - وقد علمت الحكومة الامريكية نية الحكومة المصرية أن تقترح أن توقع الدول المشتركة فى مؤتمر مونترو- على لائحة منظمة لنظام المحاكم المختلطة والتى ستكون ملحقا بالاتفاقية وستشكل جزءا متمما لها وأن رغبة الحكومة المصرية أن ينفذ المقترح (لائحة التنظيم القضائى) ،فى ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ سواء نفذت أو صدق على الاتفاقية أم لم تنفذ أو يصدق عليها وللوصول لهذه الغاية اقترح وزير الخارجية الامريكى" أن نوقع على البروتكول الخاص الذى يقضى بأن لائحة التنظيم القضائى ستنفذ مؤقتا ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ انتظار للتصديق على الاتفاقية[1] ولكن الحكومة الامريكية لاتستطيع تفويضك على التوقيع على تلك اللائحة لأن ذلك سيكون متناقضا مع الدستور الامريكى ومع ذلك فأن الحكومة الامريكية. قلقة لتجنب أن تظهر بأن تكون عائقا فى هذه المسألة أو تعطى مبرر للدول الآخرى الغير مقيدة بشكل مماثل بالقيود الدستورية على أن تصر على تأجيل التوقيع وأن يعرض ذلك نتجية المؤتمر للخطورة وطبقا لذلك فأنت مفوض أن تبلغ الوفد المصرى- بشرط أن تتخذ دول الامتيازات الأخرى نفس العمل- بأن الحكومة الأمريكية مستعدة لتأجيل ممارسة السلطات القضائية للقنصل الامريكى والموظفين الدبلوماسين على المواطنين الامريكين واذا طلب منك ضمانات مكتوبة لهذه المسألة من الوفد المصرى فيمكن أن تعطى ضمانا مكتوبا طبقا لذلك[2]

ويتضح من الخطة الامريكية المتعلقة بسياستها فى مؤتمر مونترو

١ - أن الولايات المتحدة تجنبت أتخاذ موقف الصدارة وذلك بسبب ضآلة المصالح الامريكية فى مصر ولا أدل على ذلك من تعداد الامريكين فى مصر سنة ١٩٣٧ حيث بلغ ٧٩٠ نسمة[3] كما كانت الدبلوماسية الامريكية تنظر لمصر كمنطقة ثانوية[4] ولذلك تراها تسعى فى ذلك الوقت لارضاء الطموحات الوطنية المصرية

---

(1) Ibid, P. 637.

(2) Ibid, PP. 637-638.

(٣) دكتور نبيل عبد الحميد سيد أحمد، النشاط الاقتصادى للاجانب واثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢-١٩٥٢ ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٢ ص٤٠-٤١.
ويلاحظ ان تعداد الاجانب من الاوروبين والامريكين فى ذلك العام ١٧٩,٠٩٥ ، بلغ عدد البريطانيين ٣١,٥٢٣، والفرنسيين ١٨,٨٢١، واليونانيين ٦٨,٥٥٩، وهذا يوضح ضائلة عدد الامريكيين فى مصر.

(4) Aronson, Geoffery, op.cit, P.40.

A.U.B. LIBRARY

وفى نفس الوقت اقرار المحافظة على القوة العسكرية البريطانية(*) التى تعتمد عليها امريكا فى المحافظة على مصالحها الثقافية والتجارية فى مصر وهذا يدلك على أن امريكا فى علاقتها مع مصر تأثرت بالوجود البريطانى فى مصر

٢ – أن الولايات المتحدة لم تكن لديها سياسة محددة بالنسبة لمؤتمر الامتيازات والدليل على ذلك أنها أوقفت موافقتها أو رفضها لشىء على موافقة أو رفض دول الامتيازات الآخرى على نفس الشىء كما بينت مذكرة وزير الخارجية الأمريكية لوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة ذلك، على أية حال اشتركت اثنتا عشرة دولة فى مؤتمر مونترو لإلغاء الامتيازات هم الولايات المتحدة بلجيكا وبريطانيا وايرلندا والأملاك البريطانية فيما وراء البحار والدانمارك وأسبانيا وفرنسا واليونان وايطاليا والنرويج وهولندا والسويد والبرتغال[1]

وضم الوفد المصرى فى المؤتمر مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء رئيسا وعضوية كلا من الدكتور أحمد ماهر الذى بدأ يعرف بتروتسكى Trotsky المصرى وواصف بطرس غالى وزير الخارجية المصرى ومكرم عبيد باشا وزير المالية، ورئيس أقلام قضايا الحكومة، وعثمان محرم وزير الأشغال[2]

وضم الوفد الامريكى مستر برت فيش Bert Fish رئيسا والمستر بول. النج Paul H. Alling مساعد رئيس قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية مستشارا، ومستر فرنسيس كولت دى ولف Francis Cott De wolf من قسم المعاهدات بالخارجية الامريكية مستشارا قانونيا، ومستر لوسيل سنيدر Lucille Snyder من قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية سكرتيرا[3] ووصل الوفد الامريكى مونترو يوم الأحد ١١ ابريل وحضر افتتاح المؤتمر فى ١٢ ابريل ١٩٣٧ حيث خطب النحاس باشا فى المجتمعين ثم تحدث المسيودى تيسان De Tessan رئيس الوفد الفرنسى فاقترح انتخاب النحاس باشا رئيسا للمؤتمر ، ونال هذا الاقتراح تصفيق موافقة كل الحاضرين ثم انتخب المسيو اجنيدس Aghnids سكرتيرا عاما للمؤتمر ثم اقترح النحاس باشا أن يعين

(*) لقد ايدت الولايات المتحدة معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا كخطوة من الولايات المتحدة للمحافظة على السيطرة البريطانية فى مصر ، انظر رضا شحاتة، المرجع السابق ص٢٤-٢٥.

(١) الرافعى، فى اعقاب الثورة المصرية جـ٣، المرجع السابق ص٣٧-٣٩.

(2) Berque, Jacques; Egypt: Imperialism & Revolution, translated by Jean Stewart, London 1972, P. 527.

(3) Department of State 1937, Vol. II, op.cit, The secretary of state to the Minister in Egypt (Fish), Washington, March 30, 1937, P. 644.

المسيو ج موتا G.Motta رئيس الوفد اليونانى رئيسا شرفيا للمؤتمر[1] وخطب برت فيش رئيس الوفد الامريكى ردا على خطبة النحاس باشا مؤكدا أن الحكومة الامريكية ليس لها مصلحة وطنية بحتة فى تعديل نظام الامتيازات ولا فى تحديد فترة الانتقال وستضع نصب عينيها المصالح المتبادلة بين الدول المعينة وفى جملتها مصالح الحكومة المصرية نفسها وفيما يتعلق بالمحاكم المختلطة تعلق الحكومة الامريكية أهمية على الضمان الناشىء عن عمل ادارة مختصة بشوؤن القضاء هو ما امتازات به المحاكم المختلطة المصرية منذ نشأتها[2]

وقد أيد الوفد الامريكى المطالب المصرية فى المؤتمر بأن تكون الفترة الانتقالية لإنهاء عمل المحاكم المختلطة ، ١٢عاما تبدأ من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ وتنتهى فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ حيث كان الوفد الفرنسى يعارض ذلك وطلب فترة انتقالية ١٨ عاما[3]

وكان قلق الرعايا الفرنسيين على مستقبلهم بعد الفترة الانتقالية والتى تبدو أقصر مما كانوا يتوقعون[4] هو السبب فى طلب الوفد الفرنسى بفترة ١٨ سنة فعارض المستر برت فيش هذا المطلب وقال أنه يرى فى اقتراح الحكومة المصرية دليلا على حسن الادارة والرغبة فى الاتفاق ويرى أن الاثنى عشر سنة كافية للانتقال، ولكنه قال إن الموعد المعين لبدأ مدة الانتقال ١٥ أكتوبر موعد غير ملائم لأنه مبكر جدا بحيث لايتثنى معه لمجلس الشيوخ الأمريكى مناقشة الاتفاق قبل بدأ فترة الانتقال[5] والسبب فى اتخاذ برت فيش هذا الموقف المؤيد كما بين هو نفسه فى تقريره عن المؤتمر (واتخذت هذا العمل لأننى أخبرت بشكل موثوق فيه بأن هذه أحد النقاط التى سوف لايعطى فيها الوفد المصرى أية تنازلات حيث أنه (الوفد المصرى) وعد البرلمان بأنه سوف لايوافق على مدة أطول من ذلك كما أن الأثنى عشر عاما تدخل ضمن العشر أو الخمس عشرة سنة التى فوضتنى الخارجية الامريكية بالموافقة عليها[6]

(١) الاهرام، العدد ١٧٨٨٥، ١٣/٤/١٩٣٧ ص٩

(٢) الاهرام، العدد ١٧٨٨٦، ١٤/٤/١٩٣٧ ص١

(3) Bourgeois, Albert, op.cit, PP. 276-277.

(4) Survey of International Affairs 1938, op.cit, PP. 602-603.

(٥) الاهرام، العدد ١٧٨٩١، ١٦/٤/١٩٣٧ ص٩

(6) Department of State, 1937, Vol.II, op.cit, The secretary of state to the Minister in Egypt (Fish), Washington, March 30, 1937, IV. Sessions of the Conference, PP. 648-649.

A.U.B. LIBRARY

كما قدمت الولايات المتحدة اقتراحا فى ١٩ ابريل للنحاس باشا لتعديل المادة ١٣ من مشروع الاتفاق المتعلقة باللجوء الى محكمة العدل الدولية عند الاختلاف فى تفسير مواد المعاهدة[١] أما التعديل الذى اقترحة الوفد الامريكى فهو يقضى بأن لايعرض الخلاف المذكور على محكمة العدل الدولية اذا تعذر حله بالطرق السياسية الا اذا كانت جميع الدول التى ينشأ بينها الخلاف من الدول الموقعة على بروتوكول ١٦ ديسمبر ١٩٢٠ الخاص بنظام هذه المحكمة أما اذا كانت احدى الدول التى ينشأ بينها الخلاف ليست من الدول الموقعة على بروتوكول ١٦ ديسمبر ١٩٢٠ فأن الخلاف يعرض على محكمة التحكيم التى أنشئت وفقا لاتفاقية لاهاى فى ١٨ أكتوبر ١٩٠٧، والسبب فى اقتراح الولايات المتحدة، أنها ليست عضوا فى محكمة العدل الدولية، بينهما توجد بين الولايات المتحدة ومصر معاهدة "تحكيم" تقضى بالتحكيم بينهما وفقا لاتفاقية ١٨ أكتوبر ١٩٠٧[٢] وقد أيد المندوبون المصريون هذا الاقتراح وأصبحت المادة ١٣ بعد تعديلها كالآتى (وكل خلاف ينشأ بين الدول المتعاقدة بشأن تفسير أو تطبيق أحكام هذا الاتفاق ولا يتثنى لهم تسويته بالطرق الدبلوماسية يعرض بناء على طلب احدى الدول على محكمة العدل الدولية الدائمة على أنه إذا وجد فى الوقت الحاضر بين احدى الدول المتعاقدة وبين حضره صاحب الجلالة ملك مصر معاهدة تحكيم تعين محكمة أخرى فتحل هذه المحكمة فى مدة هذا الاتفاق محل محكمة العدل الدولية الدائمة فى تطبيق هذه المادة حتى لو أنتهى العمل بمعاهدة التحكيم فى أغراضها الآخرى[٣]

وقد اقترح الوفد الامريكى كذلك أثناء المفاوضات أن يزور القناصل والمحامون، مواطنيهم، عند اعتقالهم رهن المحاكمة، وهذا الاقتراح ليس له وجه من أوجه الامتيازات ولكنه حق تقدمه جميع البلدان وقد قبل المندوبون المصريون هذا الاقتراح لأنه يهمهم أن تحصل مصر على التسهيلات نفسها التى تقدم فى هذا الصدد الى جانب فى جميع البلدان[٤]

[1] Bourgeois, Albert, op.cit, PP. 291-292.

[٢] الاهرام، العدد ١٧١٨٩، ١٩٣٧/٤/٢٠ ص٩

[٣] دكتور محمد انيس، ودكتور سيد رجب حراز، المرجع السابق ص٢٤٢-٢٤٣ وكذلك دكتور راشد البراوى ، المرجع السابق ص١٧٣-١٧٤.

[٤] الاهرام، العدد ١٧٩٠٠، ١٩٣٧/٤/٢٥ ص٧

كما قدمت الولايات المتحدة اقتراحا للجنة التنظيم القضائى (احدى لجان المؤتمر) لتعديل المادة الخاصة بالسجون وقد وافقت اللجنة على التعديل الامريكى وهذا نصه (يكون للنائب العمومى حق الرقابة على السجون والمنشآت الخاصة بالاعتقال التى يعتقل فيها الأجانب ويكون له حرية الدخول الى هذه الأماكن وغيرها من الأماكن التى يعتقل فيها الأجانب وللنائب العام أن يلفت نظر وزير الحقانية الى كل ما يراه مخالفا للنظام ويبلغه كل ما يقضى عليه واجب الرقابة تبلغيه ولكل أجنبى يعتقل احتياطيا الحق فى تبليغ قنصله ومحاميه بواسطة النيابة أمر اعتقاله طبقا للمبادىء الدولية المعمول بها ويكون للقنصل وللمحامى الحق فى زيارته تبعا للاجراءات التى توافق عليها النيابة[١]

أما فيما يتعلق بالتاريخ المقترح فى تنفيذ الاتفاق فإن الولايات المتحدة لاتستطيع تنفيذ الاتفاق قبل أن تحصل أولا على مشورة مجلس الشيوخ وموافقته وسيكون مستحيلا كما ذكر وزير الخارجية لمستر فيش الحصول على موافقة مجلس الشيوخ خلال الجلسة الحالية للكونجرس، وأنه سينقضى عام على الأقل قبل أن ينفذ هذا الاتفاق فيما يتعلق بالولايات المتحدة[٢] فاقترحت الولايات المتحدة حلا يحقق رغبة الحكومة المصرية فى تنفيذ النظام الجديد فى وقت قريب ويحقق فى الوقت نفسه الشروط الدستورية فى الولايات المتحدة وهى أن تعطى الولايات المتحدة للحكومة المصرية الضمانات الآتية:- والتى أرسلت لرئيس الوفد المصرى النحاس باشا فى ٨ مايو ١٩٣٧.

١ - تعلن حكومة الولايات المتحدة انتظارا للتصديق من جانبها للاتفاقية الموقعة هذا اليوم (٨ مايو ١٩٣٧) أنها ستتوقف عن ممارسة حقها فى المعارضة على الضرائب التى تفرضها الحكومة المصرية على المواطنين الأمريكين والشركات الأمريكية فى مصر بشرط أن تكون تلك الضرائب لا تختلف أو تكون أعلى من تلك المفروضة والتى يدفعها المواطنون المصريون والشركات المصرية ويشترط أيضا بأن تلك الضرائب ستبطق على الأجانب والشركات الأجنبية على قاعدة المساواة التامة.

[١] الاهرام، العدد ١٧٨٩٨، ١٩٣٧/٤/٢٥ ص٩

[2] Department of state, 1937, Vol.II, op.cit, Enc in Note of the secretary of state to the Minister in Egypt (Fish), from the Chairman of the American Delagation (Fish) to the preisdent of the council of the Ministers in Egypt (Nahas), Montreux, May 8, 1937, P. 654.

A.U.B. LIBRARY

٢ – تعلن حكومة الولايات المتحدة انتظارا للتصديق من جانبها على الاتفاقية الموقعة هذا اليوم بأنها ستتوقف عن ممارسة حقها فى المعارضة على تفتيش محل اقامة مواطنيها فى مصر بشرط أن يخضع الأجانب الآخرين لذلك

٣ – تعلن حكومة الولايات المتحدة انتظارا للتصديق من جانبها على الاتفاقية الموقعة هذا اليوم بأنها سترجىء استخدام السلطات القضائية لموظفيها القنصليين والدبلوماسيين على المواطنين الامريكين والشركات الامريكية على السواء بشرط أن ترجىء الدول الآخرى صاحبة الامتيازات استخدام نفس السلطات

٤ – تعلن الحكومة الامريكية بأنها سوف لاتقدم معارضة لإلغاء المرسوم الخديوى بتاريخ ٣١ يناير ١٨٨٩ وقانون ١١ نوفمبر ١٩١١ المانح سلطات تشرعية لتلك المحكمة على السواء بشرط موافقة دول الامتيازات الآخرى على ذلك الالغاء[1]

وفى نفس الوقت أرسل النحاس باشا خطابا لرئيس الوفد الأمريكى فى ٨ مايو ١٩٣٧ أكد فيه أن المؤسسات الامريكية الطبية والخيرية والتعليمية سيسمح لها بمواصلة نشاطها بحرية حتى تنتهى الاتفاقات المحددة لوضعهم أو حتى انتهاء الفترة الانتقالية[2] بالأضافة الى أن الولايات المتحدة كانت من الدول التى احتفظت لقنصليتها بسلطة الفصل فى قضايا الأحوال الشخصية الخاصة برعاياها المقيمين فى مصر الى أن يحل أجل القضاء المختلط فى ١٥ أكتوبر ١٩٤٩[3]

وقد وقعت جميع الدول المشتركة فى المؤتمر على اتفاقية مونترو فى ٨ مايو ١٩٣٧ عل أن تدخل الاتفاقية فى دور التنفيذ فى ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ وفى شهر أكتوبر سجلت سكرتيره عصبة الأمم الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات فى مصر واتفاق التنظيم القضائى الملحق والبروتوكول وتصريح الحكومة المصرية[4]

وقد أعقب نجاح مصر فى مؤتمر مونترو دخول مصر فى عصبة الأمم حيث أجتمعت الجمعية العامة لعصبة الأمم يوم ٢٦ مايو ١٩٣٧ فى جنيف ووافقت باجماع

---

(1) Ibid. P. 654.

(2) Survey of international Affairs 1938, op.cit, P. 604.

(٣) جميل خانكى : الاحوال الشخصية للاجانب فى مصر المطبعة العصرية د.ت ص٩.

(٤) الاهرام ، العدد ١٩٠٨٧، ١٩٧٣/١١/٢ ص٨.

الأراء على قبول مصر من العصبة[1] وعين على الشمسى مندوبا لمصر العصبة[2]

كما نتج عن مؤتمر مونترو تغير وضع الأجنبى ولم تعد جنسية الأجنبى امتيازا بل أصبحت عائقا كما منحت مصر الحرية المالية لفرض الضرائب على الأرباح التجارية والمهنية[3] وكنتيجة لاتفاقية مونترو ايضا وضعت مصر تعديلات معينة على القانون الجنائى وعينت الحكومة المصرية لذلك لجنة لوضع الترتيبات اللازمة وكان من نتيجة ذلك أعلان قانون العقوبات ١٩٣٧ للاستخدام فى كلا من المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ويطبق على كل المقيمين فى مصر وهذا القانون مبنى على أساس قانون ١٩٠٤ الصادر للمحاكم الأهلية مع تعديلات طفيفة كانت تبدو ضرورية[4] والنتيجة الأهم لالغاء الامتيازات هو بدأ سياسة امريكية أكثر عداء لبريطانيا والتى رغبت فى ازاحة بريطانيا عن وضع السيطرة فى مصر وذلك بتأسيس بناء قوى للعلاقات المصرية الأمريكية غير ملوث بالاندماج فى السياسة الاستعمارية والامبر باليه البريطانية.. وأثناء سنوات الحرب العالمية الثانية هدأت السياسة العدائية ضد السيطرة البريطانية على مصر وذلك لادراك الخارجية الأمريكية ضرورة المحافظة على التعاون الغربى للدفاع عن مصر والتى كانت حتى معركة العلمين (١٩٤٢) مهددة من دول المحور وايضا رغبة الخارجية الامريكية للانسجام مع الحلفاء[5] وباندلاع الحرب العالمية الثانية تبدأ صفحة جديدة فى العلاقات المصرية الامريكية أظهرت فيها الولايات المتحدة اهتماما أكثر بمصر والشرق الأوسط بشكل عام .

A.U.B LIBRARY

---

(١) دكتور رأفت غنيمى الشيخ : مصر والسودان فى العلاقات الدولية، عام الكتاب ١٩٧٩ ص٣١٧ وكذلك كامل مرسى، اسرار مجلس الوزراء، المكتب المصرى الحديث ١٩٨٥ ص٢٦٩.

(٢) الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية جـ٣، المرجع السابق ص٣٩.

(3) Marlowe, John, A history of Modern Egypt and Anglo-Egyptian Relation 1800-1953, New York 1954, PP. 310-311.

(4) Holt, Political and Social Chang in Modern Egypt, London, Oxford 1968, P. 226.

(5) Aronson, Geoffery, op.cit, P. 4

وكذلك رضا شحاتة، المرجع السابق ص٢٤-٢٥.

الفصل الثانى

العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة

أولا : تشجيع التجارة ودراسة السوق

ثانيا : الاتفاقات التجارية ومشاكل التعريفة الجمركية

(بين مصروالولايات المتحدة)

ثالثا : التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة

A U.B. LIBRARY

أولا : تشجيع التجارة ودراسة السوق

إن تشجيع التجارة و دراسة السوق هدف تسعى إليه الدول لتوطيد علاقتها الإقتصادية مع الدول الأخرى، وهو ماقامت به الولايات المتحدة ومصر لتوثيق عرى العلاقات الإقتصادية بينهما وإن كانت دراسة السوق وتشجيع التجارة بين البلدين قد جاءت فى اغلب الأحيان من جانب التجار والشركات من كلا البلدين ولم تأت من جانب القنوات الحكومية الرسمية، بل إن الحكومتين كانتا تتنصلان من المسئولية المترتبة على ذلك وخصوصا المركز المالى للتجار و الشركات المعنية أما الجهود المبذولة لتشجيع ودراسة السوق من كلا الجانبين فهى كالآتى:-

أ – مصر وتشجيع التجارة ودراسة السوق

منذ بداية التمثيل الدبلوماسى و القنصلى لمصر بالولايات المتحدة وهى تخطو خطوات جادة لتشجيع التجارة مع الولايات المتحدة ففى عام ١٩٢٤ سعى القنصل المصرى بنيويورك لدى الهيئات التجارية و البيوت المالية الامريكية وذلك لايجاد روابط متينة وعلاقات ودية مع التجار المصريين، فأبدت تلك الهيئات إستعدادا للقيام بما يشجع المصريين فى هذا العمل(١) وفى نفس العام تقدم جورج د. هرست George D. Hirst وهو مواطن امريكى يعمل بالدعاية بمشروع لوزير مصر المفوض بواشنطن وقنصل مصر بنيويورك لإنشاء مكتب إستعلامات مصرى بنيويورك وهى فكرة تحمس لها كثيرا الوزير المصرى المفوض بواشنطن والقنصل المصرى بنيويورك(٢) وكان المشروع يهدف إلى نشر معلومات وأخبار عن مصر الحديثة وإيجاد جو ملائم لنشر أى فكرة سياسية أو إقتصادية يرغب فى نشرها بين الشعب الأمريكى ولتحقيق ذلك اقترح إقامة هيئة مكتب له علاقة مباشرة بالحكومة المصرية وتحت إشراف سفيرها فى واشنطن أو قنصلها فى نيويورك ويكون للمكتب الإختصاصات الآتية :-

---

(١) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤٧٠ ملف رقم ٢/١٣/٦٧.

(٢) نفس المصدر ملف رقم ٧/٢٢/٤٢.

أ – الشئون المالية و الإقتصادية ب – الشئون الزراعية

ج – الشئون السياسية و الحكومية د – الشئون التى تهم السياح

هـ – عموميات.

ويعمل المكتب بإدارة وإرشاد مستر جورج د. هرست ويساعده فى العمل كافة موظفى الهيئة المذكورة وما ينضم إليهم من الأخصائيين فى الشئون الإقتصادية و المالية ورجل ثقة فى المسائل المصرية، وتطلب الهيئة المقترحة ٢٥ ألف ريال أجر لها فى العام، ويتكون المكتب من مجلس إستشارى لمد المكتب بالمعلومات اللازمة ولإرشاده بما يقوم من الأعمال ويتكون من رؤساء الهيئات السياسية و القنصلية المصرية فى الولايات المتحدة ومن كبار رجال الجالية المصرية بنيويورك ويجتمع المجلس فى أوقات معينة للمناقشة فى أعمال المكتب وسياسته وليكون حلقة اتصال بين وجهة النظر الرسمية و هيئة المتكب التنفيذية وبالنسبة لوسائل النشر و الإعلان فقد إقترح المشرع تسعة وسائل للنشر والإعلان عن نفسه هى :-

١ – جرائد يومية كبرى عددها خمسون ونفوذها عظيم فى الدوائر السياسية و التجارية.

٢ – مكتب أخبار ويرى المكتب المقترح ضرورة الإشتراك فى هيئة نشر أخبار فى القاهرة لتمده بالأنباء رأسا فيوزعها على الجرائد الأمريكية.

٣ – جرائد مصورة.

٤ – النقابات و التى تمتلك ٣٥ ألف جريدة صغيرة.

٥ – المجلات.

٦ – جرائد زراعية ويقرؤها المزارعون و سكان القرى بالولايات المتحدة.

٧ – نشرا ت إقتصادية و تجارية ومالية، وأهميتها غير خافية لما ينتظر للعلاقات المالية زيادة حركة البواخر بين مصر والولايات فى المستقبل الباهر.

٨ – النشرات حيث أنه من المزمع إنشاء نشرة أو كتب تتضمن معلومات عن الشئون السياسية والزراعية و المالية المصرية.

A.U.B. LIBRARY

٩ – طرق آخر كعرض صور فى السينما والقاء المحاضرات و إستخدام أجهزة الراديو والمدارس والكليات و الكنائس [١] وعلى الرغم من أهمية المشروع والإستفادة التى يمكن أن تستفيدها الحكومة المصرية منها إلا أن الخارجية المصرية رفضت هذا المشروع وأمرت بحفظه ولم توضح السبب الذى من أجله رفض المشروع كما إننى لا أرى سببا واضحا يجعل الخارجية ترفض المشروع اللهم إلا السمعة الطيبة التى إحتفظت بها الحكومة المصرية فى التلكىء لتوطيد علاقاتها مع الدول الأخرى.

وانطلاقا من تشجيع مصلحة التجارة و الصناعة للصناعات المصرية ورواجها فى الخارج فقد قررت أن تبعث فى عام ١٩٢٤ عينات من المصنوعات المصرية للعرض فى دور القنصليات المصرية بالخارج لكى يطلع عليها التجار الأجانب ولكى تكون سببا فى إنماء وانتشار المعروضات المصرية ودعاية لتوثيق عرى العلاقات التجارية بين مصر والبلدان الأخرى [٢] وكانت خطة المصلحة المذكورة أن تقيم معارض دائمة للمصنوعات المصرية بدور القنصليات المصرية بالخارج، وقد قام القنصل المصرى بنيويورك بدراسة هذه الخطة وكانت إجابته على الخارجية بشأن هذا المشروع مخيبة لأمل المصلحة المذكورة وإن كانت إجابته متناغمة تماما مع ظروف القنصلية المصرية بنيويورك ومساحتها الضئيلة حيث ذكر القنصل أن القنصلية تشغل مكانا لايزيد عن غرفتين متوسطى الحجم فى الدور الثالث وإحداهما مخصصة للاعمال الإدارية و الأخرى للخزينة الحديدية وعليه فلا يوجد أى مكان خالى فى غرفتى القنصلية يمكن وضع أى معروضات فيها [٣] ولهذا فيجب تأجير غرفة ثالثة موصلة لغرفة القنصلية يعرض فيها مايرد من مصر من الأدوات والمصنوعات المصرية المراد عرضها، كما اقترح االقنصل البضائع المصرية التى يمكن أن تعرض وتلقى رواجا هناك كالمنسوجات و أنواع السجاد المختلفة و الأكلمة والمصنوعات الجلدية و المصنوعات النحاسية و أدوات الحلى و الزينة [٤] وكان رد الخارجية على مقترحات

[١] نفس المصدر ونفس المحفظة ملف رقم ٢/١٣/٦٧.
[٢] نفس المصدر، محفظة رقم ٤٤٠ ملف رقم ١٣/١٦/٦٧.
[٣] نفس المصدر نفيس المحفظة ملف رقم ١٤/١٦/٦٧.
[٤] نفس المصدر.

القنصل تأجيل إنشاء معرض قنصليته بنيويورك حتى يتسنى لها إيجاد الإعتماد المالى اللازم لذلك وعندئذ إذ يكون من المفيد إنشاء المعرض فى نقطة مركزية مهمة بمدينة نيويورك أو فى بعض النوافذ الزجاجية بإحدى المحلات التجارية الكبرى [١] والواقع أن الحكومة المصرية كان يجب عليها قبل إقتراح هذا المشروع المفيد أن تدرس جيدا إمكانيات كل قنصلية على حدة أو أن تعد الإعتماد المالى اللازم للقنصليات ذات الإمكانيات الضئيلة كقنصلية نيويورك لتنفيذ هذا المشروع ولذلك فاتسم هذا المشروع بالتسرع وعدم الدراسة الجيدة لأبعاده المختلفة وبالتالى فقد كان الفشل هو النتيجة المنتظرة له.

وفى إطار تشجيع التجارة بين مصر والولايات المتحدة قام عريان بطرس – وهو مواطن مصرى متخرج من مدرسة التجارة –بمصر ومعهد (الكسندر هاملتون) الإقتصادى بنيويورك ويعمل– بالتجارة بدور كبير لتشجيع التجارة بين البلدين [٢] حيث أنه طلب فى عام ١٩٢٤ من الخارجية المصرية خطابات توصية إلى وزير مصر المفوض بواشنطن و القنصل المصرى بنيويورك وذلك من أجل تقديم المساعدة التى يتطلبها عمله لترويج المصنوعات المصرية ولايجاد شبه رابطة أو علاقة أدبية مع الولايات المتحدة حيث أنه سيسافر للولايات المتحدة من اجل هذا الغاية فى أول أكتوبر ١٩٢٤ حاملا معه عينات كثيرة من مختلف المصنوعات المصرية من نحاس وحلويات وشنط جلدية وخلافه مما قد يروج فى سوق الولايات المتحدة [٣] وبالفعل سلمت مصلحة التجارة و الصناعة كتبى توصية لقنصل مصر بنيويورك ووزير مصر المفوض بواشنطن وذلك لتقديمه إلى البيوت التجارية الأمريكية [٤] كما قدم عريان بطرس–فى عام ١٩٢٥– طلب لقنصل مصر بنويورك حيث كان يقيم بها حيئذ يعرض فيه على القنصل ان يكون وكيلا لتصريف مضنوعات المدرسة الصناعية الإلهامية وغيرها من المدارس الصناعية التابعة للحكومة لتصريف مصنوعاتها بالولايات المتحدة ورأت إدارة أوقاف الحلمية بمصر–التابعة لها المدرسة الإلهامية– أنها تقبل مع السرور أن

[١] نفس المصدر .
[٢] نفس المصدر محفظة رقم ٤٢١ ملف رقم ٢/١٥/٦٧.
[٣] نفس المصدر .
[٤] نفس المصدر .

A.U.B. LIBRARY

ترسل شيئا كثيرا من مصنوعات المدرسة إلى عريان بطرس ولكنها حددت طريقتين لذلك ...

الطريقة الأولى : أن تكون الحكومة المصرية وسيطة فى التعامل معه بمعنى أن كل ما يرسل إليه من المصنوعات تقدم فاتورة بثمنها ومصاريف شحنها لمصلحة التجارة و الصناعة لصرف قيمتها من خزينة المالية المصرية إلينا و أن مايرسل إليه لايكون قابلا لإعادته للمدرسة ثانية.

و الطريقة الثانية : أن ترسل إليها رسومات من المصنوعات الموجودة بالمدرسة موضحا على كل رسم ثمن ماهو مرسوم به و الرسم الذى يطلب منه يحول ثمنه ومصاريف شحنه لإدارة الوقف وبعد إستلام الثمن تقوم إدارة أوقاف الحلمية بشحنها إليه[1] وبناء على رد إدارة وقف الحلمية ردت الخارجية المصرية على طلب عريان بطرس بأن قبول الحكومة على مسئوليتها ضمان عريان بطرس فيما يرسل إليه غير ميسور الأخذ به من قبل الحكومة المصرية وإذا كان فى مقدوره أن يقدم ضمان مالى أو خلافه يمكن إعتماده حتى يتثنى لأصحاب المصنوعات التعامل معه فنرجو أن يفيدنا بذلك[2] وانتهت المسألة عند هذا الحد ولم ترسل لعريان بطرس أى مصنوعات من المدرسة الإلهامية وانتهى مشروعه بالفشل للموقف السلبى للحكومة المصرية ورفضها بأن تكون وسيطة بين إدارة الوقف وعريان بطرس وبالتالى فقد خسرت الفرصة لترويج البضائع المصرية بأمريكا من قبل تاجر مصرى محترف ودارس لإحتياجات السوق الأمريكى بحكم دراسته وعمله وإقامته بالولايات المتحدة.

كما اهتمت المفوضية المصرية بواشنطن عام ١٩٢٥ بناء على طلب الخارجية المصرية بتنمية صادرات الأرز للولايات المتحدة و البحث عن أحسن الوسائل لتطوير هذه الصادرات[3] وقد جاء ذلك نتيجة لإهتمام الحكومة المصرية بتنمية صادراتها للدول الأجنبية ومحاولتها معالجة نقص صادراتها -للدول الأجنبية - من البضائع

---

(1) نفس المصدر

(2) نفس المصدر

(3) نفس المصدر: محفظة رقم ٤٦٣ ملف رقم ١٠/٩/٦٧.

المصرية مثل السنامكى والتى خسرت مصر مركزها الممتاز فى تجارة هذا الصنف فقد كانت تصدر للولايات المتحدة فى ١٩١٤ (٤٢,٢ %) من إجمالى وارداتها من هذا الصنف بينما صدرت الهند ٣٤,٧% وإنجلترا ١٨,١%[1] ونتيجة لطلب بعض التجار بأمريكا عينات من السنامكى طلبت المفاوضة المصرية بواشنطن من وزارة الخارجية مخابرة قسم البساتين -بوزارة الزراعة- بإرسال عينات منه لعرضها فى الأسواق الأمريكية وردت الخارجية الصرية بتأجيل إرسال هذه العينات إلى الموسم القادم (١٩٣١) حتى يتمكن قسم البساتين من إنتاج عينات أكثر إنطباقا للشروط المطلوبة وحتى يمكن الدعاية لهذا الصنف بأمريكا[2]

كما حاولت الحكومة المصرية من خلال إشتراكها فى المعارض التى تقيمها الولايات المتحدة من تشجيع تجارتها مع الولايات المتحدة بعرض بضائعها فى الأسواق الأمريكية حيث أن المعرض يعد إداة للتعارف بين العارض وكل من له صلة بالمعرض سواء كان تاجرا أم منتجا أو سيطا[3] وقد إشتركت الحكومة المصرية فى معرض فيلادلفيا الدولى عام ١٩٢٦[4] كما إشتركت مصر فى المؤتمر الذى عقد بمدينة نيوأورليانس وقد عقد هذا المؤتمر فى ٦ يولية ١٩٢٨ والأغراض التى يهدف إليها هى تحديد الأرض المنزرعة قطنا وزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية الأخرى مع مراعاة الإقتصاد فى نفقات الإنتاج وحضر هذا المؤتمر القنصل المصرى بتلك المدينة[5] كما اهتمت الحكومة المصرية بأعمال مؤتمر التجارة الخارجية فى أمريكا الذى إنعقد سنة ١٩٣٠ والذى دعت إليه الحكومة المصرية ولكنها رأت متابعة أعمال المؤتمر دون الإشتراك فيه[6] والواقع أن الحكومة المصرية أخطأت كثيرا فى عدم إشتراكها فى هذا المؤتمر حيث وضعت فيه الأسس لتشجيع التجارة، كما اشتركت الحكومة المصرية فى معرض شيكاجو الدولى الذى عقد سنة ١٩٣٣ وقد شيد القسم المصرى بالمعرض على الطراز الفرعونى على أرض مساحتها ٢٥ ألف قدم ووضعت

---

(1) نفس المصدر : محفظة رقم ٥٦١ ملف رقم ١/١٨/١٣١.

(2) نفس المصدر .

(3) التجارة و الصناعة، العدد الأول، السنة الخامسة أكتوبر ١٩٢٨ ص ٥٠٤.

(4) التجارة و الصناعة، العددالثانى، السنة الثانية يناير ١٩٢٦ص ١١٦.

(5) الأهرم العدد ١٥٦٨٩، الجمعة ١٣ يوليو ١٩٢٨.

(6) الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٩٧٤ ملف رقم ١١/٨/٤.

A.U.B. LIBRARY

مصلحة التجارة و الصناعة كراسة للدعاية لمصر وخصص قسم لمعروضات جمعية تنشيط السياحة[1] المصرية واشتركت الحكومة المصرية كذلك فى مؤتمر البترول الذى انعقد فى أول يوليو ١٩٣٤ بمدينة تولسا وقدرت الحكومه المصرية ندب أحد موظفى المفوضيه المصرية بواشنطون ليمثل مصر فى هذا المؤتمر[2].

كما قامت الحكومه المصرية بمحاولة لزيادة الروابط الاقتصادية بين البلدين وذلك بمحاولة الأستفاده من خبرتهم فى بعض الصناعات وصحيح أن الحكومه المصرية لم تطلب الاستفادة من الخبرة الأمريكية بشكل خاص حيث انها كانت تضع أعلانا يوزع على بعض القنصليات والمفوضيات المصرية بالخارج لطلب خبير فى تخصص ما ولكن ادراج اسم أمريكا فى كل اعلان للحكومة المصرية بوضح مدى الاهتمام المصرى بتحسين وتشجيع الروابط الإقتصادية، ففى عام ١٩٢٦ طلبت الخارجية المصرية -من خلال إعلان وزع على المفوضيات و القنصليات الأجنبية بالخارج - موظف ذو خبرة عالية فى علم الأحياء المائية للإشراف على شئون صيد الأسماك فى جميع انحاء القطر المصرى ووضع الخطط والتدريب الفنى لتربية الأسماك وزيادة إنتشارها فى البحار و البحيرات الداخلية و ذلك لمدة ثلاثة سنوات بمرتب قدره ٩٠٠ جنيه سنويا[3] ولم تتقدم الولايات المتحدة بمرشح لهذه الوظيفة على الرغم من إتخاذ وزير مصر المفوض بواشنطن الخطوات اللازمة للاعلان عن الوظيفة فى الولايات المتحدة وفاز بالوظيفة مستر ر.س. وينبنى Mr. R.S. Winpenny وهو موظف بريطانى[4] كما استفادت الحكومة المصرية من تعين مستر (روزونيفلد) المهندس الزراعى الأمريكى صاحب الشهرة العالمية فى شئون قصب السكر كخبير للبحث عن الآفات التى تصيب قصب السكر بالقطر المصرى والأرشاد إلى الطرق والأنظمة المؤدية إلى علاج حالة قصب السكر[5] كما اختارت الحكومة المصرية فى سنة ١٩٢٨ الكولونيل هيوكوبر أحد كبار المهندسين الأمريكين عضوا فى لجنة

(١) التجارة و الصناعة، العدد السادس، يوليو ١٩٣٣ ص ٩٨٧-٩٨٨.

(٢) التجارة والصناعة ،العدد السابع يوليه ١٩٣٤ ص١٤٩١

(٣) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤٥٣ ملف رقم ٢/٢٨/٥٠.

(٤) نفس المصدر.

(٥) الإهرام، العدد ١٧٠٠٣ ، الجمعة ٨ ابريل ١٩٣٢.

الخبراء لدراسة مشروع توسيع سد أسوان على النيل ومستر هيوكوبر صاحب مشروع كيوكوك فى وادى المسيسبى وله مشاريع أخرى فى البرازيل وكندا وتشيلى و المجر و المكسيك[1] وقد حاولت الحكومة المصرية الإستفادة من الخبرة الأمريكية حين رغبت فى إنشاء بورصة للبصل فى الإسكندرية ١٩٢٨ حيث قامت القنصلية المصرية بنيويورك ونيو أورليانس بالتعاون مع مصلحة التجارة الأمريكية -بإعداد تقرير عن نظام العمل فى بورصة المدينتان[2] وكذلك حاولت الحكومة المصرية الإستفادة من الخبرة الأمريكية حين رغبت فى وضع مشروع لرصف شوارع مدينة الإسكندرية ١٩٢٧ حيث أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية إلى المفوضية المصرية بواشنطن قائمة تضم ثلاثة أشخاص لإنتخاب أحدهم للقيام بالمأمورية المطلوبة[3] أما بالنسبة لمسألة دراسة مصر للسوق الأمريكية فلم تلق اهتماما كبيرا نظرا لأن البضائع المصرية التى كانت تستوردها الولايات المتحدة من مصر بضائع تكاد تكون ثابتة ومعروفة منذ فترة طويلة وهى القطن وبذرته و البصل وخام المنجنيز إلا أنه كانت هناك محاولات لدراسة السوق الأمريكية فقد طلبت القنصلية المصرية بنيويورك فى عام ١٩٢٧ من وزارة التجارة الأمريكية معلومات عن المنتجات المصرية التى تباع فى الأسواق الأمريكية و المحلات التى تبيع هذه الأصناف وبالفعل وفاتها وزارة التجارة الأمريكية بالمعلومات اللازمة[4] كما طلبت المفوضية المصرية بواشنطن بأسماء وعناوين المحلات التى تضع الماركات التجارية والتى طلبتها منها شركة The Standard Patent Agency والتى كان مقرها شارع قصر النيل بالقاهرة وأرسلت المفوضية المصرية للشركة المذكورة قائمة بعناوين وأسماء المحلات الأمريكية الصانعة للماركات التجارية بالولايات المتحدة[5] كما طلبت مصلحة التجارة والصناعة المصرية من قنصلية مصر بنيويورك والمفوضية المصرية بواشنطن أسماء وعناوين البيوت الأمريكية المشهورة فى صناعة الجوربات الحرير للرجال و النساء و الأطفال وأرسل القنصل المصرى بنيويورك والوزير المصرى المفوض بواشنطن أسماء

(١) نفس المصدر. العدد ١٥٨٢٠، الخميس ٢٣ نوفمبر ١٩٢٨.

(٢) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤٤٨ ملف رقم ١/١١/٤٥.

(٣) نفس المصدر، محفظة رقم ٤٣٧ ملف رقم ٧/١/٢٦.

(٤) نفس المصدر محفظة رقم ٤٣٦ ملف رقم ٢٠/٢٨/٦٧.

(٥) نفس المصدر محفظة رقم ٤٦٣ ملف رقم ١٨/٩/٦٧.

A.U.B. LIBRARY

وعناوين المحلات الأمريكية التى تشتهر بصنع هذه الجواربات[١] ويلاحظ أنه فى المسائل التى تخص السؤال من جانب بعض الشركات عن بعض المصانع الأمريكية الشهيرة فى صناعة بضاعة ما أو فى مسألة دراسة بعض الأفراد والشركات المصرية السوق الأمريكية كانت الحكومة المصرية تتنصل من المسؤلية المترتبة على ذلك وخصوصا الحالة المالية للشركة التى تطلب ذلك مما يدل على أن الحكومة المصرية لم تكن شديدة الحماس لدراسة السوق الأمريكية.

ب – الولايات المتحدة الأمريكية وتشجيع التجارة ودراسة السوق

كما قامت الولايات المتحدة بالإهتمام بنفس القدر الذى إهتمت به الحكومة المصرية بدراسة السوق المصرى و الإهتمام بمطالب الشركات الأمريكية التى ترغب فى إيجاد سوق تجارى لها بمصر، ففى عام ١٩٢٤ تحمست الحكومة الأمريكية لمشروع قدمته شركة The House Hold Utilities, inc, Manfactures of Household specialties لقنصل المملكة المصرية بنيويورك لإدخال الراديو فى القطر المصرى ويبدو أن الحكومة المصرية قد رفضت هذا المشروع حيث أننى لم أعثر على إجابة الحكومة المصرية على هذا الطلب فى ملفات الخارجية المصرية[٢].

كما تقدمت شركة Radio Ciruclar Co, inc فى عام ١٩٢٦ -بطلب للحكومة المصرية تطلب فيه أسماء وتجار ومستوردى الآت الراديو بالقطر المصرى وأرسلت الحكومة المصرية لهذه الشركة قائمة بأسماء مستوردى الآت الراديو بالقطر المصرى مع تحفظ وضعته الحكومة المصرية بعدم مسئوليتها عن المركز المالى للشركات التى تضمها القائمة[٣] كما أرسلت شركة كلين Kleen Products Co. نماذج من مصنوعاتها عن طريق القنصلية المصرية بنيويورك ليطلع عليها الجمهور المصرى لكن تكون مصر سوقا لبضائعها[٤].

كما طلبت شركة Continental Overseas Corpration وكلاء يمثلونها بمصر

(١) المصدر السابق، نفس المحفظة و الملف.
(٢) نفس المصدر السابق، محفظة رقم ٥٤٠ ملف رقم ٢/٧/٦٩.
(٣) نفس المصدر، محفظة رقم ٤٣٩ ملف رقم ٣٩/٢٨/٦٧.
(٤) نفس المصدر، محفظة رقم ٤٢١ ملف رقم ١/١٥/٦٧.

فيما تصدره من السيارات والآلآت الزراعية وبالفعل أرسلت الحكومة المصرية للقنصلية المصرية قائمة بأسماء مستوردى هذه الأصناف لتختار منهم الشركة المذكورة وكيلا لها مع ملاحظة أبدتها الحكومة المصرية وهى " أن الحكومة المصرية غير مسؤلة عن المركز المالى و التجارى لهؤلاء المستوردين أو عما ينجم من المعاملة مع أى واحد منهم"[١] وذلك لتتنصل من المسؤلية المترتبة على تعامل هذه الشركة مع الوكيل الذى يمكن ان تختاره. ونفس هذا الطلب طلبته شركة Hollow Company, Baltimore من الحكومة المصرية[٢].

كما اهتمت الحكومة الأمريكية بدراسة حالة القطن المصرى حيث أرسلت فى عالم ١٩٣١ المستر ب.ك. نوريس P.K. Norris من مصلحة الزراعة الأمريكية لدراسة حالة القطن المصرى وعلاقته بمركز القطن العالمى[٣] ولم تكن هذه أول مرة تقوم بها الحكومة الأمريكية بدراسة حالة القطن المصرى فقد قام الدكتور جورج كارول سميث Dr. George Croll Smith. و المستر أدوارد آدمز Edward Admis من أصحاب كبرى مصانع القطن بأمريكا بزيارة لمصر لعرض مصنوعاتهم فى الأسواق المصرية ودراسة حالة القطن المصرى لمعرفة ما إذا كان من الممكن شواءه لإستعماله فى مصانعهم[٤].

كما اهتمت الحكومة الأمريكية بدراسة فرص الإستثمار التى توفرها الحكومة المصرية كمحاولة منها لإقتسام الحلوى المصرية الوطنية مع بريطانيا العظمى وهو الأمر الذى فشلت فيه إلى حد كبير وتم ذلك من خلال الطلبات والأستفسارات الأمريكية عن فرص هذا الإستثمار فعلى سبيل طلبت الحكومة الأمريكية سنة ١٩٢٤ إيضاحات وبيانات عن تشيد البناء الجديد لمحطة الإسكندرية والقوائم و الشروط الخاصة بمناقصات أعمال المحطة[٥] ولم تحظ الولايات المتحدة بالفوز بهذه المناقصة وكنوع من توثيق الروابط التجارية بين البلدين أرسلت غرفة التجارة الأمريكية الممثلة

(١) نفس المصدر، محفظة رقم ٤٦٣ ملف رقم ١٣/٩/٦٧.
(٢) نفس المصدر، ملف رقم ١٣/٩/٦٧.
(٣) الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٩٨٨ ملف رقم ١٣/٧/٣٩.
(٤) نفس المصدر ملف رقم ٢/٧/٣٩.
(٥) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤٥١ ملف رقم ١/٧/٥٠.

A.U.B. LIBRARY

لجميع الغرف التجارية بالولايات المتحدة للقنصلية المصرية بنيويورك -فى عام ١٩٢٧- عن طريقة إستقبال الوفود التجارية أو من يأمون هذه البلاد لإستقصاء عظمة الصناعة أو إنتشار التجارة[١] كما قدمت الحكومة الامريكية استفسارات عن النظم الموضوعية للبحث عن المناجم واستغلالها فى مصر والقوانين الخاصة بذلك[٢]

كما قدم أحد التجار الأمريكين المقيمين بمدينة الإسكندرية لمصلحة التجارة لإقامة مصنع للغزل والنسيج بالاسكندرية برأسمال أمريكى ويتضمن الطلب النقطتين الآتيتين

١ - إعطاء الشركة ١٠٠ الف متر مربع من أرض الحكومة بالإسكندرية بشروط مناسبة لإقامة المعامل والمخازن عليها.

٢ - إعفاء الشركة من دفع الرسوم الجمرية عن الآلات والمهمات التى تستوردها -خاصة- لصناعتها وذلك لمدة معينة.

ولم تبد وزارة المالية إهتماما بالطلب فحفظته فى ١٤ ديسمبر ١٩٢٧ وهو الأمر الذى جعل حسن ياسين أحد أعضاء مجلس النواب يلوم الحكومة المصرية فى عدم جديتها فى هذا الطلب حيث ذكر أنه كان يجب أن تحل الحكومة هذاالطلب محل الإعتبار وأن تساعد على إنشاء هذه المصانع فلقد أبدى هذا المجلس رغبات فى إنشائها، كما لام الأثرياء و المترفين المصريين عن تأخرهم فى إنشاء هذه المصانع الهامة[٣]

كما قدمت إحدى الشركات الأمريكية الهامة فىسنة ١٩٣١ بتقديم عرض لوزارة المواصلات لإنشاء مواصلات تليفونية بين مصر والعواصم الأوربية الكبرى وكان عطاؤها مرتفعا الأمر الذى جعل الشركة ترسل مندوبا عنها لمباحثة وزارة المواصلات فى أمر تخفيض العطاء ولكن الحكومة المصرية رفضت العطاء لأن الحكومة المصرية لم يكن فى نيتها مطلقا التخلى عن أية مصلحة من المصالح العامة بل إن الحكومة تسعى دائما لإنتهاز كل فرصة لتضع تحت رقابتها كل ما يتعلق بالمصالح العامة مما

---

(١) نفس المصدر، محفظة رقم ٤٦١ ملف رقم ١٨/١/٦٧.
(٢) نفس المصدر، محفظة رقم ٤٣٨ ملف رقم ٧٩/٤٣/٦٠.
(٣) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية الثالثة، دورة الإنعقاد العادى الثانى ١٩٢٧، المجلد الثانى ص ١٩٣٧.

تتولاه الشركات[١] وعلى الرغم من ذلك فقد أبرمت عقد مع شركة ماركونى البريطانية لإنشاء مخابرات تليفونية بين مصر وأوروبا[٢] وهذا يؤكد مدى النفوذ البريطانى فى الإستثمارات البريطانية وسد الأبواب أمام أى دولة تحاول أن تشاركها فى الأكلة المصرية الدسمة وعلى الرغم من ذلك فقد ساهم رأس مال أمريكى فى الشركات التى أنشأها بنك مصر مثل شركة مصر للحرير الصناعى[٣] و المساهمة فى شركة النيل للحلج سنة ١٩٣٥ فقد إمتلك الجزء الأكبر من أسهم هذه الشركة شركة اندرسون وكلايتون بأمريكا وبلغ رأس مال الشركة ٢٥٠,٠٠٠[٤] ونتيجة لإستحواذ الشركات البريطانية لأغلب المشاريع المصرية فقد شعرت الحكومة الأمريكية أن هناك تمايز ضد الشركات الأمريكية ولذلك دافعت عن إنتهاك مبدأ المساواة فى الفرص وسياسة الباب المفتوح وهى العقيدة الراسخة التى أسهم فى تكوينها الأباء المؤسسين لأمريكا[٥].

وظهر التمايز ضد الشركات الأمريكية فى تقييد المناقصات لبناء سد جبل الأولياء بالسودان على شركات بريطانية حيث سمحت الحكومة المصرية لسبع شركات بريطانية فقط بإرسال عطاءتهم[٦]

وأثار هذا التمايز الخارجية الأمريكية و التى أمرت وزيرها المفوض بالقاهرة أن يوضح -فى الوقت الملائم- للسلطات المصرية المعنية -بطريقة غير رسمية- أنه بينما لاتنوى الحكومة الأمريكية أن تقدم إحتجاج رسمى فى المرحلة الحالية فانها ترغب أن تفهم الحكومة المصرية بوضوح أنها أى الحكومة الامريكية تنظر بإزدراء للترتيبات التى منعت الشركات الأمريكيةمن التمتع بالمساواة فى الفرص فى مصر كتلك الممنوحة للشركات الأجنبية الأخرى[٧].

---

(١) الأهرام، العدد ١٦٦٠٨، الثلاثاء ٣ مارس ١٩١٣.
(٢) الأهرام العدد ١٦٦٤٧، ١٥ إبريل ١٩١٣
(٣) فوزى جرجس تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى، العربى للنشر و التوزيع ط٢ ١٩٨٩ ص ١٤٥.
(٤) دكتور نبيل عبدالحميد سيد احمد، النشاط الإقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢ -١٩٥٢ الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨٢ ص ١٨١-١٨٢.

(5) Dann, Uriel, Op. Cit. PP 231-233.
(6) Department of State "Foreign Relations of the united ststes 1933, Vol. II Tel No. 599, P, 845.
(7) Ibid, No 197, PP, 846-847

A.U.B. LIBRARY

وفى مقابلة الوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة مع محمود حلمى عيسى باشا القائم بأعمال وزير الخارجية أوضح الوزير الأمريكى موقف حكومته من المسألة وكان رد محمود حلمى باشا بأن الإتفاق الحالى بين مصر و بريطانيا فيما يتعلق فى منح العقد لبناء سد جبل الأولياء لشركات بريطانية لايعد تقليل من شأن العقود الأخرى المماثلة وأن العمل سيتم فى السودان وبريطانيا لها السيطرة هناك كما أن الحكومة المصرية توافق بشكل تام على المساواة بين كل الأجانب والمصالح الإقتصادية الأجنبية فى مصر وإنها ليس لديها رغبة فى وضع اية ترتيبات تمنع الشركات الأمريكية من التمتع بالفرص على قدم المساواه مع الدول الأجنبية الأخرى[1] وفى رد حلمى عيسى باشا ما يؤكد مدى السيطرة البريطانية على فرص الإستثمار فى مصر، ويلاحظ بالنسبة لمسألة تشجيع التجارة، ان كلا الدولتين كانتا تتنصلان من المسؤلية تجاه الشركات التى تود ان تجعل سوقا فى البلدين وخاصة بالنسبة لمسألة المركز المالى للشركة التى تود ان تجعل لها سوقا فى أحد البلدين ويعكس هذا ان الدولتين لم تكن لديهم نية كبيرة لتوثيق عرى العلاقات الإقتصادية بينهما ويعكس كذلك ضائلة المصالح بين البلدين ولايعكس بطبيعة الحال انعدام هذه المصالح بشكل مطلق والسبب فى ثبوط همة البلدين لتوثيق عرى العلاقات الإقتصادية بينهما وهو وجود طرف ثالث فى العلاقات المصرية الأمريكية يحكم ويحدد مسار العلاقات ويقف كحاجز فولاذى لوقف وحجز اى تطور أو نمو أو تقدم تحرزه كلا الدولتين فى علاقاتهما وهذا الحاجز الفولاذى القوى هو بريطانيا العظمى التى احتفظت لفترة طويلة بسمعة حسنة كقاطعة طريق ذات كفاءة عالية لوقف اى تطور فى العلاقات المصرية الأمريكية.

---

[1] Ibid, No 197, PP. 846-847

ثانيا : الإتفاقات التجارية ومشاكل التعريفة الجمركية بين مصر و الولايات المتحدة :

١- الإتفاقات التجارية :

إذا نظرنا إلى المعاهدات و الإتفاقيات التجارية بين مصر والولايات المتحدة نجد أن الولايات المتحدة قد إفتقدت الحافز القوى لعقدها أو الدخول فى مفاوضات بخصوصها وكل ما كان يهمها هو الحصول على حق معاملة الدول الأكثر رعايا لتتمتع بالمزايا التى تحصل عليه أى دولة دون أن تجهد نفسها فى الدخول فى مفاوضات تلك المعاهدات.

ولذا نجدها فى إتفاقية ١٨٣٠ مع الدولة العثمانية التى أعطت التجار الأمريكيين حق المتاجرة بحرية فى جميع أنحاء الدولة العثمانية تصر على الحصول على ذلك الحق،والتى بمقتضاها تمكنت من جعل السلطان يوافق على تطبيق بنود التعريفة الجمركية السارية مع فرنسا أى بنسبة ٣% من القيمة على الصادرات و الواردات[1] وعندما إنتهت الإتفاقية التجارية بين تركيا وفرنسا عام ١٨٣٢ وحاول الباب العالى إجبار الولايات المتحدة على قبول تعريفة جمركية نسبتها ١٥% من القيمة أصرت على حقها فى بقاء النسبة ٣% ونجحت فى ذلك وعندما حاول محمد على زيادة التعريفة الجمركية أصرت الولايات المتحدة على تنفيذ إتفاقية ١٨٣٠ وما تضمنتها من إمتيازات على الرغم من سعى محمد على الحثيث لتوطيد علاقته التجارية معها[2] ومحاولته الحثيثة كذلك من الإستفادة من الخبرة الأمريكية وخصوصا فى مسألة زراعة القطن[3] إلا أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من الإصرار على تنفيذ بنود إتفاقية ١٨٣٠.

---

[1] لينوار تشامبرز رايت، اللمراجع السابقة، ص ١٠

[2] محمد فؤاد شكرى وآخرين بناء دولة مصر محمد على القاهرة ١٩٤٨ ص ٢٨٦ وكذلك
The Annals of the American Academy of political and social scinencem May 1972, P,7.

[3] أحمد الحتة، البعثات المصرية إلى الولايات المتحدة فىالقرن ١٩، بحث مستخرج من مجلة القانون الدولى ١٩٥٧ ص١ وكذلك لنفس المؤلف العلاقات الإقتصادية بين مصر والولايات المتحدة فى القرن ١٩- وهو بحث مستخرج من مجلة كلية التجارة جامعة فؤاد الأول العدد الأول السنة الأولى ١٩٥٣ ص ٦٠-٦١، وكذلك The Journai of Modern History, Vol, x, Sept 1938. P,34.

A.U.B. LIBRARY

وعندما عقدت الإتفاقية التجارية البريطانية التركية المعروفة باسم بالطة ليمان فى ٦ أغسطس ١٨٣٨ وحصل بمقتضاها البريطانيون على رسوم جمركية ٥% على الواردات و١٢% على الصادرات، إمتد أثر هذه الإتفاقية إلى الولايات المتحدة بإعتبار تمتعها بحق الدولة الأكثر رعايا وعندما طلب نوبار باشا فى ١٢ إبريل ١٨٧٤ من الولايات المتحدة الدخول فى مفاوضات من أجل عقد معاهدة تجارية وتكرر هذا الطلب عام ١٨٨١ لم تعن الولايات المتحدة حتى بالرد على هذين الطلبين، إذ أصرت فى قرارة نفسها على إستمرار تمتعها بحق الدولة الأكثر رعايا.

حقيقة أن الولايات المتحدة وقعت إتفاقية مع مصر عام ١٨٨٤ تشبه تلك الإتفاقية التى وقعتها مصر مع اليونان مدتها سبع سنوات إلا أنها (الولايات المتحدة) أصرت على أن يكون الحق المذكور (حق الدولة الأكثر رعايا) هو البند الأول فى تلك الإتفاقية، و على ذلك نجد الولايات المتحدة عندما ينتهى أجل هذه الإتفاقية تصر على الإحتفاظ بهذا الحق وتماطل فى عقد أى إتفاقيات جديدة[1] وكان على الحكومة المصرية أن تنتظر حتى إنتهاء أجل الإتفاق التجارى بينها وبين إيطاليا الذى ينتهى فى ١٦ فبراير ١٩٣٠ حتى تستطيع وضع نظام جمركى جديد تنظم على أساسه التجارة بينها وبين الدول وفقاً لإتفاقيات تجارية بينها وبين الدول الأخرى ولذلك كلما أنتهت إتفاقية جمركية مع دولة من الدول كانت الحكومة المصرية[*] تجددها مدة قصيرة بحيث تنتهى مع إنتهاء مدة لإتفاقية المعقودة مع إيطاليا فكل الإتفاقيات بين مصر وجميع الدول بسبب تلك التجديدات تنتهى فى ١٦ فبراير ١٩٣٠ وقبل إنتهاء هذا الميعاد ووفقا لرغبة البرلمان-إستقدمت الحكومة المصرية بعض الخبراء لفحص حالة النظام الجمركى القائم بوضع النظام الذى يرونه مناسبا وموافقا لحالة التطور العام و الأنظمة المعمول بها فى الدول الأخرى وذلك بأن جعلوا الضريبة الجمركية نوعية وكانت قبل ذلك قيمية أى بنسبة قيمة الأشياء التى تحصل عنها التعريفة الجمركية[2] وصدر قانون التعريفة الجمركية بعد دراسة البرلمان فى فبراير ١٩٣٠ وكان أهم مواد هذا القانون –و التى تتعلق بعقد معاهدات تجارية مع الدولة الأجنبية– هى المادة ٦

(١) لينوار تشامبرز رايت، المرجع السابق ص ١١.

(*) استمرت الولايات المتحدة تصر على الإحتفاظ بحق الدولة الأكثر رعايا التى حصلت عليها طبقا لإتفاقية ١٨٨٤ حتى عام ١٩٣٠ حيث عقدت إتفاقية تجارية مؤقته مع الحكومة المصرية.

(٢) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية الرابعة، دور الإنعقاد العادى الأول ح١، جلسة الأربعاء ١٢ فبراير ١٩٣٠ ص ١٣١.

التى تنص على ان للحكومة المصرية الحق فى أن تبرم مع الحكومات الأجنبية إتفاقات (جمركية) بشأن تبادل الإتفاق بمعاملة الدولة الأكثر رعايا لمدة لاتتجاوز عام مع تبادل تثبيت الرسوم أو بدون بتادل تثبيت الرسوم[1] و المادة ٢ التى تنص على أنه علاوة على الرسوم الواردة بالتعريفة المنوه عنها فى المادة السابقة تفرض ضريبة إضافية معادلة لمقدار تلك الرسوم على البضائع التى أصلها من بلاد لم تكن قد أبرمت مع الحكومة المصرية إتفاقات جمركية وتحصل هذه الضريبة بنفس الشروط المتبعة فى تحصيل رسوم الجمرك وتستحق هذه الضريبة مهما كان المصدر الأصلى للبضاعة على كافة البضائع الواردة عن طريق بلاد لم تكن قد أبرمت مع الحكومة المصرية إتفاقا جمركيا ومع ذلك ففى أثناء السنة الأولى من تاريخ سريان التعريفة الجديدة يرخص لوزير المالية فى أن يمنح بقرار وزارى إعفاءات مؤقتة من الضريبة المنوه عنها من قبل سواء بوجه عام أو بوجه خاص لبلاد معينة[2].

وقد كان لصدور قانون التعريفة الجمركية أثر كبير على رواج التجارة ونمو الصناعة داخل البلاد[3] بالإضافة إلى حماية الصناعة والبضائع المصرية من المنافسة الأجنبية.

وكان لصدور قانون التعريفة أثر كبير كذلك على الولايات المتحدة فقد كان لها إتفاقية تجارية فى مصر سنة ١٨٨٤ كما سبق الأشارة تفرض تعريفة ٨% من قيمة السلع المستوردة، ١% على جميع السلع المصدرة[4] وبصدور قانون التعريفة الجمركية تحتم على الولايات المتحدة أن تعقد إتفاقيات تجارية مع الحكومة المصرية.

أ - الإتفاقية التجارية المؤقتة ١٩٣٠

لقد إنشغلت الحكومة الأمريكية بنية الحكومة المصرية بتغيير تعريفتها الجمركية سنة ١٩٣٠ عند إنتهاء أجل الإتفاقية الإيطالية المصرية، وبدأت تعد للأمر عدته وكان من رأى الخارجية الأمريكية أن يتحقق الوزير الأمريكى المفوض من أراء الوزراء الأجانب المفوضين فى مصر وأراء حكوماتهم ويبلغ الخارجية الأمريكية بذلك[5].

(١) نفس المصدر ص ١٣٨.

(٢) نفس المصدر ص ١٣٨.

(٣) دكتور محمد فهمى لهيطة، تاريخ فؤاد الأول الإقتصادى، مصر فى طريق التوجية التكامل، العدالة الإجتماعية فى مصر و مستوى معيشة المصريين ج٣، درار النهضة المصرية ١٩٤٦ ص ٢٤٤-٢٤٨.

(٤) دكتور محمد متولى الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٤ ص ١٥٤.

(5) Department of state, 1929, Vol, II, op, cit, Tel, No 35, Washington 16 Aug, 1929, P, 957.

A.U.B. LIBRARY

ويلاحظ أن موقف الحكومة الأمريكية موقف سلبى ولكنه فى نفس الوقت متفق مع السياسة الأمريكية والتى كانت تتجنب إتخاذ موقف الصدارة فى القضايا المصرية على أساس ضئالة المصالح الأمريكية فى مصر وهى النغمة التى ظلت تعزف عليها الولايات المتحدة طوال فترة بين الحربين، ولذلك فإنها كانت تنتظر معرفة ردود أفعال الدول وإحتجاجاتهم على قانون التعريفة الجمركية وتستفيد منها فى النهاية دون أن تتخذ موقف صدارة يمكن أن يؤثر على مصالحها الضئيلة فى مصر، وبناء على تحقيق القائم بالأعمال الأمريكى فى مصر مستر وادزورث Wadsworth وضع وجهة نظره عن المسألة حيث ذكر لحكومته فى برقية بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٢٩، "أن زملاءه يشعرون بأنه سوف لايكون من الحكمة خلق نزاع فى مسألة التعريفة الجمركية فى ضوء الوضع العام فى مصر، وفى ضوء المقترحات الأكثر أهمية الداعية للعمل على إصلاح نظام الأمتيازات، كما ظهر فى المحادثات الحالية بين مصر وبريطانيا واعتقد أن هذا الموقف صحيح بدرجة جوهرية[1] كان ذلك هو الموقف الأمريكى قبل صدور قانون التعريفة الجمركية، وطبقا للمادة السادسة من قانون التعريفة الجمركية، أرسلت الحكومة المصرية مذكرة دورية لممثلى الدول الأجنبية بمصر وذلك من أجل إبرام معاهدات تجارية مع الدول على أساس معاملات الدولة الأكثر رعايا واقترحت الحكومة المصرية عقد معاهدات تجارية مؤقته فى الحال على أساس حق معاملة الدولة الأكثر رعايا وذلك إنتظار لإجراء مفاوضات من أجل عقد معاهدات تجارية دائمة و على أن تكون للحكومة المصرية الحق فى أن تجبى رسوم مضاعفة على البضائع التى تأتى من الدول التى لاتبرم تلك المعاهدات المؤقته[2] وفى مذكرة الخارجية المصرية للوزير المفوض الأمريكى ذكرت أن الحكومة المصرية ترغب فى عقد إتفاقية مؤقتة مع الولايات المتحدة بشروط تبادل حق الدولة الأكثر رعايا كما طلبت الخارجية المصرية من الخارجية الأمريكية أن تخبرها أن تخبر بشكل سريع عما تتخذها الخارجية الأمريكية بشأن ذلك[3].

وجاء رد الخارجية الأمريكية على المذكرة المصرية متناغما مع أراء الوزراء الأجانب المفوضين الذى استفسر عنها من قبل القائم بالأعمال الأمريكى بمصر حيث

(1) Ibid, Tel No 50, Alex 16 August 1929. P 958.
(2) F.O 407120, No 210 from sir Loraine to Mr Hendereon (Received Feb I, 1930)
(3) Department of State "Foreign Relation of the united ststes 1930 II, Tel No 23, P, .The Minister in Egypt (Gunther) to the secretary of state, cairo, Feb, II, 1930, P, 743.

قررت الخارجية الأمريكية بأنها ترغب فى عقد إتفاقية تجارية مؤقتة على أساس حقوق الدولة الأكثر رعاية وفوضت الحكومة الأمريكة الوزير الأمريكى المفوض بمصر مستر جونثر لإبرام إتفاقية تجارية مؤقته مع الحكومة المصرية تنتهى فى ١٦ فبراير ١٩٣١[1] وبدأ الوزير الأمريكى فى مصر يتفاوض مع الحكومة المصرية لإبرام المعاهدة حيث وجدت الحكومة الأمريكية أنه لامفر من عقد معاهدات تجارية مؤقتة مع الحكومة المصرية إذا أرادت أن تستمر فى علاقتها التجارية مع مصر ولكى تتجنب دفع رسوم جمركية مضاعفة على بضائعها، كما نص على ذلك قانون التعريفة الجمركية، و بالتالى فقد بدأت المفاوضات على أساس أنه لامفر من المعاهدة التجارية المؤقته إلا بالمعاهدة التجارية المؤقتة، وأثناء محادثات المعاهدة استفسر الوزير الأمريكى المفوض مستر جونثر من أحد أعضاء دار المندوب السامى عن حقيقة عما إذا كانت الحكومة المصرية مستعدة لإبرام إتفاقية تجارية مع روسيا على أساسا حق الدولة الأكثر رعاية فأكد المندوب السامى البريطانى لمستر جونثر أنه لم يستلم طلب بهذا الشأن من الحكومة الروسية، وقد جاء هذا الإستفسار أساسا من شركة فاكوم للبترول Vaccum Oil Company الذى يأتى معظم وارداتها لمصر من منتجات فى روسيا وذلك لخشية هذه الشركة من أن عدم إبرام معاهدة تجارية مع روسيا سيؤدى إلى دفع هذه الشركة ضريبة عالية على وارداتها من البترول من الروسيا، كما فاتح السفير السوفيتى فى أنقرة Angora القائم بالأعمال المصرية فى تلك المدينة عن تطبيق التعريفة الجمركية على البضائع الروسية وذكر للسفير المصرى إهتمام شركة فاكوم الأمريكية فرد نائب وزير الخارجية على إستفسار السفير الروسى فى أنقرة موضحا أنه ليس هناك شئ يمكن أن يفعل بهذ الشأن، حيث أنه ليس هناك علاقات رسمية (دبلوماسية) بين مصر وروسيا وأن مصر لاترغب فى تأسيس تلك العلاقات[2] وخلاف إستفسار شركة فاكوم بشأن المعاهدة لم تثور أثناء مناقشات المعاهدة مع الحكومة المصرية أية مشكلة وانتهت المناقشات بإبرام إتفاقية تجارية مؤقتة بين مصر و الولايات المتحدة فى ٢٤ مايو ١٩٣٠[3] وقد نصت الإتفاقية على ان الحكومة المصرية تقبل أن تطبق بدون شروط معاملة الدولة الأكثر

(1) Ibid. Tel No 29. The Acting secretary of state to the Minister in Egypt (Gunther) washington, April 21, 1930, P, 746.
(2) F.O 407/210, No 309 Mr Hoavre to Mr A. Henderson, April. 8 1930.
(3) Department of state, 1930 Vol p. Cit, No, 392. The Minister in Egypt (Gunther) to the secretary of state, Cairo, May 26, 1930, P, 753.

A.U.B. LIBRARY

رعايا على جميع الحاصلات و المصنوعات المنتجة أصلا فى الولايات المتحدة والتى تستورد إلى مصر لنستهلك فيه أو تصدرمنها أو تعبرها إلى بلاد أخرى وتطبق بصفة مؤقتة التعريفة الجمركية الممتازة على الوارد من هذه المنتجات إلى مصر عن طريق بلاد لم تعقد إتفاقات تجارية، وهذه المعاملة تقوم على شرط المعاملات التامة بالمثل مع الإستثناء من جانب مصر للمعاملة الخاصة بالحاصلات السودانية التى قد تطبق على حاصلات بعض البلاد المتاخمة بمقتضى إتفاقات محلية خاصة بها ومن جانب الولايات المتحدة للمعاملات التى تمنحها فى المستقبل لتجارة كوبا أو لتجارة قناة بنما وكذا المعاملة التى تمنحها أو قد تمنح فى المستقبل لتجارة الولايات المتحدة مع أحدى البلاد المتاخمة أو الممتلكات أو لتجارة هذه الأرض أو ممتلكات بعضها مع بعض ولا ينطبق هذا الإتفاق على الموانع أو القيود الموضوعة لإعتبارات صحية أو التى ترمى إلى وقاية حياة الإنسان أو الحيوان والنبات كما أنه لايسرى أيضا على اللوائح الخاصة بتنفيذ قوانين البوليس والإيرادات ويجوز أن ينتهى هذا الإتفاق بتراضى الطرفين كما يجوز لكل منهما أن ينقضه على أن يخطر الطرف الآخر قبل ذلك بثلاثة شهور، ومع ذلك إذا وجد أحد الطرفين بسبب تشريع فى المستقبل أنه فى حاله لاتمكنه من تنفيذ نصوص هذا لإتفاق فإن الإلتزامات المترتبة عليه تسقط بناء على ذلك.[1]

وبذلك قد تم عقد إتفاق تجارى بين مصر والولايات المتحدة فى ٢٤ مايو ١٩٣٠.

وانطلاقا من مبدأ حماية الصناعة والمنتجات الوطنية المصرية فقد أصدرت الحكومة المصرية رسوما جديدة على القمح والدقيق فى ٩ فبراير ١٩٣١[2] ورسما جمركيا متزايدا على الكبريت فى ١١ فبراير ١٩٣١ يبلغ ١٥ دولارا[3] كما أدخلت الحكومة المصرية بعض التعديلات فى ٢٠٠ مادة رئيسية من مواد تعريفة ١٩٣٠ وقد تأثرت بضائع أمريكية بهذه الزيادة على رسوم التعريفة مثل اللبن المعلب و الجاف و الفواكه المعلبة والمحفوظة والورنيش و الدهان و المنتجات القطنية التى تباع بالقطعة والأسمال والنعال والأحذية و المعدات والآلآت و النشا وصادرات هذه البضائع جمعيا تقدر بحوالى مليون دولار سنويا بالاضافة لرسوم الضريبة على كل من الجازولين التى

(1) الجريدة الرسمية، العدد ٦١- سنة ١٩٣٠ ص ١-٤."انظر الملحق رقم (٤)

(2) Department of state "Foreign Relation of the United States 1931 Vol, II, Tel, No 24, The Minister in Egypt (Jardine) to the secretary of state Cairo Feb 18, 1931 PP 153-154.

(3) Ibid, Tel 22, The Minister in Egypt (Jardine) to the secretary of state PP, 152-153.

زادت من ١٦٠ قرش الى ٣٦٠ قرش والكيروسين من لاشىءالى ٤٤قرش لكل طن مترى وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة اعترفت بأنها سوف تتأثر بشكل أقل من الدول الاوربية الآخرى من جراء هذه التغييرات فى رسوم التعريفة وأنه ليس هناك تميزواضح ازاءها فى تطبيق قانون التعريفة الا أنها أجرت مناقشة لهذه المسألة مع دار المندوب السامى ومفوضيات فرنسا وايطاليا وبلجيكا ، ونتيجه لتناقش الوزير الامريكى المفوض مع وزير ءايطاليا المفوض شعر الوزير الأمركى أن هناك رغبة قوية من جانب ايطاليا لعمل مشترك مع الولايات المتحدة لمناقشة حق مصر فى تغيير فئات الرسوم الجمركية، ليس طبقا للعادة والعرف ولكن طبقا للتحفظات التى أبدتها فرنسا وايطاليا عندما أعطوا موافقتهما على عقد الاتفاقات التجارية المؤقتة وهو أن جداول الرسوم يجب ألاتزيد أثناء مدة الاتفاقات[1]

وكان من رأى الخارجية الأمريكية بأنه ليس من الرغوب فيه فى هذا الوقت تقديم أحتجاجات رسمية للحكومه المصريه فيهما يتعلق بفئات الرسوم الجديدة وطلبت من وزيرها المفوض بالقاهرة أن يؤكد ذلك لوزير الخارجية المصرية حيث طلبت منه أن يطلب لقاء غير رسمى مع وزير الخارجية المصريه وأن يخبرة أنه بينما الحكومه الأمريكية مفعمة بالمشاعر الودية مع الحكومه المصرية فهى لاتـتزم فى هذا الوقت فى الاحتجاج على الزيادة الحالية[2] كما أمرت الخارجية الأمريكية وزيرها المفوض بالقاهرة فى ٢٣ مارس١٩٣١ أن يقدم رسالة لوزير الخارجية المصرى عن موافقة الحكومة الأمريكة على جباية ضريبة الكبريت من مواطنيها وإن الحكومة الأمريكية ستكون فى موقف إعطاء الإهتمام لأمكانية طرح تحفظاتها لمرسوم و قانون ١١ فبراير ١٩٣١[*] عندما تتثنى لها الفرصة لدراسة النصوص الرسمية التى أعلنت فيها[3] ونتيجة لإصرار الحكومة المصرية على حماية إنتاجها باصدارها تعريفات جمركية عالية على بعض البضائع الأجنبية المصدرة إليها، وجدت الخارجية الأمريكية أنها لامفر من ذلك إلا بعقد معاهدة تجارية دائمة مع الحكومة المصرية لوضع أسس

(1) Ibid- p153

(2) Ibid, Tel No 25 The secretary of state to the Minister in Egypt (Jardine) Washington Feb, 28, 1931, P157.

(*) قانون ومرسوم ١١ فبراير ١٩٣١ يفرض ١٥ دولا على كل صندوق من الكبريت

(3) Ibid, Tel No 31 The Acting secretary of state to the Minister in Egypt (Jardine). Washington March, 23, 1931, PP158-159.

A.U.B LIBRARY

متينة للتبادل التجارى بين مصر و الولايات المتحدة ولذلك تجدها توافق على مقترحات وزيرها المفوض بالقاهرة وهى ضرورة المناقشة مع وزير إيطاليا وفرنسا وبلجيكا المفوض بالقاهرة فيما يتعلق بإبرام إتفاقات تجارية دائمة مع الحكومة المصرية كما فوضت الحكومة الأمريكية وزيرها المفوض بالقاهرة فى إجراء محادثات غير رسمية بشأن إتفاقيات تجارية دائمة مع الحكومة المصرية ولكنها حذرته من أن هذه المحادثات ستكون ببساطة لتبادل وجهات النظر بالطرق الممكنة للعمل التى ربما تتخذها الدول الأجنبية المعنية من أجل حماية مصالحهم التقليدية فى مصر وإنه لايجب أن يبين أمام هذه الحكومة أى طريقة عمل محددة دون الحصول على موافقة وتعليمات الخارجية الأمريكية مسبقا[1] ومع ذلك لم تجر الولايات المتحدة أى محادثات لإبرام إتفاقية تجارية دائمة إلا فى عام ١٩٣٦ ويبدو -من وجهة نظرى -أن زيادة الرسوم الجمركية فى سنة ١٩٣١ هو الدافع الذى جعل الحكومة الأمريكية تشعر بالرغبة فى عقد إتفاقية تجارية دائمة مع مصر كما كانت زيادة الولايات المتحدة للضريبة المفروضة على القطن المصرى طويل التيلة دافعا أكثر إلحاحا على الحكومة المصرية لمحاولة عقد معاهدة تجارية مع الولايات لضمان تصدير أهم منتج من المنتجات المصرية للولايات المتحدة الأمريكية.

ب – محاولة الحكومة المصرية عقد معاهدة تجارية مع الولايات المتحدة

أصدر الكونجرس تفويضا للرئيس فى سنة ١٩٣٤ لإبرام معاهدات جمركية متبادلة طبقا لها تزيد أو تقل الرسوم إلى ٥٠% وطبقا لهذا المرسوم ونتيجة له أبرمت الولايات المتحدة أكثر من ٢٠ معاهدة تجارية قبل الهجوم على بارل هربر Pearl Harbor[2] حتى يتثنى للولايات المتحدة خفض القيود التجارية الشديدة على تجارتها الخارجية[3] وبالرغم من ذلك لم تحاول الولايات المتحدة أن تناقش إتفاقية تجارية مع الحكومة المصرية.

(1) Ibid, Tel No. 50, The secretary of state to the Minister in Egypt (Jardine) Washington May, 6,1931 P, 160.

(2) Bartlett, Ruhl, OP. Cit, P 501.

(3) جون ودز المرجع السابق ص ٤٨ وكذلك Brockway, Thomas; Op. Cit. PP, 110-III

وفى عام ١٩٣٦ جرت محادثات لعقد معاهدات تجارية بين البلدين بناء على طلب الوزير المصرى المفوض بواشنطن حيث أظهر للحكومة الأمريكية رغبة حكومته فى عقد إتفاقية تجارية بين البلدين[1] كما أتصل الوزير المصرى المفوض بواشنطن بالمستر فرانسيس ب. ساير Francis. B. Sayre مساعد وزير الخارجية الأمريكية ليناقشه فى مسألة المعاهدة التجارية بين البلدين وكان حديث مستر ساير للوزير المصرى جافا حيث أوضح مستر ساير للوزير المصرى أنه من الضرورى تجنب إعطاء أى انطباع بأن الإتفاقية مع مصر من المحتمل إكمالها فى المستقبل القريب حيث أنه من الواضح أن إبرام المعاهدة ليس واردا خلال الأشهر القليلة القادمة وأضاف أنه لايرغب لشعب وحكومة البلدين اكتساب انطباعا متناقضا بشأن المعاهدة[2] ويبدوا أن الوزير المصرى المفوض كان متلهفا لإبرام تلك الإتفاقية وأتضح ذلك من خلال اللقاء الذى تم بين الوزير المصرى ورئيس قسم المعاهدات التجارية بالخارجية الأمريكية مستر جرادى Grady حيث طلب الوزير المصرى الذى كان يستعد لترك أمريكا إلى مصر فى أجازة -أن يحصل بشكل غير رسمى بقائمة الأشياء التى يمكن أن تطلب من مصر فى المعاهدة ليعرضها على حكومته وقال أنه من المهم أن يحصل علي ذلك حيث أن الحكومة المصرية ترغب فى عقد معاهدات مع عديد من الدول وأكد مستر جرادى أنه لن يحدث أى عمل يضر بالمصالح التجارية الأمريكية بمصر وأن حكومته يمكن أن تحدد ما هى مصالحنا التى يمكن أن تكون فى المعاهدة من خلال الاحصائيات التجارية بين البلدين للأربع أو الخمس سنوات الماضية وكان لتلهف الوزير المصرى وقعه السيئ على مستر جرادى الذى تهكم وسخر من الوزير المصرى فى مذكرته للخارجية الأمريكية حيث ذكر أن الوزير المصرى يرغب فى أن يعود إلى بلده بأى شئ للإشارة على أنه بدأ المفاوضات هنا كما أكد كذلك (مستر جرادى) أن الوزير المصرى سوف لايستطع أن يشير لحكومته بأنه حتى المفاوضات المبدئية بدأت[3] ورفضت الحكومة الأمريكية إبرام معاهدات تجارية مع الحكومة المصرية وكان رفض الخارجية الأمريكة إبرام معاهدات تجارية مع الحكومة المصرية كما بينت وثائق الخارجية الأمريكية يرجع للأسباب الآتية :-

(1) Department of State "Foreign" Relation of the united states 1936, Vol, III Mem by the chief of the Division of Trade. Agreements (Grady), Washington, Jan 16, 1936 P, 8.

(2) Ibid, Mem by The Assistant chief of the Division of Near Eastern Affairs (Alling) washington Feb 3, 1936.

(3) Ibid, Mem by the Chief of the the Division of Trade Agreements (Grady), Washington, June 10, 1936, PP, 12.

A.U.B. LIBRARY

١ – نتجة لاضطراب الأوضاع الداخلية فى مصر نتجة لموت الملك فؤاد والانتخابات والتغييرات المتوقعة فى مجلس الوزراء[(١)]

٢ – عدم استقلال السياسة الاقتصادية المصرية وذلك بسبب الوضع الخاص لبريطانيا فى مصر الامر الذى يجعلها غير قادرة على اتباع سياسة اقتصادية دولية مستقلة بشكل تام[(٢)]

ولا أدل على ذلك من أن الانجليز حينذاك هم الذين يرسمون السياسة المالية والاقتصادية للبلاد (مصر) ويتولون تنفيذها مباشرة بل أنهم كانوا يرسمون وينفذون غير ذلك من السياسات الاجتماعية ذات الأثر المباشر فى حياة مصر الاقتصادية "[٣]كما أستحوذت بريطانيا على ٣٧,٨% من تجارة مصر الخارجية فى عام ١٩٣٦[(٤)]

٣ – ليس هناك فوائد مساوية يمكن أن تقدمها الحكومة المصرية للولايات المتحدة فى مقابل تخفيض الرسم على القطن المصرى طويل التيلة الذى يشكل المحصول الرئيسى للصادرات المصرية للولايات المتحدة والمصدر الرئسى للثروة فى مصر[(٥)] وهو السبب فى دخول الحكومه المصريه فى مفاوضات مع الولايات المتحده لابرام معاهدة تجارية بين البلدين

٤ – عدم توقع الولايات المتحدة من أن تتخذ الحكومة المصرية قيودآ على الصادرات المتبادلة بين البلدين أو تلجأ لأجراءات يمكن أن تضر التجارة الأمريكية فى مصر، ولم تنجح الحكومة المصرية فى عقد معاهدة تجارية مع الولايات المتحدة فى عام ١٩٣٦.

ونتيجة لطلب الحكومة المصرية سنة ١٩٣٨تخفيض نسبة التعريفة الجمركية للولايات المتحدة على القطن المصرى طويل التيلة التى فرضها الحكومة الأمريكية سنة ١٩٣٠ لحماية انتاجها الوطنى من منافسة القطن المصرى طويل التيلة اكد مستر هوكينس Hawkins رئس قسم المعاهدات التجارية بالخارجية الأمريكيةللقائم

(1) Ibid, The Minister in Egypt (Fish) to the Secretary of State Cairo 1936,p10

(2) Ibid ,p10

(٣) دكتور حسين خلاف ، المرجع السابق ص٤١٥

(٤) دكتور جاد لبيب ، بناء الاقتصاد المصرى الحديث مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٥ ص٣٩

(5) Department of state 1936, Vol, III, .op cit .p,10

بالأعمال المصرى بواشنطون أن تخفيض الرسم على القطن طويل التيلة يأتى من خلال طريقة واحدة هى عقد معاهدة تجارية بين البلدين على أساس معاملة الدولة الأكثر رعاية وأن أمريكا ترغب فى مناقشة تلك الأتفاقية مع القائم بالأعمال المصرى بالتفصيل[(١)] وبالتالى فقد أضاءت للحكومه الأمريكية الضوء الأخضر للحكومه المصرية لأبرام معاهدة تجارية مع الحكومة المصرية وبناء على ذلك دخلت الحكومة المصرية فى محادثات لابرام معاهدة تجارية مع الولايات المتحدة من خلال الوزير المصرى المفوض بواشنطون الذى اتصل فى يناير ١٩٣٩ برئيس قسم الشرف الأدنى بالخارجية الأمريكية مستر مورى Murray للتحقق ما اذا كانت المطالب المصرية لتخفيض الضريبة على القطن المصرى الطويل التيلة أعطيت عناية ايجابية من خلال أية اتفاقية تجارية دائمة مع مصر وذكر الوزير المصرى لمستر مورى الهبوط الحاد الذى أصاب التجارة بين مصر والولايات المتحدة نتيجة للتعريفة الجمركية التى فرضتها الولايات المتحدة على البضائع المصرية وخصوصا القطن طويل التيلة و البصل والمنجنيز[(٢)] .

وكانت الحكومة المصرية متلهفة لإبرام معاهدة تجارية مع الولايات المتحدة نتيجة لضغط مصدرى القطن المصريين فقد جاء فى محادثة بين مستر ثرنون ل. فيلبس Vernon. L. Phelps من قسم المعاهدات التجارية بالخارجية الأمريكة ومستر فرنسيس ساير نائب وزير الخارجية الأمريكية والوزير المصرى المفوض بواشنطن أن قال مستر ساير للوزير المصرى "إن مصلحة الحكومة المصرية الا تضغط لإبرام إتفاقية تجارية بشكل سريع فى هذا الوقت" فرد الوزير المصرى عليه "أن حكومته تلقى ضغوط كبيرة من مصدرى القطن للحصول على أنصاف من الولايات المتحدة[(٣)] ونتيجة لإلحاح الوزير المصرى فى عقد المعاهدة "عينت الحكومة الأمريكية لجنة فرعية من قسم المعاهدات التجارية لدراسة إمكانية عقد إتفاقية تجارية مع مصر" كما قرر مستر هوكينس رئيس قسم الإتفاقات التجارية بالخارجية أن تبدأ محادثات تمهيدية

(1) Department of state 1938 Vol II.op.Cit, Note/No 570, PP, 705-708.

(2) Department of state, foreign. Relations 1939, op. Cit, Mem 6 by the chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray) Washington, Jan, 3, 1939, PP 486-488

(3) Ibid, Mem of Conversation by Mr. Vernon. L. Phelps of the Division of Trade Agreements, Washington March 17,1939, PP 489-490.

A.U.B. LIBRARY

مع الوزير المصرى لحين إعطاء لجنة المعاهدات التجارية موافقتها على إجراء مفاوضات لعقد إتفاقية تجارية مع مصر [١] وحدد مستر هوكينس طبيعة المحادثات مع الوزير المصرى بأنها ستكون على الإمتيازات التى يمكن أن يتضمنها الإتفاق التجارى بين البلدين [٢].

وقدمت الخارجية الأمريكية فى المحادثات التمهيدية مع الوزير المصرى مذكرة بالإمتيازات التى ترغب فى أدخالها فى الإتفاقية التجارية مع مصر فى حالة موافقة اللجنة المنبثقة من قسم المعاهدات التجارية ببدأ مفاوضات رسمية نصت على قبول الولايات المتحدة تخفيض الرسم على القطن الطويل التيلة ٥٠% وهو أقصى تخفيض يمنحه القانون، بالإضافة إلى الحناء والسنامك ولباب الورق التى ستعطيها الولايات المتحدة امتيازا فى المعاهدة [٣] وفى مقابل منح الإمتيازات السابقة فمن الضرورى طبقا لقانون الإتفاقات الجمركية بأن يكون هناك تعويض مساو فى التخفيض فى التعريفة الجمركية على المنتجات الأمريكية وهى الطباق Tabacco والأسمال كما ستنظر الولايات المتحدة إلى تخفيضات مقابلة بالتساوى فى رسوم الواردات المصرية على المنتجات التى تتضمنها القائمة (أ) من قوائم التعريفة الجمركية الأمريكية، وستعطى الولايات المتحدة ضمانات ضد الزيادة فى الرسوم الحالية التى تضمها القائمة (ب) من قوائم التعريفة الجمركية، وقد بلغت الواردات إلى مصر من الولايات المتحدة من البضائع التى تتضمنها القائمة (أ)،(ب) ٦,٩٠٥,٠٠ جنيها عام ١٩٣٧ ومثلت ٦٣,٥% من إجمالى الواردات إلى مصر من الولايات المتحدة فى ذلك العام، أما واردات الولايات المتحدة من مصر فهى القطن طويل التيلة، السجائر، خام السنامك، الحناء، لباب الورق وتبلغ تلك المنتجات ٧,٣٧٠,٨٣٩ ومثلت ٥٥,٤ من إجمالى واردات الولايات المتحدة من مصر فى ذلك العام [٤] وفى النهاية ذكرت الخارجية الأمريكية للوزير المصرى المفوض بواشنطون أنه فى حالة موافقة الحكومة المصرية على وجهات النظر الأمريكية فإن إعلان الحكومة الأمريكية الرغبة فى التفاوض من أجل إبرام المعاهدة التجارية مع مصـ ستكون مسألة وقت وستكون الولايات المتحدة حينئذ فى وضع ملائم لبدء المفاوضات الن ائية مع الحكومة المصرية [٥].

---

(1) Ibid, Mem by the chief of the Division of Near Easten Affairs (Murray) to the under secretary of state (welles), Washington, March 18, 1939, pp, 490-491.

(2) Ibid, Mem of Conversation, by Mr. J. Rives Childs of the Division of Near Eastern Affairs, Washington, March 21, 1939, P, 492.

(3) Ibid, Mem, the Department of state to the Egyptian legation, washington, April 24, 1939, P 496.

(4) Ibid, P, 496.

(5) Ibid, P, 497.

وبالفعل ناقشت لجنة التجارة الخارجية المصرية المقترحات الأمريكية وبعد دراستها دراسة جيدة وجدت اللجنة أن لجنة اتفاقية التجارية الأمريكية إتخذت قاعدة المناقشات مع "الوزير المصرى" على أساس إحصائيات عام ١٩٣٧ ورغبت لجنة التجارة الخارجية المصرية فى إتخاذ إحصائيات عام ١٩٣٨ حيث أن ذلك سيكون ملائم للحكومة المصرية كما بينت اللجنة المصرية أن السلطات المصرية تهتم فقط بتخفيض ٥٠% من التعريفة المفروضة على القطن طويل التيلة وبذرته ولذلك فإنها تميل على إعطاء إمتيازات معينة فى القائمة (أ) بشكل متبادل مقابل التخفيض المقترح على ضريبة القطن طويل التيلة وبذرته [١].

ووجدت الخارجية الأمريكية أن حذف كل بنود القائمة (ب) مايضر بمصالحها وهو الإقتراح الذى قدمته لجنة التجارة الخارجية المصرية ولذلك رفضت حذف كل بنود القائمة (ب) واقترحت تعديل للقائمتين (أ)،(ب) وذلك فى حالة وصول القرار النهائى من اللجنة المنبثقة من لجنة المعاهدات التجارية الأمريكية -لإجراء مفاوضلت نهائية مع الحكومة المصرية لإبرام المعاهدة أما بالنسبة لتخفيض الضريبة المفروضة على القطن طويل التيلة فقد تراجعت الحكومة الأمريكية فى قرارها بتخفيض الضريبة إلى ٥٠% نتيجة للمصاعب والمشاكل التى يتعرض لها القطن وانتظارا لقرار المؤتمر المزمع عقده فى واشنطون فى سبتمبر من نفس العام (١٩٣٩) [٢] وبناء على ذلك فإن الحكومة الحكومة الأمريكية أبلغت الوزير المصرى المفوض بأنها تأسف إذا ما وجدت نفسها غير قادرة على إعطاء هذه الإمتيازات للقطن طويل التيلة [٣] وبالرغم من ذلك فقد وافقت الحكومة الأمريكية على إتخاذ إحصائيات عام ١٩٣٨ بدلا من إحصائيات عام ١٩٣٧ كأساس للمحادثات التمهيدية مع الوزير المصرى المفوض.

ونتيجة لنشوب الحرب العالمية الثانية فقد جاء رد الحكومة الأمريكية فى مسألة بدء المفاوضات الرسمية لعقد المعاهدة التجارية مع مصر مخيبا للآمال المصرية و التى كان ينتظرها (من عقد المعاهدة) تجار ومصدرى القطن فى القطر المصرى وكذلك مخيبالآمال الحكومة المصرية حيث ذكرت الخارجية الأمريكية للوزير المصرى المفوض بواشنطون أن الحكومة الأمريكية نظرا للتقلبات الحالية الناشئة عن الحرب

---

(1) Ibid, P, 499.

(2) Ibid, PP, 500-501.

(3) Ibid, PP, 502-503.

A U.B. LIBRARY

فى أوربا وغياب أى خطط متعلقة بمؤتمر القطن فإنه من المستحيل أن نصيغ مقترحات فى هذا الوقت متعلقة بالمعاهدةولايمكن أن نتنبأ بالوقت الذى سيكون من الممكن أن نفعل ذلك[1].

وفى لقاء ضم الوزير المصرى المفوض بواشنطن ووزير الخارجية الأمريكية مستر كوردل هول Cordell Hull أكد الأخير للوزير المصرى أنه فى الظروف العادية سنكون مهتمين بمناقشة إمكانية عقد معاهدة تجارية مع الحكومة المصرية و لكن الحرب فى أوربا نتج عنها اضطراب وتجنيد كامل لأغلب الأوجه المالية و التجارية من جانب المتحاربين، كما أن دول أخرى عديدة فى أوروبا تسعى لحماية إقتصادها الداخلى، وان ذلك التطور له آثار فى خطورة الشحن الذى أثر بشكل حاسم فى الإهتمام المرضى من جانب الولايات المتحدة لعقد إتفاقات تجارية مع الدول الأخرى فيما وراء البحار[2] كما أكد مستر هنرى جرادى Mr. Henry Grady مساعد وزير الخارجية الأمريكية للوزير المصرى المفوض بواشنطن إستحالة عقد معاهدة تجارية مع مصر الآن، وأنه عندما تستقر مسألة تجديد القانون :(قانون الإتفاقات التجارية) و عندما تكون سجلات أعمالنا واضحة إنتظارا للإتفاقيات التجارية فإن الحكومة الأمريكية يمكن أن تعالج المسألة مرة ثانية[3].

وفشلت فكرة عقد معاهدة تجارية مع الولايات المتحدة ويمكن إجمال أسباب فشل المعاهدة من وجهة نظرى فى الآتى :

١ – إحساس الولايات المتحدة بأنها سوف لاتأخذ تعويضا مساويا لتخفيض الضريبة على القطن المصرى طويل التيلة (بنسبة ٥٠%)

٢ – نشوب الحرب العالمية الثانية واضطراب الأوضاع فى أوروبا وأمريكا.

٣ – عدم إحساس الولايات المتحدة بأهمية عقد معاهدة تجارية مع مصر وذلك لضآلة تجارتها مع مصر حيث كانت نسبة واردات مصر من الولايات المتحدة ٦,٦ % فى عام ١٩٣٨ ونسبة صادرات مصر للولايات المتحدة ٢,٤ % فى عام ١٩٣٨.

(1) Ibid, Mem of conversation, by the chief of the Division of trade Agreements [Hawkins] washington , Nov I, 1939, P 404.
(2) Ibid, Mem of Conversation, by the secretary of state, Washington, Nov 6, 1939 P, 505.
(3) Ibid Mem of conversation, by The Assistant secretary of state [Grady] Washington, Dec5, 1939, PP, 505-506.

٤ – إحساس الولايات المتحدة أن مصر عاجزة عن إتخاذ سياسة إقتصادية مستقلة وذلك بسبب المركز الممتاز لبريطانيا فى مصر.

٢ – مشاكل التعريفة الجمركية بين مصر و الولايات المتحدة :

كانت الرغبة فى المشاركة فى التجارة المصرية إحدى البواعث التى دفعت الولايات المتحدة لإبرام إتفاقية ١٨٣٠ بين الولايات المتحدة وتركيا، تلك الإتفاقية التى منحت التجارة الأمريكية حق المتاجرة بحرية فى جميع أرجاء الإمبراطورية العثمانية وبالرغم من أنها لم تضع أى جدول دقيق للتعريفة الجمركية إلا أن البند الأول منها يشير إلى حق الولايات المتحدة فى أن تعامل معاملة الدولة الأكثر رعاية[1].

وكان حق الدولة الأكثر رعايا و الذى حفظت علية الولايات المتحدة وأصرت عليه فى علاقاتها مع مصر له أثر فى تورط الدولتين فى مشاكل كثيرة متعلقة بالتعريفة الجمركية وبعض الضرائب التى تفرضها الحكومة المصرية مل ضريبة السيارات وضريبة الخفر ... . إلخ ويمكن إيجاز المشاكل الجمركية ومشاكل الضريبة بين البلدين فى النقاط التالية :

أ – الضرائب على البترول

كانت إحتياجات مصر السنوية من منتجات البترول تقدر فى فترة مابين الحرربين بحوالى ٧٥٠,٠٠٠ طن سنويا وتستورد الحكومة المصرية زيوت التشحيم التى لاتنتج فى مصر ولا فى أى دولة من دول الشرق الأوسط من الولايات المتحدة و بريطانيا وبلجيكا وكانت شركة شل Local Shell Company وشركة سكونى فاكوم Socony-Vacuum تقوم بتسويق هذه المنتجات فى مصر[2].

وقد إفتتحت الشركة الأخيرة –وهى شركة أمريكية– فرع لها فى مصر لبيع البترول وخاصة الكيروسين منذ عام ١٨٩٨ وكان هذا الفرع يخدم كذلك الأقطار العربية، وخاصة أقطار المشرق العربى[3] وقد أفرز هذا الفرع العديد من المشاكل مع الحكومة المصرية سواء من حيث إستخدام الطرق المصرية لشاحنات البترول

(1) لينور تشامبرز رايت، المرجع السابق، ص ١٦٧.
(2) Longrigg, Stephen: Oil in the Middle East, its Discrery and Development, issued under the auspices of the Royal instute of International Affairs, Oxford Univ prss 1954, P, 79.
(3) رأفت غنيمى الشيخ، أمريكا والعلاقات الدولية، المرجع السابق. ص١٩–١٩١.

A.U.B. LIBRARY

الأمريكية أو ضرائب التخزين فى الموانى المصرية أو تخزين البترول فى الموانئ المصرية كما حدث فى عام ١٩٢٦ عندما إشتكت شركة فاكوم للبترول للحكومة المصرية لسماحها لشركة يونانية للبترول لتخزين منتجاتها فى قوارب عائمة فى ميناء الإسكندرية(١) وذلك بدلا من إستخدام خزانات للبترول على أرصفة الميناء وتضامنت الشركة الأمريكية مع شركتى أ.ل. منتاشف A.L. Mantacheff Company وشركة البترول الآسيوية Asiatic Petroleum Company (Egypt) Ltd فى الشكوى للحكومة المصرية وذلك يلفت نظر الحكومة المصرية للأمور الآتية .

أولا : توضيح الظلم الواقع على الشركات التى أنفقت مبالغ ضخمة لضمان الأمن التام للصالح العام فى الوقت الذى يسمح فيه للشركات الأخرى بتجاهل الأمن العام.

ثانيا : أننا سنكون مضطرين "الشركات المتضامنة فى الشكوى" إذا سمح لهذه الطريقة بأن تستمر وحدث نتيجة لذلك تدمير لممتلكاتنا –بإلزام الحكومة المصرية المسؤلية التامة فى ذلك(٢)

ولم تكن الخطوة الناجمة عن تخزين البترول هى السبب الحقيقى لشكوى الشركة الأمريكية –وإنما هو من وجهة نظرى– التنافس الحاد بين تلك الشركة و الشركات الأخرى وصغار مستوردى البترول فى مصر والذين يخزنون البترول فى قوارب عائمة ونظرا لضائلة تكلفة تخزينهم للبترول يبيعون منتجات البترول بسعر أقل بكثير من الشركة الأمريكية وهو ما أكده القائم بالأعمال الأمريكى بالقاهرة مستر نورث وينشب North Winship لوزير الخارجية الأمريكية حيث ذكر ان الإمتيازات التى سمح بها لعديد من صغار التجار بتخزين البترول فى مراكب عائمة فى ميناء الإسكندرية جعلت من الممكن لتلك الشركات الصغيرة أن تبيع منتجاتها بسعر أقل من الشركات الكبرى(٣) .

وبعد دراسة الحكومة المصرية للشكوى المقدمة من شركات البترول قدم ثروت باشا وزير الخارجية المصرية رده للقائم بالإعمال الأمريكى مستر جونسونJohnson وجاء الرد المصرى فى صيغة اعتذار حيث ذكر ثروت باشا لمستر جونسون بأن

---

(1) Department of state 1927, Vol II, op. cit, Tel, No17 P. 570 the secretary of state to the charge in Egypt [Jonson], Washington July 19,1926, P, 570.

(2) Ibid, Enc I in Note No 855, The charge in Egypt [Johnson] to the Secretary of state, Alex 20, 1926, P, 572.

(3) Ibid, Not No 886, The charge in Egypt [winship] to the secreary of state, Cairo Sept 30, 1926, P 574.

استخدام المخازن جاء نتيجة النقص فى الأراضى حيث أن تلك المؤسسات التى تستخدم قوارب عائمة لاتجد مكانا لبناء خزانات جديدة وان إستخدام الخزانات العائمة لايمكن أن يمنح بدون فرض قيود شديدة على التجارة، وخسائر فى المصالح العامة بميناء الإسكندرية وأن إستخدام المخازن العائمة "القوارب العائمة" يمكن أن يعتبر إستخدام مؤقت وأن ذلك لايشكل خطر على الشركات الأمريكية(١) .

ولم يقنع هذا الرد شركة فاكوم الأمر الذى مما جعلها تقدم إحتجاج شديد اللهجة للحكومة المصرية بينت فيه أنه "لحماية أملاكها بالإسكندرية ومصالح الأمن العام فنحن مضطرين أن نحتج بشدة إزاء التسامح المستمر المسموح به للقوارب العائمة فى ميناء الإسكندرية. نظر لطبيعتها الخطيرة ولأنها تعفى مستخدميها من تنفيذ مراسيم الحكومة المصرية فيما يتعلق بتخزين البترول ونظر كذلك للتمايز إزاء الشركات الأخرى ونطلب على الأقل بأن يمنع فورا تخزين البنزين فى قوارب عائمة(٢) ونتيجة لتشدد شركة فاكوم وإلحاحها على الوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة مستر هاول لوضع نهاية لهذه المسألة وجد الأخير أنه لابد من تدخل بريطانيا لإنهاء ذلك الوضع حيث طلب القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى مستر هندرسن Henderson التدخل لإيجاد حل لذلك المأزق فدعا الأخير ممثلى شركات البترول فى مصر والموظفين المعنين بشئون البترول بوزارة الداخلية المصرية لمناقشة المسألة وكانت نتيجة تلك المناقشة بأن قرر بألا تعطى رخص لتخزين البترول فة قوارب عائمة فى ميناء الإسكندرية وأن الشركتين اللتين تعملان بموجب رخص تسمح لهما بالتخزين فى قوارب عائمة ستمنحان فرصة لتوجر من الحكومة المصرية رصيفا ملائما حتى تقيم عليه مخزن طبقا للمراسيم السائدة للحكومة المصرية واشترط بأن لاتقدم رخص لهم " الشركتان" إلا بعد إجلائهم"(٣) ، وانتهت المسألة عند هذا الحد.

وفى عام ١٩٣١ قامت مصلحة المناجم والمحاجر المصرية بعمل مقارنة بين

---

(1) Ibid, Enc in Note No 886, The in Egyptian Minister for Foreign Affairs [saroit] to the American Charge (Johnson] Cairo, Aug 26, 1926, p, 575.

(2) Ibid, Mem by the vacuum oil company, further protest Against floating storage of kerosene and Benzine in Alex Harbor. P .577.

انظر الملحق رقم (٥)

(3) Ibid Enc in Note No 343, Extract by Mr. George Wadsworth, of the Division of Near Eastern Affaris, of a Conversation with the Managing Director for the Near East [P.N. Macdonald] and the Egyptian Manager [F.H.Henry] of the vacuum oil company, washington, Nov 7, 1927, pp 582-583.

A.U.B. LIBRARY

أسعار منتجات البترول فى البلاد المختلفة مع نظائرها فى مصر ولما كانت الضرائب الجمركية على إختلاف أنواعها تعد عاملا فى تحديد هذ الأسعار ومن ثم فقد طلبت المصلحة من الحكومة الأمريكية -وغيرها من الدول- أن تمدها ببيان الضرائب الجمركية بجميع أنواعها المفروضة على البترول ومنتجاته فى الولايات المتحدة سواء ماكان وارد لها من الخارج أو مصنوع فيها من خام أجنبى أو من خامها الوطنى فى هذا الوقت وكان رد مصلحة الجمارك الأمريكية على مصلحة المحاجر المصرية بأن جميع منتجات البترول معافاة من الرسوم الجمركية[1].

ب - الولايات المتحدة وضريبة السيارات

فى عام ١٩٣٠ قامت وزارة الداخلية المصرية بتعديل القرار الصادر فى ١٦ يوليو ١٩١٣ الخاص بلائحة السيارات ونشرت التعديل الوقائع المصرية عام ١٩٣٠، وأهم ما فى هذا التعديل المادة ٣ والتى تنص على "يقدم صاحب السيارة طلب للحصول على الرخصة إلى المحافظة و المديرية التى يريد تسيير سيارته عادة فيها" والمادة ١٢ التى تنص على أن تكون الرسوم السنوية لفحص السيارت ومراقبتها كما يأتى:- عن السيارة الملاكى "ذات أربع عجلات أو أكثر ثلاثة جنيهات وعن سيارة أخرى بأربع عجلات جنيهان وعن عربة بمقطورة بأقل من أربع عجلات جنيها واحدا، وكذلك المادة ١٢ مكرر التى تنص على أنه يجوز إعطاء رخص خصوصية تسمى رخص تجارية إلى الأشخاص الذين يمارسون تجارة أو صناعة السيارات وذلك مقابل عشرون جنيها فى السنة مقابل كل رخصة[2]"

والسبب فى إصدار تلك الضريبة هى الزيادة الهائلة فى عدد السيارات والتى بلغ عددهاسنى ١٩٣٤ (٢٨٦٢٠)سيارة منها ١٧٠٧٢ سيارة يمتلكها المصريون و١١٥٤٨ سيارة يمتلكها الأجانب وبلغ عدد الموتوسيكلات ٢٦٩٢ يملك المصريون نصفها والأجانب النصف الآخر[3].

ولكن السبب الحقيقى لصدور هذه الضريبة من وجهة نظرى هو منافسة

---

[1] الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤٧٤ ملف رقم ٧/٢٢/٢٤.

[2] الوقائع المصرية، العدد ٨٥، سبتمبر ١٩٣٠.

[3] الأهرام العدد ١٧٨٠١، ١٩٣٤/٦/٣٠ ص٧.

السيارات للسكك الحديدية المصرية الأمر الذى يؤدى إلى نقص الإيرادات العامة و الدليل على ذلك أن السلطات المصرية كانت ترفض أحيانا منح تراخيص لشركات النقل البرى أو تحصر هذه الشركات فى دائرة ضيقة[1].

ولإتمام هذا القانون أصدر مجلس الوزراء قرارا صدر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ فبراير نص على أنه سوف لاتمنح رخص أو أجازات جديدة للسيارات أو الشاحنات إلا طبقا لإحتياجات المرور لكل مديرية أو محافظة وأن القرارات فيما يتعلق بالرخص والأجازات الجديدة أو إعادة تجديدها ستعطى من المجلس المعين بتاريخ ٣١ ديسمبر بقرار من مجلس الوزراء[2]" واحتجت المفوضية الأمريكية على هذا القرار لأن هذا القرار سيقلل من عدد السيارات التى يستوردها المستوردين الأمريكين لبيعها فى مصر نتيجة لإرتفاع قيمة الضرائب وبالتالى سيتعرض المستوردون لخسائر فادحة وهو ماعبر عنه وليام جاردين الوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة فى احتجاجة لوزير الخارجية المصرية حيث ذكر بأن ذلك سيسبب ضرراً خطيراً للمستوردين الأمريكيين الذين يستوردون الآلات المهمة لمحركات الشاحنات و التى تدفع إستحقاقاتها للجمارك المصرية عن طيب خاطر ويجدون "المستوردين" أنفسهم الآن معوقون بالقوانين الإدارية المصرية من إحراز إنتشار تلك المركبات على الطرق المصرية[3]".

وفى لقاء ضم صدقى باشا رئيس الوزراء ومستر وليم جاردين الوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة ومستر مريام Mr. Merriam السكرتير الثالث للمفوضية الأمريكية ذكر مستر جاردين لصدقى باشا إلى أنه "أثناء الشهور الأولى من عام ١٩٣٢ أصدرت الحكومة المصرية ٤٧ رخصة فقط للشاحنات و السيارات بالمقارنة ب٢٤٠ رخصة كانت قد صدرت عام ١٩٣١ الأمر الذى جعل كل تجار السيارات و الشاحنات الأمريكين يشتكون من البطء فى العمل لأنهم غير قادرين على أن يحصلوا على رخص لتشغيل سيارتهم وشاحناتهم، كما أن مصانع السيارات الأمريكية اشتكت أيضا من أن تجارتهم متجمدة عمليا حيث أنه ليس هناك تاجر سيشترى صفقة جديدة من السيارات حتى يضمن الحصول على رخصة من الحكومة المصرية والتى طبقا للقيود الحالية من المستحيل ضمانها[4]

---

[1] دكتور حسين خلاف، المرجع السابق، ص ٢٧٤.

(2) Department of stae, 1932, Vol, II, op, cit, Enc in Note No 437, the American legation to the Egyptian Minister for Foreign Affairs, Cairo, March 31,1932,P,641.

(3) Ibid, P, 641.

(4) Ibid, Mem by the Minister in Egypt [Jardine] Cairo, June,3, 1932, P, 643.

A.U.B. LIBRARY

وأوضح صدقى باشا للوزير الأمريكى أن تلك الأزمة نابعة من السياسة التى تتبعا الحكومة المصرية ومن المحتمل لنفس السبب أن زادت حكومتكم التعريفة على القطن و البصل و المنجنيز الخام والتى أضرت الحكومة المصرية كثيرا وأكد صدقى باشا أن تلك السياسة التى تتبعها الحكومة المصرية فى منح الرخص والإجازات"التصريحات" لتسيير المركبات ليست موجهة بأى طريقة نحو أية حكومة وخاصة الحكومات الصانعة للسيارات وتسعى الحكومة المصرية ببساطة أن تجد وسائل عملية للحصول على دخل لمواجهة متطلبات الحكومة[١]".

ونتيجة لمقاومة الدول صاحبة الإمتيازات لهذه الضريبة قررت الحكومة المصرية طبقا لقرار وزير المواصلات تأجيل الإجراءات السابقة حتى ظهور بيان آخر[٢] وذلك بالتفاوض مع الدول صاحبة الإمتيازات بشأن هذه الضريبة وفى التفاوض مع الدول صاحبة هذه الإمتيازات اتخذت الحكومة البريطانية موقفا مؤيدا للدول صاحبة الإمتيازات حيث علقت موافقتها على القانون بموافقة الدول الأخرى صاحبة الإمتيازات وهى تعلم "بريطانيا" جيدا عدم موافقة الدول صاحبة الإمتيازت على الضريبة حيث ذكرت بأنها ستكون سعيدة لإعطاء موافقتها على تطبيق جدول الضرائب المقترح للسيارات بشرط موافقة الدول الأخرى صاحبة الأمتيازات[٣].

كما وافقت حكومة الولايات المتحدة على وجهة نظر الحكومة المصرية فيما يختص بضريبة السيارات ولكن هذه الموافقة كانت مقيدة ببعض التحفظات مثل عدم سريان الضريبة على الماضى، وتنظيم الوسائل المؤدية إلى تنفيذها"[٤] ونتيجة لتأخير تنفيذ القانون تساءلت جريدة الأهرام بتهكم فى ٥ أغسطس ١٩٣٤ فى مقال بعنوان "قانون ضريبة السيارات ومتى ينفذ؟" ذكرت فيه "كان يجب أن يكون قانون السيارات الجديد قد نفذ فى بداية الشهر الماضى وهو الآن لم ينفذ ولا شيء يدل على أنه سيبدأ بالعمل بمقتضاه فى هذيناليومين أو هذين الأسبوعين وإذا سألت عن السبب قيل لك أن

(1) Ibid, P, 644.

(2) Department of Stae, 1933, Vol, II, op, cit, Note No 694, the Minister in Egypt [Jardine] to the secretary of state, Cairo March, 1933, P, 848.

(3) Foo 407/217, No, 70 Sir, P.Loraine to John Simon, Recived, Nov, 6, 193, Enco in No, 70.

(٤) الأهرام العدد ١٧٧٢٨، ١٨/٤/١٩٣٤.

اللجنة المؤلفة من وزارة الداخلية لتنظيم الإجراءات الواجب إتخاذها لأجل تنفيذ هذا القانون مازالت تؤدى هذه المهمة مع أن الإجراءات اللازمة يمكن إجراءها فى وقت قصير، معلوم أن بعض الدول اعترضت على هذا القانون وأبدت بعض الدول ملاحظات بشأنه ويقال أن هذا الإعتراض لايحول دون تنفيذه وإنما قد يؤدى إلى إدخال بعض التعديل عليه بعد حين وليكن كذلك ولكن القانون بات واجب التنفيذ وتأخير العمل به لم يعد يوافق المصلحة العامة[١] ويلاحظ أن الوثائق الأمريكية أو البريطانية أ المصرية لم تذكر شيئا عن هذه الضريبة بعد ذلك (بعد سنة ١٩٣٤) ولكن نتيجة لمؤتمر مونتور تحررت مصر فى شئونها المالية وخصوصا فى مسألة الضرائب و لم تصبح الحكومة المصرية مضطرة لأن تستشير الدول الأجنبية فى أى من الضرائب التى تعترض عليه.

ج – الولايات المتحدة و ضريبة الخفر

ضريبة الخفر ضريبة قديمة كانت تفرضها مصر على الأجانب ولكن رعايا الدول الأجنبية توقفوا عن دفع هذه الضريبة متحصنين بحقوق إمتيازاتهم وذلك بعد إنتهاء العمليات العسكرية الخاصة بالحرب العالمية الأولى وناشدت الحكومة المصرية أعضاء السلك الدبلوماسى على مساعدتها فى جباية هذه الضريبة و الجدير بالذكر أن مورتون هاول نصح الأمريكين بدفع هذه الضريبة واعتبر أن أى شخص يرفض الإذعان لها جاحدا محترف[٢] وأعادت الحكومة المصرية دراسة مسألة فرض هذه الضريبة من جديد على الأجانب وقررت أنه من الأفضل تطبيقها على المبانى و الأراضى التابعة لها أو الخاضعة لضريبة الأملاك العامة أو ضريبة الأطيان وحددت الحكومة المصرية قيمة هذه الضريبة بـ ٢٠% من القيمة السنوية للضريبة وأكد حافظ عفيفى باشا فى رسالته للقائم بالأعمال الأمريكى بأن الحكومة سوف لاتطلب أى ضريبة أخرى للإشراف (على الحراسة) حيث أنه بالرجوع إلى هذه الضريبة وجد أنها تؤخذ أجرا كاملا للإشراف وفى حالة رفض الحكومة الأمريكية دفع هذه الضريبة أو عدم الرغبة

(١) الأهرام العدد ١٧٨٣٨، ٥/٨/١٩٣٤ص٨.

(2) Howell, Morton, op. cit, P, 267.

A.U.B. LIBRARY

فى دفعها أكد حافظ عفيفى باشا للوزير الأمريكى بأنه من الضرورى بأن تفهم الحكومة الأمريكية بأن تعزز قوات الخفر أو تعين حرس خاص لأملاكها فى المواقـــع المعينـــة وتتحمل وزارة المالية نفقته وفى هذه الحالة سوف لايطلب من دافع هذه الضريبة بأية جزء من هذه النفقة المذكورة[١] وقررت الحكومة المصرية تنفيذ هـــذ القـــانون علـــى الأجانب المشمولين بالإمتيازات فى ٨ يناير ١٩٣٠[٢]

وكان موقف الحكومة الأمريكية من ضريبة الخفر موقفاً سلبيا حيث أنها أوقفت موافقتها على موافقة الدول الأخرى صاحبة الأمتيازات حيث أمـــر وزيـــر الخارجيـــة الأمريكية الوزير الأمريكى المفوض بمصر أن يبلغ الحكومـــة المصريـــة بأنـــه إذا أو عندما توافق الدول الأخرى صاحبة الأمتيازات على جباية هذه الضريبة من رعاياهـــا فأخبر "الوزير الأمريكى المفوض بمصر" الحكومة المصرية حينئذ بموافقـــة الحكومـــة الأمريكية على جبايتها من مواطينيها المقيمين بمصر[٣]

أى أن الحكومة الأمريكية علقت موافقتها على موافقة الدول الأجنبية الأخـــرى صاحبة الأمتيازات وهى السياسة التى إتبعتها الولايات المتحدة فى مصر و التى كـــان مؤداها تجنب إتخاذ موقف الصدارة فى القضايا المصرية.

---

(1) Department state 1929, Vol II, op. cit, No. 48-2/1/45 (CIV) The Egyptian Minister Foreign Affairs (Afifi pash) to the American charge in Egypt (wadsworth) Bulkeley, Aug7, 1929, pp, 958-959.

(٢) الأهرام، العدد ١٦٠٩٥، الأربعاء ٢٥ سبتمبر ١٩٢٩ .

(3) Department of state 1929, op. cit, Tel, No 42, The Secretary of State to the Minister in Egypte [Gunther], Washington, oct 88, 1929. P 960.

ثالثا : التبادل التجارى بين مصر والويات المتحدة

لقد حكمت العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة اتفاقية ١٨٨٤ الموقعة بين البلدين هى تشبه الاتفاقية التى وقعتها مصر مع اليونان والتى مدتها سبع ســـنوات، والتى أصرت فيها الولايات المتحدة بأن يكون حق الدول الأكثر رعاية هو البند الأول من تلك الاتفاقية وعند انتهاء مدة هذه الاتفاقية تصر الولايات المتحدة الاحتفاظ بهذا الحـــق وتماطل فى عقد أية اتفاقيات جديدة حتى ١٩٣٠ حيث عقدت اتفاقية تجارية مؤقتة بيـــن البلدين سنة ١٩٣٠، وبالتالى فإن حق الدولة الأكثر رعايـــة هـــو الاســـاس فىالتبـــادل التجارى بين البلدين.

وكانت أهم الصادرات المصرية للولايات المتحدة هى القطـــن والبصـــل والحنـــاء والمنجنيز وخام السنامك والجلود الخام[١] أو المواد الخام التى تدخل فى الصناعة وكانت الولايات المتحدة تأتى فى المرتبة الثانية بين الدول التى تستورد القطن من مصر بعـــد بريطانيا، وتبلغ قيمة هذه المنتجات فى عـــام ١٩٣٧ (٧,٣٧٠,٨٣٩) جنيـــها ومثلـــث ٥٥,٤% من اجمالى واردات الولايات المتحدة من مصر"

وأهم صادرات الولايات المتحدة لمصر منتجات البترول والسيارات، وقـــد ظلـــت الولايات المتحدة تأتى فى المرتبة الأولى بالنسبة للدول المصـــدرة للســـيارات لمصـــر- وكذلك دقيق القمح والفواكة بالاضافة الى بضائع أخرى أقل أهمية وتبلـــغ قيمـــة هـــذه المنتجات فى عام ١٩٣٧-(٦,٩٠٥,٠٠٠) جنيها ومثلث ٦٣,٥% من اجمالى الـــواردات الى مصر من الولايات المتحدة[٢] .

فى عرض للتبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة سأقتصر فى اختيار عـــدد من السنوات ذات الدلالة فى ارتفاع أو انخفاض التبادل التجارى بين البلدين وقد اخـــترت كنموذج لذلك سنوات ١٩١٩، وسنة ١٩٢٦ وهى السنة التى صدر قبلها تصريـــح ٢٨

---

(1) Department of state 1939, Vol, IV, op, cit, Mem, The Department of state to Egyptian legation, Washington, April 24, 1939. P, 496.

(2) Ibid, p, 490.

فبراير ١٩٢٢ لتوضيح اثر تغيير وضع مصر السياسى على التبادل التجارى بين البلدين، والفترة من ١٩٢٩- ١٩٣٢ لتوضيح أثر الكساد العالمى فى التبادل التجارى بين البلدين والفترة من ١٩٣٣-١٩٣٧.

ففى عام ١٩١٩ زادت تجارة مصر الخارجية سبعة أضعاف ما كانت عليه ١٨٨٩ حيث كانت واردات مصر ١٨٨٩ (٧٠,٢٠٩,٦١) جنيها وبلغت سنة ١٩١٩ (٤٧,٤٠٩,٧١٧) وبلغت قيمة صادرات مصر ٢٠,٦٦,٤٩٩ جنيها ١٨٨٩ وبلغت ١٩١٩ (٧٥,٨٨٨,٣٢١) جنيها" [(١)]

وفى نفس الوقت زادت قيمة تجارة الولايات المتحدة مع مصر الى أكثر من أحد عشر ضعفا ماكانت عليه ١٨٨٩ أو مثلث حوالى ٩% من تجارة مصر الخارجية ويوضح الجدول الآتى قيمة التجارة بالاف مع الولايات المتحدة بالمقارنة بالدول الآخرى.

جدول رقم (١) [(*)] :

نصيب تجارة مصر مع الولايات المتحدة بالألف بالمقارنة مع الدول الآخرى

السنة الدولة	١٨٨٩	١٨٩٤	١٨٩٩	١٩٠٤	١٩٠٩	١٩١٤	١٩١٩
البلاد الانجليزية	٣٦٢	٣٤٤	٣٧٩	٣٤٠	٣٠٣	٣٢٥	٤٦١
مستعمراتها	٨٤	٦٥	٦٠	٥٩	٥٢	٦٨	١٢١
امريكا	٨	٥	٢٠	١٤	٢٥	٤٦	٩١
النمسا والمجر	٩٤	٨١	٦٤	٧١	٦٤	٥٢	ــــ
بلجيكا	١١	٤٠	٥٥	٣٦	٣١	٣٩	٤

ولقد أتى البصل والقطن فى مقدمة صادرات مصر وللولايات المتحدة علم ١٩١٩ وأتى البترول ومنتجاته والسيارات فى مقدمة صادرات الولايات المتحدة لمصر عام ١٩١٩.

وفى عام ١٩٢٦ بلغت قيمة صادرات مصر ٤٢,٧ مليون جنيه [(٢)] وكانت قيمة صادرات مصر والولايات المتحدة ما يعادل ٥,٥٨٤,٠٠٠ مليون جنيه مقابل

---

(١) المقتطف الجزء السادس المجلد ٨٥، يناير ١٩٢١ ص ٦٠.

(*) مصدر الجدول، نفس المصدر ص ٦١

(٢) دكتور مصطفى القونى، تطور مصر الإقتصادى فى العصر الحديث المطبعة الأميرية ١٩٩٤ ص ٢٠٥.

RARY

٨,٤١١,٠٠٠ مليون جنيه عام ١٩٢٥ أى قلت نسبة صادرات مصر للولايات المتحدة من ١٤% عام١٩٢٥ الى ١٣%عام ١٩٢٦ [(١)]

وكانت أهم البضائع التى صدرتها مصر للولايات المتحدة هى القطن [(*)] وتأتى الولايات المتحدة فى المرتبة الثانية فى استيراد القطن من مصر بعد بريطانيا فقد صدر اليها من القطن ١٩٢٦ (١,٠٤٤,٠٠٠) قنطار قيمتها ٥,٣٠١,٠٠٠ [(٢)] أى أن الولايات المتحدة استوردت ١٥,٣% من القطن المصرى كما يبلغ نسبة القطن من واردات الولايات المتحدة من مصر نسبة ٩٤,٩% من اجمالى واردات الولايات المتحدة من مصر فى عام ١٩٢٦، وكذلك البصل وقد بلغ قيمة ما صدرته مصر عام ١٩٢٥ ١٣٥,٠٠٠ طن قيمتها ٧١٠,٠٠٠جنيه استوردت منها الولايات المتحدة ٢,٠٧٦,٠٠ كجم قيمتها ١٠٣,٠٠٠ وقد اتى ترتيب الولايات المتحدة فى المرتبة الثالثة بعد بريطانيا وإيطاليا فى استيراد البصل [(٣)] ، وقد كانت الولايات المتحدة الامريكية فى هذا العام كما كانت فى ١٩٢٥ أولى الدول التى استوردت أكبر مقدار من البصل إذا بلغ ماتصدر اليها ١,٠٧٧,٠٠٠ كجم قيمتها ١٠١,٠٠٠جنيه [(٤)] وبالاضافه الى الصوف الخام التى صدرت منه مصر ١٩٢٦ (١,٥١٤,٠٠٠) كجم قيمتها ١٤١.٠٠٠جنيه.

وقد كانت قيمة واردات مصر ٥١,٩ مليون ١٩٢٦ حصلت الولايات المتحدة ٢,٤٧٤,٠٠٠ من اجمالى هذه الواردات مقابل ٢,١١٦,٠٠٠ فى عام ١٩٢٥ أى أن نسبة صادرات الولايات المتحدة لمصر تقدر بـ ٥% من إجمالى واردات مصر [(٥)].

وقد كانت أهم البضائع التى صدرتها الولايات المتحدة لمصر هى دقيق القمح والأذرة وقد بلغ الوارد منهما من الولايات المتحدة ٤١,٣٤٦,٠٠٠ كجم قيمتها ٦٦٥,٠٠٠ج، وكذلك الفحم الحجرى وتأتى الولايات المتحدة فى المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة للفحم الحجرى لمصر حيث بلغ ما صدرته الولايات المتحدة لمصر

---

(١) االأرشيف السرى الجديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤٦٣ ملف رقم ١٧/٩/٦٧.

(*) بلغ إجمالى صادرات مصر من القطن ستة ١٩٢٦ ٦,٨٣٦٦,٠٠٠ قنطار

(٢) المصدر السابق، نفس المحفظة و الملف.

(٣) نفس انمصدر، و كذلك الجريدة التجارية المصرية العدد ١٦٢٥ السنة السابعة ١٦ يونيه ١٩٢٧.

(٤) الأرشيف السرى الحديث نفس المصدر.

(٥) نفس المصدر

A.U.B. LIBRARY

١٥٢,٠٠٠ طن قيمتها ٣٦٠,٠٠٠جنيه بالاضافة الى السيارات وقد بلغ عدد السيارات التى استوردتها مصر فى عام ١٩٢٦ (٤٧٦٢) سيارة قيمتها ٧٤٧,٠٠٠جنيه وقد كانت الولايات المتحدة كعادتها أولى الدول التى استوردت منها مصر أكبر عدد من السيارات إذا بلغ ما تصدر الينا منها ٢٤٢١ سيارة قيمتها ٦٢,٠٠٠[١] أى أن الولايات المتحدة صدرت لمصر ٥٠,٨% من اجمالى الواردات المصرية من السيارات ١٩٢٦، بالاضافة الى منتجات البترول فقد استوردت مصر من لولايات المتحدة ١٢,٠٠٠ صندوق بنزين وكادت ان تتلاش فى ذلك العام صادرات الولايات المتحدة لمصر من الكيروسين الصب إذا بلغ قيمة ما صدرته لمصر فى ذلك العام ١٩ طن مقابل ١١,١٠٥ طن ١٩٢٥[٢].

وكان الميزان التجارى بين مصر والولايات عام ١٩٢٦ فى صالح مصر بمقدار ٣,١١٠,٠٠٠ جنيه، وفى الفترة من ١٩٢٤-١٩٢٨ كانت نسبة واردات مصر من الولايات المتحدة ٤,٣% ونسبة صادرات مصر للولايات المتحدة ١٢,٦% وكان الميزان التجارى لصالح الولايات المتحدة بمقدار + ٤,٥٥٠

مما يؤكد أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتغيير وضع مصر السياسى لم يؤثر على حركة التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة أو أن تأثيره كان بالسالب على هذا التبادل مما يؤكد كذلك أنه بالفعل استقلال أسمى ومن طرف واحد.

وخلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٢ وهى فترة الكساد العالمى كان معدل الصادرات والواردات بين مصر والولايات المتحدة كالآتى :

(١) نفس المصدر

(٢) التجارة و الصناعة أكتوبر ١٩٢٧ ص ١٥-٢١.

(*) مصدر الجدول، دكتور جاد لبيب، المرجع السابق ص ٣٩

جدول رقم (٢) :

معدل الصادرات والواردات بين مصر والولايات المتحدة[*]

السنة	نسبة واردات مصر من الولايات المتحدة	نسبة صادرات مصر للولايات المتحدة وأعادة التصدير	الميزان التجارى
١٩٢٩	%٥	%١٣,٩	٤,٦٩٨+ (*)
١٩٣٠	%٤,٧	%٦	٢٤٩,٠٠- (*)
١٩٣١	%٤,٤	%٢,٥	٦٧٦,٠٠٠
١٩٣٢	%٣,٢	%٤,٨	٤٦٢,٠٠٠ +

(*) + فى صالح الولايات المتحدة

(*) - فى صالح مصر

ويلاحظ من الجدول السابق : أن نسبة واردات مصر من الولايات المتحدة قد انخفضت من ٥% فى عام ١٩٢٩ الى ٣,٢% ١٩٣٢ أى انخفضت نسبة الواردات ٣٦% وانخفضت نسبة صادرات الولايات المتحدة لمصر من ١٣,٩% الى ٤,٨ أى انخفضت الصادرات حوالى ٦٥,٥%

٢- كان الميزان التجارى فى صالح الولايات ١٩٣٢،١٩٢٩ وفى صالح مصر سنة ١٩٣١،١٩٣٠.

والرسم البيانى "رقم ١" يوضح انخفاض تجارة مصر مع الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٢، والذى يتضح منه مدى الهبوط الحاد فى التجارة بين مصر والولايات المتحدة.

(*) مصدر الجدول

Abbas, Mohamed Hosney, Essi, sur L, Evaluation Du commerce Extereur Egyptien, Developpement Historique Et situation contemporaine, Caire 1946, PP, 213

A.U.B. LIBRARY

رسم بيانى رقم (١)

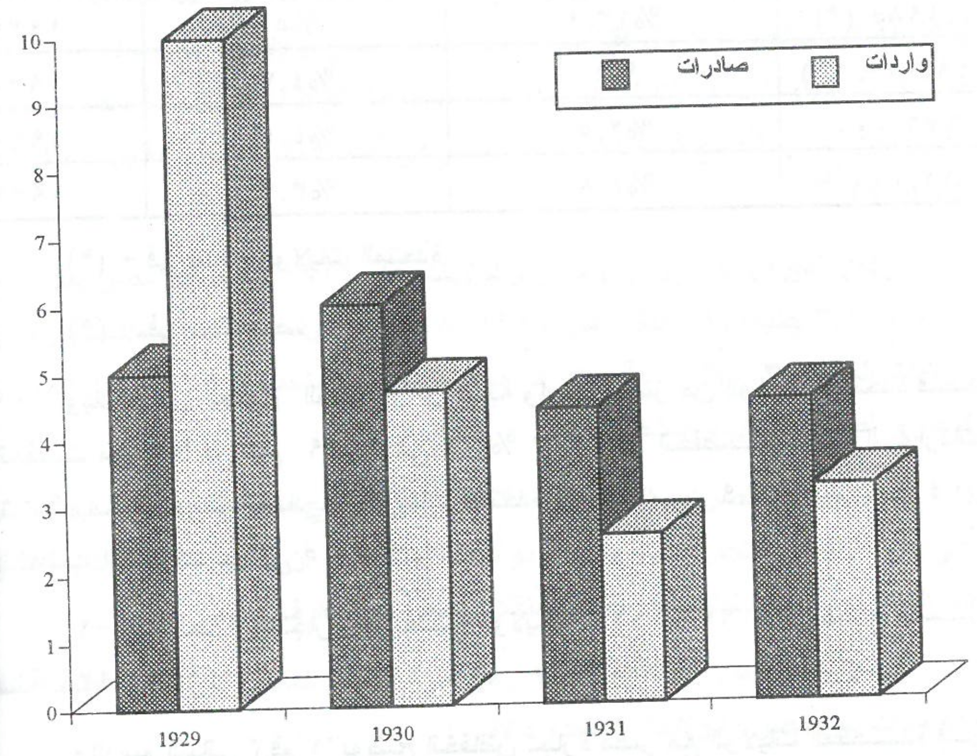

مصدر الرسم البيانى ، مجلة التجارة والصناعة ، مارس ١٩٣٤، العدد الثالث ص ٥٣٦

والسبب فى هذا الهبوط هو الكساء العالمى الذى اصاب العالم كله فى ذلك الوقت وتأثرت به تجارة مصر الخارجية، وهو سبب عام عانت منه الولايات المتحدة فى تجارتها سواء مع مصر أو مع الدول الآخرى، وكذلك عانت منه مصر فى تجارتها الخارجية مع الدول الآخرى ولا أدل على ذلك من انخفاض نصيب انجلترا من تجارة مصر الخارجية فقد كان نصيب إنجلترا من واردات مصر عام ١٩٢٠ (٣٦,٧%) ووصلت فى عام ١٩٢٩ (٢١,١) ونصيب انجلترا من الصادرات ١٩٢٠ (٤٢,٥%) ووصلت عام ١٩٢٩ الى ٣٥,٨% كما يتضح من الدول الآتى :

جدول رقم (٣) :

يبين نصيب انجلترا فى تجارة مصر الخارجية فى المائة[*]

السنة	نصيب انجلترا من الواردات فى%	نصيب انجلترا من الصادرات%
١٩٢٩	%٢١,١	%٣٥,٨
١٩٣٠	%٢٠,٥	%٣٥,٣
١٩٣١	%٢٢,٥	%٣٦,٤
١٩٣٢	%٢٤,١	%٣٥

كما انخفضت تجارة مصر الخارجية فى تلك الفترة ايضا فانخفضت الصادرات من ٥٢,٤ مليون ١٩٢٩ الى ٢٦ مليون جنيه ١٩٣٢ وانخفضت الواردات من ٥٥,٣ مليون جنيه ١٩٢٩ الى ٢٧,٣ جنيه[1] أى انخفضت الواردات ٤٩,٦% وانخفضت الصادرات ٤٩,٤%.

ويتضح من ذلك أن سنوات الكساد العالمى كانت سببا فى هبوط التجارة بين البلدين ولكن هناك سبب آخر لهبوط التجارة بين البلدين وهو السبب الحقيقى لهذا الهبوط- حيث أن الكساد أزمة عامة عانى منها الجميع. فى التجارة بين البلدين وهو صدور قانون تعريفه سموت- هولى Smoot-Hawley Tariff Act الذى فرض ضريبة

(*) مصدر الجدول، دكتور جاد لبيب، المرجع السابق ص٣٩

(1) دكتور مصطفى القونى، المرجع السابق، ص ٢٠٥.

A.U.B. LIBRARY

باسنتات لكل رطل من القطن طويل التيلة[1]، وكذلك فرض ضريبة عالية على البصل والمنجنيز المصرى وهذه البضائع تشكل أغلب صادرات مصر للولايات المتحدة حيث مثل القطن وحدة ٩٣% من صادرات مصر للولايات المتحدة وذلك هو السبب الرئيس فى هبوط التجارة بين البلدين خلال تلك الفترة[2] حيث أنه حتى لو لم يكن هناك كساد عالمى فإن التجارة بين البلدين كانت ستتأثر تأثيرا كبيرا بسبب هذه التعريفة وتأثيرها السىء على صادرات مصر للولايات المتحدة.

وفى الفترة م ١٩٣٣-١٩٣٨ تذبذب الميزان التجارى بين مصر والولايات المتحدة كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (٤) :

نصيب الولايات المتحدة من تجارة مصر الخارجية فى المائة(*)

السنة	نسبة واردات مصر من الولايات المتحدة	نسبة صادرات مصر للولايات المتحدة واعادة التصدير	الميزان التجارى
١٩٣٣	%٣,٢	%٤,٤	٤٠٨,٠٠٠ +
١٩٣٤	%٤,١	%٣,٩	٢١,٠٠٠ +
١٩٣٥	%٥,٢	%٤,٠	٣٠٠,٠٠٠ −
١٩٣٦	%٥,٧	%٤,٠	٣٢٩,٠٠٠ +
١٩٣٧	%٥,٦	%٤,٠	٤٨٧,٠ −
١٩٣٨	%٦,٦	%٢,٤	١,٧٤٠−

(*) + فى صالح الولايات المتحدة،− فى صالح مصر"

ويلاحظ من الجدول السابق :

١ – أن نسبة واردات مصر من الولايات المتحدة قد زادت من ٣,٢% عام ١٩٣٣ الى

---

[1] Department of state, 1938, Vol, II,OP. Cit, No 570, P, 705.

[2] Abbas, Mohamd Hosny, op. cit, PP, 213-214

(*) مصدر الجدول Department of state 1930, Op. Ct, P, 706 and Abbas, Mohamed Hosney, Op. Cit, P 213.

٦,٦% عام ١٩٣٨ أى زادت الواردات للولايات المتحدة ١٠٦,٣% كما زادت نسبة الواردات ١,٦% عما كانت عليه ١٩٢٦ حيث كانت نسبة الواردات مصر للولايات المتحدة ٥% ويعد ذلك تقدما كبيرا فى التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة وتتوج هذا التقدم بأن أصبحت الولايات المتحدة من الدول الرئيسية التى تصدر الى مصر حيث جاء ترتيبها الخامس من بين الدول التى تستورد منها مصر بضائعها خلال تلك الفترة بعد بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان[1].

٢ – إن نسبة صادرات مصر من للولايات المتحدة قد انخفضت من ٤,٤% ١٩٣٣ الى ٢,٤% ١٩٣٨ أى انخفضت نسبة الصادرات المصرية للولايات الى ٤٥,٤% وهذا يؤكد أن صادرات مصر للولايات المتحدة فى هبوط حاد ويؤكد ذلك نسبة صادرات مصر للولايات المتحدة فقد كانت نسبة الصادرات فى عام ١٩٢٥ (١٤%) ثم هبطت فى عام ١٩٢٦ الى ١٣% ثم ارتفعت فى عام ١٩٢٩ الى ١٣,٩% أى أن مصر استعادت ما كانت عليه فى عام ١٩٢٥، ثم هبطت الى ٤,٨% فى عام ١٩٣٢ واستمرت فى الهبوط حتى وصلت الى ٢,٤% فى عام ١٩٣٨ وهو هبوط حاد فى صادرات مصر للولايات المتحدة وبعبارة اخرى يمكن القول أن نسبة الهبوط من مصر والولايات المتحدة قد انخفضت ٧٥,٥% فى الفترة من (١٩٢٩ -١٩٣٨).

والسبب فى هذا الهبوط توضحه وثيقة مرسلة من الوزير المصرى المفوض بواشنطون لوزارة الخارجية الامريكية حيث ذكر بأن هذا الهبوط الحاد للصادرات المصرية للولايات المتحدة جاء نتيجة للضرائب القاسية التى فرضتها الولايات المتحدة على القطن والبصل والمنجنيز، حيث إن هذه المنتجات الثلاث هى الصارات المصرية الرئيسية للولايات المتحدة، وفى الحقيقة فهم يمثلون الصادرات المصرية الرئيسية بشكل عام، فقد كانت صادرات مصر للولايات المتحدة من القطن خلال الفترة من (١٩٢٥-١٩٢٩) ٦,٥٤٣,٦١٧ جنيها بينما

---

[1] دكتور راشد البراوى محمد حمزة عليش التطور الإقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، القاهرة، ١٩٤٨ ط٣ ص٢٤٢-٢٤٣.

A.U.C. LIBRARY

هبطت الى ٩٩٤,٦٦٠جنيه ١٩٣٧، وفى عام ١٩٢٩ كانت صادرات مصر للولايات المتحدة من المنجنيز ٩٦,٧٩٧ جنيها، ولم يعد يظهر هذا المنتج فى الاحصاءات التجارية بين مصر والولايات المتحدة، وسجل البصل ١٦٦,٨٤٢ جنيها من صادرات مصر للولايات المتحدة ثم هبطت قيمته من الصادرات المصرية للولايات المتحدة فى ١٩٣٧ الى ١٤,٨١٩ جنيها[1].

وهذا الهبوط الحاد فى صادرات مصر الرئيسية للولايات المتحدة كفيل بهبوط صادرتها للولايات المتحدة

٣ - إن الميزان التجارى كان فى صالح الولايات المتحدة فى عام ١٩٢٩،١٩٣٢، ١٩٣٣،١٩٣٤، ١٩٣٦ وكان فى صالح مصر فى عام ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٥،١٩٣٧، ١٩٣٨ أى أن الولايات ومصر تبادلا الميزان التجارى بنسب متساوية خلال الفترة من ١٩٢٩، ١٩٣٨، خمس مرات لصالح الولايات المتحدة وخمس مرات لصالح لمصر ويوضح الرسم البيانى رقم ٢ انخفاض صادرات مصر للولايات المتحدة وازدياد واردات مصر من الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٣٣-١٩٣٨ وبعض عرض التبادل التجارى بيم مصر والولايات المتحدة سأنعرض لأهم المحاصيل التى تؤثر فى التبادل التجارية بين مصر والولايات المتحدة وكان لها وضع الصدارة فى تلك العلاقات الأقتصادية بين البلدين وهى القطن والبصل والسجائر

(1) Department of state, 1939, Vol. IV, Op. Cit, Aide-Mem, The Egyptian Legation to the Department of state, PP, 487 488.

رسم بيانانى رقم (٢) : يوضح نسبة وارادات مصر من الولايات المتحدة الأمريكية ، ونسبة صادرات مصر للولايات المتحدة الامريكية فى الفترة من ١٩٣٣ - ١٩٣٨

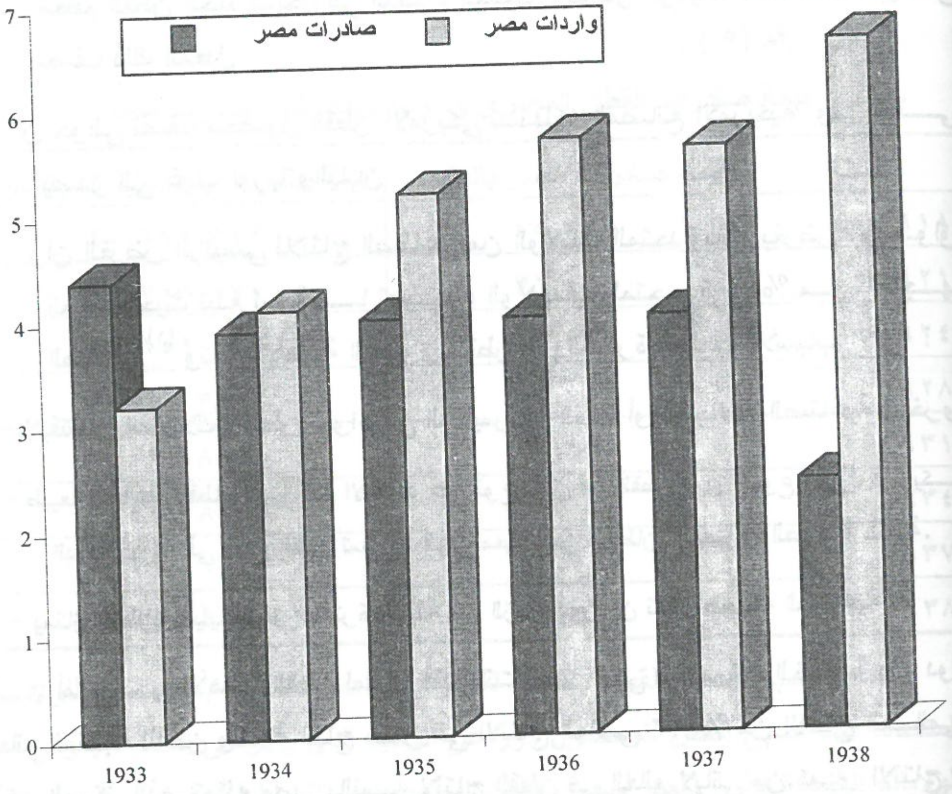

صمم هذا الرسم البيانى على اساس بيانات الجدول رقم (٤)

A.U.D. LIBRARY

١- القطن فى العلاقات المصرية الامريكية :

إن الأهمية المتميزة لتفوق القطن فى التجارة العالمية تأتى من أن الاحتياجات الرئيسية للانسان هى المأوى والطعام والملبس وتتميز تجارة القطن العالمية بأنها :

١ - تأتى فى معظمها من ثلاث أقطار هى الولايات المتحدة ومصر والمكسيك التى تنتج معظم القطن الخام الداخل فى التجارة العالمية وتصدر الولايات المتحدة حوالى نصف ذلك المعدل.

٢- أن حوالى نصف محصول القطن الأمريكى تستهلكه المصانع الامريكية وما يتبقى يصدر الى غرب أوربا واليابان

٣ - وأن الغرض الرئيسى للانتاج الصناعى من الولايات المتحدة يأتى بغرض الأسواق المحلية حيث تبلغ نسبة ما تصدره الولايات المتحدة ١٠% من أنتاجها الصناعى [1] وتأتى الأهمية القصوى للقطن فى التجارة العالمية للأسباب الآتية :

١- لايقتصر استهلاك القطن سواء فى الملابس أو الطب أو المجالات الصناعية الأخرى

٢ - طبيعة صناعة الأقطان تحتم عدم الاعتماد على نوع معين من القطن دون النوع الآخر، فأمريكا الدولة الأولى فى انتاج القطن تستورد أنواع معينة من الأقطان المصرية الطويلة النيلة.

٣ - يمتاز القطن بقابلية للخزن لفترة طويلة من الزمن دون أن تتأثر طبيعته الصناعية [2]

أما بالنسبة لأهمية القطن لمصر فقد كانت مصر تأتى فىالمرتبة الخامسة بين دول العالم المنتجة للقطن ونسبة انتاج مصر الى الانتاج العالمى ٦,٣% من الانتاج العالمى، ولكن المركز الذى تمثله مصر بالنسبة لانتاج القطن فى العالم لايأتى من كمية الانتاج أو مساحة الأراضى المزروعة قطنا فحسب، بل يأتى من مركز القطن المصرى بين أقطان العالم من حيث النوع والجودة، اذ تعتبر مصر أول دولة فى العالم تنتج الأقطان الطويلة التيلة فقد كانت مصر تنتج من القطن الذى طول تيلته بين ١,٣٦ بوصة، ١,٢٥ بوصة ما يبلغ ٤٣,٥% من مجموع الانتاج العالمى [3] وقد اعترف الخبراء الأجانب فى صناعة

(١) ابرهيم المشهدانى، القطن ودورة فى الأقتصادالعالمى، بغداد ١٩٦٩ ص٢٧١

(٢) ابرهيم المشهدانى، نفس المصدر ص١٢٥-١٣٠

(٣) دكتور يوسف نحاس القطن فى خمسين عام، دار النيل للطباعة ١٩٥٤ ص٢٢٨

غزل ونسج القطن بجودة القطن المصرى وأهميته بالنسبة للتجارة العالمية [1] وطوال الفترة من (١٩١٩-١٩٣٩) كان القطن يمثل فى المتوسط ٨٢% من مجموع الصادرات المصرية [2] كما أصبحت مصر المنطقة الثانية بعد الولايات المتحدة التى تمون العالم بأجود الأقطان [3]

والجدول التالى يوضح قيمة صادرات القطن وبذرته بالمقارنه بصادرات مصر فى الفترة من ١٩١٨-١٩٣٨.

جدول رقم (٥) :

قيمة صادرات القطن المصرى وبذرته بالمقارنة بصادرات مصر

السنة	قيمة صادرات مصر بالمليون	قيمة صادرات القطن وبذرته بالمليون
١٩١٨	٤٥,٣٧٥	٤٠,٦٩١,٥٤٢
١٩٢١	٣٦,٤١٤	٣٠,٧٩٨,٤٧٤
١٩٢٤	٦٥,٩١٢	٦٠,١٥٢,٩٠٦
١٩٢٨	٥٥,٠١١	٤٥,١٣٨
١٩٣١	٢٥,٦٦٠	١٩,٦٨٨
١٩٣٤	٣١,٠٤٨	٢٤.٧٨٧
١٩٣٧	٣٨,٦٦٥	٢٩,٠٠٢
١٩٣٨	٢٩,٣٤٢	٢١,١٨٩

هذا بالنسبة لأهمية القطن بالنسبة لمصر، أما أهمية القطن بالنسبة للولايات المتحدة، فلقد أصبح القطن المحصول الزراعى الوحيد الذى يؤثر فى القسم الجنوبى من الولايات المتحدة فإذا ارتفعت أسعار القطن العالمية نجد النشاط الاقتصادى يظهر واضحا وإذا انخفضت الأسعار فإن البؤس والكساد يخيم على الحقول الجنوبية، وقد قدر عدد العاملين فى حقول القطن بالولايات المتحدة ٣ مليون عامل ويشغل القطن ٦٢% من

(١) تقرير مقدم من أحمد عبد الوهاب باشا رئيس لجنة القطن المصرى الدولية الى حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة المصرية عن أعمال لجنة القطن المصرى الدولية ومؤتمر القطن الدولى الرابع عشر المنعقد فى مدينة برشلونة فى سبتمبر ١٩٢٩، المطبعة الاميرية ١٩٢٩ ص٤٤

(٢) دكتور جاد لبيب، المرجع السابق ص٣٨

(٣) ابرهيم المشهدانى، المرجع السابق ص٢٣٥

A.U.D. LIBRARY

الحقول فى الولايات المتحدة ويكون ٥٦% من الدخل القومى الناتج من الغلة الزراعيـة ويكون أهم مادة زراعية تدخل فى التجارة الخارجية ولأهمية القطن فى الولايات المتحدة يسمى بملك المحصولات[١]

هذا عن أهمية القطن بالنسبة للتجارة العالمية، وأهميته بالنسبة لمصر والولايـات المتحدة كأساس لتوضيح أهمية القطن فى العلاقات المصرية الامريكية وترتبـط تجـارة القطن بين مصر الولايات المتحدة بعدة نقاط هى

أ – ضبط سعر القطن

ب – العلاقة بين سعر القطن المصرى والقطن الامريكى

جـ – أزمة شحن القطن المصرى للولايات المتحدة والوفد التجارى الامريكى

د – صادرات مصر من القطن للولايات المتحدة والتعريفة الجمركية للولايـات المتحدة على القطن المصرى.

أ – ضبط سعر القطن :

المقصود بضبط سعر القطن هو محاولة مصر والولايات المتحدة وغيرهمـا مـن الدول المنتجة للقطن وضع سياسة ما للوصول بسعر للقطن لايترتب عليها خسائر كبيرة للفلاحين، وأحيانا تكون هذه السياسة من جانب أحد الدول المنتجة للقطـن دون ارتبـاط الدول الآخرى بهذه السياسة وتنفيذها، كصرف إعانة تصدير أو دخول الحكومة مشترية فى سوق القطن أو تحديد الأراضى المنزرعة قطنا.

وقد حدث أن زادت أسعار القطن فى موسم ١٩١٩-١٩٢٠ نتيجة تكوين شركات المطاط الامريكية وحاجاتها الى القطن طويل التيلة لاستعماله فى صناعة الاطارات[٢] ثم هبطت الأسعار مرة آخرى عام ١٩٢١ مما جعل تجار القطن المصريين يمطرون كبـير أمناء الملك ببرقيات يطلبون فيمها أن تتدخل الحكومة مشترية فـى سـوق القطـن[٣]،

---

(١) دكتور ابراهيم المشهدانى، المرجع السابق ص١٢١.

(٢) دكتور راشد البراوى، محمد حمزة عليش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، طـ٣، دار النهضـة المصرية ١٩٤٨ ص٢٠١ وكذلك حسين صدقى، القطن المصرى زراعته وتجارته وضاعته طـ١ النهضـة المصرية ١٩٥٠ ص٣٤٦.

(٣) محافظ عابدين محفظة رقم ٥٩٦ بعنوان القطن ١٩١٣-١٩٥٢ وتتضمن هذه المحفظة اكثر من سبعين تلغرافـا لكبير امناء الملك .

وهبطت الأسعار كذلك ١٩٢٣ الأمر الذى جعل مجلس الوزراء المصرى يواقـف على دخول الحكومة مشترية فى سوق القطن وفتح الاعتماد الـلازم لذلـك[١] هـذا بالنسـبة للخطوات التى اتخذتها الحكومة المصرية المعالجة مسألة انخفاض سـعر القطـن أما المحاولات التى اتخذها الحكومة المصرية نتيجة لمحاولة الحكومة الامريكيـة التعـاون معها لضبط اسعار القطن ففى عام ١٩٣٠ ونتيجة لهبوط أسعار القطن مـن (٥,١٧٦) فى عام ١٩٢٩ الى ٤,٧٢جنيها[٢] عرضت بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة أن تتوقف مصر عن زراعة القطن لمدة سنة ولم يوافق صدقى باشـا الا فـى انقـاص المساحة المنزرعة قطنا تدريجيا[٣].

ونتيجة لانخفاض اسعار القطن ١٩٣١ من ٤,٧٢ إلى ٢,٥١٠ جنيه قدم وزيـر الخارجية المصرية مذكرة شفوية الى وزير امريكا المفوض بمصر مستر ويليام جـاردين أبدى فيها الأول أستعداد الحكومة المصرية لمعاونة الحكومة الامريكية لمعالجة التدهـور فى أسعار القطن، واقترحت المذكرة المصرية للخروج من هذا المازق هو جعل العـرض متناسبا مع الطلب المنخفض للقطن وأنه لايمكن الوصول الى هذه النتيجـة الا بإنقـاص الانتاج مدة عدة سنوات تحدد، وبالتالى فستعود الموازنة التى قد اختلت بين العرض والطلب[٤].

ونتيجة لتقديم تلك المذكرة قابل مستر جاردين رئيس الوزراء المصرى وأنتـهز الأخير الفرصة لمناقشة فى مسألة دعوة مؤتمر دولى يضم ممثليين من الدول الرئيسـية المنتجة للقطن لتحديد سياسة قطنية مشتركة، فى ضوء المذكـرة الشـفوية للحكومـة المصرية، كما بين رئيس الوزراء المصرى للوزير الأمريكى أن الحكومة المصريـة لـم تبلغ هذا المقترح لأى دوله انتظار لرأى الولايات المتحدة، لأنها أهـم الـدول المنتجـة للقطن، وأن عدم اشتراكها فى المؤتمر المقترح سيجعل التداول فيه أمر تافها، واتفـق رئيس الوزراء مع الوزير الأمريكى على وجهة النظر الداعية لدعوة الـدول الرئيسـية المنتجة للقطن للاستراك فى المؤتمر ومن بينها روسيا[٥].

---

(١) محافظ رئاسة مجلس الوزراء" وزارة الزراعة محفظة ٧/ب رقم الملف ٩/٢١ عن القطن ١٩١٤-١٩٢٢.

(2) Abbas, Mohamed Hosny, op.cit, P.150

(٣) دكتور محمود متولى، المرجع السابق، ص١٧٤.

(٤) التجارة والصناعة، العدد الثامن، اغسطس ١٩٣١ ص١١٢٥.

(5) Department of state 1931, Vol.II, op.cit, Tel No 93, The Minister in Egypt (Jardine) to the Acting secretary, of state, PP, 161-162

A.U.D. LIBRARY

وأشارت السلطات الامريكية المعنية بدراسة الاقتراح المصرى ولكنها حذرت الوزير الامريكى المفوض أن يوقف بحرس تشجيع المصريين على الاعتقاد بأن الحكومة الامريكية فى وضع لإعطاء دراسة ايجابية للاقتراحات الحالية للحكومة المصرية انتظارا لاستلام أراء السلطات الامريكية المعنية[1] والسبب فى هذا التحذير من وجهة نظرى ربما يرجع الى خشية الولايات المتحدة من رفض الولايات الامريكية التى تزرع القطن، قرارات المؤتمر المقترح حيث أن مجموعة قليلة من الولايات الجنوبية الشرقية فى امريكا الشمالية تستحوذ على الاحتكار الحقيقى لمحصول القطن فتقريبا ٣/٤ المحصول العالمى تنتج فى المنطقة الشهيرة بحزام القطن Cotton Belt بالولايات المتحدة وهى تضم كارولينا Carolinas جورجيا Georgia والالاباما Alabama والمسيسبى Mississippi ولويزيانا Louisiana وأركانساس Arkansas وتكساس Texas وأوكلاهوما Oklahoma واجزاء من فيرجينيا Virginia وتينس Tennesse وفلوريدا Florida وهى منطقة تضم ٧٠٠ ميل مربع[2] وهؤلاء المزارعون لايعرفون زراعة أخرى غير زراعة القطن[3] وسيكون حملهم على زراعة آخرى غير زراعة القطن أو انقاص المساحة المنزرعة قطنا بالنسبة لهم إذا ما قرر المؤتمر ذلك أمرا صعبا.

وبعد دراسة الحكومة الامريكية للمذكرة المصرية وجدت أنها سوف لاتكون فى موقف يتيح تطبيق البرنامج المباشر لتحديد الانتاج أو تحديد وضبط صادرات القطن ولذلك فأنها سوف لاتتمكن من الاشتراك فى المؤتمر المقترح ولكن الحكومة الامريكية رأت أن الطريقة المفيدة هو الدخول فى مناقشاب غير رسمية بين ممثل للحكومة المصرية والمجلس الزراعى الامريكى American Board farm لصياغة طرق التعاون، حيث أن المجلس الزراعى سيكون سعيد مناقشة هذه المسألة مع أى ممثل ترسله الحكومة المصرية لواشنطون، واقترحت الحكومة المصرية ارسال عضويين لواشنطون للمناقشة مع مندوبى المجلس الزراعى الامريكى وطلبت من الحكومة الامريكية تحديد

(1) Ibid, Tel, No 84, The Acting secretary of state, to the Minister in Egypt (Jardine) washington, Aug 29, 1931, P, 163.

(2) Scherer, James,: Cotton as a World Power, A study in the Economic in interpretation of History, Negro Univ Press, New York 1969, P.338

(٣) النشرة الاقتصادية المصرية، العدد ٢٤، السنة الاولى، ٢ ديسمبر ١٩٢٠ ص٨٦١-٨٦٢.

ميعاد المناقشاب، فكان رد الحكومة الامريكية بأن المناقشة يمكن أن تتم فى أى وقت على شرط ابلاغ الحكومة الامريكية مقدما بميعاد وصول المندوبين المصريين لواشنطون[1].

وفى نفس الوقت أصدر الملك فؤاد فى ٢٧ ستمبر ١٩٣١ مرسومين بقانونين أحدهما خاص بتعديل أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣١ الخاص بتحديد زراعة القطن[*] السكلاريدس، والثانى خاص بانقاص المساحة التى تزرع قطنا من ١٩٣١-١٩٣٢ بحيث لاتزيد المساحة المنزرعة قطنا عن ٣٠% من الأراضى التى فى حيازة الفلاح" وأمر الملك بأن يظل العمل بهذا القانون فى مواسم ١٩٣١-١٩٣٢[2] وكان صدور هذا القانون لغرضيين أولهما: حفظ التناسب بين العرض والطلب وثانيهما- عدم التشبث بزراعة خاسرة والاستمرار فى تحمل نفقاتها المرهقة[3].

ولكن تقييد مساحة زراعة القطن، غير مجدى لأن المتحكم فى أسعار القطن هى امريكا أكبر الدول المنتجة، وكل مايجرى فى أسواقها من زيادة أو نقصان فى الثمن يؤثر على الاسواق الآخرى بدليل أنه لم يحدث تغيير يذكر فى الأسعار رغم تحديد المساحة[4] بل انخفضت الأسعار فى ١٩٣٢ الى ٢,٠١٦ريالا[5] بالرغم من انقاص المساحة المنزرعة قطنا فى مصر الى الثلث كما أن تدخل الحكومات فى الأسواق لرفع اسعار الأقطان يحرمها من القوة الدافعة للطلب .. حيث أنه من المحال الغاء قانون العرض والطلب[6]

كما أهتمت الحكومة المصرية بقانون بانكهيد Bankhead Bill الامريكى وهو المشروع الذى يقضى بأن يقوم المزارعون بتقليع ٢٥% من المساحات المنزرعة قطنا وتقوم الحكومة الامريكية بتعويضهم عن هذه الخسارة، وبالتالى الوصول الى نتيجة

(1) Department of state 1931, Vol.II, op.cit, The secretary of state to the Egyptian Minister (Sidarouss Pasha) Washington, Sept 25, 1931.p,165

(*) وبدأت المحادثات بين مندوبى الحكومة المصرية الزراعى الامريكى فى سنة ١٩٣٣ ولم تشر الوثائق الامريكية أو المصرية بأى شىء عن هذه المحادثات، انظر Ibid, Footnote of page 165

(٢) التجارة والصناعة، العدد التاسع، سبتمبر ١٣١ ص١٢٤٩-١٢٥١.

(٣) دكتور يوسف نحاس، المرجع السابق ص٢٧٥

(٤) عاصم الدسوقى: كبار الملاك ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤-١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة ط١ ١٩٧٥ص٢٧٥.

(5) Abbas, Mohamed Hosny, op.cit, P.150.

(٦) تقرير مقدم من احمد عبد الوهاب باشا رئيس لجنة القطن المصرى الدولية الى حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة عن اعمال لجنة القطن المصرى الدولية ومؤتمر القطن الدولى الخامس عشر المنعقد فى مدينة باريس فى يونية ١٩٣١ المطبعة الاميرية ١٩٣٢ ص٥١-٥٢.

A.U.D. LIBRARY

هامة هى انقاص المحصول، وفى نفس الوقت ارضاء المزارعين من اهل الجنوب حيث أن هذا المشروع جاء نتيجة لفشل الرئيس الأمريكى فى الاتفاق مع مزارعى الولايات المتحدة الجنوبية على انقاص المساحة المنزرعة قطنا واستمر سريان هذا القانون فى موسم ١٩٣٤-١٩٣٥، ونص القانون كذلك بأنه إذا وجد رئيس الجمهورية ضرورة استمراره فسينفذ فى موسم ٣٥-١٩٣٦[١] ولم تبلغ الحكومة الامريكية من الحكومة المصرية الاشتراك معها فى تنفيذ سياسة انقاص محصول القطن كما طبقته نتيجة لمشروع بانكهيد واكتفت الحكومة المصرية بمعرفة تفاصيل هذا القانون من خلال وزيرها المفوض بواشنطون. كما أشتكت الحكومة المصرية نتيجة لسياسة التى اتبعتها الحكومة الامريكية فى عام ١٩٣٩ والتى تقضى باعطاء اعانة تصدير محصول القطن الجديد، وذلك لخشية الحكومة المصرية من أن تطبيق ذلك الاجراء يمكن أن يوقع اضطراب فى أسعار القطن فى الأسواق[٢]

وجاء رد وزير الزراعة الامريكى علىهذا الشكوى مرن كما يصفه وزير مصر المفوض بواشنطون لوزير الخارجية المصرى حيث ذكر بأن رد وزير الزراعة الامريكية مرن لايتقيد بسياسة معينة الا أنه يؤكد (وزير الزراعة الامريكى) عدم تفكير وزارة الزراعة الامريكية فى تخفيض أثمان القطن واستعدادها للتعاون مع الحكومة المصرية على تفريج أزمته" ويبدو أن وزير مصر المفوض قد تشكك فى مرونة اجابة وزير الزراعة[٣] الامريكى، ولذلك نجدة فى رسالة لوزير الخارجية المصرى يذكر أن : على أننا (وزير مصر المفوض بواشنطون) نكرر ما سبق أن ذكرناه من حاجة مصر الى تنويع موارد ثروتها وعدم الاعتماد الكلى على القطن فى توفير رخائها[٤] وكانت هذه اخر محاولة لضبط سعر القطن خلال فترة البحث.

ب – العلاقة بين سعر القطن المصرى وسعر والقطن الامريكى :

العلاقة بين سعر القطن المصرى والامريكى هو تحديد عامل الارتباط الذى يؤثر على سعر القطن المصرى وعامل الارتباط هذا يأتى دائما فى جانب القطن الامريكى فهو

---

[١] الارشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٥٢٨ ملف رقم ١٧/٧/١٣١

[٢] نفس المصدر، محفظة رقم ٥١٠، ملف رقم ٣/٧/٢٠٣.

[٣] نفس المصدر

[٤] نفس المصدر

الذى يحدد سعر لقطن المصرى سواء كان منخفضا أو مرتفعا وسأعرض أولا لبعض السنوات التى انخفض فيه سعر القطن فى مصرَ ثم أثر القطن الامريكى فى ذلك ثم اتعرض الاسباب ارتباط القطن المصرى بالقطن الامريكى.

ففى عام ١٩٢١ انخفضت أسعار القطن عما كانت عليه فى عام ١٩٢٠ من ١٧٨ ريالا للقنطار الى ١٨ ريالا للقنطار كما حصل تغيير بين فى بداية موسم ١٩٢١-١٩٢٢ حيث وصعدت الأثمان من ٥ ريالا فى ٢ سبتمبر الى ٥٦ ريالا فى ٣٠ منه، ٥٧ ريال فى٧ أكتوبر والسبب فى ذلك يرجع الى اقبال أصحاب المغازل الامريكية على شراء القطن المصرى لخشيتهم من سوء حالة القطن الامريكى، ولكن لما قلت مشتريات امريكا نزلت الأسعار بسرعة هائلة حتى وصلت ٤٠,٥ ريال فى ٣٠ ديسمبر ١٩٢١[١].

والسبب فى ذلك يرجع الى أن الاقتصاد المصرى كان دائما مرتبطا بالأحداث الدولية وبوجه خاص الولايات المتحدة أكبر منتجه للقطن فى العالم[٢] ونتيجة للهبوط الحاد فى أسعار القطن صدر قرار بتحديد مساحة الأراضى المنزرعة قطنا الى ثلث المساحة وتدخل الدولة مشترية فى سوق منيا البصل، ولقد ظهر أنه لاتحديد المساحة ولاتدخل الدولة فى الأسواق يمكن أن تعطى نتائج مريضة وذلك لأن المحصول المصرى يمثل نسبة ضئيلة من الانتاج العالمى[٣] وشهد عام ١٩٢٦ هبوطا أخر فى أسعار القطن حيث وصلت أسعاره الى ٣٠ دولار فعادت الحكومة المصرية لسياستها فى تحديد مساحة الأراضى المنزرعة قطنا الى ثلث المساحة النزرعة فى موسم ١٩٢٧، ١٩٢٨/ ١٩٢٩،وانتهى عام ١٩٢٦ نتيجة لهبوط أسعار القطن بعجز فى الميزان التجارى يقدر بـ ٩ ملايين جنيه[٤]

وقد جاء فى تقرير ٤ مايو ١٩٢٧ الذى اعتاد مستر Todd رئيس الادارة القطنية بليفربول كتابته عن القطن أن أسعار القطن فى صعود مستمر خصوصا ما كان منها خاصا بالقطر المصرى ويظهر أن العامل الأكبر فى هذا الصعود الفيضان العظيم فى نهر المسيسبى[٥]

---

[١] التجارة، الجمعة ١١ اغسطس ١٩٢٢ .

[٢] دكتور جمال الدين محمد سعيد، اقتصاديات مصر طـ١ القاهرة ١٩٥٠ ص٣٥-٣٦

(3) Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, London 1938, PP. 193-194.

(4) Ibid, PP. 212-213.

[٥] التجارة والصناعة، العدد الرابع، السنة الثالثة، يولية ١٩٢٧.

A.U.D. LIBRARY

مما يؤكد الارتباط الشديد بين القطن المصرى والقطن الأمريكى فمجرد فاجعة الفيضان فى المسيسبى تجعل أسعار القطن المصرى فى صعود مستمر، كما تعرض سعر القطن فى عام ١٩٣٠ الى هبوط شديد حتى قلت نسبته فى الصادرات المصرية من ٤٧,٧١٨,٠٠٠ جنيها ستة ١٩٢٨ الى ١٥,٧٥٣ سنة ١٩٣١ [١] والسبب فى تلك الأزمة التى تعرضت لها بورصة نيويورك من هبوط اسعار الأسهم وهبوط أسعار القطن نتيجة لذلك، ونظرا لأن تطور الاقتصاد المصرى فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الأولى مرتبط بالتطورات فى لندن وأمريكا فأن ارتباط مصر بالاسترلينى أدت بمصر فى فترات متعاقبة لتتضخم والانكماش التى نالتها بريطانيا وحيث إن الأوضاع فى لندن وامريكا مسئولة عن سعر القطن الامريكى الذى يعتمد عليه سعر القطن المصرى [٢] وحيث إن سعر القطن الامريكى ذا تأثير واضح فى مختلف الأسواق بحيث نجد القطن المصرى كان فى مختلف تقلباته يتبع تقلبات أسعار القطن الامريكى [٣].

إذن فالعامل الرئيس الذى يحدد سعر القطن المصرى هو القطن الامريكى والسبب فى ذلك الكمية القليلة جدا التى يساهم بها المحصول المصرى بالمقارنة بالمحصول الأمريكى الأمر الذى لم يجعل للقطن المصرى نفوذ على الاطلاق واستمرار اعتماد سعر القطن المصرى على كمية الانتاج الامريكى من القطن [٤] بحيث إن اية تقلبات فى سعر القطن فى امريكا تؤدى الى تقلبات مشابهة فى مصر والنقطة الوحيدة التى تسيطر عليها مصر هى أفضلية القطن المصرى على الأمريكى [٥].

ولقد قام البروفسور برشيانى بدراسة الارتباط بين القطن الامريكى والمصرى فى الفترة من ١٨٨٠-١٩١٣ ويمكن تلخيص نتائجه بأن سعر القطن الامريكى هو أهم العوامل التى تؤثر فى تحديد سعر القطن المصرى وقد قدر برشيانى درجة تأثيره بـ ٦٠% [٦] وقام الدكتور جمال الدين محمد سعيد بدراسة للعلاقة بين أسعار القطن

---

(1) Crouchely, op.cit, PP. 214-215.

(2) Ibid, P. 214.

(٣) جاد لبيب، المرجع السابق ص١٣٩.

(4) El- Sarki, Mohamed Yousef, La Monoculture Du Cotton En Egypte et le Development economique, Genve, Libarairie, Dro 1964, PP. 247-248.

(5) Crouchely, op.cit, P.22

(٦) جمال الدين محمد سعيد، المرجع السابق ص٩١-٩٢.

السكلاريدس فى فترة خمسة عشرة سنة تبدأ ١٩٢٢ وتنتهى فى عام ١٩٣٦ حيث كان السكلاريدس فى أوج عظمته فى عام ١٩٢٢، ويمثل ٧٥% من الأراضى المزروعة فى عام ١٩٣٦، فوجد أن كل تغير فى أسعار القطن الامريكى يصحبها تغيير فى نفس الاتجاه فى أسعار السكلاريدس "المصرى" فى ١٣ حالة من ١٥ حالة وقد كان معامل الاتباط بين الظاهرتين = ٠,٨٠ [١].

والعامل الحاسم فى معامل الارتباط هى كمية المحصول بين البلدين والجدول التالى يوضع انتاج القطن فى الدول الرئيسية المنتجة للقطن والنسبة المئوية للانتاج العالمى

جدول رقم ٦ :

يوضح الدول ارئيسية المنتجة للقطن والنسبة المئوية من الانتاج العالمى

الدولة	الانتاج بألاف البالات	النسبة المئوية للانتاج العالمى
الولايات المتحدة	١٢٨٧٨	%٤٣,٤
الهند وباكستان	٤٩٨٤	%١٦,٨
روسيا	٣٤٣٠	%١١,٥
مصر	١٨٧٤	%٦,٢
الصين	١٧٤٢	%٥,٩
البرازيل	١٩٣١	%٦,٥
المكسيك	٢٩١	%١,٠
أقطار أخرى	٣٥٦٥	%٨,٦ [*]

جـ – أزمة شحن القطن الامريكى والوفد التجارى الامريكى :

كانت طريقة شحن القطن تتم بالاتفاق بين تجار تصدير الأقطان ووكلاء شركات الملاحة الانجليزية وذلك بلاتفاق مع تلك الشركات على شحن الأقطان للموانى

---

(١) نفس المرجع ص٩١-٩٢ وعن ارتباط القطن المصرى بالبورصات العالمية، انظر محمد احمد فرغلى "باشا" عشت حياتى مع هؤلاء، ط٢، القاهرة ١٩٨٤ص٥٧

(*) مصدر الجدول : دكتور عاصم محروس، القطن المصرى فى العلاقات المصرية البريطانية من واقع اوراق الهيئة النيابية السابعة ١٩٣٨-١٩٤٢، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣ ص٢٠-٢١.

A.U.D. LIBRARY

الانجليزية والامريكية بأجرة ثابتة مدة الموسم كله ويحرر عقد بينهم بناء على ذلك وكانت أجرة الشحن للموانى الانجليزية ١٢ شلنا عن البالتين، ١٨ شلنا للموانى الامريكية عن كل بالتين، ثم ارتفعت أجرة الشحن بعد الحرب العالمية الأولى الى ١٢٠ شلنا، ١٨٠ شلنا للموانى الانجليزية والامريكية على التوالى، وفى شهر يوليو ١٩٢٠ سعى مجلس شركة الملاحة فى الولايات المتحدة- الذى يعتبر من ضمن مصالح الحكومة الامريكية وكل تعاقد معه يعد كأنه معقود مع الحكومة الأمريكية نفسها- من خلال قنصل الولايات المتحدة بالاسكندرية فى مزاحمة شركة الملاحة الانجليزية لشحن الاقطان المصرية المصدرة للخارج وتقرر إجراء مناقصة بين الطرفين عن أجور الشحن لموسم ١٩٢٠-١٩٢١ وكلف الطرفان بعرض فئاتهما لأجرة الشحن فلما علمت الشركات الانجليزية بالفئات الامريكية وكانت منخفضة جدا، قدمت هى ايضا فئات منخفضة حيث جعلتها ستين شلنا عن البالتين للموانى الانجليزية وتسعين شلنا للموانى الامريكية[١]

وأخبرت بذلك الشركات الامريكية وأعطى لها ميعاد للرد، ولما تأخر الرد اعتبر انها كفت عن المزاحمة وتعاقدت لجنة شركة المحاصيل المصرية مع الشركات الانجليزية على فئاتها، ولكن مجلس الشركات الامريكية أكد أنه لم يكف عن المزاحمة فى عام ١٩٢١، وإنما كان بعض وكلاء المجلس الموجودين فى لندن قيل لهم أن العقد سيحرر ويوقع فى لندن نفسها وانتهز وكلاء الشركات الانجليزية الفرصة وتعاقدوا مع تجار الصادرات فى مصر فلم يسع الشركات الامريكية وقد تم الأمر بهذه الصورة الا الانسحاب[٢].

وفى شهر مايو ١٩٢١ أعلن قنصل الولايات المتحدة بأن لجنة شركة المحاصيل ستنظر قريبا فى مسألة أجور الشحن فى المواسم المقبل وطلب من الطرفين - الشركات الانجليزية والامريكية أن يقدما فئاتهما للشحن داخل مظاريف مختومة وعند فتح المظاريف وجد أن الشركات الانجليزية قدمت ستين شلنا لموانئ الولايات المتحدة وأربعين شلنا للموانى الانجليزية، وقدمت الشركة الامريكية ٤٠ شلنا لموانى الولايات المتحدةو ٢٥ شلنا للموانى الانجليزية وقد حضر جلسة افتتاح المظاريف ١٦ عضوا من

---

[١] الجريدة التجارية المصرية، السنة الاولى ، العدد ٧، ٤ يوليو ١٩٢١ ص٣.

[٢] نفس المرجع.

لجنة شركة المحاصيل فقرر ١٥ عضوا منهم إعطاء الشحن للموانى الأمريكية لمجلس الشركات الامريكية ولكن العضو السادس عشر امتنع وهدد بانسحاب شركته من شركة المحاصيل إذا شحن قطن للموانى الامريكية على بواخر امريكية ولأن القرار يجب أن يكون باجماع الأصوات أجلت اللجنة قرارها على أمل ان يتفق مؤتمر الشركات الامريكية مع الشركات الانجليزية[١] ولما كان وكلاء شركات الملاحة الانجليزية متحدين فى المصلحة مع تجار الصادرات فقد أجرى معهم التهديد بمنع تفريغ الأقطان المشحونة على بواخر عنبر انجليزية ونتيجة لهذا التهديد حرر العقد بين الطرفين- الشركات الانجليزية وتجار الصادرات- على شحن القطن للموانى الامريكية بأربعين شلنا للبالتين، ٣٠ شلنا للموانى الانجليزية ووقع جميع التجار العقد ماعدا خمسة تجار، ولأن القرار بإجماع الأصوات فقد عارض بعض التجار فى تنفيذ العقد وسعوا الى فسخه[٢] وطالبت النقابة الزراعية المصرية تدخل الحكومة لإنهاء إجحاف الشركات الانجليزية ونتيجة لطرق التهديد التى استعملها وكلاء شركة الملاحة الانجليزية استأذن مجلس شركات الملاحة الامريكية حكومته أن يعلنوا للوكلاء المذكورين وتجار الصادرات بأنه إذا شرع فى تنفيذ العقد المحرر بينهما بالوسيلة التى استخدمت بغير عدل ولا إنصاف فلن يسمح فى العام القادم بدخول القطن للولايات المتحدة إذا كان مشحونا على باخرة تابعة لمؤتمر ليفربول عملا بقانون جونس الصادر ١٩٢٠، و مؤداه حماية المصالح الامريكية إزاء من لاتجد حكومة الولايات المتحدة عندهم انصافا فى حالة مزاحمة أعمالهم الملاحية معهم فيسوغ لحكومة الولايات المتحدة أن تمنع بواخر الأمم المتسببة فى هذه المعاملة غير العادلة من الدخول فى الموانى الامريكية" ولذلك فإن تجار تصدير الأقطان الذين تعاقدوا مع الشركات الانجليزية لايستطيعون أن يصدروا قطنا لأمريكا مادامو مرتبطين مع هذه الشركات[٣] وإذا أصرت الحكومة الامريكية على تنفيذ هذا القانون فستتعرض الأقطان المصرية وزراعتها لضرر كبير إذ تكون الأسواق الامريكية مغلقة أمامها فتحتكرها الأسواق الانجليزية وتتحكم فى الأسواق كما تشاء وقد أدى تهديد الولايات المتحدة بتطبيق قانون جونس الى تراجع الشركات الانجليزية ووصولها الى حل مع

---

[١] الجريد التجارية، العدد ٣٨، الثلاثاء ٥ يوليو ١٩٢١.

[٢] نفس المرجع ، العدد ٣٩، الأربعاء ٦ يوليو ١٩٢١.

[٣] نفس المرجع.

A.U.D. LIBRARY

الشركات الامريكية فقد كان تطبيق قانون جونس سيؤدى الى عواقب وخيمة لاتقتصر نتائجها على شحن القطن المصرى فقط بل على وكلاء الشركات الانجليزية[١] وفى النهاية قبل وكلاء الملاحة البريطانية التنازل لوزارة البحرية الامريكية عن نصف القطن المشحون رأسا من الاسكندرية الى الولايات المتحدة[٢] ونتيجة لذلك خرجت الولايات المتحدة من تنافسها مع الشركات الانجليزية بجزء من الحلوى الوطنية أو شاركت بريطانيا فى هذه الحلوى الوطنية المصرية، ولكن كان للنزاع الذى حدث بين شركات الملاحة الامريكية والانجليزية على شحن القطن أثره فى اعتزال القنصل الامريكى بالاسكندرية من منصبه وسفره للولايات المتحدة حيث جعل همة فى المدة التى قضاها بها نشر الدعوة لايجاد بنك أمريكى بمصر ولذلك أعادته الحكومة الامريكية الى منصبه فى الاسكندرية وشفعت تعينه بارسال وفد تجارى امريكى للبحث فيما يقوى الروابط التجارية بين البلدين وكان مهمة الوفد، دراسة حالة مصر الاقتصادية ثم رفع تقرير بذلك الى الدوائر المالية الامريكية[٣] ومهمة الوفد تشبه الى حد كبير المهمة التى ارسلت من أجلها الادارة الامريكية ويليام هودجسون William Hodgson أحد أعضاء السفارة الامريكية فى استابنول الى مصرعام ١٨٣٣ لدراسة امكانية تقوية الروابط التجارية بين البلدين[٤].

وعلى أثر معرفة الدوائر الصحفية المصرية بنبأ هذا الوفد الامريكى بدأت الصحف المصرية تنشر المقالات الداعية لتشجيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ولتكون تلك المقالات تحت أعين الوفد الامريكى المنتظر وصوله وكانت هذه المقالات تحمل مشاريع لانشاء بنك امريكى بمصر وأن يكون هذا البنك شركة امريكية مركزها الأساسى مدينة نيويورك ومركزها العمومى الاسكندرية برأسمال قدرة خمسة ملايين جنيه مصرى ويكون ضمن مجلس ادارته بالاسكندرية مستشارون مصريون كما يجب أن يكون وكيله ورئيس قلم الكمبيالات والاستعلامات من المصريين، بالاضافة الى نشر مشروع بنك الفلاح Peasant's Bank ومؤداه أن تؤسس هذا البنك شركة مصرية مساهمة برأسمال قدرة ٥ مليون جنيه يغطى قيمة نصف أسهمه بنك مصر من سنداته، والنصف الآخر

(١) التجارة، ٧ اغسطس ١٩٢١.

(٢) الجريد التجارية، العدد ٣٦، الاثنين ٨ اغسطس ١٩٢١.

(٣) التجارة ، ٣١ يوليو ١٩٢١.

(٤) لينوار تشامبرز رايت، المرجع السابق، ص١١ وكذلك محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق ص٢٤٩-٢٩٠.

يغطية البنك الامريكى ويكون مركز هذا البنك مدينة القاهرة ويكون له فروع فى كل مراكز القطر وغرضه ترقية الأحوال الزراعية[١] ونشرت الصحف كذلك مشروع شركة مصر للحليج والتخزين العمومى The Miser Cirners & Warehouse Co.S.H وتؤسس هذه الشركة على نفس الطريقة المؤلفة بها شركة بنك الفلاح[٢]

ووصل الوفد التجارى الامريكى فى صباح يوم الجمعة ٩ مارس ١٩٢٣ وقد قوبل فى ميناء الاسكندرية مقابلة رسمية من كبار المشتغلين بالأعمال الاقتصادية ورؤساء الغرف التجارية وعلى رأسهم عثمان بك رفقى وكيل مصلحة التجارة والصناعة مندوبا عن وزارة المالية، وسفير امريكا بالقاهرة ورؤساء الغرف التجارية الأجنبية وأقيمت للوفد حفلة شاى فى المعرض الدائم لمصلحة التجارة والصناعة، وتقرر أن يسافر بعض رجال الوفد الامريكى الى فلسطين، والأخرون يعودون عن طريق الاسكندرية الى امريكا[٣].

ولم تشر الوثائق الامريكية، أو الوثائق المصرية الى أى شيء عن الوفد التجارى الامريكى ولم تنشر الصحف أى شيء عن تقرير الوفد اللأمريكى، ولم تؤثر زيارة هذا الوفد لمصر على تحسين العلاقات التجارية بين البلدين إذ أنه فى نفس العام فرضت أمريكا ضريبة على القطن المصرى طويل التيلة صحيح أنها الغتها فيما بعد ولكنها عادت ففرضت ضريبة أخرى ١٩٣٠ على القطن المصرى طويل التيلة

كما أنه لم تزد صادرات مصر للولايات المتحدة فى تلك السنة نتيجة لزيارة هذا الوفد الامريكى، وفى النهاية يمكن أن نقول- من وجهة نظرى- أن الوفد الامريكى كان وفد استطلاع معلومات فقط.

د – صادرات مصر من القطن للولايات المتحدة والتعريفة الجمركية للولايات المتحدة على القطن المصرى

كان ترتيب الولايات المتحدة يأتى فى المرتبة من بين الدول المستورده للقطن وبذرته بعد بريطانيا، وخلال الفترة من ١٩٢٢-١٩٢٩ كان مقدار ما صدرته مصر للولايات المتحدة من القطن كالآتى :

(١) الجريدة التجارية، العدد ٥١٦، ٨ مارس ١٩٢٣.

(٢) نفس المصدر ، العدد ٥١٧، الجمعة ٩ مارس ١٩٢٣.

(٣) التجارة، الاربعاء ١٤ مارس ١٩٢٣.

A.U.D. LIBRARY

جدول رقم (٧) :

يوضح صادرات للولايات من القطن من الفترة ١٩٢٢-١٩٢٩

السنة	القيمة	الوارد من مصر مباشرة		الوارد من مصر عن طريق إنجلترا	
	الوزن	قطن طويل التيلة	قطن قصير التيلة	قطن طويل التيلة	قطن قصير التيلة
١٩٢٢	بالرطل	٤٤٨٦١٠٠٠	٧٥٥٤٩٠٠٠	٣٨٨٩٠٠٠	٢٢٠٤٠٠٠
	بالدولار	١٣٦٥٠٠٠٠	١٩٨٨٦٠٠٠	١٥٠٩٠٠٠	٥٥٤٠٠٠
	بالرطل	٤٨٧٣٢٠٠٠	٧٨٢٤٠٠٠	١٥٨٩٠٠٠	١٦٧٦٠٠٠
١٩٢٣	بالدولار	١٤٩٠٤٠٠٠	٢١٤٨٦٠٠٠	٥٦٥٠٠٠	٣٥٦٠٠٠
	بالرطل	٥٩٣٦٤٠٠٠	٢١٧٧٣٠٠٠	٣٤٧٣٠٠٠	١٥٤٣٠٠٠
١٩٢٤	بالدولار	٢١٠٧٣٠٠٠	٧٢١٢٠٠٠	١٤٢٨٠٠٠	٥٨١٠٠٠
	بالرطل	٤٦٣١٩٠٠٠	٥٣١٧٧٠٠٠	١٨٢٧٠٠٠	١٥١٠٠٠٠
١٩٢٥	بالدولار	١٨٨٨٠٠٠٠	١٨٩٩٤٠٠٠	١٠٥٧٠٠٠	٥٢٥٠٠٠
	بالرطل	٤٩٤٠٥٠٠٠	٦٠٨٥٥٠٠٠	٤٣٢٨٠٠٠	١٧٦٣٠٠٠
١٩٢٦	بالدولار	١٦٩٢٨٠٠٠	١٥٢٧٦٠٠٠	١٦١٢٠٠٠	٤٧٦٠٠٠
	بالرطل	٥٨٠٦٥٠٠٠	٦٤٧١١٠٠٠	١٠٨٣٣٠٠٠	٢٥٥٤٠٠٠
١٩٢٧	بالدولار	١٥٥١٤٠٠٠	١٤٤٩٤٠٠٠	٣٩٦٠٠٠٠	٦٩٨٠٠٠
	بالرطل	٣٤٩٧٥٠٠٠	٥٤٢٥٦٠٠٠	٥٩٦٨٠٠٠	٢٦٣٠٠٠٠
١٩٢٨	بالدولار	١١٣٥٣٠٠٠	١٤٤٥٨٠٠٠	٢٥١٢٠٠٠	٧١٣٠٠٠
	بالرطل	٤٤٠١١٠٠٠	٨٥٢٩٤٠٠٠	٧٧١٦٠٠٠	٣٨١٧٠٠٠
١٩٢٩	بالدولار	١٤٤٨٦٠٠٠	٢٠٨٣٦٠٠٠	٣٢٠١٠٠٠	(*)٩٩٥٠٠٠

(*) مصدر الجدول: الارشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٥٣٠ ملف رقم ٣/٧/١٣١.

وخلال الفترة من ١٩٣٠-١٩٣٨ كانت صادرات القطن من مصر للولايات المتحدة فى هبوط شديد كما يمثلها الجدول التالى:

جدول رقم (٨) :

يمثل صادرات مصر للولايات المتحدة من القطن بالاف القنطارات فى الفترة من ١٩٣٠-١٩٣٨

العام	كمية القطن المصدرة للولايات المتحدة بالألف القنطارات	القيمة بالآف الجنيهات
١٩٣٠	٣٧٣,٠٠٠	١,٦٩٠
١٩٣١	١٨٦,٥٠٠	٥١٤
١٩٣٢	٤٠٥,٠٠٠	١,١٤٢
١٩٣٣	٣٧٥,٣٠	١,٠٧٧
١٩٣٤	٣٥٨,٤٠٠	١,٠٨٧
١٩٣٥	٢٧٠,٦٠٠	٩١١
١٩٣٦	٢٦١,١٠٠	٩٧١
١٩٣٧	٢٥٧,٧٥٠	٩٩٥
١٩٣٨	١٦٦,٠٠	(*)٥٢٣

ويلاحظ من الجدول أن كمية القطن المصدر للولايات المتحدة قد هبطت هبوط هبوطا كبيرا خلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٨، وكان معدل الهبوط ١٢٩,٩% والسبب فى ذلك الضريبة التى فرضتها الولايات المتحدة على القطن طويل التيلة فى علم ١٩٣٠ لحماية انتاجها من القطن طويل التيلة من المنافسة التى يواجهها من أقطان الدولة الأخرى الطويلة التيلة.

هذا عن صادرات مصر الولايات المتحدة من القطن، أما عن التعريفة الجمركية التى فرضتها الولايات المتحدة على القطن المصرى، فقد بدأت الولايات بفرض تعريفة على القطن المصرى فى عام ١٩٢١ مقدارها ٣٣ مليما على كل رطل من القطن ومن الجدير بالذكر أن المصانع الامريكية التى تصنع اطارات الكاوتشوك اعترضت على هذه

(*) مصدر الجدول: Department of state 1938, op.cit, PP. 705-706, Abbas, Mohamed Hosny, op.cit, PP. 213-214.

A.U.C. LIBRARY

الضريبة(١) كما قامت النقابة الزراعية المصرية العامةبالسعى لـدى أصحاب مغازل امريكا الشمالية للاستعانة بهم لإلغاء هذه الضريبة وبالفعل ألغتها الحكومة الامريكية فى ستمبر ١٩٢٢ (٢) وذلك نتيجة لضغوط أصحاب المصانع الامريكية لصناعة اطارات السيارات.

وفى يونيه ١٩٢٩ دعا الرئيس هوفر Hoover لجلسة خاصة فى الكونجرس لدراسة الوضع الزراعى واقترح الرئيس فى هذه الجلسة اصدار تعريفه جمركية جديدة (٣) وقد جاءت دعوة الرئيس هوفر استجابة الى مطالب كبار الملاك الامريكيين لحماية انتاجهم من المنافسة والتى سارت جهودهم فى ذلك فى خطين متوازيين الأول المطالبة بزيادة الرسوم على الواردات التى لها مثيل مما ينتجه المزارعون والثانى: المطالبة بتخفيض رسوم التصدير على مايصدر من هذا الانتاج(٤)

وبناء على تلك الدعوة أصدر الكونجرس فى عام ١٩٣٠ قانون تعريفه هولى- سموت Hawley-Smoot والتى عارضتها ٣٨ دولة وأظهرت تلك المعارضة لحكومة واشنطون(٥) وأعلن ١٠٢٨ اقتصادى امريكى من ١٧٩ كلية امريكية معارضتهم للتعريفة وحذروا الرئيس من اتخاذ الدول الآخرى رسوما انتقامية ضد البضائع الامريكية"(٦) وضرب هوفر عرض الحائط بنصائح مستشارية الإقتصاديين بيم وأصر على تنفيذ رسوم تعريفه سموت هولى(٧) وفى هذه التعريفة فرضت الولايات المتحدة رسما قدره ٧ سنتات على كل رطل من القطن طويل التيلة الذى لايقل طول اليافة عن قيراط وثمن قيراط ١ ١/٨ (٨).

وأزعج صدور هذه الضريبة الحكومة المصرية والتى بدأت تتحرك لرفع هذه

(١) المقتطف ، الجزء الرابع، المجلد ٦١، نوفمبر ١٩٢٢ ص٣٨٦.
(٢) الجريدة التجارية، العدد ٥٧٠٢، السنة الثالثة، ٢٥ مايو ١٩٢٣.
(3) Taussig, F.W, The Tariff History of the United States, G.P. Putnaman's Sons, New York, London 1966, P. 491.
(٤) دكتور عاصم الدسوقى، المرجع السابق ص ١٢٨-١٢٩.
(5) Baily, Thomas, A diplomatic History of American people, Tenth edition 1980, New Jersy, PP.664-665.
(6) Barlet, Ruhl, op.cit, PP. 404-405.
(٧) جون ودز، المرجع السابق ص٢٥.
(٨) الاهرام، العدد ١٦٢٥٩، الثلاثاء ١١ مارس ١٩٣٠.

الضريبة العالية حيث إن أغلب القطن المصرى المصدر للولايات المتحدة قطن طويل التيلة ويشكل نسبة كبيرة من صادرات مصر للولايات المتحدة حيث يشكل القطن وبذرته أكثر من ٩٣% من صادرات مصر للولايات المتحدة حيث تشترى الولايات المتحدة ١٥٠ الف بالة من القطن المصرى تستهلك صناعة إطارات السيارات نحو ٩٠ الف بالة منها(١) ونتيجة لهذه الضريبة ارسل رئيس بورصة البضائع بالاسكندرية جول خلاط برقية الى وزير امريكا المفوض بالقاهرة لفت فيه نظر الوزير الامريكى الى ماتحدثه الضريبة من سوء التأثير فى مصر من جهة وفى الصناعات الامريكية التى تعتمد على القطن المصرى من جهة أخرى(٢)

وقدمت الحكومة المصرية مذكرة للحكومة الامريكية اعترضت فيها بشكل عام على زيادة الرسوم الجمركية الامريكية على الصادرات المصرية لأمريكا بالقطن - البصل- المنجنيز وذكرت الحكومة المصرية بأن الرسوم الجديدة غير ملائمة لنمو العلاقات التجارية بين البلدين"(٣) وفى نفس الوقت أرسلت الخارجية المصرية لمفوضيتها بواشنطون تستعلم منها عن أنواع الصناعات التى يستخدم القطن المصرى فيها بأمريكا ونسبة ما تستهلكه كل صناعة من القطن المصرى والأثر المنتظر لفرض الضريبة الامريكية فى استعمال القطن المصرى(٤) واهتم مجلس النواب المصرى بمسألة الضريبة حيث قدم أحد النواب سؤالا الى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخاجية عن جدية الحكومة المصرية فى مساعيها لاقناع حكومة الولايات المتحدة للعدول عن هذه الضريبة خصوصا أن صادرات مصر للولايات المتحدة من القطن هبطت من ٧٥٠ الف قنطار الى ٧٥ الف قنطار نتيجة لهذه الضريبة وطالب العضو الحكومة المصرية أن تتخذ إجراءات انتقامية ضد صادرات الولايات المتحدة الى مصر حيث ذكر أن كل حكومة لها مطلق الحرية فى فرض الضرائب ولكن إذا زادت الضريبة عن الحد المعقول وجب على الدولة التى زيدت الضرائب على حاصلاتها أن تقابل المثل وهى قاعدة اقتصادية يطلق

(١) الجريدة التجارية المصرية، العدد ٢٤٣٣ السنة التاسعة، الجمعة ٧ مارس ١٩٣٠.
(٢) الجريدة التجارية المصرية، العدد ٢٤٣٣، السنة التاسعة الجمعة ٧ مارس ١٩٣٠.
(٣) التجارة والصناعة، العدد العاشر، السنة السادسة ديسمبر ١٩٣٠ ص١٣٤-١٣٧ وبهذه الجريدة النص الكامل لمذكرة الحكومة المصرية للحكومة الامريكية.
(٤) الارشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٥٣٠، ملف رقم ٣/٧/١٣١.

A.U.C. LIBRARY

عليها droits represille [1] كما طلب كذلك سير بدراوى باشا وزيــر الماليــة باتخــاذ اجراءات انتقامية ضد الواردات الامريكية الى مصر [2]

كما قامت المفوضية المصرية بواشنطون ١٩٣٨ بمساعى كبيرة لدى الخارجيــة الامريكية من أجل تخفيض هذه التعريفة حيث قدمت المفوضية المصرية مذكرة الخارجية الامريكية ذكرت فيها أن الولايات المتحدة كانت من أكبر الدول المشترين للقطن المصرى "بعد بريطانيا"[*] وأنه بعد صدور قانون سموت هولى ١٩٣٠ انخفضت صادرات القطـن المصرى للولايات المتحدة بشكل كبير حيث إن الولايات المتحدة استوردت من مصر فـى عام ١٩٢٩ (١,٢٧٧,١٠٠) قنطار ثم انخفضت واردات الولايات المتحدة من مصر الى (٣٧٣,٠٠) قنطار ١٩٣٠ ثم وصلت وارداتها الى ٢٥٧,٧٥٠ قنطـار ١٩٣٧ نتيجـة لصدور قانون سموت هولى [3] ،أى أن نسبة صادرات مصر للولايات المتحدة من القطن قد انخفضت خلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٧ الى ٧٩,٨٢% نتيجة لصدور هذا القانون، (وطلبت المفوضية المصرية تخفيض الضريبة الامريكية على القطن حتى تزيـد ونتقـدم ثمرة العلاقات الطيبة بين البلدين [4] وردت الخارجية الامريكية على المذكـرة المصريـة بأن تخفيض الرسم على القطن طويل التيلة يتم من خلال معاهدة تجارية علـى أسـاس معاملة الدولة الأكثر رعاية[5] وبالفعل دخلت الحكومة المصرية فى مناقشات تمهدية لعقد اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة وذلك للوصول الى تخفيض الضريبة المفروضة على القطن طويل التيلة (وكذلك البصل والمنجنيز) وأثناء المناقشة التمهيدية للمعـاهدة ذكـر الوزير المصرى المفوض بواشنطون فى مذكرة لوزارة الخارجية الامريكية أن متوسـط صادرات مصر للولايات المتحدة من القطن خلال الفترة من (١٩٢٥- ١٩٢٩)، كـانت ٦,٥٤٣,٦١٧ جنيها ثم هبطت قيمة هذه الصادرات الى ٩٩٤,٦٦٠ جنيـها فـى عـام ١٩٣٧ وأن السبب فى هذا الهبوط الحاد أن مصر ليس لديها محصول آخـر للتصديـر

---

(1) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد الاول ١٩٣١ ص٨٧.

(2) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقـاد الثـانى ١٩٣٨-١٩٣٩، الاثنيـن ٥ ديسـمبر ١٩٣٨ ص٣٩.

(*) حيث يشكل القطن المصرى ٨٠% من قيمة الصادرات المصرية لبريطانيا لمزيد من التفاصيل انظر Crouchely: The investment of Foreign Capital in Egyptian companies and Public Dept, Cairo, 1936, P.178.

(3) Department of State, 1938, Vol.II, op.cit, No. 570, PP. 705-706.

(4) Ibid, P.706.

(5) Ibid, Mem of conversation, by the Assistant Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Alling), Washington, Dec 8, 1938, PP. 708-709.

للولايات المتحدة، يمكن أن يعوض هذا الهبوط فى تجارتها مع تلك الدولة، وأن الحكومة المصرية لن ترفع أيا من رسومها الجمركية التى يمكن أن تؤثر بشـكل خـاص علـى الصادرات الامريكية لمصر"[1]

واهتمت المفوضية المصرية بواشنطون فى مناقشتها للاتفاقيـة التجاريـة مـع السلطات الامريكية على شىء واحد فقط هو تخفيض التعريفة على القطن الطويل التيلـة بمقدار ٥٠% من قيمة هذه التعريفة[2] دون التركيز على اتفاقية تجارية تضـع ضمـن بنودها مسألة تنظيم التعريفية الجمركية بين البلدين ولكن كان لنشوب الحرب العالميـة الثانية وتدهور الأحوال فى أوروبا وأمريكا أثره فى اعتذار الحكومة الامريكية فى عقـد معاهدة تجارية مع مصر فى ذلك الوقت، مما أدى الى فشل الحكومـة المصريـة فـى تخفيض الضريبة الامريكية على القطن المصرى طويل التيلة[3]

٢- البصل والسجائر وحماية البضائع الوطنية

كانت مصر ثالث دولة فى العالم تقريبا من حيث كمية انتاج البصل بعد الولايـات المتحدة وأسبانيا وثانى الدول المصدرة له بعد أسبانيا الى وقت قريـب، إذ أن الولايـات المتحدة تستهلك إنتاجها محليا، ولكن مصر تحتل المرتبة الأولى من حيث جودة النـوع، والبصل محصول نقدى Cash Crop فهو يشارك القطن فى ذلك، ولمصر مـيزة انتـاج محصولين من البصل شتوى وصيفى وهذه ميزة هامة فـى التسـويق إذ تتمكـن مـن استمرار عرضه فى الأسواق الخارجية طوال العام [4] وشغل البصل ١,٦% من اجمـالى صادرات مصر من البقول والتى تبلغ ٢% من اجمالى ضادرات مصر فـى الفـترة مـن ١٩٢٤-١٩٢٨، ويصدر من المحصول المصرى كل عام ٥٥% الى ٦٠% من الانتـاج وكانت الدول التى تصدر اليها مصر انتاجها مـن البصـل ايطاليـا وألمانيـا وفرنسـا والولايات المتحدة وهولندا[5]

---

(1) Department of State, "Foreign Relation of the United States 1939, IV, Op. Cit Aide-Memoire, The Egyptian Legation to the Department of State, Washington, March,15 1939, PP. 488-498.

(2) Ibid, Mem of Conversation, by Mr, Vernol. L. Phelps of the Division of Trade Agreements, Washington, july 31, 1939, P. 499.

(3) Ibid, Mem of Conversation, by the Assistant secretary of State [Grady.], Washington, Dec 5, 1939, PP. 505- 506.

(4) دكتور جمال الدين محمد سعيد، التطور الاقتصادى فى مصر طـ١ الاسكندرية ١٩٥٤ ص ٢١٤.

(5) Abbas, Mohamed Hosny, op.cit, PP. 97-98.

وكان البصل يمثل المحصول الثانى بعد القطن من صادرات مصر للولايات المتحدة كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٩) :

صادرات مصر للولايات المتحدة من البصل بالاف الأطنان ١٩٢٢-١٩٢٨

السنة	١٩٢٢	١٩٢٣	١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨
صادرات مصر للولايات المتحدة	٧,٧٨٤	١٤,٤٥١	٤,٧٩٤	٢١,٣١٦	١٦,٨٨٢	٢١,٥٧٠	١٩,١٤٤(*)

ويلاحظ من الجدول السابق أن صادرات مصر من البصل فى تزايد مستمر الا فى ١٩٢٨ فقد هبطت الصادرات من ٢١,٥٧٠ طنا ١٩٢٧ الى ١٩,١١٤ طنا وذلك نتيجة للاشاعة التى انتشرت فى تلك السنة عن نيه امريكا لزيادة الضرائب الجمركية على البصل المصرى وذلك نتيجة لضغط بعض المزارعين فى الولايات المتحدة على حكومة هوفر Hoover لزيادة الضرائب على البضائع الأجنبية التى تستوردها الولايات المتحدة ويكون لها مثيل فى الولايات المتحدة، وذلك لحماية المنتجات الوطنية الامريكية واستجابت حكومة هوفر فى النهاية وزادت الضريبة على البصل حيث أصبحت ٢,٥ سنت عن كل رطل ونفذ هذا الرسم ابتداء من ١٧ يونيه ١٩٣٠ وتحركت الحكومة المصرية لإلغاء هذه الضريبة أو تخفيضها فقد قام القائم بالأعمال المصرى بواشنطون بالمناقشة مع مدير ادارة الشئون التجارية للشرق الأدنى بالخارجية الامريكية والستشار الاقتصادى لوزارة الخارجية الامريكية وطلب منهما النظر فى إمكان تطبيق التعريفة الفصلية لأن تطبيق هذا المبدأ يوفق بين مصلحة الولايات المتحدة ومصر" وأن هذه التعريفة الفصلية معمول بها فى استراليا وقال أن البصل المصرى حين يعرض للبيع فى الأسواق الامريكية تكون هذه الأسواق خالية من المحصول المحلى وهذا هو المعنى للتعريفة الفصلية وقد ترك القائم بأعمال المفوضية المصرية الى مدير الشئون التجارية والمستشار الاقتصادى لوزارة الخارجية الامريكية مذكرة تعرب فيها وجهة نظر

(*) مصدر الجدول (١) الوثائق السرية لوزارة الخارجية المصرية الارشيف السرى تحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٥٠٦ ملف رقم ١/٢٥/١٣١، وبه صادرات مصر من البصل للولايات المتحدة بالبوشل "بوشل = ٣٢,٥لتر" وقد حولت البوشل الى طن وذلك لتوحيد وحدة القياس ، بالاضافة الى مجلة التجارة والصناعة ، العدد الثالث، السنة الثالثة ابريل ١٩٢٧ و اخذت منها صادرات مصر للولايات المتحدة من البصل سنة ١٩٢٧، وكذلك
Abbas, Mohamed Hosny, op.cit, Pp. 97,98.

الحكومة المصرية فى هذا الشأن وقد وعد بتقديم هذه المذكرة الى البرلمان الامريكى لأنه هو السلطة المختصة بالمسائل الجمركية"(١).

كما قدمت الحكومة المصرية مذكرة للحكومة الامريكية ذكرت فيها (أن محصول البصل المصرى ينزل السوق الامريكى فى أوائل فبراير من كل عام وفى هذا الوقت لايكون فى امريكا محصول جديد ينافسه المحصول المصرى الا ما كان فى الولايات الغربية ونفقات الانتاج فيها مضافة الى أجرة شحنة الى ساحل الآطلنطى Atalantic تزيد كثيرا عن ثمن البصل المصرى فمعنى ذلك أن البصل المصرى لاينافس البصل الامريكى وأن الرسم (٢,٥ سنت عن كل رطل) الذى نفذ فى ١٧ يونيه ١٩٣٠ رسم فادح لأنه يزيد على ١٠٠% من أصل قيمة البصل المصرى كما يثمن للتصدير فى الاسكندرية، ولذلك فقد أصبح يخشى من نفور المستهلك المصرى من شراء البضائع الامريكية ولاشك أن ذلك سيؤثر على العلاقات الودية التى تربط البلدين نتيجة لاضطواب العلائق التجارية التى تربط البلدين.. وعليه تعرب الحكومة المصرية عن رجائها فى أن تخفض الحكومة الامريكية رسم البصل الى المستوى التى كانت عليه قبل التعديل الأخير"(٢).

كما اقترحت المفوضيه المصرية بواشنطون على الحكومة المصرية بأن تلفت نظر تجار البصل وكبار مصدريين البصل إن الاتفاق مع أحد كبار المحامين فى الولاات المتحدة للدفاع عن وجهة نظر الحكومة المصرية امام الحكومة الامريكية ولما عرض هذا الاقتراح على كبار مصدرى البصل بالاسكندرية صرحوا بأنه ليس هناك فائدة من هذا العمل كما دلت عليه التجارب السابقة(٣) ونظرا للانخفاض الحاد لصادرات مصر للولايات من البصل -والتى انخفضت من ١٦٦,٨٤٢جنيه فى عام ١٩٢٧ الى ١٤,٨١٩ جنيها فى عام ١٩٣٧(٤) أى انخفضت نسبة صادرات مصر للولايات المتحدة من البصل الى ٩١,١٢% -فقد دخلت الحكومة المصرية فى مناقشات تمهدية مع الحكومة الامريكية لعقد اتفاقية تجارية بين البلدين فى يناير ١٩٣٩ واستمرت مناقشات

(١) الأهرام ، العدد ١٦٣٣٥ ، السبت ٣٠ مايو ١٩٣٠

(٢) التجارة والصناعة (السنة السادسة) العدد العاشر ، ديسمبر ١٩٣٠ ص١٣٤ -١٣٧ وتنضمن النص الكامل لمذكرة الحكومة المصرية للحكومة الأمريكية

(٣) الجريدة التجارية المصرية ، العدد ٢٨١ ، الثلاثاء ٢٩ سبتمبر ١٩٣١

(4) Department of state 1939 .IV .op .cit .Aide -Mem, from the Egyptian legation to the Department of state ,p, 488

هذه المعاهدة من يناير الى ديسمبر ١٩٣٩ وكان الهدف الرئيسى من دخول الحكومة المصرية من مناقشات تمهدية مع الحكومة الامريكية لعقد الاتفاقية التجارية هو تخفيض التعريفة الجمركية على البضائع المصرية المصدرة للولايات (القطن، والبصل، والمنجنيز) ولكن كان لنشوب الحرب العالمية الثانية واعتذار الحكومة الامريكية للحكومة المصرية عن عقد الأتفاقية فشل الحكومة المصرية فى تخفيض التعريفة الجمركية الامريكية على البصل وغيرها من المحاصيل المصرية التى تصدر للولايات المتحدة وكان من الواجب على الحكومة المصرية ان تفرض تعريفه جمركية انتقامية على بضائع الولايات المتحدة المصدرة لمصر أسوه بعمل الولايات المتحدة ضد البضائع المصرية.

أما بالنسبة للسجائر المصرية : فقد بدأت هذه الصناعة فى مصر منذ أواخر القرن الماضى ويقال أن السبب فى ظهورها فى مصر حينذاك هو تقرير الحكومة العثمانية فى عام ١٨٧٥ احتكار الصناعة لنفسها مما حمل المشتغلين بها فى تركيا على الهجرة على مصر والاشتغال بصناعتهم فيها[١] وأصبحت هذه الصناعة من الصناعات الرئيسية فى مصر وقد كانت هذه الصناعة توظف ٥٠٠٠ عامل وتنتج سنويا ٦ مليون كيلوجرام من السجائر[٢] وتسهم بحصة لا بأس بها فى الصادرات المصرية كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (١٠) :

صادرات مصر من السجائر ١٩٢٨-١٩٣٨

السنة	المقدار بالطن	القيمة بالجنيه
١٩٢٨	٢٤٩	ـــ
١٩٣٠	٢٧٦	٣١٢,٢٧٩
١٩٣٢	٢٦٢	٢٥,٥٠٠
١٩٣٤	٢٦٣	٢٠٢,٥٠٠
١٩٣٦	٢٣٩	١٦٢,٣٠٠
١٩٣٨	٢٦٨	١٧٤,٠٧١[٣]

(١) دكتور حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص٢٢١

(2) Isswi , charles ; An economic and social Analysis , New york 1947 ,p .86

(٣) مصدر الجدول Abbas ,Mohamed Hosny op. cit ,P,171

ونظرا لجودة السجائر المصرية فقد قامت بعض مصانع السجائر الامريكية بضاعة بعض انواع السجائر وأطلقت عليها اسم سجائر مصرية وطبعت ذلك على العلب[١]

وطبقا للمادة الخامسة من قرار وزارة المالية رقم ٧٣ لسنة ١٩٣١ التى تنص على أنه إذا ثبت على أحد المصدرين أنه- يضع أو يساعد على ضع سجائر فى الخارج مع استعمال كلمات ورسومات وماركات على السجائر أو عليها يفهم منها أن المقصود الايهام بأنها سجائر مصرية فلمصلحة الجمارك الحق فى عدم منحه الدروباك* على جميع السجائر التى يصدرها للخارج" وبناء على ذلك فقد طلبت مصلحة الجمارك من وزارة الخارجية المصرية معلومات عما يباع فى الأسواق الامريكية من السجائر باسم سجائر مصرية فى علب بدون طوابع أو بطوابع مقلدة مع ارسال عينات منها لكن تتخذ المصلحة الاجراءات اللازمة نحو أصحاب هذه المصانع وأرفقت المصلحة فى طلبها للخارجية بيانا بالمحلات الامريكية التى اشتهرت بتقليد السجائر المصرية وتبيعها على أنها مصرية وهى محلات باتشرى Batschari بنيويورك وديميترينو Dimitrino بنيويورك وزفيريز Zafiris بنيويورك وخورى Khoury ببوسطن Boston وبوتر بتلر Butter Buttler بنيويورك وستفانون بروس Stefanon Bros بفيلادلفيا Philadelphia"[٢]

وكمحاولة من الحكمومة المصرية لحماية السجائر المصرية من التقليد والمنافسة الغير شريفة أرسلت للقنصلية المصرية بنيويورك وسان فرانسسكو للاستعلام منهما عن المعلومات التى قدمتها لها مصلحة الجمارك بحيث أنه لو ثبت صحتها تحرم المحلات التى تقلد السجائر المصرية من الدروباك Drawback وقد ردت القنصلية المصرية بنيويورك على الخارجية أنه بعد البحث اتضح للقنصلية المصرية بنيويورك أن انتشار السجائر المصرية فى الولايات المتحدة محدودة وأن الشركات التى ذكرتها مصلحة الجمارك ليست ذات أهمية كبيرة تستطيع بها التأثير على سوق السجائر المصرية"[٣]

(١) التجارة والصناعة ، السنة السادسة ، العداد السابع سبتمبر ١٩٣٠ ص٧٤-٧٦ تقرير القنصلية المصرية بواشنطون

(*) الدروباك Draw back رسوم جمركية تعاد الى دافعها عند التصدير ثانية أنظر منير البعلبكى ، قاموس المورد ، دار العلم للملايين ط٢٣، ١٩٨٩ ص٢٩٣

(٢) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤٠٧ ملف رقم ١٠/١٤/٤٢

(٣) نفس المصدر

أما قنصلية سان فرانسسكو فردت فى ديسمبر ١٩٣١ على الخارجية بأنه بالبحث فى أسواق سان فرانسسكو وجد أن كل السجائر التى يقال أنها مصرية والمباعة فى أسواقها مطبوع على علبها أنها من دخان مستورد من مصر، ومصنوع فى الولايات المتحدة اما الطوابع الملصقة على علب السجائر الامريكية فهى طوابع امريكية كالطوابع الآخرى الملصقة على علب السجائر الامريكية وهى عبارة عن مقدار رسوم الضرائب التى تجبيها الولايات المتحدة على مايستهلك من الدخان[١] وبالتالى نفت قنصلية سان فرانسسكو تقليد السجائر المصرية فى أمريكا بينما قللت قنصلية نيويورك من أهمية المصانع الامريكية التى تقلد السجائر المصرية وعدم تأثير ذلك التقليد على السجائر المصرية.

ويبدو أن الحكومة المصرية لم تكلل جهودها بالنجاح فى حماية السجائر المصرية من التقليد فى الخارج حيث لاحظ المندوبون المصريون فى معرض باريس ١٩٣٨ أن بعض السجائر التى ترد الى ايطاليا من بلاد اخرى غير مصر يكتب عليها مايفيد أنها سجائر مصرية وقد وجه هؤلاء المندوبون نظر مدير المعهد الفاشستى للتجارة الخارجية الى مافى هذا من تعطيل رواج السجائر المصرية الحقيقة فوعدهم بمخاطبة الحكومة الايطالية فى هذا الشأن[٢]

---

[١] نفس المصدر

[٢] البصير القضائى ، العدد ٢٣٢٦ ، السنة الرابعة عشر ، الجمعة ١٤ يناير ١٩٣٨

الفصل الثالث

العلاقات الثقافية بين مصر والولايات المتحدة

أولا : النشاط التبشيرى الأمريكى فى مصر

ثانيا : النشاط التعليمى والخيرى الأمريكى فى مصر

ثالثا : الجامعة الامريكية والنشاط الثقافى الامريكى

رابعا : الولايات المتحدة والاهتمام بعلم المصريات

أولا : النشاط التبشيرى الامريكى فى مصر

فى الا ناجيل التى يتدوالها المسيحيون وردت إشارة واضحة بتكليف معتنقى هذه العقيدة فى كل أنحاء العالم بنشر تعليم الانجيل والدعوة إلى ماجاء به، أى دعوة الناس إلى أعتناق المسيحية وتعليمهم أصول هذه العقيدة وشرائعها فقد جاء فى انجيل متى (فإذ هبوا وتلمذوا جميع الأمم وعمدوهم باسم الأب والأبن والروح القدس وعلموهم أن يحفظوا جميع ما أوصيتكم به، وها أنا معكم إلى إنقضاء الدهر)، وجاء فى إنجيل مرقص على لسان المسيح قوله (اذهبوا إلى العالم واكرزوا بالانجيل للخليقة كلها ومن آمن واعتمد خلص ومن لم يؤمن يدن) من هذه الأصول استمدت المسيحية مبررات ومقومات الدعوة إلى ماجاء فى الانجيل وأطلق على هذا النشاط مصطلح التبشير Evangelism[1]

ومعظم الأديان فى الواقع تقوم على التبشير ولكن التسميات تختلف من تبشير وكرازة ودعوة ونشر، والأهمية النسبية للتبشير تختلف أيضا فيختلف الاهتمام بالتبشير بين الأديان الثلاثة فالتيشير هو حجر الزاوية فى الاسلام والمسيحية ويتضاءل الاهتمام بالتبشير أو يختفى فى اليهودية[2]

ولفهم النشاط التبشيرى الامريكى يجب أن نضعه فى إطاره الصحيح فالتبشير حركة دينية اجتماعية تهدف إلى الدعوة إلى الدين الذى يعتنقه المبشر الامريكى "البروتستانتية" وفى اعتقاد ونية أى مبشر أن الله سيجزيه على هذا العمل مقاما رفيعا بين أقرانه يوم القيامة تماما مثلما فعل المسلمون عندما غزوا مصر والشام وفتحوها فهذه حركة تبشيرية كبرى قصد بها المسلمون هداية غيرهم من معتنقى الأديان الأخرى إلى الدين الحنيف وفى أعتقادهم (المسلمين) أن الله سيجزيهم على هذا العمل مثلما يظن المبشرون المسيحي علي حد سواء.

ومنذ انتقال الارسالية الامريكية من سوريا إلى مصر والتى وصلتها فى ١٥

---

(١) دكتور كرم شلبى: الإذاعات التنصيرية الموجهة للمسلمين العرب، مكتبة التراث الإسلامى ١٩٩١ ص١٧.

(٢) دكتور رفيق حبيب ودكتور محمد عفيفى: تاريخ الكنسية المصرية، مطابع الدار المصرية ١٩٩٢ ص١٠٥.

نوفمبر ١٨٥٤[*] وهى تتلقى المساعدات من الحكومة المصرية فى أشكال مختلفة مثل اعفاء الارسالية الامريكية من بعض الرسوم أو منح الارسالية قطعا من الأرض لبناء منشآت الارسالية الأمريكية عليها من مستشفيات ومدارس[1] كما أمد الاحتلال الانجليزى المبشرين بشكل عام- نوعا من المساعدة على التبشير[2] لدرجة ان بلفور وزير الخارجية البريطانية كان يعتبر المبشرين فى نظر الاستعمار هم عيونه التى تقوم باطلاع الدول الغربية على النواحى التى تهمها معرفتها عن عقائد المسلمين وآرائهم والثقافات التى يتأثرون بها.

وينقسم العمل التبشيرى سواء كان امريكيا أو غيره إلى ثلاثة أنواع

١ - التبشير بين الجماعات: وهذا يحدث بالمدارس والمستشفيات وفى الندوات الدينية.

٢ - التبشير مع الفرد الواحد: وهذا يحتاج إلى مثابرة وصبر واستعداد للترحاب بالضيف وإظهار كل إمكانيات الود والصداقة حتى يأنس اليه الفرد ويثق به وهنا يصبح آلة مسخرة يكيفها المبشر كما يشاء ويصل بها إلى النصرانية طواعية واختيارا.

٣ - العمل التبشيرى الصامت وذلك بتوزيع الكتاب المقدس ، النشرات الدينية والصور والأيقونات[3]

وفى بداية العمل التبشيرى الأمريكى بمصر اتجه المبشرون الامريكيون إلى تنصير المسلمين ولما وجدوا صعوبة شديدة فى ذلك وهوما أدركه تشارلز روجر

(*) وصلت أول بعثة تبشيرية أمريكية إلى مصر فى عام ١٨٥٤ عندما وصل إلى القاهرة المستر توماس ماك كاج وزوجته إلى مصر، لمزيد من التفاصيل عن ذلك النشاط التبشيرى الأمريكى فى القرن ١٩ أنظر توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأ[illegible]يكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤-١٩٧٥ ترجمة دار طلاس دمشق د-ت ص ٩٢-٩٣ وكذلك

Watson: Egypt and the Christian Crusade (Philadelp[illegible]a 1975, PP. 144-156)

ولنفس المؤلف كذلك

In the Valley of the Nile, Chicago 1908, PP. 210-212.

(١) محافظ عابدين "وزارة المالية" مذكرات "محفظة رقم ١٦، والأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤٩٩ ملف رقم ١/٤١/٥ ومحفظة رقم ٤٥٨ ملف رقم ٢/٤٨/٥.

(٢) مصطفى الخالدى، عمر فروخ، التبشير والإستعمار فى البلاد العربية- عرض الجهود المبشرين التى ترمى لإخضاع المشرق للإستعمار الغربى ط٣ بيروت ١٩٦٤ ص١٤٧-١٤٨.

(٣) إبراهيم خليل أحمد الإستشراق و التبشير وصلتهما بالإمبريالية العالمية، مكتبة الوعى١٩٧٣ ص ٥٨.

وطسون Charls. R. Watsoon حين قال (إن التغلغل لعقل المسلمين مثل دخول حجرة مظلمة[١] وهنا اتجه المبشرون الامريكيون إلى الاقباط لتحويلهم من الارثوذكسية إلى البروتستانتية وكان هذا هو الحل الذى وجدته الارسالية الامريكية للخروج من فشلها الذريع فى تحويل المسلمين إلى النصرانية ولضمان مورد مالى لتكملة جهودهم فى محاولة لتنصير المسلمين مرة ثانية، وفى ذلك استعان المبشرون الامريكيون ببعض الأقباط المتحولين للبروتستانتية فى عملهم التبشيرى الذى امتد فى شتى قرى ومدن مصر ففى الشرقية خدم العمل الانجيلى عبد المسيح حنا الله وهو قبطى متحول للبروتستانتية وقام بالخدمة بشبرا والقس صموئيل جرجس (١٩٢٠-١٩٢٤) وأبان خدمته تم إرساء حجر الأساس للمبنى الحالى لكنيسة شبرا والذى تم تدشينها فى ١٩٢٣/٩/٢٨ [٢] وخدم بالزقازيق القس حنا مقار والذى بجهوده تم شراء قطعة أرض فى عام ١٩٢٩ وعليها تم بناء المبنى الحالى لكنيسة الزقازيق فى عام ١٩٣٥ وظل حنا مقار يخدم هذه الكنيسة حتى وفاته ١٩٦١ [٣] وكانت هناك ثلاثة طرق اتخذتها الارسالية الامريكية للوصول للسكان الأقباط فى المدن القرى وهى :

١ - القيام برحلات تبشيرية تجوالية

٢ - التجوال لبيع الكتاب المقدس

٣ - العمل التعليمى عن طريق المدارس"

ففى كل عام كان المبشرون الامريكيون يقومون برحلات عديدة فى أماكن مختلفة لتكوين علاقات شخصية مع السكان ولحث الأقباط الآميين للاستفسار عن الموضوعات الدينية ولتقديم الكتب المقدسة والآداب المسيحية للبيع[٤] وبذلك يسهل تحويل الأقباط إلى البروتستانتية وذلك لأن وصول المسيحية للاسلام فى مصر تكمن من خلال تبشير الأقباط وانعاش الكنيسة الوطنية[٥] وهو العمل الذى ركزت عليه طويلا الارسالية

(1) Watson, R. Charles: Report of the Visit of Corresponding Secretary to Egypt and levant with Discussion of the Missionary situation and its problem, the board of foreign Mission of the united presbyterian church of North America, Phildelphia 1912-1913, P. 24.

(٢) أديب نجيب سلامة، تاريخ الكنيسة الإنجيلية فى مصر ١٨٥٤-١٩٨٠ دار الثقافة ١٩٨٢ ص ٦٦.

(٣) نفس المصدر.

(4) Julius Richter: A History of protestant Mission in the Near East, New York 1910, P, 347.

(5) Addison, James Thayer: The chirstian Approach to the Moslem, New York 1966, P, 164.

The Amrican Mission of thee الامريكية للكنيسة المشيخية المتحدة لشمال امريكا united presbyterians وهى الارسالية التى كانت تتولى أمر التبشير فى مصر - من أجل كسب الأقباط للانجيلية المسيحية ولتحقيق هذا الهدف قامت تلك الكنيسة ببناء كنيسة وطنية (مصرية) بروتستانتية قوية[١] وعندما اشتد عود هذه الكنيسة استقلت عن الكنيسة الأم "الكنيسة المشيخية" وقد تم الاستقلال على عدة مراحل بدأ فى عام ١٩٠٨ حيث بدأ الاستقلال المالى والادارى وتم الاستقلال المالى والادارى فى عام ١٩٢٦ وأصبحت الكنيسة القبطية الانجيلية كنيسة مستقلة ولكنها كانت عضوا فى المحفل العام للكنيسة المشيخية الامريكية وفى عام ١٩٥٨ أنهت الكنيسة الانجيلية علاقتها بالمحفل العام الامريكى وأصبح سنودس النيل الانجيلى[*] هو المحفل العام للكنيسة القبطية الانجيلية[٢]

وعلى الرغم من فشل المبشرين الأمريكيين فى بداية الأمر للعمل بين المسلمين واتجاههم نحو الأقباط الا أنهم لم ييأسوا فى تبشير المسلمين وظهر ذلك من خلال اعمال مؤتمر حلوان التبشيرى الذى عقد فى ١٩٢٤ ومؤتمر القدس الذى عقد فى نفس العام حيث دعا المؤتمرون إلى ضرورة تبشير المسلمين وذلك من خلال توحيد جهود كافة المبشرين العاملين فى مصر وأشار مؤتمر القدس إلى نقطتين هامتين تتعلقان بأساليب التبشير أولهما خطأ المبشرين إذ كانوا يستغرقون مى قبل فى نقد الاسلام وأظهار ضعفه اكثر مما يكشفون عن قوة المسيحية وثانيهما أن التبشير أكثر فاعلية وحسما بين الأطفال لأن تعاليم الديانة الاسلامية وترسيخها يتم بين المسلمين فى سن مبكرة جدا لذلك وجب أن يكون التبشير من خلال التعليم هو النشاط الأساسى للمبشرين فى البلاد الاسلامية ونادى مؤتمر حلوان بتكوين قيادة قوية من المبشرين والقساوسة والمدرسين لتعبئة كل القوى المسيحية فى مصر لهداية المحمديين (المسلمين)[٣]

(١) رفيق حبيب، محمد عفيفى: المرجع السابق ص ١٣٩.

(*) سندوس النيل الإنجيلى هو الهيئة المهيمنة على عموم الكنائس بوادى النيل وأعضاؤه قساوسة كنائس وادى النيل يعاونهم المراسلون بوادى النيل ويلتئم مرة كل سنة فى شهر مارس من كل سنة، لمزيد من التفاصيل انظر إبراهيم خليل أحمد: المستشرقون فى البلاد العربية والاسلامية، مكتبة الوعى ١٩٦٤ ص ٢٩-٣٠.

(٢) طارق البشرى: المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية، دار الشروق ط٢ ١٩٨٨، ص٤٥٠-٤٥١ وكذلك البلاغ الإسبوعى، الجمعة ١٠ ابريل ١٩٢٨ العدد ٤٧.

(3) Chairman of inter-Missionary Council, Conference of Christian Workers Among Moslems 1924, A Brief Account Members, New York 1924, P, 77.

ووضع مؤتمر حلوان خطة للعمل لتنصير المسلمين وحدد الفئات التى يجب ان يعمل بينها المبشر وهى ..

١ - شيوخ وطلاب الأزهر : وذلك من خلال الاتصال بطلاب الأزهر وزيارتهم فى منازلهم أو تأسيس اماكن بجوار الأزهر للمبشرين الذين يجب أن يظهروا حفاوتهم وودهم وتشجيعهم للمناقشات الحرة مع الأزهريين

٢ - المثقفين : وذلك بأعطائهم عدد كبيرا من الآداب المسحية بالعربية والانجليزية

٣ - الفلاحين : فإن تسعين فى المائة من سكان مصر فلاحون، ومن خلال جهلهم يمكن تبشيرهم فكلهم عادة يظهر رغبة للاستماع للرسالة المسيحية

٤- العمل بين النساء : ولما كان من الصعب الاتصال بالنساء، فيمكن الاتصال بهم من خلال جمعيات الخريجات، ومركز رعاية الطفولة التى تصل اليه أفقر الأمهات.

وحدد المؤتمر "حلوان" الوسائل التى يمكن أن يعمل من خلالها المبشر للتنصير وهى ١- العمل التبشيرى الطبى ٢- العمل التعليمى

٣- العمل التبشيرى المباشر من خلال زيارات المنازل والصلات الاجتماعية والمناقشات العامة التى يمكن أن تكون مثمرة[1].

والخطة التى نادى بها مؤتمر حلوان أتبعتها الارسالية الامريكية فى مصر بالتفصيل لتنصير المسلمين، وبالفعل اتجه المبشرون الأمريكيون نحو الأزهر على اعتبار أن الازهر معقل الاسلام وأن الصبائى الأزهرى اذا اتفق ذلك يكون عونا للمبشرين على زيادة التغلغل فى العالم الاسلامى[2] وأشهر حادثة تبشير أمريكية فى الأزهر كانت ١٩٢٨ وهى حادثة القس الأمريكى زويمر وكان هذا القس وقتها كبيرا المبشرين الأمريكيين فى مصر وسوريا وفلسطين والمسئول عن تحرير مجلة العالم الاسلامى وواحدا من أقطاب كافة مؤتمرت التبشير التى انعقدت منذ ١٩١٠ وعرفت كتاباته بالتعصب والتعسف ضد الاسلام، وكان لدى زويمر تصريح من وزارة الأوقاف المصرية بدخول المساجد واصطحاب العلماء، وهواة الآثار، وقد استغل هذا التصريح فى

(1) Ibid, PP. 79-80.

(٢) عمر فروخ، مصطفى الخالدى: المرجع السابق ص ٢١١-٢١٢.

دخول الأزهر وتوزيع بعض رسائل التبشير فى عام ١٩٢٦، الأمر الذى دعا مدير المساجد وقتها الشيخ عبد الوهاب خلاف إلى استدعاء زويمر وإنذاره بسحب التصريح منه وانتهت هذه الحادثة بسلام ولكن فى ضحى ابريل ١٩٢٨ ذهب زويمر إلى الأزهر ومعه ثلاثة أجانب من بينهم أمرأة فتتبعه مراقبوا الجامع لعلمهم بنشاطه التبشيرى ودخل حلقة درس الشيخ سرور الزنكلونى أثناء شرحه لسورة براءة ووزع على الطلبة فى استتار ثلاث رسائل قيل أنها تتضمن تفسيرات مسيحية لآية الكرسى ولأسماء الله الحسنى ثم ترك الحلقة إلى غيرها وأهاج هذا الأمر نحوى من ثلاثة آلاف أزهرى كانوا موجودين وقتها وحرقوا الرسائل واستفزتهم جرأة الرجل الذى يقوم بالتبشير فى صحن أكبر جامع اسلامى، وعم السخط حتى كاد أن يفلت الزمام، لولا روح الضبط التى أشاعها العلماء[1] وسرى خبر الحادث وبلغ الاستياء مبلغة وأوفد العلماء منهم من قابل مصطفى النحاس رئيس الوزراء طالبا اليه وقف أعمال التبشير فى مصر، ووقف توزيع رسائل المبشرين فى الشوارع ووسائل المواصلات والمنتديات ونتيجة لذلك سحبت الوزارة تصريح القس زويمر الأمر الذى أضطره أن يصرح باستعداده للاعتذار للأزهر، ولكن الحادث استمر يشغل الرأى العام فترة طويلة وجلب الحادث معه سخطا شديدا ضد التبشير وقد شارك الأقباط فى حملة السخط هذه إلى جانب المسلمين فقد كتب كليم أبو سيف معلقا على حادثة زويمر ومهاجما دعوى الانجليز فى حماية الاقليات فى مصر ومنوها لحكمة المسلمين وضبطهم للنفس حيث ذكر أنه (لوحدث مثل حادث زويمر فى أية كنيسة لاستغلته بريطانيا لتأييد دعواها عن تعصب المسلمين) ثم استطرد قائلا (لاتعتقدوا "المسلمين" أن الأقباط فى مصر أقل استنكاراً لهذا الحادث منكم، فهم أحرص ما يكونون على الألفة والاخاء بينهم وبينكم[2] ولقد أتى موقف كليم أبو سيف من موقف الأقباط العام المعادى لنشاط الارساليات التبشيرية فى مصر والتى حاولت أن تبشر الاقباط كذلك، وتحولهم عن الارثوكسية كما حاولت أن تحول المسلمين إلى المسيحية فخشية الأقباط والكنيسة القبطية من فقد رعاياها لصالح الارساليات الأجنبية والأمريكية بشكل خاص هوالذى جعل الأقباط يؤيدون المسلمين فى معادتهم للمبشرين انطلاقا من المصلحة المشتركة

(١) طارق البشرى: المرجع السابق ص ٤٥٦-٤٥٧. وكذلك البلاغ العدد ١٥٠٦، الخميس ١٩ ابريل ١٩٢٨.

(٢) طارق البشرى: المرجع السابق ص ٤٥٦-٤٥٧.

واستفزت هذه الحادثة الصحافة المصرية فنشرت صحيفة البلاغ مقالا لعباس العقاد سخر فيه من القس زويمر، حيث قال لم تدخل الامريكيات الحديثة فى شىء الا أحالته من الجد إلى الهزل ومن الوقار إلى الصبيانية فقد دخلت فى الفن فاذا التمثيل تهريجا .... ودخلت فى الدين فاذا الدكتور زويمر وأمثاله اضحوكة للتسلية وتراجيديا تنقلب إلى الكوميدية تارة والى الميلودرما تاره أخرى ثم سخر من أمريكا التى كانت مجهولة يوم ظهور المسيحية (ثم يجىء الأمريكيون إلى وطن المسيح فى الشرق لينقذوا دينه ويجردوا يقينه وبأية وسيلة بهذه الوسائل القردية التى أظهر فيها السيد زويمر براعة فى المحاكاة تدلك على أنه من قراء طرزان ومن العارفين جد المعرفة بطبائع القردة والنسانيس الصغيرة ..... فلو أن مسلما دخل الكنيسة الكبرى فى روما أو فى لندن ليسخر بالمسيحية ويدعو للاسلام لما كان على يقين من العودة إلى حيث أتى ولكنك أنت تقتحم الأزهر بين المسلمين لتسخر بدينهم وتعتدى على حرماتهم ثم تمضى بسلام لايمسك سوء ولاتخسر فيه شيئا غير وريقاتك التى طرحتها هنا وهناك فما أدل هذا على حاجة الأجانب إلى الحماية ؟وما أدل هذا على تحفز المصرين المتعصبين للعدوان[١]

كما تقدم النواب محمد لطيف، وعبد الحميد سعيد، وخليل ابو رحاب من مجلس النواب بأسئلة لرئيس مجلس الوزراء اتفقت كلها على (مطالبة رئيس الحكومة ببيان ما اتخذته الحكومة حيال هذا الأمر الهام أو ما ستتخذه أن لم تكن اتخذت شيئا للآن، وهل لايرى معالى وزير الأوقاف منع صرف تذاكر تبيح للأجاب دخول المساجد أو على الأقل للمبشرين ومن ليس ثوبهم، حفظا لكرامة الدين الأسلامى وخوفا من حدوث فتن فى المستقبل وخصوصا أن للمسالة سابقة فى عام (١٩٢٦)[٢]

فاجاب رئيس الوزراء ان الحكومة اهتمت بحادثة زويمر الاهتمام الجدير بها واخذت من فورها الاجراءات اللازمة لمنع تكرار مثل هذا الحادث فى المستقبل، ومنها أن وزارة الاوقاف استردت منه رخصة دخولة المعاهد الدينية الاسلامية وقد شفع رئيس الوزراء تصريحه بكتابة اعتذار عام عن هذا الحادث[٣]

---

[١] البلاغ اليومى، العدد ١٥٦١، ٢٠ ابريل ١٩٢٨ ص١.

[٢] مضابط مجلس النواب، الهيئة العامة النيابية الثالثة، دور الأنعقاد العادى الثالث ١٩٢٨ ص ٤٦١.

[٣] مجلة التاريخ والستقبل، مجلة تصدرها كلية الآداب، جامعة المنيا المجلد الأول، العدد الثانى ١٩٨٧ مقال الدكتور خالد نعيم بعنوان نشاط جمعية مقاومة التنصير المصرية ص١٤٩-١٥١.

وعلي الرغم من اللغط الذي نتج عن حادثة القس زويمر الا انه يجب النظر اليها علي انها حادثه فرديه وتجاوزا من بعض المبشرين في التعاطي مع القضايا التبشرية بشكل عام والمشاعر الاسلامية بشكل خاص، ولا يمكن النظر اليها علي انها تمثل ظاهرة في تعاطي المبشرين في مصر مع المقدسات الاسلامية (الازهر مثلا) وازدياد تغلغلهم حتي في الازهر (حادثه القس زويمر)،فأن وضع تلك المسألة في سياقها الطبيعي مفيد لتوضيح مدي النجاح الضئيل التي حققته البعثة التبشيرية الامريكية في مصر للوصول للمسلمين والاقباط علي حد سواء .

وفى نفس الوقت قامت ناظرة أمريكية لاحدى مدارس الأسكندرية بالحاق صبية قاصرة بمستشفى شبين القناطر واغوت الفتاة عن أهلها وعن دينها ورفضت (الناظرة) تحت مظلة الامتيازات الأجنبية التى تحمى هذا النشاط أن تسلم الفتاة لاهلها وأثير هذا الموضوع أيضا فى مجلس النواب بسؤال وجهة إلى الحكومة الدكتور محجوب ثابت الذى نبه إلى أن حركات التبشير تعمل تحت ستار المدارس والمستشفيات وطلب إلى الأجانب وجوب مراعاة واجب الضيافة وأن ترعى جمعياتهم فى مدارسها ومستشفياتها ماينص عليه دستور مصر من حماية الدولة لحرية الأديان، وكان رد رئيس الوزراء (أنه بالنسبة لحادث شبين القناطر فان اخا الصبية حصل على حكم شرعى بضمها وان الدولة ستقوم بتنفيذ هذا الحكم بحضور مندوب القنصلية البريطانية التابعة لها المستشفى[١]

وفى نفس العام نقلت صحيفة الأهرام فى بعض أعداد شهر أكتوبر عن خطاب لاحدى المراسلات القته فى الاجتماع السنوى لجمعية المبشرين بالسويس تحدثت فيه عن أهمية تبشير وتعليم أبناء المصرين بتربيتهم فى مدارس الارسالية الأمريكية وغيرها من مدارس الارساليات التى تدعو إلى المذهب البروتستانتى وقد استفز هذا الخبر فضيلة الشيخ محمدشاكر وكيل الجامع الأزهر فهاجم المبشرين ومدارسهم وطلب بمنع أبناء المسلمين من التوجه لمدارس الارساليات ومنها مدارس الارسالية الأمريكية أسوة بما يفعل أقباط مصر بمنع أبناء طائفتهم عن الالتحاق بهذا المدارس).

وفى عام ١٩٣٠ وقعت حادثتان أثارتا مشكلة على درجة كبيرة من الخطورة

---

[١] طارق البشرى، المرجع السابق ص٤٥٨ وكذلك مضابط مجلس النواب المرجع السابق وبها تفاصيل كاملة للحادث ص١١٥٢-١١٥٣.

الأولى حدثت فى شهر فبراير عندما القى قبطى من مذهب الروم الكاثوليك محاضرة فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة تعرض فيها للاسلام والرسول، وكانت الحادثة الثانية عندما تعرض كامل منصور – وهو شاب مسلم تحول عن الاسلام واعتنق المسيحية – للنبى فى محاضرة القاها بالارسالية الأمريكية بالأزبكية وقد نشرت الصحف بالتفصيل هاتين الحادثتين وطالبت الحكومة بمنع نشاط هؤلاء المبشرين وعلى أثر ذلك قامت سلسة من المظاهرات وخصوصا فى الأسكندرية والتى كاد أن يتحول فيها الأمر إلى حرب أهلية بين المسلمين والمبشرين مما دعا رئيس وزراء بريطانيا رمزى مكدونالد إلى اتهام اسماعيل صدقى رئيس الوزراء المصرى بأن حكومته تعده مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر ومن سخريات القدر أن مكدونالد صرح بأن حكومته أصدرت أوامرها إلى بارجتين حربيتين بالتوجه إلى الأسكندرية للمحافظة على أرواح الأجانب المنصرين وأرواحهم من الخطر[1] وفى عام ١٩٣٢ أخذت الصحف تنشر أخبار متنوعة عن الحوداث التبشيرية والتى كثرت فى هذا العام بالشكل الذى يمكن أن نطلق عليه عام التبشير ففى يونيه ١٩٣٢ نشر طالب مسلم من طلبه الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى احدى الصحف بلاغا تقدم به للشرطة عن ضغط الارسالية الأمريكية داخل هذه الجامعة لاجباره على التحول عن الاسلام، فهاجمت صحيفة السياسة الجامعة الأمريكية وقالت أنها كانت تقوم بعمليات تنصير فى غاية الخطورة لبعض الطلاب المسلمين وقد اعترف عميدها بذلك فى عام ١٩٢٠ عندما قرر أن التبشير كان يتم بين الطلاب المسلمين وأنه كان يشترط حضورهم للكنيسة يوميا، وحضور فصول دراسة الكتاب المقدس لمدة أسبوعين من كل شهر[2]

وتزايدت خطورة المشكلة التبشيرية عندما فضح الشاب الفلسطينى عبدالقادر موسى كاظم الحسينى – الذى كان طالبا نابها بالجامعة الأمريكية –الدور التبشيرى لتلك المؤسسة بشكل علنى وبصورة بالغة الجرأة ففى يوم احتفال الجامعة السنوى بتسليم شهاداتها للمتخرجين الذى كان عبد القادر واحدا منهم –ولما بدا الحفل بتسليم الشهادات نودى على عبد القادر لتسلم شهادته ولكنه ما أن تسلمها حتى مزقها على

(١) طلعت ذكرى مينا: الإرسالية الأمريكية ونشاطها التربوى فى مصر من منتصف القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٦، رسالةماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة اسيوط ١٩٨٤ ص ٣٠٤.

(٢) نفس المرجع ص ١٥٤.

مرأى من الجميع وصاح فى وجه رئس الجامعة قائلا (انى لست فى حاجة إلى شهادة معهدكم الذى هو معهد تبشيرى واستعمارى) ثم القى الطالب: عبد القادر " خطبة قصيرة حمل فيها على التبشير والاستعمار وختمها بالهتاف لفلسطين وشعبها وأصاب رئيس الجامعة الذهول من هول المفاجاة كما ذهل المحتفلون الذين لم يلبثوا أن صفقوا للطالب الفلسطينى وهتفوا بحياته وهو يغادر مكان الاحتفال قبل انتهائه، وكانت هذه الحادثة هى البداية الحقيقية لفضح نشاط الجامعة الامريكية التبشيرى بالقاهرة[1]

والواقع انه يجب النظر الي هذا الحادث ليس فقط في دلالاته التبشيرية التي افصح عنها الطالب الفلسطيني (عبد القادر) ولكن يجب النظر اليها ايضا في ضوء تطور القضية الفلسطينية ودعم الغرب الاستعماري وامريكا للقوي الصهيونية، وهو الامر الذي جعل الطالب الفلسطيني يربط في خطبته بين الاستعمار والتبشير وهتافه لفلسطين، وحيث ان قضية التبشير المعنية"الجامعة الامريكية" لا تربط بفلسطين بل بمصر،وحيث ان مقر الجامعة في القاهرة وليس في فلسطين،فأن ذلك يؤكد وجهة نظرنا ان المسالة خاصة بتطور القضية الفلسطينية بشكل عام وقد اتي التبشير عرضا ليفضح الطالب الاستعمار الغربي ويلفت النظر الي المسألة الفلسطينية.

والواقع ان هذا الحادث قد استفز الرأى العام المصرى فهاجمت صحيفة البلاغ – الصحيفة الوفدية – الجامعة بتوضيح الخلفية التبشرية لتشارلز واطسن .Charles Watson رئيس الجامعة الامريكية وقالت ان الجامعة مكان يتعلم فيها المبشرون كيف يهاجمون الاسلام ووصفت مقررات الجامعة فى علم النفس والاجتماع وعلم الأخلاق كغطاء لذلك، وأن الجامعة بهذا تسعى لنشر البغضاء رسوء الفهم واضطرام الحروب وانها تنظر للاسلام كدين للبرابرة والذى يعلم الحروب واللصوصية، وأن الشرق سوف لا يتقدم ولا يصبح سعيدا الا بترك هذا الدين، ونشرت صحيفة السياسة كذلك معارضتها فى ٣١ مايو حيث عرضت ملخصا لكتاب مشاكل الأديان problems of Religion تأليف ديورانت دراك Durant Drak الذى كان يدرس فى الجامعة والذى يسىء للأسلام

(١) خالد محمد نعيم: الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية فى مصر ١٧٥٦ - ١٩٨٦ دراسة وثائقية، كتاب المختار ١٩٨٨ ص ٢٢١-٢٢٢ وكذلك

Gossett, Edward freeman: The American protestant Missionary, Adissertation submitted in partial satisfaction of the requirment for the degree Doctor of philosophy in History, Univ of California, Los Angelos, Aug 1960 PP, 226-228.

ورسوله، ونشرت الجهاد (الجريدة الوفدية) فى ٢ يونيه - مقالا عن كتاب دراك وأكدت أن الجامعة الأمريكية خسرت أكثر مما كسبت من نشر تلك الكتب ونشر ذلك النوع من التعليم بين الطلاب، وأنها تحتاج الأن وفى المستقبل جهودا جبارة من أجل ارجاع الثقة القديمة للمسلمين وحتى للمسيحين غير البروتستانت، وأنه ثبت أن غرض هؤلاء الأمريكين الاثرياء الذين أننشأوا الجامعة، لم يكن للاغراض العلمية فقط وانما فى الحقيقة لافساد العقائد وتدمير الايمان وتحويل الشباب الصغار عن أديانهم بمختلف الطرق، والوسائل كما طالبت السياسة فى ٥يونية بإنشاء مدرسة للدراسات االاسلامية طبقا اللافكار التقدمية للشىء محمد عبد)[1] كما نشر شيج الازهر محمد الأحمدى الظواهرى نداء للمسلمين قال فيه (انه فى الوقت الذى استنكر فية هذه الأعمال أشد الاستنكار من غير أن أتعرض إلى الحوداث التى بين يدى القضاء، أوجه نظر الاباء المسلمين ومن فى حكمهم إلى أنهم مسئولون امام الله عمن تحت ولايتهم من التلاميذ وغيرهم وواجب عليهم شرعا حمايتهم من هذه الاخطار عن مظنات هذه الأعمال)[٢] كما نشر فلينى فهمى باشا بيان باسم الاقباط المصرين مستنكرا تلك الحوادث قال فيه (فحرصا على سلامة تلك الروابط المقدسة لم أجد بدآ من كتابة هذه السطور جهرا فيها بانه اذا كان المسلمون المصريون قد استنكروا أعمال أولئك المبشرين فالاقباط المصريون أشد أستنكارا لتلك الأعمال ولا يقل أسفهم منها عن أسف أخوانهم الأقباط ولا تنقص رغبة هؤلاء إلى الحكومة فى العمل على منع أسبابها بصورة نهائية حاسمة)[٣]

وفى نفس الوقت نشرت جريدة كرستيان جرافيك (ان المسيحين بانجلترا سيراقبون مركز الارساليات فى مصر بعين القلق وانشغال البال)[٤] وكانت نتيجة الحملة الصحفية على الجامعة الامريكية ونشاطها التبشيرى هبوط المقيدين بكلية الآداب والعلوم فى ١٩٣٢، ١٩٣٣ من ٣٨٨ إلى ٢٦٦ طالبا[٥]

ويعتقد أدوارد فرمان جوست بأن الهدف من الحملة الصحافية على الجامعة

[1] bid, PP, 226-228.

[٢] الأهرام : العدد ١٦٩٣٨، الأثنين ١ فبراير ١٩٣٢.

[٣] الأهرام: العدد ١٦٩٦٨، الخميس ٣ مارس ١٩٣٢.

[٤] الأهرام: العدد ١٦٩٩٨، الأحد ٣ أبريل ١٩٣٢.

[5] Gossett; OP. cit, PP, 231-232.

الامريكية هو احراج حكومة صدقى واستشهد على ذلك بحديث لمستر مكلانهن McClenahanعميد كلية الاداب والعلوم ومستر جوردون مريام.Merriam Gordon السكرتير الثالث للمفوضية الأمريكية بالقاهرة حيث قالا انه (يعتقد أن ٢٥% من الحملات الصحفية ضد الجامعة تهدف إلى تعويق الحكومة وان الصحافة الوفدية تأمل فى اتهام الحكومة بعدم مقدراتها على حماية الاسلام واكدت هذا الرأى البلاغ فى ٣١ مايو ١٩٣٢ حيث ذكرت (منذ ثلاثة شهور .... أكد صدقى باشا أمام البرلمان أنة يعد بأنه سوف لايثار أى هجوم ضد الاسلام من جانب المؤسسات الأجنبية، وأعلن أنه فى حالة أى هجوم أكثر على الأسلام سوف يتدخل من خلال السلطات الحكومية، والآن هناك هجوم .... فماذا ستفعل الحكومة ؟!)[1]

وهذا الراى سليم فى مجملة ولكن نسبة ٢٥% هذه نسبة كبيرة إذ أن ساعة الصفر للهياج والثورة لأى شعب شرقى -بشكل خاص - هى ساعة المساس بمسألة الأديان والآقلال من شأن دين جماعة، والدليل على ذلك أن العقاد وهو الكاتب الوفدى قد هاجم المبشرين الأمريكين فى صحيفة البلاغ سنة ١٩٢٨ أثناء حادثة زويمر فماذا كان يقصد هل هو احراج حكومة النحاس الوفدية أم الدفاع عن الأسلام؟!

وأقلقت كذلك الحملة الصحفية الحكومية البريطانية والتى اعتقدت أن الملك يشجع الحركة المناهضة للمبشريين فى مصر[٢] كما كان للازهر دور كبير إزاء تلك الاحداث التبشيرية[٣] فقد طالب الشيخ الظواهرى من الحكومة سن تشريع لمنع نشاط المبشرين فى مصر[٤] كما أصدر فتوى فى سبتمبر ١٩٣٣ تدين وبشدة المسلمين الذين يلحقون أبنائهم بمدارس الأرساليات الاجنبية، ونتيجة لهذه الفتوى تناقص عدد الدراسين المسلمين بمدارس الأرساليات التبشيرية وتعترف وثائق الأرساليات التبشيرية بإنخفاض فى عدد الملتحقين من أبناء المسلمين المصرين بمدارس الأرساليات الأمريكية بدرجة ملحوظة "[٥] ولقد قلقت دار المندوب السامى البريطانى من بيان شيخ الأزهر، فقد قابل

[1] Ibid: PP, 229-230.
[2] F.O 407- 217, No 95, Mr R.L. Campbell to sir John Simon , Ramleh, July 8, 1933.

[٣] دكتور أحمد سعد الدين البساطى: التبشير وأثره فى البلاد العربية والإسلامية، دار أبو المجد للطباعة بالهرم ١٩٨٩ ص١٢٦.

[٤] الدكتور فخر الدين الأحمدى الظواهرى: مذكرات شيخ الإسلام الظواهرى، مطبعة الإعتماد ١٩٤٥ ص٣١٥.

[٥] مجلة التاريخ و المستقبل، المرجع السابق ص ١٥٥

السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى مستر سمارت Smart، وزير الداخلية المصرى ولفت نظره إلى خطأ ذلك البيان المناهض للمبشرين من شيخ الأزهر فرد وزير الداخلية بأن شيخ الأزهر كان مدفوعا لعمل ذلك البيان لاتهام المعارضة له بأنه لم يفعل شيئا إزاء المبشرين، وأكد وزير الداخلية لمستر سمارت أن هذا البيان لن يكون له تأثير قوى وسوف لايتبع ببيان أخر[1] وفى منتصف يونيه ١٩٣٣ أعلن الشيخ مصطفى المراغى عن تأليف جمعية لمقاومة التبشير وسرعان ما أنضم إلى عضوية الجمعية لفيف من رجال الدين الاسلامى والمفكرين، والمثقفين من شباب الأزهر فكان من أعضاء الجمعية الدكتور محمد حسين هيكل، وعبد الحميد سعيد رئيس جمعيات الشبان المسلمين، ومحب الدين الخطيب رئيس تحرير مجلة الزهراء الشهرية ومجلة الفتح الأسبوعية والشيخ محمد الخضر حسين والشيح حسن البنا[2]. وتكونت لهذه الجمعية فروع ولجان فى المدن والقرى وتصدت هذه اللجان لمن يسمون أنفسهم بالمبشرين[3] ونتجة لذلك طالب النائب أحمد والى الحندى من وزير الاشغال سحب التصاريح المجانية للمبشرين وركز على أعضاء بعثة الكلية الأمريكية (الجامعة الأمريكية وثارت مناقشة حادة بين الوزير وبعض النواب الذين اعتبروا أعضاء البعثة مبشرين بينما أعتبرهم الوزير مدرسين المهم أن الوزير وعد بدراسة المسألة[4] ولم تنشر الصحف أحداثا ذات بال عن المبشرين سواء كانوا أمريكيين أو غيرهم وفى نهاية عام ١٩٣٩ كان عدد أعضاء الكنيسة الانجيلية المصرية ٢٠ ألف عضو[5] ولم تشر الوثائق او الكتب التى تناولت التبشير عن عدد المسلمين المصريين المتحولين للمسيحية خلال فترة الدراسة ولكن يمكن حساب عدد المتحولين للمسيحية بشكل قياسى كالآتى ففى عام ١٩٠٤ أى بعد ٥٠ عاما تقريبا من وصول الأرسالية الامريكية إلى مصر تم تعميد ١٠٠ مسلم فقط[6] أى أنه يمكن القول أنه كل ٥٠ عاما يتم تعميد ١٠٠ مسلم أى أنه كل عام يتم تعميد أثنين من المسلمين وقياسا على ذلك فيمكن القول أن عدد المتحولين من الاسلام للمسيحية

(1) F. O 407 - 217, No 107, Mr. R. L. Campbell T sir John Simon, Ramleh , sept 29, 1933.

(٢) التاريخ و المستقبل، المرجع السابق ص ١٠٦.

(٣) محمود عبد الحليم: الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ج١ دار الدعوة ١٩٧٩ ص ١٧٠.

(٤) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، دور الإنعقاد الثالث ١٩٣٣ ص ١٠٤٩.

(5) Gossette: OP. cit, P, 201

(٦) لينوار تشامبرز رايت، المرجع السابق ص ٢٦١.

فى الفترة من ١٩١٩-١٩٣٩) حوالى أربعين وهو رقم خاضع للخطأ والصواب ويعتمد بشكل تام على مدى صحة أو خطأ أو مبالغة الأرسالية الامريكية فى عدد المتحولين للاسلام عام ١٩٠٤.

وهو ايضا رقم ضئيل ويدل علي الفشل الذريع للارسالية التبشيرية الامريكية في مصر في العمل وسط المسلمين .

تبقى كلمة أخيرة بالنسبة للنشاط التبشيرى الامريكى فى مصر وهى متعلقة بمطالبة المبشر الأمريكيينن بمبدأ الحرية الدينية فى مصر.

مطالبة المبشريين الأمريكيين بمبدأ الحرية الدينية :

لقد جاءت فكرة مطالبة المبشرين الأمريكيين بالمطالبة بمبدأ الحرية الدينية فى مصر من فكرة بسيطة وهى أعتقادهم أن خشية المسلم من التحول للمسيحية تنبع من فقدان مبدأ الحرية الدينية[1] بالاضافة إلى أنه ليس هناك طريقة للتسجيل "للمتحول" من الاسلام للمسيحية وأن الشكل الوحيد المعترف به هو التسجيل من المسيحية للاسلام ولهذا فإن المتحول من الاسلام فقط يتعرض للاضطهاد الاجتماعى ولكنه أيضا يتعرض لعدم الشرعية القانونية فهو لايستطيع أن يطالب بالميراث من أقربائه المسلمين كما أن زوجته عادة تنفصل عنه، وإذا كانت المتحولة أمرأة فسيكون حالها أسوأ فإذا لم تكن متزوجة فإن حياتها تكون مطلوبة من والدها أو الوصى عليها وإذا كانت متزوجة فتكون مطلوبة من زوجها وتكون معرضة لكافة أنواع الضغوط من كافة المجتمع الإسلامى[2] كما كان لإعلان دستور مصر بأن الاسلام هو دين الدولة سببا أخر فى مطالبة المبشوين الأمريكيين فى طلب الحرية الدينية[3] ولذلك شكل المبشرون الأمريكيون ضغوطا قوية على السياسة الخارجية الامريكية للمطالبة بهذا الأمر وخصوصا أن الدين يتدخل كعامل قوى فى تكوين السياسة الخارجية الأمريكية[4]

ويبدو أن الأحداث التى تلت حادثة القس زويمر هى التى دفعت كافة الارساليات

(1) Watson. R. Charles: Egypt and the Christian Crusade, op. Cit , P, 184.

(2) Addison , James Thayer : op. cit, P, 155.

(3) Bates. M. Searle: Religious Liberty: An inquiry, International Mission Council, New York, London 1945, PP, 11-12.

(4) Nijim, Basheer (ed): American Church Politics and the Middle East, Association of Arab-American Univ Graduates, inc, Belmont, Massachusets 1982, PP, 73-74..

التبشيرية البروتستانتية العاملة في مصر إلى التضامن مع الطلب الامريكي فقد أرسل المجلس البشيري العالمي المصري Council Egypt inter-Mission والذي يمثل عديدا من الطوائف البروتستانتية الأمريكية والأوروبية- خطابا في ٢٤ مارس ١٩٣٠ للوزير الأمريكي المفوض بالقاهرة مستر جونثر مطالبا فيه بمبدأ الحرية الدينية وأرسل جونثر هذا الطلب لوزير الخارجية الامريكي والذي أرسله بدوره للسفير الامريكي في لندن مستر داوس Dawes مبلغا السفير انتهاز أقرب فرصة لإجراء تحقيقات شفوية مع السلطات البريطانية المعنية لاتخاذ خطوات لصيانة الحريات الدينية في مصر وذلك من خلال الترتيبات الجديدة التي تعد الآن بين بريطانيا ومصر ومناقشات النحاس هندرسن ١٩٣٠(١) وبالفعل حدث موظف أمريكي بالسفارة الامريكية في لندن مع موظف من الخارجية البريطانية معني بالمسائل المصرية حيث وضح الأول للثاني أن المادتين ١٣،١٢ من الدستور المصري اللتين تنصان على الحرية الدينية متناقضتان مع الشريعة الاسلامية فأوضح الموظف البريطاني بأن وزارة الخارجية البريطانية سعيدة بمعرفة وجهة نظر الخارجية الامريكية وأنه يدرك جيدا الصعوبات التي تواجه البعثات التبشيرية في عملها والتي تماثل الصعوبات التي تواجه البعثات البريطانية وأشار الموظف البريطاني إلى أن الموقف كما تتبناه الخارجية البريطانية هو أن الدستور المصري في المادتين ١٣،١٢ ينص على حرية للاديان بشرط الا يتناقض ذلك مع النظام العام والأخلاق الحميدة وأن الحكومة المصرية تعتمد على الشريعة الاسلامية أكثر من اعتمادها على الدستور، وقدم حلا للموظف الامريكي مؤداة التطور التدريجي حيث ذكر أن التطورات ستؤدي إلى اتجاهات ايجابية لقضية البعثات التبشيرية، وأن التدخل الأجنبي- بشكل خاص في مسألة الأديان، ربما يؤدي إلى معارضة أكيدة، وأكد للموظف الامريكي بأنه ليس هناك اية اقتراح لاقحام مسألة الحرية الدينية في مصر في الأتفاقية السياسية بين مصر وبريطانيا مثل المفاوضات الجارية الآن، وقال أنه لن تتخذ أية خطوات في المفاوضات الجارية لحماية الحريات الدينية عن الموجودة في الدستور المصري(٢)

(1) Department of State "Foreign Relations 1930 Vol, II, op. Cit, Inst No 334, The Acting Secretary of State to the Ambassador in Great Britain [Dawes] , Washington, April, 21, 1930. PP, 758-759. .

(2) Ibid, Desp NO 866, The Abassador in Grat Britain [Dawes] to the secretary of state, London, May 5, 1930, PP, 759-71.

كما أخبر المندوب السامي البريطاني الوزير الأمريكي المفوض أن مسألة الحرية الدينية لايمكن أن يلمح اليها رسميا وأضاف أن هناك عديدا من الموضوعات من المستحيل أن يتنباها الوفد المصري في المفاوضات الجارية الآن(١)

وفشلت الحكومة الامريكية في استغلال المناقشات التي دارت بين النحاس باشا وهندرسن ١٩٣الوضع ضمانات لحرية الأديان وانتهزت الحكومة الأمريكية مفاوضات ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا للمطالبة بمسألة حرية الأديان ولكن تفحم هذه المسألة في المعاهدة التي ينتظر توقيعها بين مصر وبريطانيا فقدم المجلس التبشيري العالمي المصري ثلاثة اقتراحات لحماية الحريات الدينية في مصر(٢) أن يطلب من الحكومة المصرية أن تضع قانونا مشابها للمادينين ٢٤،٢٣ من قانون الآرث الفلسطيني اللتين تعطيان الحرية في الأحوال الشخصة وتعفيان من أية عقوبات بسبب تغير الدين أو الجنسية (ب) أن حماية الأقليات مصانة من خلال اعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ويجب الا يتنازل عنها من خلال المعاهدة (١٩٣٦) (جـ) يجب أن تصدر الحكومة المصرية تصريحا فيما يتعلق بحرية الأديان، مشابها للمادين ١٥، ٦ من تصريح المملكة العراقية(٣) وطالب الوزير الأمريكي المفوض مستر فيش ان تفاتح الخارجية الأمريكية الخارجية البريطانية بشكل غير رسمي في طلب ما اذا كانت اتخذت أية خطوات لحماية حرية الأديان في مصر خلال الترتيبات الجديدة التي وضعت بين مصر وبريطانيا في معاهدة ١٩٣٦، كما طلب مستر فيش حكومتة أن تعبر عن الأمل للحكومة البريطانيه بمنح الأهتمام المؤيد للاقتراحات التي قدمها مجلس التبشير العالمي خاصة فيما يتعلق باقتراح اصدار تصريح مشابه لما اصدرته العراق حين انضمامها لعصبة الأمم(٤) وأوضح المندوب الساه البريطاني مايلز لاميسون لمستر فيش الوزير

(1) Ibid; Desp No 406, the Minster in Egypt [Gunth r] to the secretary of state, Bulkeley Ramleh, June 16, 1930, PP, 762-763.

(2) Department of State "Foreign Relatios 1936 Vol, II, op. Cit , Desp No, 551, the Minister in Egypt [Fish] to the secretary of state, Cairo March 10, 1936, P 20-21.

(3) Department of State "Foreign Relatios 1936 Vol, II, op. Cit , Desp No, 551, the Minister in Egypt [Fish] to the secretary of state, Cairo March 10, 1936, P 20-21.

(4) Ibid, P, 24

AUC LIBRARY

الأمريكى المفوض أن الحكومة البريطانية توافق على الاقتراح بأن تصدر الحكومة المصرية أختياريا – تصريحا مشابها لما اصدرتة العراق قبل انضمامها لعضوية عصبة الأمم أخبر لاميسون مستر فيش أنة فاتح وزير الخارجية المصريه فى هذه المسألة وان الوزير المصرى متفق معة تماما فى الرأى بان الممثليين المصريين فى جنيف سيعدون ذلك التصريح [1] ولم يحدث أن أصدرت الحكومة المصرية ذلك التصريح ولكن نتيجة لمؤتمر مونترو – ونتيجة للخطابات المتبادلة – بتاريخ ٨مايو ١٩٣٧ بين النحاس باشا رئيس الوفد المصرى فى المؤتمر وبرت فبش رئيس الوفد الأمريكى فى المؤتمر وعدت الحكومة المصرية بأن حرية العبادة ستستمر فى أن تكون مؤكدة لكل المؤسسات الدينية للولايات المتحدة على شرط الايكون ذلك متعارضا مع النظام والاخلاق العامة[2] وتتضمن ذلك كملحق لمعاهدة مونترو وطلبت الحكومة المصرية من الحكومة الأمريكية قائمة بالمعاهد والمؤسسات الأمريكية بمصر، العلمية والتعلمية والطبية والخيرية وغيرها وأرسلت الحكومة الأمريكية فى نهاية عام ١٩٣٧قائمة بمؤسساتها فى مصر التى تريد أن تضمن لما حرية النشاط فى مصر وضمت خمسا واربعين مؤسسة بين علمية وآثرية وتعلمية وطبية وخيرية[3].

---

(1) Ibid, Desp No 864, The Minister in Egypt to the secretary of state, Cairo, Dec 11, 1936, PP,27, 28.

(2) Department of State 1937, Vol II, OP. Cit Desp NO. 1072, The Minsister (Fish) to the Secretary of State, Alex, July 21, 1937 P, 657.

(3) Ibid: Enc in Desp No. 1072, Draft of Aide- Mem, Regarding American Eductional , Scientific, Medical, And charitable instiutions Existing in Egypt on May 8, 1937, Sept 3, 1937, PP, 659-662.

ثانيا : النشاط التعليمى والخيرى الامريكى فى مصر

١– النشاط التعليمى للارسالية الأمريكية

ازاء فشل المبشرين الامريكين فى نشر مذهبهم "البرسبتيرى " نظرا لمقاومة الطوائف الاسلامية والمسيحية المحلية فانهم حولوا نشاطهم إلى مجالات الطب والتعليم دون أن يتخلوا عن هدفهم الاساسى [1] وهو التبشير فحينما جاء المبشرون الأمريكيون إلى مصر وجدو نظام التعليم الحكومى قاصرا ويقوم على النظم القديمة ومع بداية القرن التاسع عشر انتشرت المدارس الحديثة وأقبل عليها المصريون وكانت أكثر هذه المدارس فرنسية [2] وقد وجد المبشرون ان التبشير رأسا لم يجعل أحدا من المسلمين يصبأ إلى النصرانية فقدا اتفق المبشرون على الاقتراب من المسلمين بطريقة غير مباشرة وقد وجدوا ان التعليم أفضل هذا الطرق غير المباشرة ومن أجل ذلك يجب الاستغرب اذ كانت أكثر مدارس البنين والبنات والمدارس الامريكية خاصة لاتزال مرتبطة بالإرساليات ومع أن الارساليات التبشيرية تحاول النفوذ إلى الطوائف المسيحية كأن يكتسب البروتستانت نفرا من الارثوذكس فان المقصود الأول بالتبشير عن طريق التعليم هم المسلمون وخصوصا بعد أن تبدلت الآحوال والعقليات بعد الحرب العالمية الاولى، وهكذا كان تاريخ الآعمال التبشيرية فى البلاد الاسلامية إلى حد كبير تاريخ للتعليم الأجنبى [3] والسبب فى تركيز المبشرين الأمريكين على التبشير من خلال المدرسة هى أن المدرسة مكان يجتمع فية المشرفون على المدرسة بأولياء الامور وتكون المدرسة اذان هى المركز الذى يمكن أن يتصل عن طريقة هؤلاء الناس بالجمهور وينشرون فية المذهب البروتستانتى ..... ويؤكد ذلك مذكرة مستر واطسن اذ يقول (وكانت المدرسة هى المدخل الوحيد وبمجرد أن يوجد هذا المدخل وتنشأ جالية بروتستانتية صغيره كانت المدرسة تترك للاهالى أوتهمل كلية) ويتبين من

---

(١) دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى: أمريكا و المشرق العربى، سلسلة عام المعرفة، الكويت أبريل ١٩٧٨ ص ٦٠٥.

(٢) مصطفى ابراهيم جاويش: العلاقات السياسية الإقتصادية و الثقافية بين مصر و الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٥–١٩٥٧، رسالة دكتوراه غير منشورة ملية الآداب جامعة اسيوط ص ٤٦٩.

(٣) مصطفى الخالدى، عمرو فروخ: المرجع السابق ص ٦٩.

A.U. LIBRARY

هذه العبارة أن فتح المدارس الأمريكية بمصر حيثما بدأ لم يمكن لأغراض تعليمية تربوية فحسب وانما كان أساسا لخدمة أغراض الارسالية الدينية فى مصر [1] ويسير العمل التبشيرى بالمدارس حسب تدرج المراحل التعليمية ففى مرحلة التعليم الثانوى والجامعى يأخذ التبشير أسلوب المناقشة والبحث العلمى ويحاول المبشر ان يعتمد كثيرا على الكتب الانجليزية والفرنسية ونظرا لأن الطلبة ليسوا على شىء من المعرفة والفقة بالأمور الدينية فيساعد هذا العمل التبشيرى مساعدة ايجابية [2] ولتسهيل عمل الارسالية التبشيرى فقد اختارت تلاميذ مدارسها من الطبقة الفقيرة والتى تمثل الطبقة العريضة فى المجتمع حتى يسهل التاثير فيها لسذاجتها ولا نحفاض المستوى الاقتصادى لافرادها ولما كان الغرض من التعليم الأمريكى هو نشر المذهب البروتستانتى فقد كان الترغيب بشتى الوسائل هو السبيل إلى ذلك من أجل ذلك كانت المدارس الامريكية تنتشر فى الريف والصعيد وبمصروفات ضئيلة، وقدمت الارسالية المنح للتلاميذ، والمجانية للفقراء والمتفوقين ولكن بعض هذه المدارس وبخاصة مدارس البنات الامريكية رفعت مصروفاتها وحددت نطاق مجانيتها بحيث اصبح طبقات أولياء الأومور من مستوى اجتماعى معين يستطيع أن يتحمل نفقات بناتهم فى هذه المدارس [3]

واهتمت الارسالية الأمريكية بعدة أمور حتى تحسن من ادائها التربوى وتجذب أولياء أمور الطلاب على ادخال أبنائهم وبناتهم بمدارسها فقد اهتمت الأرسالية بالأشراف التام على مدارسها وأهتمت باعداد المعلمين والمعلمات فقد اختيرت كلية اسيوط الأمريكية لمهمة اعداد المعلمين وكليتا البنات بأسيوط، والقاهرة لاعداد المعلمات وقد تخرج من كلية البنات بالقاهرة عام ١٩٢٢خمس عشرة معلمة " فمن بالتدريس فى مدرسة الارسالية خاصة مدرسة الخياط بأسيوط وفى عام ١٩٢٩ -وفى أطار خطة الأرسالية الأمريكية لأعداد المعلمين والمعلمات -افتتحت مرنزا لتدريب المعلمين على أحدث الطرق التربوية كان مركزها المدارس الأمريكية فى طنطا وأسيوط [4] أما بالنسبة للاشراف على مدارس الأرسالية فقد كانت الإرسالية تشرف اشرافا مباشرا على

---

(1) جرجس سلامة : التعليم الأجنبى فى مصر فى القرن التاسع عشر و العشرين القاهرة ١٩٦٣ ص ٦٧.

(2) إبراهيم خليل أحمد : المبشرون و المستشرقون فى العالم العربى و الإسلامى، المرجع السابق ص ٦١.

(3) جرجس سلامة : المرجع السابق ص ١٢٥.

(4) طلعت ذكرى مينا: المرجع السابق ص ٢٣٦ وكذلك أديب نجيب سلامة: المرجع السابق ص ٢٠٠.

مدارسها التى بمراكز الأرسالية الرئسية غير أن مسئولية انشاء مدارس بالمدن والقرى التى توجد بها مراكز الأرسالية كانت تقع على عاتق الاهالى البروستانت فلم تكن الأرسالية تعطى أية مساعدة للمدارس الموجودة بها ولكن كان أحد أفراد الكنيسة البروتستانت يتبرع بتمويل المدرسة إلى جانب المصاريف التى يدفعها التلاميذ وعلى ذلك كانت هذه المدارس مدارس خاصة يشرف عليها الذين انشأوها وكثيرا منها حمل اسم الأرسالية الأمريكية، وظل الحال هكذا حتى عام ١٩٠٤ حينما حاول مجلس الكنيسة synode القيام برسم خطة لادارة هذه المدارس وقد عقد مؤتمر تعليمى بأسيوط ١٩١٢ استمر من ٩-٢ يناير واتخذ قرارآ بالتفتيش والاشراف على المدارس وتكوين لجنة تعليمية من مجلس الكنيسة لتوجية هذه المدارس على أن تكون هناك لجنة مدرسة لتوجية كل مدرسة ومدها بالأسائذه والتفتيش عليها، وأرسال التقرير إلى اللجنة الرئيسية المعينة من مجلس الكنيسة وقد زاد عدد المدارس التى كانت تحت اشراف الارسالية بالوجة البحرى فى الفترة الواقعة بين ١٩٠٤-١٩٢٩، غير أنة بعد عام ١٩٢٦ أضطرت الأرسالية إلى اغلاق أربع مدارس كما أخطرت فى عام ١٩٢٨ إلى اغلاق خمسة مدارس أخرى ولذلك تكونت لجنة مدارس الدلتا، وكان عمل اللجنة تنظيم العمل والبرامج والاشراف على الأمتحانات وتعيين المدرسين، أما فى الوجه القبلى فقد كان هناك عدة مدارس تعتمد على الارسالية وفى عام ١٩٢٩ لم يكن بالوجة القبلى سوى مدارس أولية فى مديريات الأقصر وبنى سويف والفيوم تخضع لأشراف الأرسالية باستثناء كلية أسيوط [1] و تطورت الأمور بعد ذلك من حيث الاشراف على المدارس الأمريكية بحيث تكونت لجنة من سبعة أعضاء تعينهم الأرسالية وتضم هذه اللجنة مديرى المدارس الأمريكية الكبيرة ولهذا اللجنة الرأى الأخير فيما يتعلق بالمبانى والمعدات وتعيين وفصل المدرسين ودفع المرتبات، والامتحانات غير انها فيها يختص بالسياسة العامة للمدارس من حيث أنشائها واغلاقها ونوع التعليم كان لابد لها من الحصول على موافقة ادارة الأرسالية العامة فى فيلادلفيا وقد تكونت سبع لجان فرعية للاشراف على المدارس الأمريكية تشتمل كل منها على مايأتى:-

١ - عضوين لمدارس الدلتا للاشراف عليها

٢ - عضوين لمدارس الأزبكية للبنات

---

(1) جرجس سلامة: المرجع السابق ص ١٩٨-١٩٩.

AUB LIBRARY

٣ – لجنة لادارة مدرسة البنات تنقسم إلى قسمين

أ – قسم يختص بامتحانات مدارس البنات ويشمل أربعة أعضاء

ب – قسم يختص بمناهج مدارس البنات وتشمل ثلاثه أعضاء

٤ – ثلاثة أعضاء لمدارس الخياط

٥ – اربعة أعضاء للمدارس الأهلية بالارياف

٦ – عضوين لامتحانات مدارس البنين الأبتدائية

٧ – ثلاثة أعضاء عن The daily vocation Bible school ونظرا لاهمية كلية أسيوط فقد كان لها لجنة خاصة لادارتها وأن كانت تخضع للجنة العامـــة التـــى سـبق ذكرها[1] واستمرت الأرسالية تشرف على مدارسها ومؤسساتها المختلفة حتى أول سـبتمبر ١٩٦٢ حيث تنازلت الارسالية الأمريكية عن مدارسها ومؤسساتها المختلفة إلى سـنودس النيل الانجيلى وأصبحت مدارس الأرسالية مدارس مصرية يديرها مصريون كما تمصـرت أسماء المدارس وأصبحت خاضعة للسياسة التربوية التى تنظمها وزارة التربية والتعليم[2]

كما اهتمت الارسالية بالأنشطة التربويـــة المختلفـــة فـــى مدارســـها كالاهتمام بالموسيقى فقد كانت كليتا البنات الأمريكية بالقاهرة وأسيوط تعطيـــان اهتمامـــا خاصـــا بالموسيقى وكانت تقدمان منهاجا فى الموسيقى تحصل الطالبة بعد اجتيـــازة والتدريـــب عليه دبلوما فى الموسيقى[3] كما اهتمت المدارس الأمريكية بالجمعيـــات الأدبيـــة التـــى يشترك فيها الطلبة لتقديم انتاجهم من الشعر والنثر والقصة القصيرة ويشـــرف عليـــها مديران أحدهما مصرى للاشراف على الانتاج باللغة العربية والآخر امريكـــى للاشـــراف على الانتاج باللغة الانجليزية كما اهتمت المدارس الأمريكية بتزويد مكتبـــات الفصـــول والمكتبات العامة المدرسية بنوعيات من الكتب الدينية بمختلـــف اللغـــات التـــى تدعـــو للمذهب البروتستانتى وتؤيد النشاط الدينى للارساليات بالاضافـــة للاهتمام بالأنشـــطة الرياضية المختلفة[4] كما اهتمت الارسالية الامريكية فى مدارسها بتنمية صفة الاعتمـــاد

(١) نفس المرجع ص ٢٠٠-٢٠١.

(٢) طلعت ذكرى مينا : المرجع السابق ص ٢٠٠-٢٠١ .

(٣) نفس المرجع ص ٢٠١.

(٤) نفس المرجع ص ٢٢٤-٢٢٦.

A.U.B LIBRARY

على الذات بين تلاميذها من خلال اشراك التلاميذ فى الإشراف المدرســـى فـــهى تعطـــى تلاميذها حرية أكثر من أى نوع آخر من أنواع التعليم فلكل فصل رئيس ووكيل وأميـــن صندوق ينتحبهم تلاميذ الفصل وتتألف من رؤساء الفصـــول جميعـــا مجلـــس الطـــلاب Student Council والذى له رئيسان ووكيلان وأمين صنـــدوق وهـــؤلاء جميعـــا يتـــم اختيارهم بالانتخاب ويشتمل المجلس على لجان خاصة فلجنة السلوك تتولـــى ملاحظـــة سلوك تلاميذ الفصل وتساعد التلاميذ الجدد على تكوين صداقات مع التلاميـــذ، ولجنـــة البرامج التى يقوم بها الفصل فى المناسبات المختلفة ولجنة الفصل تتولى نظافة الفصـــل، ولجنة الحديث تحاول المساعدة فى تحسين اللغة وتجنب الأخطاء فيها وضمان التحـــدث باللغة الانجليزية داخل الفصل وخارجه[1]

كما اهتمت الارسالية بتقويم سلوك الطلاب فإن الطالب الذى يخطىء يعطى علامـــة سوداء Black Mark فإذا كان فى القسم الابتدائى تخصم درجة من السلوك لكل علامـــة سوداء وكل خمس علامات سوداء أو أكثر يحتجز التلميذ بالمدرسة فى ذلـــك الأســـبوع وفـــترة الحجز فى أثناء الغذاء ظهرا وإذا وضع للتلميذ علامة سوداء لايمكن ازالتها وإذا كان التلميذ حسن السلوك طوال العام يمنح نجمة ذهبيـــة[2] Gold star وبالنسبـــة لتطور عدد المدارس الامريكية فيمثلها الجدول التالى :

جدول (١)

تطور عدد المدارس الامريكية فى الفترة من ١٨٨٠الى ١٩٢٣[*]

السنة	عدد المدارس		الجملة	عدد التلاميذ		الجملة	عدد المدرسين		الجملة
	بنين	بنات		بنين	بنات		ذكور	آناث	
١٨٨٠	٣٥	٩	٤٤	١٥٨٣	٦٣٥	٢٢١٨	٥٨	٢٧	٨٥
١٩١٤	١٥٠	٤٦	١٩٦	١٠١٩٩	٥٥٢٨	١٥٧٢٧	٣٦٨	١٨٧	٥٥
١٩٢٣	١٤٥	٥٠	١٩٥	١٠٦٧٤	٥٩٣٧	١٧٧١١	٤٠١	٢٥٧	٦٥٨

ويلاحظ من الجدول ان عد المدارس عام ١٨٨٠(٤٤) مدرســـة زادت إلـــى ١٩٦

(١) جرجس سلامة: المرجع السابق ص ٢٣١-٢٣٢.

(٢) نفس المرجع السابق ص ٣٣.

(*) مصدر الجدول، طلعت ذكرى مينا، المرجع السابق صـ١٥٧.

مدرسة عام ١٩١٤ أى زادت المدارس إلى ٣٤٥%، وفى ١٩٢٣ كان هناك ١٩٥ مدرسة منها ١٤٥ مدرسة للبنين، ٥٠ مدرسة للبنات أى أن عدد مدارس البنين ثلاثة أضعاف مدارس البنات وذلك بسبب أهمال تعليم المراة فى ذلك الوقت وهذا مايؤكد عدد التلاميذ بالمقارنة بعدد التلميذات فقد كان عدد البنين ١٠٦٧٤ وعدد البنات ٥٩٣٧ أى كان عدد التلاميذ ضعف عدد التلميذات تقريبا، ويلاحظ أن عدد المدرسات كان فى تزايد فقد كان هناك ٨٧ مدرسة ٩٤ ووصلت إلى ٢٥٧ مدرسةعام ١٩٢٣ أى أن نسبة الزيادة ٣٧,٤٣% وهى نسبة كبيرة ولكن الزيادة الكبرى لعدد المدرسات كانت ١٩١٤ حيث زادت نسبة المدرسات من ١٨٨٠-١٩١٤ إلى ٣٩٢,٦% ويمثل العام الدراسى ١٩٢٨/٢٧ تراجعا كبيرا فن عدد المدارس الامريكية كما يتضح من الجدول الآتى:

جدول رقم (٢)

يوضح عدد المدارس الامريكية وعدد طلابها ومدرسيها بالمقارنة بالمدارس الأجنبية الأخرى فى العام الدراسى ١٩٢٧م١٩٢٨.

الطلبة			المدرسين			نوع المدارس	عددها
آثاث	ذكور	المجموع	آثاث	ذكور	المجموع		
٤١٢٢	٢٧٩٢	٦٩١٤	٢٣٨	١٧٠	٤٠٨	الأمريكية	٧٨
٥٠٧٥	٤٧٣٤	٩٨٠٩	٣١١	٢٤٧	٥٥٨	الأيطالية	٩١
٢٣٦٩	١٩٥٣	٤٣٢٢	١٨٣	٩٢	٢٧٥	البريطانية	٧٤
١٦٠٩٥	١٦٧١٧	٣٢٨١٢	٨٩٠	٧٦٧	١٦٥٧	الفرنسية	٢٧٩
٥٣٠٣	٦٠٩٣	١١٣٩٦	١٨٠	٢٥٢	٤٣٢	اليونانية	٨٨
٦٩٩	٢٨٧١	٣٥٧٠	٥٢	١٠٧	١٥٩	مدارس أخرى	٢٧
الجملة	الجملة	الجملة	الجملة	الجملة	الجملة	الجملة	٦٣٧ مدرسة (*)
٣٣,٦٦٣	٣٥,١٦٠	٦٨,٨٢٣	١,٨٥٤	١,٦٣٥	٣,٤٨٩		

ويتضح من الجدول السابق أنه بالرغم من الأنخفاض الكبير فى عدد المدارس الامريكية حيث كانت ٢١٦ مدرسة فى العام الدراسى ١٩٢٥/٢٤ ثم هبطت إلى ٧٨ مدرسة فى العالم الدراس ١٩٢٨/٢٧ أى انخفضت عدد المدارس الامريكية بنسبة

(*) مصدر الجدول

- Boktor Amir: School and society in the valley of the Nile, Cairo 1936, p, 137

٦٣,٨٨% فى العام الدراسى ١٩٢٨/٢٧ وعلى الرغم من ذلك فأن انخفاض عدد المدارس الامريكية لم يكن كبيرا بالنسبة لعدد المدارس الأجنبية الأخرى حيث كانت نسبة المدارس الامريكية بالنسبة للمدارس الاجنبية فى مصر ١٢,٢٤% بينما شكلت فرنسا ٤٣,٧٩% وبريطانيا ١١,٦١% وايطاليا ١٤,٢٨% ثم تعرضت المدارس الامريكية لانخفاض آخر فى العام الدراس ٣٤/٣٣ فمن ٧٨ مدرسة فى العام الدراسى ١٩٢٨/٢٧ إلى ٣٧ مدرسة فى العام الدراسى ٣٣-١٩٣٤ أى وصلت نسبة الانخفاض ٥٢,٥٦%

ويبدوا أن انخفاض عدد المدارس الامريكية يرجع للحوادث التبشيرية الامريكية فى مصر ونمو الشعور المصرى المعادى للتبشير حيث أنخفضت عدد المدارس الامريكية فى عام ١٩٢٨ وهو العام التى وقعت فيه حادثة القس زويمر ثم انخفضت المدارس الامريكية فى العام الدراسى ٣٤/٣٣ وهو العام الذى تلى حادثة الطالب عبد القادر الحسينى وهجوم الصحافة المصرية على الجامعة الامريكية والمدارس الامريكية كأداة من أدوات التبشير الامريكية فى مصر. وحافظت المدارس الامريكية على عددها (٣٧) مدرسة حتى عام ١٩٥٢

ونستطيع تقسيم الامريكية إلى ...

(١) المدارس الامريكية بالقاهرة وسنأخذ مثالا على ذلك كلية رمسيس للبنات بالقاهرة

(٢) المدارس الامريكية بالاسكندرية وسنأخذ مثالا على ذلك مدرسة شوتس

(٣) المدارس الامريكية بأسيوط وسنأخذ مثالا على ذلك كلية أسيوط للبنين

(٤) المدارس الامريكية بالأقاليم وسنأخذ مثالا على ذلك المدرسة الامريكية بالزقازيق.

١ - كلية رمسيس للبنات

نظرا لزيادة عدد الطالبات بمدرسة البنات بالأزبكية وعدم قدرة القسم الداخلى على استيعاب المتقدمات له، إذ ان القسم كان يستوعب ٨٠ طالبة فقط فقد فكرت الأرسالية فى عام ١٩٠٤ فى أقامة كلية جديدة للبنات بشارع رمسيس حاليا وأعدت الرسومات الهندسية للمشروع لكن التنفيذ كان يحتاج الى مبلغ كبير من المال، فجمعت تبرعات من المصريين بلغت حوالى ٦ ألاف دولارا[1]

(١) أديب نجيب سلامة: المرجع السابق ص ١٧٣-١٧٤.

A.U.B. LIBRARY

وفى عام ١٩٠٧ قدمت منحة قدرها ١٨,٠٠٠ دولار من جون روكفلر مكنت المبشرين من تأسيس الكلية[١] وقد وضع حجر الاساس لمبنى الكلية فى ٢٥ فبراير ١٩٠٨ وبدأت الدراسة بها فى أول ديسمبر ١٩٠٩ وافتتحت الكلية رسميا فى ٢٨ مارس ١٩١٠ ورأس حفل الافتتاح محمد باشا صدقى محافظ القاهرة وكان ضيف الشرف الرئيس الامريكى ثيودور روزفلت وحضر الاحتفال ١٤٥٠٠٠ مدعو وقد تخرجت أول دفعة من الكلية عام ١٩١٢، ولقد بدأت الكلية فى مبنى من دور واحد، مبنى ايلاكايل ١٩٠٩ وأقيم الدور الثانى عام ١٩٣٠ والدور الثالث ١٩٤٦ وبنيت كنيسة الكلية (قاعة ديلز) ١٩٣٢ وأقيم مبنى المكتبة (مكتبة الدكتورة هيلين مارتن) عام ١٩٤٧، وتعاقبت على ادارة الكلية ايلاكيل ١٩٠٠-١٩١٢، والدا اتشسون ١٩١٢-١٩٢٣، والدكتورة هيلين مارتن ١٩٢٣-١٩٥٦، وقد تخرجت من هذه الكلية المئات من الشخصيات النسائية التى تعمل فى مختلف المجالات منهن الدكتورة سهير القلماوى، أول فتاة مصرية تدخل الجامعة وكانت أستاذة بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة،وكانت رئيسة للهيئة المصرية العامة للكتاب والسيدة مارى اسعد مساعد الأمين العام لمجلس الكنائس العالمى، وعايده جندى رئيسه اليونسيف فى كينيا وغيرهن[٢].

وكان لهذه الكلية جمعية للخريجات Alumma وهى جمعية ذات نشاط كبير ومن بين أعضائها من يقدمن نشاطا اجتماعيا ونسائيا كبيرا وقامت الجمعية بمجهود كبير فى توسيع المكتبة وتأثيث الكلية، وتركزت جهود الجمعية فى المركز الاجتماعى بقرية أم خنان ولقد بدأت الكلية بمساحة قدرها ثلاثة أفدنه ثم زادت مساحة الكلية الى عشرة أفدية وزاد عدد أبنياتها من واحد الى خمسة، وقد بلغ عدد الخريجات من الكلية فى الفترة من (١٩١٢-١٩٥٩) بـ٩٧ خريجه حصلن على دبلوم الكلية[٣] وكانت للاحداث التى نتجت عن التبشير والحملة الصحفية على المبشرين الامريكين فى الثلاثنيات أثر فى هبوط عدد طالبات الكلية ١٠% عام ١٩٣٤[٤] كما كانت الكلية

(1) Gossett: OP. Cit, P, 197.

(٢) أديب نجيب سلامة: المرجع السابق ص ١٧٣-١٧٤.

(٣) جرجس سلامة: المرجع السابق ص ٢٠٦-٢٠٧.

(4) Gossett: OP. Cit, P, 199.

A.U.B. LIBRARY

تحتفل كل عام بتوزيع الشهادات على المتخرجات من تلميذاتها[١] وكان يحضر هذا الحفل بعض الشعراء المصريين ونجوم المجتمع المصرى[٢]

٢ – مدرسة شوتس بالاسكندرية :

تولت الارسالية الامريكية فى مصر أقامة هذه المدرسة عام ١٩٢٤ بمنطقة شوتس برمل الاسكندرية، بهدف تقديم نوع من الثقافة الامريكية لابناء أعضاء الارسالية وأبناء السفراء والقناصل والخبراء الاجانب المقيمين فى مصر والسودان والجبشة والكاميرون وغير ذلك، من دول افريقيا والشرق الاوسط وكانت المدرسة ملك للارسالية الامريكية بمصر، واشتمل بنائها على أربعة طوابق وكان بها قسم داخلى وقسم خاص للمكتبة، وبناء مخصص لهيئة التدريس، كما تتوفر بها الملاعب المختلفة المزودة بحمام للسباحة والحق بالمدرسة كنيسة انجيلية، ويلتحق التلاميذ بهذه المدرسة عند بلوغهم السادسة من العمر ومدة الدراسة بها ١٢ سنة، من السنة الأولى حتى الثامنة يطلق عليها المرحلة الأولى، ومن السنة التاسعة حتى الثانية عشر تسمى بالمرحلة العليا، وأتاحت هذه المدرسة لخريجها الفرصة للالتحاق بأحدى الكليات الجامعية فى الولايات المتحدة الامريكية، وفى حالة انتقال التلميذ مع أسرته الى موطنه امريكا أثناء العام الدراسى يسمح له باستكمال دراسته فى أى مدرسة أخرى بالولايات المتحدة دون أن تعترضه أية عقبات، وذلك لأن المناهج الدراسية والكتب هى نفسها المستخدمة فى مدارس أمريكا والتدريس فى المدرسة باللغة الانجليزية لجميع المناهج المقررة والمدرسة تتيح التعليم بها بالمصروفات وبلغت قيمة المصروفات المدرسية ٣٠ دولار لكل تلميذ وقد بلغ عدد تلاميذ المدرسة فى عام ١٩٢٦– ٢٩ طالبا وطالبة فى المدرسة العليا High Schoot و ٣٠ تلميذا وتلميذه فى المرحلة الأولى وكان العام الدراس يبدأ من يوم الاثنين الأول من شهر سبتمبر وتنتهى الدراسة فى الاسبوع الأول من شهر يونيه من كل عام، وفى عام ١٩٤٠ نقلت مدرسة شوتس الى مقر كلية اسيوط الامريكية نظرا لظروف الحرب العالمية الثانية واستمرت فى أسيوط حتى عادت الى مقرها بالاسكندرية فى العام الدراسى ١٩٥٦/١٩٥٧[٣].

(١) طلعت ذكرى مينا: المرجع السابق ص ١٦٨

(٢) المقتطف العدد ٥٢، يناير ١٩١٨ ص ٦١.

(٣) طلعت ذكرى مينا: المرجع السابق ص ٢٣٣-٢٣٤.

٣ – كلية أسيوط :

افتتحت كلية أسيوط فى عام ١٨٥٦ وهى القلب الخافق للإرسالية الأمريكية ومركزنشاطها فى الوجه القبلى[١] وذلك لأن المبشرين الأمريكيون أختاروا من البداية أسيوط لتكون مركزهم الرئيسى[٢]

وفى ١٩٠٠ سافر الدكتور ج.ر. الكساندر رئيس كلية أسيوط الى الولايات المتحدة الامريكية فى أجازة، وكانت الارسالية قد طلبت الترخيص له بجمع تبرعات من أجل تجهيز الكلية على أحسن مستوى وفى بتسبرج وجدت جماعة مهتمة بهذا المشروع ضمت كلا من دكتور مكلوركن ج.بوربر، دكتور صموئيل يونج، جون فراز، وليم سوبر، وقد جمعوا مبلغا كافيا لشراء قطعة أرض تقام عليها مبانى جديدة للكلية، وفعلا كانت كافية لشراء ٢٤ فدانا، واقامة المبنى الرئيس للكلية، قاعة الكساندر Alexander Hall وقاعة سوبر للعلوم، ثم ورد فيما بعد تبرع من جون روكفلر قدره ٥٥ ألف دولار استخدمت فى بناء قاعة جوهانستون Johnston Hall وهى مخصصة لسكن الطلاب بالقسم الداخلى ومبنى الاجتماع "سوسيتى" وتم أرساء حجر الاساس لهذه المبانى الجديدة فى ١١ فبراير ١٩٠٧، وفى عام ١٩٢٤ تم بناء قاعة خليل Khalil Hall وتبرع بأقامتها خليل ابراهيم الذى قضى بخدمه الكلية ٤٧ عاما[٣] وتضم الكلية كذلك قاعة ماكورماك Macormak Hall وبنيت على نفقة مستر ماكورماك من شيكاجو، وتتكون من ثلاثة أدوار مخصصة هى الأخرى لإقامة الطلاب،وفى القسم الغربى منها مساكن لبعض أعضاء هيئة التدريس وعائلاتهم، وأنشئت وقاعة مكلاتهن "مبنى قسم الأحياء" Biology Hall التى بنيت عام ١٩٢٨ باسم الدكتور روبرت ستيورات مكلانهن الذى خدم بالكلية من ١٨٩٧-١٩١٨.

وتضم الكلية مكتبة أنشئت عام ١٨٧٥، وفى عام ١٩٣٤ فى عهد الدكتور نشارلى رسل مدير الكلية أقيم للمكتبة بناء خاص بها حيث تعرف الآن بمكتبة تاجرت

(١) دكتور رودرك ماثيوز، ومتى عقراوى: التربية فى الشرق الأوسط ترجمة واشراف على طبعه الدكتور أمير بقطر، مجلس التعليم الامريكى ١٩٤٩ ص ١٣٩

(2) Dune. J. Heyworth: An introduction to the History of Eduction in Modern Egypt, London 1938, P, 411.

(٣) أديب نجيب سلامة: المرجع السابق ص ١٨٧-١٨٩

A.U.B. LIBRARY

Tagert library نسبة الى روش تاجرت الثرى الامريكى الذى تبرع ببناء مبنى المكتبة، والذى صمم ليكون على أحداث طراز المكتبات العالمية، وخصص الدور الثالث من المكتبة ليكون متحفا اقليميا لآثار أسيوط، ويوجد بالمكتبة ٢٣ الف كتاب منها ١٩ الف باللغة العربية و ١٤ الف مجلد باللغات الأجنبية، وذلك بخلاف الدوريات، وكانت هذه المكتبة تعتبر ثالث مكتبة فى القطر المصرى وقتئذ، وكان يقوم بالاشراف عليها الدكتور طمسن يعاونه موظف مصرى يدعى يوسف اسكندر استمر يعمل بالمكتبة حتى منتصف العقد الخامس من القرن العشرين[١]

وقد كان هناك بالكلية قسم خاص بالتحسين الزراعى وتجارب الأليان وتربية الماشية وقد قام القسم الزراعى بالكلية بتجارب لتحسين أنواع الخضروات ولزيادة كمية الألبان واستحضرت عام ١٩٢٨ أبقار Jerseys من امريكا تنتج ثلاثة أضعاف ماتنتجه الأبقار المصرية وأصبح هذا القسم يفى نفسه بنفسه بل أصبح يعد دخلا للكلية[٢].

وبالنسبة لميزانية الكلية فقد بلغت ١٥٠ الف دولار عام ١٩٣٠ جاءت من مصروفات التلاميذ وبلغت ٥٩%، ٢٩% اعانات خارجية وداخل الكلية من مشروعتها، ١٢% مرتبات رجال الارسالية وهى ترد من الخارج من المجلس العام للارسالية بأمريكا[٣] وبالنسبة لادارة الكلية، فهى تتكون من لجنة من ٦ اساتذة من المرسلين الامريكيين ينضم اليهم مصريان من خريجى الكلية واستمر نظام الادارة بهذه الصورة حتى عام ١٩٥٥.

وأنشئت رابطة لخريجة كلية أسيوط ١٩٢٥ واتخذت مقرا لها كلية الامريكان بأسيوط، وكان من أهم أهداف الرابطة

١ – خدمة الأعضاء بتوثيق الروابط بين خريجى الكلية

٢ – تشجيع نشر الثقافة بمنح الجوائز للمتفوقين

٣ – مساعدة الطلبة الفقراء حتى يستكملوا دراستهم الجامعية

٤ – تقديم الخدمات للكلية لمساعدتها على تحقيق رسالتها[٤] وتحمل كلية اسيوط الآن اسم مدرسة العروبة الثانوية للبنين[٥]

(١) طلعت ذكرى مينا: المرجع السابق ص ١٣٥-١٣٦

(٢) جرجس سلامة: المرجع السابق ص ٢١٧

(٣) نفس المرجع: ص ٢١٦-٢١٧

(٤) طلعت ذكرى مينا: المرجع السابق ص ١٩٧

(٥) أديب نجيب سلامة المرجع السابق ١٨٩-١٩٠

٤ – المدرسة الامريكية بالزقازيق :

تعتبر هذه المدرسة كبرى مدارس الارسالية الامريكية بالوجه البحرى، وقد بدأت المدرسة بعدد ٢٢ تلميذ، ٤ من البروستانت، خمس من المسلمين، ١٣ من الأقباط ووصل عدد تلاميذها ٣٥٢ تلميذ سنة ١٩٠٤ وفى العام الدراسى ١٩٢٣-١٩٢٤ أصبح عدد تلاميذ المدرسة ٢٨٥ تلميذ نصفهم من المسلمين، وقد عمل بالمدرسة القس أ.ل جودفرى والسيد و.و.نولين وفى عام ١٩٢٩ تولت ارسالية مصر العمومية ادارة هذه المدرسة بدلا من الارسالية الامريكية حيث لم تستطع الاخيرة تدبير المرسلين الذين يستطعون الاقامة فى الزقازيق، وادارة المدرسة[١] وتبقى بعد ذلك محاولة الدولة للاشراف على التعليم الأجنبى فى مصر ومنه الامريكى وذلك بسبب الحوادث التبشيرية التى وقعت بمدارس الارساليات وعلى الاخص المدارس الامريكية، ثم تقييم سلبيات وايجابيات النشاط التعليمى بمصر.

منذ دخول التعليم الأجنبى بمصر والدولة تحاول أن تراقب وتشرف عليه فقد تقدم رياض باشا فى عام ١٨٧٢ بمشروع قانون لتنظيم المدارس الأجنبية أو المدارس الحرة على وجه العموم واخضاعها لهيئة الدولة وهكذا بدأت أول محاولة من الدولة لاخضاع التعليم الأجنبى للاشراف الحكومى عن طريق هذا المشروع وكان هذا المشروع يهدف الى تنظيم صلة المدارس الأجنبية بديوان المدارس وأن تخضع المدارس الأجنبية والحرة لاشراف نظارة المعارف، ولم يدخل مشروع رياض باشا الى حيز التنفيذ وظلت لاتحته مشروعا.

وفى عام ١٨٨١، حاول الشيخ محمد عبده أن يضع المدارس الأجنبية تحت اشراف نظارة المعارف، ولكن أحداث الثورة العرابية المتلاحقة حالت دون تنفيذه[٢]

وفى أطار خطة الحكومة المصرية للاشراف على المدارس الأجنبية صدر القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٣٤ وهو أول قانون للدولة للاشراف على المدارس غير الحكومية، وسوف نذكر المواد التى تهمنا من هذاالقانون لنرى الى أى مدى أثر هذا القانون على المدارس الأجنبية بشكل عام، والأمريكية بشكل خاص فالمادة الأولى

(١) طلعت ذكرى مينا: المرجع السابق ص ١٦٠ وكذلك أديب نجيب سلامة نفس المرجع ص ١٨٥

(٢) جرجس سلامة: المرجع السابق ص ٢٧٣-٢٧٤

A.U.B. LIBRARY

حددت المدارس الحرة التى ستكون خاضعة لرقابة وتفتيش وزارة المعارف العمومية بالمدارس غير الأميرية التى تعد للامتحانات العامة التى تعقدها وزارة المعارف، ولما كانت معظم المدارس الأجنبية لاتتبع مناهج الوزارة فإن الشروط التى نص عليها القانون حددت مدى اشراف الدولة على جزء من المدارس، وحددت المادة الثالثة، الشروط الواجب توافرها فى مدير المدرسة أو من يعمل بها ولكنها لم تشترط أن يكون مصرى الجنسية، كما لايوجد شرط فى القانون يحدد نسبة هيئة التدريس من المصريين الذين يعملون فى هذه المدارس بالنسبة لغيرهم من الأجانب كما نص القانون أيضا فى المادة الحادية عشرة أنه يجب على المدارس الحرة أن تكفل للتلاميذ المصريين الحصول على مستوى علمى معادل لمستوى زملائهم فى المدارس الأميرية فى اللغة العربية، وتاريخ وجغرافية مصر، والتربية الوطنية، وتكون هذه المقررات موضوعا لأمتحان يعقد بإشراف وزارة المعارف[١]

وبالتالى فقد حتم القانون تفتيش واشراف وزارة المعارف على كل المدارس التى يتقدم طلابها للامتحانات الحكومية وكان على مدارس الأرسالية الامريكية المنتشرة بمصر والتى لم تستوف الشروط الواردة فى القانون، أما أن تقوم بتنفيذ الاصلاحات التى طلبتها الوزارة أو تغلق أبوابها، مما اضطر الارسالية الامريكية أن تغلق كثيرا من المدارس التى لم تستوف الشروط وكان نتيجة ذلك أنخفاض المدارس الامريكية الى ٣٧ مدرسة فقط بعد أن كانت ٧٨ مدرسة فى العام الدراسى ١٩٢٧-١٩٢٨ أى انخفضت المدارس الامريكية الى ٥٢,٥٦%

أما بالنسبة لتقيم سلبيات وايجابيات دور الارسالية التعليمى، فان عمل الارسالية لم يكن كله سلبيا وتنصيريا واستعماريا، كما يدعى كثيرا من الكتاب، ولكن الارسالية فى عملها التبشيرى من خلال المدارس قد قدمت سلبيات وايجابيات للمجتمع المصرى، وأهم الايجابيات التى قدمتها الارسالية الامريكية للمجتمع المصرى هى

١- أهتمت الارسالية الامريكية- مع المؤسسات التعليمية الآخرى بمصر- بتثقيف وتعليم المرأة وذلك لادراكها أن المرأة المصرية لاتتمتع بمكانة المرأة الغربية وأن كان هدف الارسالية الرئيسى من تعليم المرأة بث التعاليم المسيحية للاسرة المصرية.

(١) محمود محمد سليمان: النشاط السياسى والاقتصادى للاجانب فى مصر ١٩٢٢-١٩٥٢ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة الزقازيق ١٩٨٨ ص ١٩٠-١٩١.

٢ – أهتمت الارسالية الامريكية بتعليم المكفوفين وأفتتحت لهم فصولا فى عدد من مدارسها المختلفة وأن كان الازهر يقدم هذه الخدمة قبل الارسالية فأن الارسالية الامريكية فى تعليمها للمكفوفيين قدمت لهم أساليب تربوية حديثة ومعدات وأجهزة لم تكن متوفرة للأزهر وذلك لجذب المكفوفين الى هذه الدروس وبث التعاليم المسيحية بينهم

٣ – أهتمت الارسالية الامريكية برعاية الطفولة فأقامت الكثير من المؤسسات الاجتماعية التى تهتم بتربية الأطفال، التربية النفسية السليمة، وأن كان هدف الارسالية التأثير على الأطفال منذ نعومة أظافرهم حتى يشبوا أكثر انتماءا للارسالية وأيمانا بمبادئها فأنها قدمت خدمة للمجتمع المصرى لم تكن متوفرة له حينذاك.

٤ – قدمت الارسالية الامريكية عددا من الشباب المصرى والفتيات المصريات الذين يجيدون اللغات الاجنبية كتابة ومحادثة وعلى درجة رفيعة من التعليم.

– أمابالنسبة للجوانب السلبية للارسالية الامريكية فى مصر فهى :

١ – ساعدت الارسالية الامريكية من خلال مدارسها – هى والارساليات الأجنبية الأخرى – على تنوع الثقافة فى مصر، وكان لذلك أثره السلبى خصوصا إذا تعددت الثقافات فى الأسرة الواحدة من عربية اسلامية وامريكية وانجليزية وغيرها وبالتالى يصبح المجتمع المصرى وكأنه جاليات أجنبية مختلفة[١] ويؤدى فى النهاية الى تجزئة المجتمع المصرى[٢]، وعدم خلق ثقافة مشتركة تساعد المواطنين جمعيا على الالتفاف حولها[٣]

٢ – أهملت الارسالية الامريكية تدريس اللغة العربية فى مدارسها مما أثر فى نظر طلابها المتأففة من الثقافة العربية، مما يؤدى فى النهاية الى أنفصا لهم عن القضايا المصرية وأهتمامهم بتفوق الدولة التى تعلموا فى مدارسها.

(١) محمد على علوبه: مبادىء فى السياسة المصرية، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٢ ص ٢٠٢

(٢) دكتور محمد أبو الاسعاد: سياسة التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى ١٨٨٢–١٩٢٢ ط دار النهضة العربية ١٩٨٣ ص ٢٨ وكذلك دكتور حسن الفقى: التاريخ الثقافى للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة فى القرن التاسع عشر والعشرين دار النهذة العربية ط١١ ١٩٦٦ ص ١٩٦

(٣) دكتور سليمان نسيم: صياغة التعليم المصرى الحديث ودور القوة السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣–١٩٥٢ هيئة الكتاب ١٩٨٤ ص ٩٩–١٠٠.

٣ – قامت الارسالية الامريكية من خلال التعليم بسلخ عدد من الأقباط والمسلمين الى المذهب البروتستانتى بطرق ملتوية فى مجتمع لايقبل بسهولة تغيير دين فرد من أفراده مما ساعد على حدوث بلبلة قوية فى المجتمع المصرى وخصوصا فى الثلاثنيات من هذا القرن.

٢ – النشاط الخيرى للارسالية الأمريكية :

تبقى نقطة واحدة لاغلاق ملف النشاط التبشيرى وهى النشاط الخيرى للارسالية الامريكية وتتمثل فى المستشفيات والملاجىء الامريكية فى مصر، وقد كان الهدف الأول من عمل الارسالية الطبى هو التبشير، ويصرح بذلك أحد هؤلاء المبشرون إذ يقول يجب الا تنسى الارساليات الطبية لحظة واحدة أن هدفها الأول التى جاءت من أجله وهو التبشير[١] وقد استغلت الارسالية الامريكية سوء الاحوال الصحية فى مصر للتبشير ويكفى فى ذلك أن نشير الى ما أورده لورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٣ من أن الوظيفة الاساسية للحكومة فى مسائل الصحة العامة هى الوقاية من الاوبئة وليس علاج الأشخاص الذين يشكون الأمراض العادية[٢] وكانت العملية التبشيرية تقوم فى المستشفى بطرق تدريجية فكانت الصلاة تقام قبل كل عملية وفى كل جناح من أجنحة المستشفى وفى حجرات الأنتظار لمرض العيادات الخارجية يتبادل كلا من الأطباء والمبشرين أداء الخدمة المسيحية من خلال خطب قصيرة بالاضافة للجهود التى تبذلها المستشفى من أجل الوصول للمريض الذى حضر لمرة واحدة، وذلك بالقيام برحلات تجوالية فى العديد من القرى والمدن التى يسهل الوصول اليها والتى أتى منها مريض للمستشفى قبل ذلك، ويؤدى الى عديد من اللقاءات للتبشير الفردى[٣] وبجانب المستشفيات كان هناك مدرسة الأحد، وهى فرع من المستشفى يجمعون فيه الصبية من الشوارع يوم الأحد بطريقة مغرية وجذابة كأن يقدم المفوضون بهذا العمل نقودا أو صورللصبية ويعدونهم بأن من يحضر للمدرسة يأخذ أضعاف هذا، وبديهى ان الاطفال يخدعون بأقل شىء فلا يتوانون عن المضى الى المدرسة، وتلقى عليهم رئيسه المستشفى مع أعوانها قطعة من الانجيل بأساليب شيقة ويحفظونهم التراتيل الدينية ويعدونهم بأن الصبى الذى يواظب على الحضور كل يوم

(١) نبيل عبد الحميد سيد أحمد: الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢–١٩٢٢ رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٧٦

(٢) حسين خلاف: المرجع السابق ص ٦٠–٦١

(3) Addison, James; Op. Cit., PP, 159.160

A.U.B. LIBRARY

احد يهدى اليه فى أخر العام هدية نفيسة كنقود أو دمية جميلة وغيرها من لعب الاطفال وهكذا كانوا يحاولون غرس الدين المسيحى غرسا فى نفوس أولئك الصغا[١]

وكان للارسالية الامريكية عدد من المستشفيات، منها المستشفى الامريكى بطنطا التى افتتحت ١٩٠٣ وكان بها عدد من الأسرة بالاضافة الى العيادة الخارجية وقد عملت بالمستشفى منذ افتتاحها مس لولا هارفى ابنه الدكتور وليم هارفى كمشرفة على المستشفى، وفى تقرير الارسالية عام ١٩٢٤ تبين أنه تردد على المستشفى للعلاج ١٥٠٦ حالة، وأجريت ٧١٧ عملية معظمها عمليات كبيرة، وتعاقب على خدمة المستشفى الأطباء المراسلون الآتية أسماؤهم الدكتور جرانت ١٩١٤-١٩٣٤، الدكتور مور ١٩١٦-١٩٤٤ الدكتور هارى هتشيسون ١٩٢١-١٩٥٤ والذى توفى فى ١٧ ديسمبر ١٩٧٤[٢]

وقد وصف القنصل الامريكى/ مستر بول فلتشر C. Paul.fletcher فى عام ١٩٣٨ مستشفى طنطا بأنها من أفضل المستشفيات فى القطر المصرى[٣]

وكان لمستشفى طنطا عيادة خارجية خاضعة لاشراف المستشفى ولكن نتيجة لعدم الامكانيات وقلة الأطباء المقيمين بها أغلقت فى يناير ١٩٣٧[٤]

وانتشرت الخدمات الطبية كجزء من نشاط الارسالية ومدخل لها لتحقيق رسالتها فى أنحاء القطر المصرى فأقام سنودس التيل الانجلى عام ١٩٣٧ المستشفى الأنجيلى بالقاهرة وتبع ذلك إنتشار العيادات الخارجية فى القاهرة لتغطى معظم الاحياء فى الفجالة، شبرا، الحسينية، باب الشعرية، الدرب الاحمر، مصر الجديدة واستمرت هذه العيادات تقدم الخدمة الطبية حتى أوائل الستينات

كما كان للارسالية الامريكية مستشفى كبرى بأسيوط والتى تدعى مستشفى أسيوط الامريكى التى تعد أقدم مستشفيات الارسالية الامريكية بمصر إذ يرجع تاريخ انشاؤها الى شهر نوفمبر ١٨٩١، وجاء فى تقرير الارسالية فى الفترة فى

---

(١) محمود محمد سليمان: لمرجع السابق ص ٢٣٧

(٢) أديب نجيب سلامة: المرجع السابق ص ٢٠٧ وكذلك طلعت ذكرى المرجع السابق ص ٢٥٣-٢٥٤

(3) Gossett, Op. Cit: p, 196

(٤) طلعت ذكرى مينا: المرجع السابق ص ٢٥٥

١٩٢٢-١٩٢٤ بأن المستشفى استمرت فى تقديم خدماتها للمواطنين وللقرى المجاورة أكثر من ثلاثين سنة وقد حصل على الرعاية الطبية من تلك الفترة ٤٣٤٠٦ حالة منهم ٢٩٢٧ مقيم بالمستشفى ٥٨١٠,٠ زيارات منزلية للعلاج والباقون بترددون على العيادة الخارجية بالمستشفى وكان أكثر من نصف من تمتعوا بالرعاية الطبية من المسلمين وقد خدم بهذا المستشفى الدكتور هارى فتلى والذى خدم فيها الفترة من ١٩٠٦-١٩٣٤، والدكتور أندرو جرانت والدكتور مور الذى خدم حتى ١٩٢٠ والدكتور لسلى اسكارين وهذا المستشفى يحمل الآن اسم مستشفى الايمان العام (منذ عام ١٩٦٨)[١]

وبالاضافة للمستشفيات والعيادات الخارجية الامريكية التى انتشرت فى كل انحاء القطر، كان هناك عدد من الملاجىء الامريكية والتى أولتها الحكومة المصرية عناية خاصة من خلال الاعفاءات الجمركية التى منحتها الحكومة المصرية لادوات ومعدات هذه الملاجىء[٢] وقد استغلت الارسالية الامريكية الملاجىء لإطعام الفقراء وأيوائهم ثم تبشيرهم أو على الاقل لن تبقيهم مسلمين كأبائهم[٣]

وكان للارسالية الامريكية عدد من الملاجىء منها ملجأ ليليان تراشر , Miss Lillian Trasher والتى انشأته ليليان تراشر عام ١٩١٠ لليتامى والآرامل ومن التقطتهم من الشوارع والطرقات ممن لايعرفون لهم أبا ولا أما، والاطفال الذين فقدوا نعمة البصر، والأرامل اللاتى تركن أطفالهن بدون عائل أو سند ولم تكتفى السيدة تراشر بتوفير الغذاء والكساء فقط ولكنها حولت هذا الملجأ الى مؤسسة تربوية ضخمة، فهناك المدرسة الابتدائية ودار الحضانة، ويتعلم الأولاد داخل الملجأ الحرف والصناعات التى تناتسبهم، وبعد حياة داخل الملجأ تقوم بها المبشرات بالتأثير على البنات والأولاد واغرائهم بالدين المسيحى وحملهم على الخروج من دين الاسلام ونتيجة للأعمال التبشيرية التى قام بها الملجأ فى الثلاثينات أبعدت الحكومة المصرية عددا من الأطفال المسلمين من الملجأ[٤]

---

(١) أديب نجيب سلامة: المرجع السابق ص ٢٠٥-٢٠٦ وكذلك طلعت ذكرى المرجع السابق ص ٢٥٣

(٢) الارشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٤٩٣ ملف رقم ٨/٧/٦

(٣) نبيل عبد الحميد سيد أحمد: المرجع السابق ص ١٨٣

(٤) خالد نعيم: المرجع السابق ص ٢٧٣

A.U.B. LIBRARY

كما كان للارسالية ملجأ بقليوب اسسته الارسالية الهولندية ١٩٠٠ ثم أصبح تحت ادارة الارسالية الامريكية بعد أن عرضت الارسالية الهولندية على الارسالية الامريكية ١٩٠٨ أن تتولى رعاية هذا الملجأ من حيث تدبير شئونه المختلفة، وفى عام ١٩٢٣-١٩٢٤ كان بالملجأ خمسون طفلا يتلقون الرعاية النفسية والاجتماعية والتربوية، وفى عام ١٩٢٧ أقيم بالملجأ بعض الوحدات الانتاجية الصغيرة كان أحداها لصناعة السجاد والآخرى لصناعة الأحذية مما ساعد الشباب على كسب عيشه والاعتماد على نفسه، وكان أطفال الملجأ يتلقون تعليمهم بعد المدرسة الابتدائية فى مدارس الارسالية التى تؤلهم للتعليم العالى وقد أغلق هذا الملجأ عام ١٩٥٠ [1] بالاضافة الى ملجأ سوهاج الذى أسسه ميخائيل صليب أحد أتباع الارسالية الامريكية والذى كان موظفا بمؤسسة ليليان تراشر بأسيوط، وبدأ هذا الملجأ فى منزل بالايجار فى يوليو ١٩٢٧ وقد بدأ بطفلين وفيما بعد أقيم الملجأ على مساحة ١٦٥٠م٢ على شاطىء النيل شمالى سوهاج[2] وكان للارسالية أيضا ملجأ فولر الذى أنشىء فى منطقة فم الخليج بالقاهرة ١٩٠٦ بجهود مرجريت سميث، وهى مبشرة أمريكية قامت بجمع التبرعات من أمريكا لاقامة الملجأ بالقاهرة عام ١٨٧٢ وعاونها جون فولر وزوجته وفى عام ١٩١٥ تم شراء مبنى المستشفى النمساوى ليكون مقرا للملجأ، وأطلق عليه ملجأ فولر تكريما لجون فولر المؤسس الأول للملجأ وقد جاء فى تقرير الارسالية الامريكية عن الفترة من (١٩٢٢-١٩٢٤) أن الملجأ كان يقدم الرعاية الاجتماعية والتدريب المهنى والتربية لخمسين فتاة تم أختيارهن من بين العائلات الفقيرة، وكانت جميع نفقات الملجأ تعتمد على الهبات ومن خلال الاعداد المهنى والخدمات التربوية التى تقدم للفتيات يتم تلقينهن التعاليم المسيحية حتى يكن دعاه لها فى المستقبل.

(1) طلعت ذكرى مينا: المرجع السابق ص ٢٤٤
(2) أديب نجيب سلامه: المرجع السابق ص ٢٢٤

A.U.B. LIBRARY

ثالثا الجامعة الامريكية بالقاهرة والنشاط الثقافى الامريكى

١- الجامعة الامريكية بالقاهرة :

ترجع قصة إنشاء الجامعة الامريكية الى عام ١٨٧٠ عندما ظهرت فكرة انشاء كلية أسيوط كمركز لتدريب الدعاة البروتستانت، ففكرت الارسالية عام ١٨٧٢ فى إنشاء كلية بالقاهرة تناظر كلية أسيوط وتكون الكليتان نواة للجامعة الامريكية، وقد قررت التكاليف المبدئية لانشاء الجامعة مليون دولار امريكى وتقرر كذلك أن يكون هناك هيئة أمناء Board of Trusts فى امريكا تشمل أربعة أو خمسة أعضاء، وتكون الهيئة مسئولة عن الجامعة الامريكية وفى ذات الوقت يكون بمصر هيئة مديرين Board of Mangers تتكون من أعضاء من الامريكين والانجليز، يعملون تحت رئاسة مدير الجامعة والذى يشترط فيه أن يتمتع بخبرة ادارية، وشخصية أجتماعية فضلا عن حصولة على مؤهلات علمية عالية[1] ولكن لم تنشأ الجامعة فى ذلك العام، وبعد ٣٣ عاما من هذه الفكرة طالبت مجلة الهلال فى أحدى مقالاتها فى اقتراح للجامعة الامريكية ببيروت أن تنشأ لها فرعا فى مصر[2] وعينت الارسالية الامريكية لجنة فى نفس العام لترعى فكرة إنشاء كلية بالقاهرة، على أن تنشأ كلية أيضا بالاسكندرية، وهكذا تتكون الجامعة المقترحة من كلية أسيوط وكلية القاهرة وكلية الاسكندرية[3] ولكن لم تتم هذه الفكرة أيضا وفى عام ١٩٠٩ تطورت هذه الفكرة حينما بدت الحاجة الى جامعة مسيحية بالقاهرة، بها كلية وقسم للخريجيين، وقسم مهن، واقترح لتنفيذ هذه الفكرة أن ترتبط جميع مدارس الارسالية بالجامعة المقترحة على أن تصبح المدرسة الامريكية بالقاهرة مدرسة اعدادية وتضم مدرسة اللاهوت الى الجامعة لكى تصبح أحد فروع الجامعة، ويكون كل ذلك تحت اشراف الارسالية، وقدرت المساحة اللازمة

(1) نفس المرجع ص ٧١.
(2) دكتورة سامية حسن إبراهيم: الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور١٩٠٨-١٩٢٥هيئة الكتاب ١٩٨٥ص ١٥
(3) جرجس سلامة، المرجع السابق ص ٢٠٨-٢٠٩

للمشروع بخمسين فدانا وقدرت التكاليف بملونيين من الدولارت [١] ولم تنجح هذه الفكرة هى الآخرى، وفى عام ١٩٠٩ درس تشارلز روجر واطسن [*] والدكتور صمويل زويمر Smuel zwemer والدكتور ت.هـ.ب. سايلر T.H.P. Sailer والبروفسور، ر.س مكلانهن Prof R.S. Mcclenhan بدراسة أوضاع التعليم فى مصر، وخرجوا بنتيجة هامة، هى الحاجة لانشاء جامعة مسيحية كبيرة بمصر [٢] وكانت حجتهم فى ذلك أن مصر أصبحت ذات نهضة فكرية علمانية ولذلك فإن وجود جامعة مسيحية أمر ضرورى لتكون عاملا لانتشار الانجيلية ليس فقط فى مصر بل فى الأراضى المجاورة لها أيضا وأفريقيا الاستوائية [٣] وبالفعل قدمت الارسالية الامريكية توصية بانشاء هذه المؤسسة الى مجلس الارساليات الأجنبية بالكنيسة المشيخة بالولايات المتحدة الامريكية Board of Foreign Mission of United Presbytery Church of the united states وفى عام التالى وافقت الجمعية العمومية للكنيسة الآبوية General Assembly of the Parent Church على تلك التوصية وتم أختيار مجلس وصاية على أساس دينى يتولى أعمال المراقبة والتنظيم وتقرر عقد أول اجتماع له فى ٣٠ نوفمبر ١٩١٤، و فى يونيه ١٩١٤ رأى اللورد كتشنر وكيل قنصل عام بريطانيا فى مصر – نظرا للمعارضة القوية من المسلمين ان تؤجل أفتتاح المؤسسة الجديدة لمدة عام ، على ان يتم انشأوها فى الاسكندرية بدلا من القاهرة، ولم يتيسر انشاء هذه الجامعة الجديدة قبل عام ١٩١٢ [٤] عندما أختار واطسن موقعا قريبا من ميدان الاسماعلية، وكان هذا الموقع قصرا للخديو اسماعيل ثم منحة لأحمد خيرى باشا ناظر المعارف ١٨٧٠ وهو مبنى كبير ذو حجرات كثيرة،وبعد موت خيرى باشا اشتراه يونانى يدعى جانكليس الذى حوله الى مصنع للسجائر بعد ذلك استأجرت الجامعة الاهلية القصر من جا نكليس، وفكر واطسن فى شراء هذا القصر ليكون مقرا للجامعة الامريكية، لكنة لم يستطيع شراء القصر قبل ربيع ١٩١٩ عندما قبضت الحكومة

---

(١) نفس المرجع ص ٢٠٩

(*) تشارليز واطسن مبشر أمريكى ومدير للجامعة الامريكية منذ نشأتها حتى ١٩٤٥

(2) Watson. R. Charles: Report of the Visit of the Corresponding secretary to Egypt and the levant. Op. Cit, PP, 45-47.

(3) Gossett: OP. Cit, P 205

(٤) لينوار تشامبرزرايت: المرجع السابق ص ٢٦٧

البريطانية على سعد زغلول ونفته، وانخفضت نتجة لذلك أسعار الارض الامر الذى جعل جا نكليس أن يقلل السعر الذى كان قد طلبه من قبل من مستر واطسن ثمنا لقصرة، ثم تم شراء القصر بشكل نهائى فى نهاية عام ١٩١٩والذى اصبح مقرا للجامعة الأمريكية بالقاهرة، وأصبحت الجامعة تابعة للهيئة التعليمية لولاية كولومبيا [١] District of Colombia وتكونت هيئة أمناء للجامعة من خمسة أعضاء تكون مسئولة عن الكلية، وتكون فى مصر هيئة مديرين تتكون من أمريكين وانجليزين تحت رئاسة مدير الجامعة بالقاهرة [٢] والواقع أنه لم يكن هناك غرابة فى أن تنشىء الكنيسة المشيخية الجامعة الامريكية، فان هذه الكنيسة لها نشاط ملحوظ فى التعليم وانشاء المدارس والجامعات مثل جامعة هارفارد Harvard وجامعة بيل Yale وبرنستون وبوسطن وجامعات أخرى كثيرة [٣]

وكانت الدوافع لأنشاء الجامعة الآمريكية بأستثناء الاهداف التبشيرية هى:

أ – ادراك الامريكين ان القاهرة تمثل مركزا استراتيجيا هاما فى العالم العربى وان لها مركز الصدارة فى العالم الاسلامى

ب – منافسة جامعة الازهر فى اعداد قيادات دينية منظمة بثقافة بلادهم، واستخدام الجامعة كمركز لنشر الثقافة الامريكية فى مصر والبلاد المجاورة

ج – تعتبر القاهرة مركز الصحافة العربية ويصدر فيها سنويا أكثر من مليون نسخة من المجلات والجرائد وان عدد سكانها كبير اذ ماقورن بما فى البلاد العربية، ولذا فان القاهرة يمكن ان تكون مركزا هاما للثقافة الامريكية التى تتمثل فى الجامعة الأمريكية [٤]

ولقد خشيت بريطانيا من تغلغل نفوذ الأرسالية الامريكية التى نجحت فى انشاء الجامعة الامريكية فى مصر، وكان مصدر خوف الادارة البريطانية هو ان تتمكن

---

(1) Murphy. R. Lawerence: The American Univ. in Cairo 1919-1987, The American univ press 1987, PP, 15-16

(٢) طلعت ذكرى مينا: المرجع السابق ص ١٩٨

(3) Nijim. K. Basheer (ed): Op. Cit, P, 64.

(٤) محمود محمد سليمان: المرجع السابق ص ١٨٤

A.U.B. LIBRARY

الأرسالية الأمريكية عن طرق الجامعة الامريكية التى تساندها وتدعمها الموارد المالية الضخمه من المجلس العام للارسالية الامريكية ومن كنائس أمريكا، من جذب الطلاب المصريين الى نوع من التعليم يؤدى الى اتجاه مصر وشبابها نحو ثقافة معينة قد لا تتفق مع السياسة البريطانية فى مصر، ونتيجة لذلك ساعدت الادارة البريطانية فى مصر على صدور المرسوم الخاص بانشاء الجامعة المصرية الحكومة فى ١١مارس ١٩٢٥ [١] وقبل الدخول فى تفاصيل الاقسام التى تضمها الجامعة الامريكية، يجب التنوية عن دور تشارلز روجر واطسن Charles R.Watson فى نشأة الجامعة الامريكية، فقد كان الدكتور واطسن متحمسا لفكرة انشاء جامعة مسيحية بالقاهرة لتكون دعامة لنشر الأنجيلية بين المصرين، وظهر ذلك من خلال زيادته لمصر ١٩١٢ حيث درس شئون التعليم فى مصر وادرك الحاجة لانشاء جامعة مسيحية بالقاهرة، فأوصى مجلس الارساليات الاجنبية بالكنيسة المسشيخية المتحدة بالولايات المتحدة لانشاء هذه الجامعة، كما أنة فى اطار تحمسة لانشاء الجامعة قابل كتشنر ١٩١٤ لمحاولة اقناعة باقامة هذة الجامعة كما بذل جهودا فى الفترة من ١٩١٩ حتى ١٩٢٠فى اقناع رجال المال الامريكين للتبرع لانشاء الجامعة حتى تجمع ٢١٨٠٠٠ دولارا للجامعة فى ١٩١٩، كما بذل الدكتور واطسن جهدا فى اختيار مكان الجامعة واختيار مدرسيها، سواء المدرسين المصريين مثل امير بقطر أو الامريكين مثل البروفسور مكلاتهن R.S.Mcclenhan الذى كان مدير كلية أسيوط واصبح بعد اختيار واطسن له عميدا لكلية الآداب والعلوم بالجامعة الأمريكية[٢] أما بالنسبة لتمويل الجامعة الامريكية، فان الجامعة تعتمد بشكل رئيسى منذ نشاتها على التبرعات التى تقدمها الامريكيون والتى ساعدت على انشاء مؤسسات الجامعة المختلفة، اما الان فقد اصبح تمويل الجامعة يعتمد على مصروفات الدراسين من ناحية، ومن وكالة التنمية الدولية من ناحية اخرى اما عن اقسام الجامعة الامريكية فهى كالاتى:

١ – كلية التربية

انشئت ١٩٢٦ والدراسة بها مسائية فى التربية، وعلم النفس للمشتغلين

[١] نفس المصدر ص ١٨٤
[٢] طلعت ذكرى مينا: المرجع السابق ص ٧٧

بالتربية والتعليم أو الذين يعدون انفسهم لاتخاذ التعليم مهنة لهم ويتاح لطلابها نيل درجة البكالوريوس فى التربية اذا فازوا بالنجاح ثلاث سنوات او خمس سنوات أو ست سنوات طبقا لمؤهلاتهم ودراساتهم السابقة، والمواد التى تدرس بكلية التربية، هى مواد فنية خاصة بالتربية وعلم النفس، واخرى عامة ثقافية مثل العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، والفلسفة وآداب اللغة والانسانيات، أما المواد الأولى فيقدم الطالب فيها بحثا على شكل رسالة فى السنة النهائية[١] وكان للكلية مجلة بدات أول اعدادها ١٩٢٨ تعرف بمجلة التربية الحديثة كما أعلن على غلاف المجلة انها كانت اول مجلة باللغة العربية تناقش التربية الحديثة وتعالج المشاكل التربوية بالشرق الادنى[٢].

٢ – كلية الاداب والعلوم

انشئت هذه الكلية ١٩٢٠، والدراسة فيها صباحية ومسائية، وتعد طلابها لنيل درجة بكالوريوس فى الآداب وبكالوريوس فى العلوم[٣] وتخصص السنتان الآولى والثانية فى كلية الآداب والعلوم لدراسة مواد التربية الحرة بالاضافة الى اللغة العربية والانجليزية وآدابها، وعلم الأحياء والطبيعة والتاريخ، والعلوم الأجتماعية، والفلسفة والآداب، وبعد أن يتم الطالب بنجاح هذه الدراسات ويلم بطبيعتها واتجاهاتها يقضى السنتين الآخرتين فى دراسة مستفيضة فى المادة التى يختارها، من المواد الدراسية الآتية الاقتصاد، الأعمال الادارية، التربية، التاريخ، الصحافة، الفلسفة، علم النفس، علم الاجتماع والاجناس البشرية، والتدابير المنزلى، الكيماء، أداب اللغة، الانسانيات، الرياضيات، الطبيعة، العلوم السياسة، العلوم الاجتماعية، ويشمل المنهج مواد ثقافية عامة واخرى خاصة بالمادة الدراسية التى يتخصص فيها الطالب وتشمل الاولى مادة او مادتين فى العلوم الطبيعية والاجتماعية والفلسفة وآداب اللغة والانسانيات أما الثانية فتتألف من الاقتصاد والاعمال الادارية والعلوم الاجتماعية، بالإضافة الى ان الطالب يعد رسالة فى السنه النهائية[٤].

[١] جرجس سلامة: المرجع السابق ١٩-٢٠
[2] Gossett: Op. Cit, P, 61
[3] The American Univ in cairo- Catalog 1964-1965 published by the American univ in Cairo 1964-1965, P, 4
[٤] جرجس سلامه: المرجع السابق ص ١٩-٢٠ وكذلك طلعت ذكرى المرجع السابق ص ٢٤١-٢٤٢

A.U.B. LIBRARY

٣ – مدرسة الدراسات الشرقية ومدرسة لنكولن

فتحت مدرسة الدراسات الشرقية "School of Orintel Studies" S.O.S فى عام ١٩٢١[1] ونظر لزيادة نشاطات S.O.S فقد وجد مستر واطسن ومستر مكلا نـهن، أنه يجب توسيع مبانيها وطلبوا من الامريكين أن يمولوا هذا المشرع فوجدوا سـيدتين من بتسبورج pittsburgh السيدة، ديفيـد .ل. جيلسـبى Mrs David.L.Gillespie وابنتها مابل Mabel، اللتان ورثتا مزرعة ويبحثان عن عمل خيرى ملائم يتبر عن له، ولذلك فعندما سمعنا بمشروع مستر واطسن تبرعنا بمبلغ ٦٥,٠٠ دولار لانشاء مبنـى جديد لـ S.O.S والذى افتتح ١٩٣٢، وحضرت الافتتاح، المانحة السـيدة جيلسـبى وعديد من هيئة امناء الجامعة الأمريكية، ووزير التعليم المصرى واثنـان مـن المـع المستشرقين الآوروبين هما سير دينسيون روس Sir, Denison Ross وجوليـوس ريختر[2] Julius Richter . وتتوفر فى هذا المدرسة وسائل تعليمية خاصـة، ومـواد دراسة فى لغات وحضارة الشرق الاوسط، واغلب طلاب هذة المدرسة مـن الاجـانب المهتمين بالشرق الاوسط ويدرس بهذه الكلية المواد الآتية: دراسات لغويـة عمليـة، دراسات لغوية اكاديمية، دراسات لغوية راقية دراسات اسـلامية، وتدريـس اللغـات الانجليزية، والفارسية، والعبرية والارمينية والحشية والقبطية واللهجة النوبية المحلية واللغة السريانية[3] ونظر لتميز المدرسة عن المدارس الاخرى للدراسات الشرقية فقـد وصف جوردون .ب. مريام Gordon. P. Merriam القنصل الأمريكي _ فى رسالة له لوزارة الخارجية الأمريكية _ المدرسة بانها متميزة بشكل سـار عـن البرنـامج العربى الصارم للمدرسة الوطنية للغات الشرقية الحية بباريس Ecole National de laugues orientales vivant at paris[4] أما مدرسة لنكولن فهى مدرسة ثانوية للبنين الحقت بالجامعة ليلتحق خريجوها بالجامعة الأمريكية، كما تمد كلية البنـات بالقـاهرة الجامعة بالطالبات[5]

(1) Murphy : Op. Cit, pp, 33-34
(2) Ibid, P 85
(٣) جرجس سلامة: المرجع السابق ص ١٩-٢٠
(4) Gossett: Op. Cit, P, 219
(٥) جرجس سلامة: المرجع السابق ص ٢١١.

A.U.B. LIBRARY

٤ – قسم الخدمة العامة

لقد نظم قسم الخدمة العامة وبندل كليلاند Wendell Cleland احد اعضاء هيئـة التدريس بالجامعة _ فى بداية العام الدراسى ١٩٢٤ -١٩٢٥ ثم أتسعت مركـز هـذا القسم نتيجة لجهود بعض أساتذة الجامعة، حيث أنشاء مركـز للخدمـة الاجتماعيـة Social Welfare Cente بحى السيدة زينب فى عام ١٩٢٦، بالاضافة الـى انشـاء قاعة ايوارت التذكارية Ewart Memorial فى فبرير ١٩٢٧[1] وقد وضع تصميم هـذه القاعة جون ديامنت John Diament وهو من الطراز المملوكى فى العمارة[2] وتسع هذه القاعة ١٢٠٥ شخص، وكانت أكبر قاعة من نوعها فى القاهرة فى ذلك الوقـت، وقد تكلف انشاءها ١٠٠,٠٠٠ دولا[3] وقد حضر احتفال وضع أساسها رئيس الوزراء المصرى نسيم باشا ممثلا عن الملك فواد[4] وقسم الخدمة العامة يقدم دراسات مائيـة لمن لايرغب فى الحصول على درجات جامعية، وبة برامج ثقافية تشمل المحـاضرات العامة والافلام الثقافية والندوات العلمية، وينقسم قسم الخدمة العامة الى قسمين أساسيين :

أ – قسم ثقافى ويشمل على، محاضرات عامة، مناقشات، برنامج سـينمائى للبـالغين والطلبة والاطفال

ب – قسم دراسى ويشتمل على علم الاجتماع، وعلم النفس واللغة الانجليزية والفلسفة الاجتماعية[5]

أما بالنسبة لحياة الطلاب داخل الحرم الجامعى، فقد كان الطلاب يتمتعون بقليـل من الحرية فكان على كل طالب أن ياتى للحرم الجامعى فى ساعة مبكرة من الصبـاح ويبقى حتى بعد الظهر، ثم سمح لطلاب الفرق العليا فيما بعد أن يـاتوا الـى الحـرم الجامعى ويذهبون حبثما يشاءون، كما كان الطلاب ياخذون وجبة الغذاء اجباريا فـى مبنى صغير بجوار الجامعة، ثم اصبحت هذه الوجبه بعد ذلك اختيارية، وكان لايسمح

(1) Gossett: Op. Cit, P, 221
(2) Sakr, Tarek Mohamed: Early Twentineth Century Islamic Architecture in cairo, the American Univ. in Cairo 1992, pp, 25-26
(3) Gossett: Op.Cit, P, 221.
(4) Howell. J. Morton: Op. Cit, P, 166
(٥) جرجس سلامة: المرجع السابق ص ٢٤٤

بالتدخين أو الماضغة أو التحدث بصوت عال فى الحرم، بالاضافة الى حتمية قيام الطلاب عند دخول المدرس قاعة الدرس ولايجلسون الا عندما ياخذون اشارة بذلك.

كما اهتمت الجامعة بامتاع الطلاب داخل الحرم الجامعى بالاهتمام بالانشطة المختلفة مثل الاهتمام بالنشاط الصحفى فاصدرت الجامعة صحيفة الجامعة لتنمية المواهب الصحفية لطلابها، كما أصدر طلاب قسم الصحافة الصحيفة الأولى للجامعة باسم A.U.C Review فى أبريل ١٩٢٤ وكانت تحتوى على أربع صفحات وتتضمن مقالات عن شخصيات الجامعة الامريكية بالقاهرة (A.U.C) وكانت صحيفة باللغة الانجليزية، وبعد عام اضيف قسم عربى لها، كما أهتمت الجامعة بالانشطة الرياضية المختلفة مثل كرة السلة والتنس ومسابقات العدو[1] ولقد اهتم طلاب الجامعة بتقوية الروابط بينهم بعد التخرج ولذلك أسسوا فى عام ١٩٢٦ جمعية للخريجين Alumni ولكن هذه الجمعية لم تكن أكثر من منظمة أجتماعية مفككة ولذلك فقد دعا بعض طلاب الدفعة الأولى للجامعة فى عام ١٩٢٨ ادموند الكسندر Edmund Alexander وعبد القادر نعمان وادموند عبد النور، الأهتمام بجمعية الخرجين، واجتمعوا بالجامعة الأمريكية لهذا الغرض ونظموا امسيات جماعية وكتبوا قائمة بالطلاب القدامى، وانتهى الأمر بتأسيس جمعية خريجى الجامعة الامريكية على اسس سليمة فى عام ١٩٣١،وكان سكرتيرها الدائم عبد القادر نعمان[2] ولقد اهتمت الجامعة الامريكية بتعليم الفتاة المصرية وكان المع من درست فى الجامعة من الفتات ايفا حبيب المصرى والتى بدات الدراسة بالجامعة فى عام ١٩٢٨ والتى حصلت على منحة دراسية بكلية سميث Smith College بعد تخرجها وكان لنجاح هذه الفتاة، وتشجيع هدى شعراوى وزعماء الحركة النسائية للتعليم المشترك، أثر كبير فى تشجيع الفتيات المصريات على دخول الجامعة واللائى وصل عدد هن الى خمسين طالبة فى عام ١٩٣٤ وكانوا يشكلن ١٠%من مجموع الطلاب وكان أغلبهن من المسيحيات الحاصلات على كلية رمسيس للبنات[3] أما بالنسبة لعدد طلاب الجامعة فقد وصلوا الى ٣٦٣ طالبا فى عام ١٩٣٠ أما بالنسبة لرئيس الجامعة وتبعيتها فقد ظل تشارلز واطسن يرأس الجامعة منذ

(1) Murphy: Op.Cit, PP 25-41
(2) c Ibid: P, 42
(3) Ibid; P, 54 Ibid: P, 64

A.U.B LIBRARY

نشأتها حتى عام ١٩٤٥ حيث توفى بعد ذلك بثلاثة أعوام[1] أما بالنسبة لتبعية الجامعة فقد ظلت الجامعة تابعة للارسالية الامريكية حتى ١٩٢٢ حين تقرر ان تكون الجامعة مستقلة عن الارسالية ومنذ ذلك التاريخ أصبح لها كياتها الخاص[2] ويلاحظ أن الجامعة خلال تطورها التاريخى كانت تتخلص من قناعها الدينى وتلبس أقنعة عصرية، مع الأحتفاظ فى نفس الوقت بهدفها الاساسى " التبشير " واتضح ذلك فى الخلاف الحاد بين سنودس النيل الانجيلى والجامعة الامريكية فى عام ١٩٣٩ بسبب اقامة بعض الحفلات الغنائية بقاعة ايوارت بالجامعة ؛ فانزعج السنودس لذلك وعين لجنة من أعضائه برئاسة القس معوض حنا، والتى عقدت أجتماعا فى مايو ١٩٣٩ مع تشارلز واطسن، والدكتور مكلانهن ؛ ولم يتمكن أى من الطرفين من اقناع الطرف الآخر بوجهه نظره، ولذلك أعرب السنودس عن أسفه لخيبه انتظاره وانتظار الهيئات المسيحية الوطنية فى هذه الجامعة التى كان الجميع يرجون منها ان تكون عاملا قويا فى رفع راية المسيح، وحصنا منيعا للمسيحية، وقد بعث السنودس بتقرير موجز عما دار فى لقاء الجنة وتشارلز واطسن ومكلانهن الى المحفل العام عما دار فى لقاء لجنتة وتشارلز واطسن ومكلانهن الى المحفل العام، وبورد (مركز) الآرساليات الخارجية للكنيسة المشيخية المتحدة ومجلس وكلاء الجامعة فى فيلا دلفيا ومجلس ادارة الجامعة بمصر وقد شرح تشارلز واطسن وجهة نظر الجامعة فى بيان بعث به لصحيفة الهدى جاء فية (ان قاعة ايوارت والقاعة الشرقية بالجامعة لا تعدن من الابنية الكنسية ولكنهما شيدتا لتلقى فيهما محاضرات عامة وتقام بهما حفلات موسيقية ومسرحية سينمائية، وتقام بهما بعض المأتم والافراح، بالاضافة الى استغلالهما فى الانشطة الدينية، وتوجد بالجامعة لجنة تدرس العروض التى ترد اليها فى استغلال القاعتين كما ان قرارات الجامعة لا تخضع لأيه هيئة كنسية أو ارسالية ما فى مصر لكنها تخضع لقوانين مقاطعة كولومبيا الأمريكية[3] وبذلك انفصلت الجامعة عن كل المؤسسات الدينية الكنسية دون ان تنفصل عن هدفها الرئيسى فى مصر وهو التبشير، والذى عالجت الجزء الخاص بها فى التبشير فى النقطة المبحث الخاص بالنشاط التبشيرى الأمريكى بمصر.

(1) أديب نجيب سلامه: المرجع السابق ١٩٥-١٩٦
(2) طلعت ذكرى مينا: المرجع السابق ص ٧١
(3) أديب نجيب سلامه: المرجع السابق ص ١٩٦-١٩٨

٢ - النشاط الثقافى الأمريكى فى مصر

لاتقتصر السياسة الخارجية لبلدما على مجرد برنامج لتامين قوة وسلامة بلدما على ضوء موارد واعمال ونوايا بلدان اخرى اخرى، بل هناك كذلك الانشطة الثقافية لبدما فى بلد أخر والتى تشكل جزءا مهما فى السياسة الخارجية لاية دولة والتى تشمل بالنسبة للولايات المتحدة سلاح دعاية او علاقات عامة[١] ولذلك تحاول الحكومة الامريكية مذ بداية علاقتها الدبلوماسية بمصر ان تنمى أنشطتها الثقافية بمصر من خلال عدة وسائل منها دعوة الحكومة المصرية إلى المؤاتمرات العلمية المختلفة، مثل دعوة حكومة الولايات المتحدة الحكومة المصرية للإشتراك فى المؤتمر الزراعى المقرر عقده فى شهر اكتوبر ١٩٢٤ بولايه ميسورى Missouri ومن الجدير بالذكر ان الحكومة المصرية أعتذرت عن حضور هذا المؤتمر، ولم تبين فى خطابها للحكومة الأمريكية السبب فى الأعتذار عن حضور المؤتمر، وانما أقتصرت فى اجابتها على شكر الحكومة الأمريكيه على دعوتها الودية والاعتذار عن المؤتمر المذكور، حيث ذكرت

La Gouvernment Vous prie de vouloire bien transmettre au gouvernment American L, Expression des se remerciement pour sour son aimable invitation , et de ses regretts de ne pouvoir se Faire representer au Congres d,ont il s,agit)[(2)]

كما دعت جمعية الاطباء الحربية بالولايات المتحدة الامريكية

Association of Military Surgeons of the United State

الحكومة المصرية لارسال مندوب عن القسم الطبى للجيش للاشتراك فى المؤتمر الذى سيعقد بمدينة سان انطونيو بمقاطعة تكساس Texas فى الفترة من١٣-١٥

نوفمبر ١٩٢٤، وقد رأت الحكومة المصرية حفظ المسألة لأن دعوة الحكومة وصلتها بعد انتهاء ميعاد المؤتمر[٣] وتكرر دعوة الجمعية المذكورة للحكومة المصرية

---

(1) Hurewitz, J.C (ed): Soviet- American Rivalry in the Middle East, the academy of political science, Columbia univ, New York 1969, PP, 140-134

(٢) الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٩٥٤ ملف رقم ٢/٧٠/٤

(٣) نفس المصدر.

فى عام ١٩٢٥ لحضور أجتماعها السنوى المقرر عقده فى ٨،٩،١٠ أكتوبر ١٩٢٥، وقد أشار الدكتور مورتن هاول فى دعوته للحكومة المصرية ان هذه الدعوة صادرة من الجمعية وليس من حكومة الولايات المتحدة وانه ليس للجمعية علاقة رسمية بحكومة الولايات المتحدة فاستطلعت وزارة الخارجية رأى وزارة الخارجية فى أمر هذه الدعوة فرات الاولى قبولها ورشحت الآميرالاى ب.هـ.ل ويلسون B.H.L.Wilson حكيمباشى الجيش، واليوزباشى محمد سعيد أفندى من القسم الطبى بالجيش لتمثيل الحكومة المصرية فى هذا المؤتمر، ولكن مجلس الوزراء المصرى قرر فى جلسة المنعقدة فى ١٣ يونية ١٩٢٥ عدم قبول الدعوة للاشتراك فى الاجتماع المذكور[١] وتكررت دعوة نفس الجمعية للحكومة المصرية فى ١٩٢٧ لحضور مؤتمرها الذى سيعقد فى شهر أكتوبر من نفس العام فى مدينة نبسلفانيا وتكرر كذلك اشارة الوزير الامريكى المفوض بان الجمعية ليس لها صلة بالحكومة الامريكية، واعتذرت وزارة الحربية والبحرية عن هذه الدعوة لأنها رات انه ليس فى الأمر مايدعو للاشتراك فى هذا الاجتماع[٢] ودعت نفس الجمعية الحكومية المصرية لاجتماعها الذى عقد فى٤-٦ اكتوبر١٩٢٨ ببلتيمور[٣] لاجتماعها فى مدينة دنفر الذى عقد فى ايام٢٦،٢٧،٢٨سبتمر١٩٢٩[٤] ولأجتماعها السنوى الثامن والثلاثين الذى عقد فى٢-٤اكتوبر١٩٣٠[٥] ولاجتماعها السنوى التاسع والثلاثين فى مدينة أورليان الجديدة الذى عقد من ٣- الى ٥ اكتوبر ١٩٣٥[٦] ولاجتماعها السنوى الذى عقد فى واشنطون فى الفترة من ٧ الى ١٥ مايو ١٩٣٩[٧] وبلغت كل هذه الدعوات ست دعوات فى الفترة من ١٩٢٨-١٩٣٩ وفى كل مرة كانت وزارة الحربية المصرية تذكر ان الجمعبة قدمت نفس هذه الدعوة فى عام١٩٢٥، ١٩٢٦،١٩٢٧، وأنها لاترى ضرورة الاشترال فى مؤتمرات هذه الجمعية لأنها ليس لها صلة بالحكومة

---

(١) نفس المحفظة ملف رقم ٤/٧٠/٤

(٢) نفس المصدر

(٣) نفس المصدر محفظة رقم ٩٥٤ ملف رقم ٥/٧٠/٤

(٤) نفس المصدر محفظة رقم ٩٥٣ملف رقم ٧/٧٠/٤

(٥) نفس المصدر محفظة رقم ٩٥٣ ملف رقم ٩/٧٠/٤

(٦) نفس المصدر محفظة رقم ٩٥٣ ملف رقم ١١/٧٠/٤

(٧) الاهرام، العدد ١٩٤٨٧، ١٢ ديسمبر ١٩٣٨ص٨

A.U.B. LIBRARY

الامريكية، كما نبه مورتون هاول الحكومة المصرية الى ذلك فى دعوتة لها لحضور أجتماعات هذه الجمعية كما وجهت الحكومة الامريكية الدعوة للحكومة المصرية بأن ترسل مندوبين عنها لحضور المؤتمر الدولى الرابع لعلم النبات Botanical Congres Fourth International الذى عقد فى جامعة كورنيل Cornell بنيويورك من ١٦ الى ٢٣ اغسطس ١٩٢٦ وقد اشار الدكتور مورتون هاول فى دعوته للحكومة المصرية الى انه (ولو ان ذلك المؤتمر لايعقد تحت رعاية واشراف الحكومة الأمريكية، الا أن وزارة الزراعة الامريكية تبذل مساعيها لانجاحه، وقد وافقت الحكومة الامريكية على الدعوة الموجهه الى الحكومة المصرية والى غيرها من الحكومات) واستطلعت وزارة الخارجية (المصرية) وزارة الزراعة (المصرية) فى امر الاشتراك فى هذا المؤتمر فرات الاخيرة الاشتراك فية واقترحت ان يمثل الحكومة المصرية فية محمد كامل بك المفتش الاول للوجه القبلى بوزارة الزراعة، ومستر ج تمبلتون الاخصائى الأول بقسم النبات، وتوفيق فهمى افندى رئيس فرع الفطريات بوزارة الزراعة، وعبدالفتاح عسل افندى قنصل مصر بنيويورك، الا أن مجلس الوزارء قرر فى جلستة المنعقده فى يوليو ١٩٢٦ عدم الاشتراك فى المؤتمر[1] وفى نفس العام (١٩٣٦)وجهت اللجنة المنظمة لأعمال المؤتمر الدولى لمكافحة المخدرات World Conference on Narcotic Eduction الذى تقرر عقده بمدينة فيلا دلفيا من ٥ يوليو الى ٩يوليو، الدعوة لوزير مصر المفوض بواشنطون حضور أعمال المؤتمر بالنيابة عن الحكومة المصرية، وبناء على ذلك رفعت وزارة الخارجية المصرية فى مذكرة الى مجلس الوزراء طالبت فيها الموافقة على اشتراك الحكومة المصرية فى ذلك المؤتمر وندب وزير مصر المفوض بواشنطون لتمثيل الحكومة المصرية فية وقد وافق مجلس الوزراء على مذكرة الخارجية فى جلسته المتعقدة فى ١٠ مايو ١٩٢٦[2] غير ان وزارة الخارجية المصرية تلقت برقية من محمود سامى باشا الوزير المفوض بواشنطون فى ١٣ ينية ١٩٢٦ جاء فيها (ان وزارة الداخلية الامريكية أبلغتة تلفونيا أنة ليس للمؤتمر المذكور صفة رسمية) وقد اشار محمود باشا ان المؤتمر المذكور لن يشترك فية احد من رؤساء الهيئات التمثيلية السياسية الاجنبية،

(١) الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٠٠، ملف رقم ١٢/٢/٤

(٢) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤١٣ ملف رقم ٩/٢/٤٠

A.U.B. LIBRARY

واقترح _ فى حالة ما اذا رأت الوزارة ضرورة تمثيل مصر فى المؤتمر _ ان يوفد اسماعيل كمال بك سكرتير ثان المفوضة لإداء هذه المهمة)، الأمر الذى جعل وزير الخارجية ثروت باشا ان يقدم مذكرة لمجلس الوزراء ذكر فيها (وحيث ان الدعوة الرسمية لم ترد من الحكومة الامريكية فبناء علية اتشرف باعادة عرض الموضوع على مجلس الوزراء لاعادة النظر فى المسألة واصدار القرار الذى يراه (مجلس الوزراء) فى ندب سامى باشا فى ذلك المؤتمر رسميا او العدول عن الاشتراك فية للاسباب المتقدمة الذكر) وقد قرر مجلس الوزراء بجلستة المنعقدة فى ٢٧ يونية ١٩٢٦ العدول عن قراره الصادر بجلسة المنعقده فى ١٠ مايو ١٩٢٦ وعدم الاشتراك فى المؤتمر[1] ويبدو ان سبب عدم اشتراك الحكومة المصرية فى المؤتمر ان الموتمر ليس له صفة رسمية بدليل موافقة مجلس الوزارء فى البداية على الاشتراك فى المؤتمر فى جلستة المنعقد فى ١٠ مايو ١٩٢٦ ثم عدول مجلس الوزارء عن الاشتراك فى المؤتمر عندما ابلغت الحكومة الامريكية وزير مصر المفوض بان المؤتمر ليس لة صفة رسمية

وفى ٢٩ اغسطس ١٩٢٦ وجهت نفس اللجنة دعوة لمصلحة الصحة العمومية المصرية باسم سكرتيرها العام مستر R.Hopson هبسون يدعوها فيها للاشتراك فى المؤتمرالدولى لمكافحة المخدرات ولكن المصلحة المذكورة رفضت الاشتراك فى المؤتمر ولكنها طلبت من وزير مصر المفوض بواشنطون بيانات مفصلة عن هذا الموضوع، وعن طلبات المؤتمر من الهيئات المنضمة اليه وكتابة تقرير عن اعمال المؤتمر (الدولى لمكافحة المخدارت) الذى عقد فى فيلادليفيا فى الفترة من ٥ ١٠ الى يوليو ١٩٢٦، وقد علم وزير مصر المفوض بعد البحث (ان شخصية الداعى مستر هبسون) محل شكوك وان مسعاه لهذا المؤتمر لغرض شخصىهو الربح المادى، وقد بدت الصورة الحقيقية لمشروعه عندما أردنا أن نحصل منه على المعلومات المطلوبة لمصلحة الصحة، فقد علمنا ان المكتب الذى استأجروه قبل انعقاد ما اسموه مؤتمر يوليو قد تركو وليس هناك مركز للهيئة الدولة التى يدعى وجودها وأنما يرسل مطبوعاته من محل أقامته فى كاليفورينا والنتيجة ان المؤتمر الذى دعا

(١) نفس المصدر، محفظة رقم ٤١٣ ملف ٩/٢/٤٠

الية لم يحضره احد سوى النفر القليل من اصدقائة، وليس هناك أى هيئة دولية تكونت يصح لمصلحة الصحة بمصر الاشتراك فيها[1] وفى نفس العام (١٩٢٦) دعا اتحاد المستشفيات الأمريكيةAmerican Association Hospital الحكومة المصرية لحضور الاجتماع الذى سيعقده الاتحاد المشار اليه فى مدينة اتلانتيك سينىAtlantic city فى الفترة من ٢٧ سبتمبير الى أول أكتوبر ١٩٢٦، وقد رأت مصلحة الصحة العمومية أنة لاضرورة لاشتراك الحكومة المصرية فى اجتماع هذا الاتحاد وخصوصا أن الحكومة الامريكية ليس لها علاقة رسمية بة، ولكنها طلبت من وزير مصر المفوض بواشنطون بيانات عن هذا الاتحاد ليكون للمصلحة علم تام بغاياته وقوانينه[2]

وتكررت دعوة الاتحاد للحكومة المصرية فى عام ١٩٢٧ لحضور أجتماعه السنوى التاسع والعشرين المزمع عقده فى الفترة من ١٠ الى ١٤ أكتوبر ٩٢٧ فى مدينة مينا بوليس Minneapolis من أعمال مقاطعة مينسوتا Minnesota وقد رفضت مصلحة الصحة العمومية الآشتراك فى الأجتماع المذكور لأن الحكومة الأمريكية ليس لها علاقة رسمية به[3]

كما وجه مستر أرشيبالد وزنانتArchibald whisnant سكرتير مؤتمر الغابات بأمريكا pacific logging Congress دعوة للحكومة المصرية للاشتراك فى أعمال الدور السابع عشر للمؤتمر المذكور المقرر عقده فى الفترة من ٢٧ الى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٦، ولكن الحكومة المصرية اعتذرت عن الأشتراك فى هذا المؤتمر كما وجهت مفوضة الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة دعوة -باسم حكومتها للحكومة المصرية لايفاد مندوب اوأكثر لحضور المؤتمر الدولىللطيران المدنى International Conference on Civil Aeronautics المقرر عقده فى واشنطون فى ١٢،١٣،١٤ ديسمبر ١٩٢٨ وقد أشارت المفوضية الامريكية فى رسا نها للحكومة المصرية الى (أنه من المرغوب فية أن يضع كل مندوب يحضرالمؤ ر بيانا عن ناحية من نواحى انتشار الطيران من بلادة ويقدم صورا منه لترسل الى واشنطون فى أقرب وقت

[1] نفس المصدر: محفظة رقم ٤١٣ ملف رقم ٩/٢/٤٠

[2] نفس المصدر محفظة رقم ٤١٣ ملف رقم ١١/٢/٤٠

[3] الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٩٦٠ ملف رقم ١٠/٢٥/٤

ممكن)[1] وكانت وزارة المواصلات المصرية قد اخبرت الخارجية المصرية أنه لايوجد لديها من يستطاع انتدابه لحضرر هذا المؤتمر واقترحت انتدابه (وزير مصر المفوض بواشنطون) ليمثل الحكومة المصرية فى هذا المؤتمر، ونظرا الأن رد وزارة المواصلات جاء بعد انتهاء ميعاد المؤتمر فلم تشترك الحكومة المصرية فى المؤتمر[2]، بالرغم من أنه المؤتمر الرسمى الوحيد الذى دعت اليه الحكومة الامريكية الحكومة المصرية حيث أن كل الدعوات السابقة التى قدمت للحكومة المصرية كانت غير رسمية وتأتى من أفراد أو جمعيات وبالرغم من ذلك فقد اشتركت الحكومة المصرية فى هذا المؤتمر عام ١٩٣٤ حيث مثل مصر فيه الاستاذ جرجس عوض الله[3].

كما وجهت الحكومة الأمريكية دعوة للحكومة المصرية للاشتراك فى المؤتمر الدولى الآول للمستشفيات المقرر عقد بمدينة اتلانتك فى الفترة من ١٢-٢١يونية ١٩٢٩ وقد وافق مجلس الوزراء المصرى على الدعوة فى جلسته المنعقدة فى ٢٢ أبريل ١٩٢٩، وقد ناقش المؤتمر فى جلسته الأولى موضوع وظائف المستشفيات الاساسية "، وناقش فى جلسته الثانية موضوع وجوه الاقتصاد والادارة عند تصميم المستشفيات وناقش فى جلسة الثالثة موضوع الوجوه الأقتصادية فى ادارة المستشفيات وناقش فى الجلسة الربعة موضوع ميادين العمل بالمستشفيات العمومية والخصوصية، وناقش فى الجلسة الخامسة موضوع المستشفيات العمومية والخصوصية، وناقش فى الجلسة السادسة موضوع المستشفيات لذوى العاهات والآمراض المزمنة وناقش فى الجلسة السابعة موضوع جمعيات المستشفيات الاهلية وايجاد جمعية مستشفيات دولية، وقد اشترك فى المؤتمر ست وثلاثون دولة بخلاف كندا والولايات المتحدة[4]

كما حضرت الحكومة المصرية الاجتماع الثالث للمؤتمر الأهلى للسلامة فى الشوارع والطرق الذى انعقد فى مدينة واشنطون فى الفترة من ٢٧-٢٩ مايو

[1] نفس المصدر محفظة رقم ٩٥٥ ملف رقم ٣/٨٢/٤

[2] نفس المصدر

[3] الاهرام العدد ١٧٩٢٥، ١ نوفمبر ١٩٣٤

[4] الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٩٦١ ملف رقم ١٢/٢٥/٤ وهذا الملف عبارة عن تقرير من الدكتور أحمد بك فهمى الرشيد مدير الادارة الطبية بمصلحة الصحة العمومية عن أعمال مؤتمر المستشفيات الدولى الأول المنعقد بمدينة اتلانتك فى الفترة ١١-٢١يونيه ١٩٢٩

A.U.B. LIBRARY

١٩٣٠، وهو مؤتمر نظمه الرئيس هو فر وقت ان كان وزيرا للتجارة سنة ١٩٢٤ ونظرا لأهمية هذا المؤتمر بالنسبة لأمريكا فقد دعا وزير التجارة الأمريكى، السفارات والمفوضات الى ارسال مندوبين عنها لحضور جلسات المؤتمر دون الأشتراك فيه وبناء على ذلك انتدبت المفوضة المصرية بواشنطون أحمد ممدوح مرسى أفندى السكرتير الثانى للمفوضية المصرية بواشنطون لهذا الغرض[١] وفى نفس العام دعت الحكومة الأمريكية الحكومة المصرية لحضور الدور السادس للجمعية الدائمة لمؤتمرات الطرق المشتركة الذى سيعقد بواشنطون فى الاسبوع الثانى من شهر أكتوبر ١٩٣٠ وذلك للنظر فى المسائل المتعلقة بأنتشار واستخدام الطرق الرئيسية وقد اعتذرت الحكومة المصرية لحضور مؤتمر هذه الجمعية بدعوى الاقتصاد فى النفقات مما جعل وزير مصر المفوض بواشنطون ينتقد الحكومة على ذلك حيث ذكر فى مذكرة له لوزير الخارجية المصرية (أنة مع أحترامى واذعانى الاوامر الوزارة أسف عظيم الآسف على حرمان هذا المؤتمر من ممثل مصرى بدعوى الاقتصاد فى النفقات اذ أن انعقادة فى مدنية واشنطن لن يكلف الحكومة شيئا وأريد ان أرجو من سعادتكم لفت نظر السلطات المختصة بالحاح الى أن تمثيل مصر فى أى مؤتمر ولو كان تمثيلا صوريا له أثر دولى بعيد الشأن، فقد كان حضورى فى مؤتمر القانون الدولى المتعقد فى اوائل هذا الشهر بمثابة اثبات لشخصية مصر الدولية ودليل على نضوجها الدولى ولا أبالغ فى القول مطلقا اذا صرحت لسعادتكم أنى كنت من الأعضاء وكلهم كما تعلمون من أقطاب القانون الدولى موضوع حفاوه خاصة لم ينلها الكثير من زملائى الأوروبين ولذا فأكرر اسفى اذن على عدم السماح لى بحضور جلسات المؤتمر)[٢] ونظر للحالة المالية كذلك أعتذرت الحكومة المصرية عن دعوة الحكومة الأمريكية فى الاشتراك فى المؤتمر الرياضى الدولى الأول الذى عقد فى مدينة لوس انجلوس Los Angelos فى الفترة من ٢٣-٢٩ يوليو ١٩٣٢، وفى ذلك المؤتمر جرت مباراة بين الولايات المتحده وبريطانيا فى مدينة سان فرانسسكو وقد علقت اعلانات ذكر فيها أنباء المباراة وعدد المستعمرات البريطانية وذكر من بينها مصر فلما رأى ذلك القائم بأعمال القنصلية المصرية بسان فرانسسكو، فؤاد عبد الله، طلب موعدا من عمدة المدينه واحتج على ذكر مصر بين المستعمرات البريطانية فى تلك الاعلانات

(١) نفس المصدر محفظة رقم ٩٧٩ ملف رقم ٩/١٥/٤

(٢) نفس المصدر محفظة رقم ٩٧٩ رقم ٧/١٥/٤

A.U.B. LIBRARY

وبين ان مصر دوله مستقلة وحكومتها ملكية، وليست جزء من الامبراطورية البريطانية، فأبدى العمدة شديد أسفه لة وذكر أنه لم يطلع على الاعلانات وان الغلطة لم تكن مقصودة وانه يجل الشعب المصرى ومليكة المستقل، واستدعى مراقبى المدينة supervisor Miles وأمرههم بتغير الاعلانات فى الحال وحذف اسم مصر من قائمة الستتعمرات البريطانية وقد انتهى الحادث بفضل ما أبداه عمدة المدنية من جميل الشعور نحو مصر المستقلة (من الناحية الاسمية)[١]

كما وجد الملحق التجارى بمفوضة الولايات المتحدة الامريكية بمصر دعوة الى وزارة الأشغال العمومية الاشتراك فى المؤتمر الدولى لهندسة السيارات The Interntional Automotive Engineering Congress المقرر عقده بمدينة شيكاجو فى الفترة من ٢٨ أغسطس الى ٤ سبتمبر ١٩٣٣ وقد أعتذرت الحكومة المصرية عن الدعوة وأكتفت بالحصول على نتائج أعمال المؤتمر ومطبوعاته[٢] كما اشتركت الحكومة المصرية فى المؤتمر الدولى الأول لميكانيكة التربة وهندسة الاساسات الذى عقدته جامعة هارفارد عام ١٩٣٦ حيث أوفدت الجامعة المصرية كلامن الدكتور وليم سليم حنا رئيس معمل أبحاث الاساسات بكلية الهندسة والمسيو تشيوناريف الاختصاصى بنفس المعمل لتمثيلها فى ذلك المؤتمر واشترك فى المؤتمر احدى وعشرون دولة وقد قدم معمل الهندسة بمصر سبعة أبحاث نوه بها رئيس المؤتمر فى مناسبات متعددة وبين أهميتها ولذلك فقد خصص لمندوبى مصر محاضرة من محاضرات المؤتمر التاسعة فى رسالة المدير الجامعة المصرية جاء فيها أن (ادارة المؤتمر قد قدرت كل التقدير الابحاث القيمة التى قدمها مندوبو مصر الذين نجحوا فى ابراز ابحاث لاتقتصر فائدتها العملية العظيمة، بل هى ذات أهمية عامة بارزة وقد رجا من الجامعة أن تحافظ كلية الهندسة على المستوى العالى الذى وصلت اليه[٣]

ولم تقتصر الأنشطة الثقافية الامريكية على دعوة مصر للمؤتمرات العلمية فقد كان لها انشطة ثقافية اخرى بمصر مثل البعثة الفلكية التى أرسلها معهد سميثسونيان

(١) نفس المصدر محفظة رقم ٩٧١ ملف رقم ١٦/٦٠/٤

(٢) نفس المصدر محفظة رقم ٩٦٥ ملف رقم ٤/٥٩/٤

(٣) الأهرام العدد ١٦٨٦٠١، ١٩٣٦/١٠/٦

The Field Expedition of the smithsonian Institution(*) للقيام ببعــض الارصــاد والبحوث الفلكية فى جبل سانت كاترين فى سيناء سنة ١٩٣٣ [1] واستمرت هذا البعثة فى العمل فى سانت كاترين حتى ١٩٣٧ وكان هدف البعثة القيام بأبحاث خاصة بأشعة الشمس واقامة مرصد فلكى فى ذلك الجبل ومن الجدير بالذكر أنه لــم تنشــر أعمــال البعثة ونتائجها فى الوثائق الرسمية الأمريكية أو المصرية أو الانجليزية، وقد قدمــت الحكومة المصرية تسهيلات كثيرة لهذا البعثة منذ وصولــها حتــى مغادرتــها مصــر ١٩٣٧ سواء من خلال أعفائها من الرسوم الجمركية على ادواتها أو معداتها او منــع تفتيش الاتها فى الموانىء المصرية [٢]

وفى أثناء تواجد الدكتور محمد شاهين وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحيــة بأمريكا مدعوا من معهد روكفلر لزيارة منشاته اتفق مع المجمع الاهلى وهــو ضمــن منشآت معهد روكفلر لمكافحة أمراض العيون على ارسال فتيــات مصريــات يتعلمــن طريقة الدعاية لمكافحة تلك الامراض، على ان تتولى هيئة المجمع الاتفاق عليهن حتى اتمام دراستهن وقد عرض هذا الامر على الهيئات العليا (المصرية) فوافقت علية وقــد كانت تلك المسألة ثالث مسألة من نوعها يقدمها معهد روكفلر فقد ســبق ان عــرض المعهد تدريب اثنين من المهندسين على اعمال الهندسة الصحية فأوفدتــهما مصلحــة الصحة بالاتفاق مع وزارة المعارف، كما قبل المعهد قبول طبيبين مصريــين اخريــن للتخصص على نفقتة فى الصحة العامة هذا فضلا عن وجود الآنســة زاهيــة متولــى احدى خريجات بعثة تعليم مكفوفى البصر لاستكمال دراستها فى ذلك الفن فى امريكــا موفدة من وزارة المعارف [٣] والواقع ان نسبة المبعوثين للولايات المتحدة الامريكيــة

(*) أنشأ معهد سميثسونيان بواشنطون عام ١٨٤٦ من خلال منحة قدمها جيمس سميشونيان وذلك لإنماء ونشــر المعرفة لمزيد من التفاصيل أنظر
James smithsonian Webster's Encyclopedic Unabridged Dictionary of the English language U.S.A. 1993, P, 1345

(١) الاهرام: العدد ١٩٠٥، ١٩٣٧/١٠/٣

(٢) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤٩٥ ملــف رقــم ١٤/٧/٦ وملــف ١٥/٧/٦ ومحفظة رقم ٤٩٣ ملف رقم ٤/٧/٦

(٣) الاهرام: العدد ١٧٢٧٦، الاربعاء ١٩٣٣/١/١١
Abdel Hady, Mohamed Elwy: Aresearch on and a study in the administration of eductional Mission program in Egypt from 1813-1955, Cairo 1955-1956, pp, 120-121

للتعليم كانت ضئيلة جدا فقد كانت خمسة وخمسون طالبا خلال الفــترة مــن ١٩٢٠- ١٩٣٩ وهى نسبة ضئيلة جدا اذا ما فورنت بالمجموع الكلى للبعثات التعليمية للخــارج كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٣)

يوضح عدد الطلاب المصرين المبعوثين لأمريكا بالمقارنة بالمجموع الكلى لعدد طلاب البعثات المصرية بالدول الأجنبية الآخرى.

السنة	عدد الطلاب المبعوثين للولايات المتحدة	المجموع الكلى للبعثات لكل الدول الأجنبية	السنة	عدد الطلاب المبعوثين للولايات المتحدة	المجموع الكلى للبعثات لكل الدول الأجنبية
١٩٢٣-١٩٢٠	٢٧	٣٧١	١٩٣٢	١	٢٨
١٩٢٥	١	٢٣٤	١٩٣٣	٣	٦٦
١٩٢٦	٢	١٨٩	١٩٣٤	٢	٧٠
١٩٢٧	٤	١٥٤	١٩٣٥	٥	٩١
١٩٢٨	٢	١٠٠	١٩٣٦	–	١٢١
١٩٢٩	٢	١٦٧	١٩٣٧	–	١٣٩
١٩٣٠	٢	١١٦	١٩٣٨	٣	–
١٩٣١	١	٧١	١٩٣٩	٦	٨٠(*)

يلاحظ ان عدد البعثات للولايات المتحدة ازداد فى الفترة من ١٩٢٠- ١٩٢٣ ثم تعرض للهبوط التدريجى بالرغم من تشجيع على ماهر على ايفــاد البعثــات لأوروبــا وامريكا [١] كما أهتم بعض الباحثين الامريكين بترجمة بعض الكتب عن تــاريخ مصــر للغة الانجليزية مثل الدكتورة ماريس بوجز Dr. Mayis Boggs التــى قــامت بــأعداد

(*) مصدر الجدول Abdel Hady, Mohamed Elwy. op cit, 120-121

(١) رشوان محمود جاب الله: على ماهر، هيئة الكتاب ١٩٨٧ ص ٨٧

A.U.B. LIBRARY

ترجمة لكتاب تاريخ مصر لمرتضى بن الكهفيفي الذى ترجمة للفرنسية مستر فايرعام ١٩٦٦ Vattier وترجمه للانجليزية مستر ج. ديفيز ١٦٧٢ Davies[1] كما اهتمت الحكومة الامريكية كجزء من نشاطها الثقافى بمصر – بدراسة شئون التعليم بمصر، حيث أرسلت مستر لويس. ب. أفرى Lewis.B.Avery لزيارة مدارس رياض الاطفال بالقاهرة لبحث ودراسة طرق تعليم الاطفال وتربيتهم[2] واهتمت الحكومة الامريكية كذالك بضم الخبرة العلمية المصرية فى جمعيات العلمية الامريكية حيث طلبت الجمعية النسائية الجغرافية The society of woman Geogrphres بواشنطون من الحكومة المصرية – فى عام ١٩٢٧– انتخاب سيدتين لتكونا عضوتين مراسلتين فى الجمعية وقد وقع أختيار الحكومة المصرية على كلامن سنيه محمد على مدرسة الجغرافية بمدرسة المعلمات الثانوية بحلوان، ولبيبة أحمد مدرسة الجغرافيا بمدرسة المعلمات الأولية الراقية ببولاق لهذه العضوية[3]

وفى اطار النشاط الثقافى الامريكى بمصر طالبت الولايات المتحدة من الحكومة المصرية جمع الوثائق المتعلقة بامريكا فى عصر محمد على اسماعيل فى ارشيف يسمى الارشيف الأمريكى وبالفعل تم لها ما ارادت واصبح للولايات المتحدة ارشيف خاص –بدار الوثائق القومية– بالوثائق الأمريكية خلال فترة محمد على واسماعيل[4] كما اشتركت الولايات المتحدة فى مجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ نشاتة وكانت مشاركتها كبيرة جدا بالنسبة للدول الاجنبية الأخرى فى مصر[5] كما يتضح من الجدول التالى:

---

(1) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٤٣١ ملف رقم ٦٤/٤٣/٦٠

(2) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٩٨٨ ملف رقم ٨/٧/٣٩

(3) الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٥٣٩ ملف رقم ٢/٧/١٠١

(4) محافظ عابدين محفظة رقم ٩٤

(5) محمود محمد سليمان: المرجع السابق ص ٢١٧–٢١٨

جدول رقم (٤) يوضح عدد الأعضاء الامريكين المشتركين بمجمع اللغة العربية بالمقارنة بالدول الاجنبية الاخرى(*)

عدد الأعضاء بالمجمع	
الانجليز	ستة أعضاء
الامريكين	ستة أعضاء
الألمان	ثلاثة أعضاء
الفرنسين	ستة أعضاء
الأيطالين	عضوان (*)

وكان من الآمريكين الذين اشتركوا فى المجمع الأستاذ مارتن سبرنجلنج Martin Sprengling من جامعة شيكاجو والاستاذ تشارلزمارى Charles Marry من جامعة بل والاستاذ ريتشارد جوتيل Richard Gothiel من جامعة كولومبيا والاستاذ هنرى ولفسون Henry Wolfson من جامعة هارفارد والاستاذ وليام بوبر William poper من جامعة كاليفورنيا والاستاذ دنكان ماكدونالد (Duncan Macdonald)[1]

ويلاحظ ان الحكومة الامريكية حاولت ان تنمى نشاطها الثقافى بمصر ولكن الظروف لم تكن تسمح بأكثر مما حاولته الحكومة الامريكية لتنمية نشاطها الثقافى فى تلك الفترة.

(*) مصدر الجدول: نفس المرجع ص ٢١٧

(1) نفس المصدر ص ٢١٨

رابعا : الولايات المتحدة والأهتمام بعلم المصريات

١ – حفائر بعثات الآثار الامريكية بمصر

اهتم العلماء الأمريكيون منذ القرن ١٩ بعلم المصريات وقدموا كشـوفا هامـة بالنسبة لهذا العلم مثل اكتشافهم قبر الملكة (تى) فى مدافن طيبة وقد أثنى على هـذا الكشف السير جورست واعتبره اهم ما كتشف ١٩٠٦[1] ولقد تشكل اهتمام الولايـات المتحدة بعلم المصريات من خلال الحفائر التى اجرتها فى مصـر متـاحف وجامعـات امريكية مختلفة، ومن خلال الدراسات التى قدمها العلماء الامريكيون فى علم المصريات.

أما بالنسبة للحفائر التى قامت بها البعثات الامريكية فى مصر، فقد قامت بعثـة جامعة بنسلفانيا عام ١٩١٨ بكشوف اثرية هامة فى منطقة دنـدرة وميـت رهينـة "منف" واهم النتائج التى توصلت اليها البعثة من خلال هذا الكشوف ان مقابر دنـدره كانت فى اول الامرمتجمعه فى مكان واحد وان القديمة منها كانت تهدم وتندثر ثم يبنى مكانها قبور جديدة، وما تمتاز بها مقابر دندرة المصاطب الكبـيرة المبنيـة بـالطوب والقبور القديمة وهى من عصر الدولة المصرية القديمـة والدولـة الوسـطى، امـا المصاطب فيمتد تاريخها من الاسرة الثالثة الى الاسرة الحادية عشـر اى مـن عـام ٢٢٠٠ ق.م الى ٢٠٠٠ ق.م[2] اما بالنسبة لمنف فقد تمكنت البعثـة مـن اكتشـاف الجناح الشرقى من قصر الملك مرنبتاح[3] وفـى عـام ١٩٢٠ ومن خـلال مسـاعدة البروفسور فرنيـس.ب. وكلسـى Francis P.W.Kelsey مـن جامعـة متشـجان ومستربرنارد جرنفيل Bernard. P. Grenfell من جامعة اكسفورد – تمكنت جامعـة ويسكونسن wisconsin الامريكية من ترميم عدد من اوراق البردى وطبعـت نتـائج هذا العمل فى كتاب البروفسور ميشل روزتوفتزف Michael Rostovtzeff "المقاطعات

(١) تقرير عن الادارة و الحالة العمومية فى مصر وفى السودان ١٩٠٧ ترجمة المقطـم ١٩٠٨ ص ٤١ وكذلـك المجلة التاريخية المصرية المجلد ٢٧ ١٩٨١ مقال الدكتور نبيل عبد لحميد سيد أحمـد، النشـاط التبشـيرى الامريكى فى البلاد العربية حتى ١٩٢٢ ص ٢٧٢

(٢) المقتطف المجلد ٥٣ الجزء السادس ديسمبر ١٩١٨ ص ٥٥٤–٥٥٥

(٣) نفس المصدر ص ٥٥٦

الكبيرة فى مصر فى القرن الثالث ق .م" وهو الكتاب السادس مـن دراسـات جامعـة ويسكونسن فى العلوم الاجتماعية والتاريخية[1] وفى نفس العام تمكنت بعثة امريكيـة برئاسة عالم الآثار الامريكى الشهير مستر وينلوك Winlock من اكتشاف قبر أمـير ووزير مصرى اسمة مهنكوتر فى طيبة ويبدو ان هذا الامير كان مغرما بالملاحـة لان البعثة الامريكية وجدت فى مقبرته اثنى عشر مركبا تسير بالشـراع وبعضـها تسـير بالمجاديف، ولقد اقتسمت البعثة الاثار التى اكتشفتها، مع المتحف المصرى[2]

وفى عام ١٩٢٢م قام احد السياح الامريكين بسياحة على ضفاف النيل استغرقت خمسة اسابيع لاكتشاف الفخار المصرى القديم فاكتشف عدة خطابات غرامية مكتوبـة على الاحجار[3] وفى العام التالى قام عالم الآثار الامريكى مستر فرث باكتشاف هام فى سقارة اذا اكتشف بجوار الهرم المدرج معبدين، يرجع تاريخهما الـى عـهد الاسـرة الرابعة وهما اقدم بناء بنى بالحجارة واكتشف مستر فرث كذلك بقايا هرم الملك زوسر المدرج[4] كما اكتشف بعثة امريكية عملت بجوار اهرام الجيزة فى الفترة من ١٩٠٢– ١٩٢٥ مقبرة كبيرة فى مارس ١٩٢٥ للملكة هتب هرس، يرجع تاريخها الـى حكم الملك سنفرو اول ملوك الاسرة الرابعة ووالد الملك خوفو مؤسس الهرم الاكبر، ووجد بجانب مقبرتها قبور الملكات الثلاث اللاتى تزوج بهن الملك خوفو وقبر ملكة رابعـة تدعى نفرت كبرى بنات الملك سنفرو، بالاضافة لاكتشاف قطع مـن الاثـاث الاثـرى الثمين[5] كما قامت بعثة امريكية تابعة لجامعة ميتشجان تكونت من ج.ل. ستاركى J. L. starkey و س. يفيان S.Yeivin ومستر.و.و.كوالى O.w Qual!ey و ر.ا. بـوك R.E.Boak ومستر ج. وينرايت Mr.G. wainwright، بالحفر فى منطقة كوم أوشيم واكتشفت البعثة عدد من المنازل التى يرجع تاريخها إلـى القـرن الربـع والخـامس الميلادى، ومعبدا خاصا بالآله سرابيس وعددا كبيرا من الاوستراكا ostraka "قطـع الشقاف" يرجع تارخها للقرن الثانى والثلاث الميلادى، وأكتشفت البعثة كذلـك قطعـة

(1) Journal of Egyptian Archaeology, Vol, IX, London , 1923, PP, 81-89.

(٢) المقتطف المجلد ٥٨، الجزء السادس أول يونيه ١٩٢١ ص ٥٢١ ص ٥٢٤

(٣) النشرة الاقتصادية المصرية العدد ٦٧ السنة الثانية ٩ مايو ١٩٢٢ ص ٣٨٨

(٤) المقتطف المجلد ٦٥، ديسمبر ١٩٢٤ ص ٥٨١

(٥) البلاغ الأسبوعى الجمعة ١٨ مارس ١٩٢٧ ص ٢٣–٢٤ وكذلك الاهرام الثلاثاء ٢٠ ابريل ١٩٢٦

A.U.B. LIBRARY

بردى نادرة جدا منقوش عليها العمود الاخير " ٢٣ سطر" من مقالة الكيدامس Alcidamas للشاعر اليونانى الشهير هوميروس، وجزء من مخطوطة الالياذة تحتوى على عدد من الاعمدة تبدأ من السطر ٣٠٨ من الكتاب الاول، بالاضافه الى اكتشاف مجموعة من العرائض ذات حالة جيدة مرسلة الى ستراتجوى strategoi وأبستراتجو Epistrategoi مصر ويرجع تاريخ تلك العرائض من عصر انطونيوس بيوس الى عصر كراكلا Caracalla،بالإضافة الى اكتشاف عديد من الوثائق الديمو طيقية Demotic[١]

كما اكتشفت بعثة جامعة هارفارد بالاشتراك مع بعثة متحف بوسطن فى عام ١٩٢٥ مقبرتين من عهد الأسرة السادسة يرجع تاريخها الى ٢٦٢٥ ق.م وهما لكاهنين من كهنة الأهرام، الأول اسمه قعار والثانى اسمه ايدو وللمقبرة الأولى مدخلان تعلوهما نقوش تمثل الالقاب الرسمية التى كان هذا الكاهن حائزا عليها وهو رئيس بساتين ببيى الأول، ومحافظ مدينة هرم خوفو، ومحافظ مدينة هرم منقرع .. الخ، والمقبرة الثانية من طراز جديد جمع بين التماثيل والاعمدة والنقوش البارزة[٢] كما اكتشفت نفس البعثة فى نفس العام مدفن يظن أنه مدفن الملك سنفرو بانى هرم ميدوم[٣]

كما أكتشفت فى نفس العام بعثة أمريكية أخرى، كانت تنقب عن الآثار فى هرم سقارة المدرج، برئاسة مسترفرث، الهيكل الذى بنى تذكارا ليوبيل السنة الثلاثين بجلوس الملك زوسر على العرش، كما أكتشفت تمثالا حجريا لنفس الملك، كما اكتشفت فى عام ١٩٢٦ صفا من الأعمدة الجميلة طوله ٢٥٥ قدما، وبلغ عدد هذه الاعمدة ٤٨ عمودا وهى من الحجر الجيرى الأبيض وأقام هذا الصف من الأعمدة المهندس أمحوتب أشهر مهندسى مصر القديمة والذى الهه المصريون وعبدوه كمحام للعلماء والكتبة[٤]

كما أشترك متحف المتروبو ليتان مع مستر كارتر الذى أكتشف مقبرة توت عنخ آمون- فى صيانة وتصوير وترميم وحفظ ونقل آثار توت عنخ آمون بالاضافة الى شراء المتحف لبعض آثار ذلك الملك ويقدم توماس هوفنج الدليل على اشتراك المتحف مع مستر كارتر، حيث أن مستر هوفنج كان قد أطلع كل أوراق المتحف ومستنداته

(1) Journal of Egyptian Archeol 1926, Vol, XII, PP, 20-21

(٢) المقتطف: المجلد ٦٦ الجزء الثالث، مارس ١٩٢٥ ص ٢٩٧-٣٠٠

(٣) نفس المصدر ابريل ١٩٢٥ ص ٤٣٤-٤٣٧

(٤) المقتطف: المجلد ٦٨ مارس ١٩٢٦ ص ٢٤٨

A.U.B. LIBRARY

بحكم رئاسته للمتحف فى شراء آثار الملك الفرعونى التى سرقها اللورد كارنارفون، أو كاتر أو الأثنان معا[١]

وقد عثرت بعثة متحف مترو بوليتان على عمق يتراوح بين ٢٠،١٥م تحت سطح الأرض على عدد من تماثيل أبى الهول مصنوعة من حجر الجرانيت، والحجر الجيرى، وكانت الملكة حتشبسوت وضعت تلك التماثيل بمعبدها بالدير البحرى، وقد حطم الملك تحتمس الثالث الذى خلفها جميع تلك التماثيل وواراها تحت الثرى، وقامت البعثة بإعادة تركيب تمثالين منهما وأعادتهما الى حالتهما الاصلية تقريبا وهما تمثالان مصنوعان من حجر الجرانيت الأحمر ويبلغ ارتفاعهما ٢٤٥سم تقريبا[٢]

كما قامت جامعة متشجان فى عام ١٩٢٩-١٩٣٠ بالبحث والتقيب عن الآثار فى مدينة كوم أوشيم بالفيوم حيث قامت بتنظيف معبد بنفيروس وبنسونس وما حوله من المنازل من الأتربة وكان المعبد مشيدا فوق أساسات من الحجر الدبش الغير منحوت، وكان جزءا من الاساسات ترتكز على الحجر الطبيعى، أما الجزء الآخر فكان مشيدا على جدران من الطوب اللبن، ويختلف ارتفاع الاساسات الحجرية بين ٤،٥٠،٣١،٢٣ أمتار، وأهم كشف سجلته البعثة عدم استخدام الخشب فى تشيد المنازل التى كشفتها البعثة خصوصا المنازل ذات المساحة الصغيرة من منازل القرن الثانى[٣]، كما استكملت البعثة حفائرها فى موسم ١٩٣٠-١٩٣١ فى القسم الجنوبى الشرقى من المدينة، وقد عثرت البعثة على بقايا مساكن أوائل القرن الأول واكتشفت أن بناء هذه المنازل يشبه ما كان متبعا فى بناء القرن الثالث، بالاضافة لاكتشاف العديد من أوراق البردى ذات الاهمية التاريخية الكبيرة[٤] واستأنفت نفس البعثة عملها فى موسم ١٩٣١-١٩٣٢ فى موقع مدينة سكنتا يونمسوس"ديمة حاليا" شمالى بحيرة فارون، حيث كشفت البعثة عديد من المنازل القديمة وعدد من أوراق البردى بعضها مكتوب بالاغريقية والبعض الآخر بالديموطيقية[٥]

(١) محسن محمد: سرقة ملك مصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر ط٢ ١٩٩١ ص ٩٠

(٢) الاهرام: العدد ١٥٦١١، الثلاثاء ٢٤ ابريل ١٩٢٨

(٣) الاهرام: العدد ١٦٣٤٦، الاربعاء ١١ يونيه ١٩٣٠

(٤) الاهرام: العدد ١٦٦٣٩، الجمعة ٣ أبريل ١٩٣١

(٥) الأهرام : العدد ١٦٩٩٥، الخميس ٣١ مارس ١٩٣٢

كما قامت بعثة جامعة بنسلفانيا بأكتشافات أثرية ذات قيمة كبيرة فى مدينة ميدوم بالفيوم أهمها اكتشاف قبر أمير جديد وجد فى مصطبة شمالى الأهرام وربما يكون هذا الأمير هو ابن الملك سنفرو، وهو اكتشاف هام لأنه قد أضاف اسما جديدا الى العائلة الملكية التى حكمت من بداية الاسرة الرابعة، كما أكتشفت البعثة عددا من المقابر التى يرجع تاريخها الى أواخر الأسرة الثالثة وأوائل الأسرة الرابعة وتعتبر المعلومات التى اكتشفتها هذه البعثة ذات أهمية قصوى لأنها تزيح الستار عن تاريخ ميدوم القديم[1] كما اكتشفت بعثة هارفارد بوسطن ١٩٣٢ مظلة سرير الملكة حتب حرس زوجة الملك سنفرو، وهى مظلة من الخشب المغطى بالذهب، وكانت هذه المظلة "غرفة نقالى للنوم" والتى كانت تنتقل من قصر الى قصر كلما انتقل البلاط، وشكل المظلة فى مجموعة يشهد بما كان للصناع المصريون فى عهد الملك سنفرو من مهارة وذوق فنى[2] كما شاركت متاحف الولايات المتحدة وبعض علماء الآثار الامريكيون البعثات الانجليزية فى الحفائر التى جرت فى منطقة تل العمارنة، مثل جامعة برنستون فى موسم ١٩٣٠-١٩٣١[3] ومتحف بروكلين ومتحف نيويورك فى موسم ١٩٣٢-١٩٣٣[4] ومتحف بروكلين فى موسم ١٩٣٥-١٩٣٦ والذى قدم الدعم المالى للبعثة[5] وفى موسم حفر ١٩٣٥-١٩٣٦ قدمت معونه الحفر من متحف نيويورك وبروكلين ومن مستر هابارد Hubbard من سان ديجو San Diego ، ومتحف بوسطن[6] كما قامت بعثة متحف المتروبوليتان للفنون بنيويورك بالحفر فى جهة اللشت وهى موقع أهرام الفلكيين الأوليين من ملوك الأسرة الثانية عشر، وهما أمنحتب الأول وسنوسرت الأول، وقامت البعثة بتنظيف الجانب الشمالى من هرم سنوسرت الأول، كما عثرت البعثة على مصطبة ضخمة لشخص يدعى سنوسرت عنخ"رئيس كهنة الآله بتاح" بمنف، ويغطى الجزء الأكبر من جدران المصطبة حوالى ٢٩٦ عمودا من النصوص الهيروغليفية والتى تؤلف أحسن مجموعة من نصوص الأسرة الثانية عشرة الخاصة بالتعاويز الدينية المعروفة "بنصوص الأهرام"[7]

(١) الأهرام: العدد ١٦٦٣١، الخميس ٢٦ مارس ١٩٣١
(٢) الأهرام: العدد ١٦٩٩٥، الخميس ٣١ مارس ١٩٣٢
(3) Journal of Egyptian Archeol 1931, Vol, XVII, P, 233
(4) Ibid 1933, Vol, XIX. PP, 113-117.
(5) Ibid: 1935, Vol XXI, PP, 129-134.
(6) Ibid: 1936, Vol XXII, PP, 194-198
(٧) الأهرام: العدد ١٧٤٠٥، ٢٤ مايو ١٩٣٣

A.U.B. LIBRARY

كما أكتشفت بعثة متحف المتروبوليتان فى الضفة الغربية لطيبة والكوم الأحمر فى عام ١٩٣٤ معبد مهدم يرجع تاريخه الى عصر الرعامسة وقد حددت البعثة تاريخ المعبد الى ما بعدحكم رمسيس الثالث وأعتقدت البعثة أن لرمسيس الخامس والسادس ضلع فى بناء المعبد أيضا[1] كما عثرت البعثة على مقبرة ذات حجرتين لم تعبث بهما أيدى اللصوص، يرجع تاريخها الى ماقبل بناء طريق تحتمس الثالث عشر مباشرة وعثر فى الحجرتين على مجموعة جيدة من الأشياء التى توضع مع الموتى، ذات قيمة أثرية كبيرة لأن تاريخها معروف تماما، كما اكتشفت البعثة قطع من لوح الجرانيت الأحمر للملك حسخموى أحد ملوك الأسرة الثانية بالاضافة الى كشف البعثة على مقبرتين مزخرفتين من الدولة الوسطى.

كما قامت بعثة جامعة هارفارد باكتشاف معبد فى منطقة سرابيت الخادم فى عام ١٩٣٤ كما اكتشفت البعثة عدد مدهش من قطع الآثار المصرية الصغيرة التى تم فحصها وتسجيلها، كما عثرت على منجمين مصربين عظيمين للفيروز منهما منجم يمكن استغلاله، كما عثرت على أجزاء من ثلاثة نصوص ترجع تاريخها الى عصر ما قبل الحضارة السنائية، كما عثر على نص صغير يرجع تاريخه الى ماقبل الحضارة السنائية فى أحد المناجم، كما عثر على بقية نص آخر فى معبد[2] بالاضافة لأكتشاف البعثة على عديد من النقوش منها الكتابة السينائية[3] ومنذ عام ١٩٣٦ خفضت بعض المعاهد الأثرية الامريكية نشاطها لظروف مادية مثل المعهد الشرقى بجامعة شيكاجو Orietal Institute of the University of Chicago[4]

ومن الجدير بالذكر أن البعثات الامريكية التى كانت تعمل فى مصر ١٩٣٥ كانت كالآتى :

١ - بعثة متحف المتروبوليتان للفتون بنيويورك، وكانت تحت إشراف اشراف مستر لانسنج وكانت تعمل فى بلدة هيرا كومبوليس "الكوم الأحمر" جنوبى أسيوط .

٢ - جمعية استكشاف مصر وكانت هذه الجمعية تعمل فى مصر تحت إشراف مستر بندليرى وقامت بالحفر فى أرمنت

(١) نفس المصدر
(٢) الأهرام: العدد ١٨١٣٣، ١٩٣٤/٥/٢٤
(3) Journal of Egyptian Archeol, Op. Cit, 1935 Vol, XXI, P, 251.
(4) Ibid 1936, Vol, XXII, P, 215

٣ – بعثة جامعة هارفارد–بوسطن والتى كانت تعمل فى مصر تحت إشـراف مسـتر رايزنر وأجرت هذه البعثة حفائرها بالقرب ومن أهرامات الجيزة[١]

ونتيجة لقلة الدعم المالى لبعض المعاهد الأثرية الامريكية فقد أقتصر الاهتمـام الامريكى فى علم المصريات فى الفترة التالية على بعض الدراسـات الخاصـة بعلـم المصريات والكشوف الأثرية الامريكية مثل المجلدان اللذين أصدرتهما جامعة برنستون عن البردى، المجلد الأول من تأليف البروفسور أ.س جونسـون A.C. Johnson بعنوان دراسات جامعة برنستون فى علم البردى، والمجلد الثانى من تأليف الدكتور Wallace بعنوان الضرائب فى مصر الرومانية[٢]

كما ناقش بعض الباحثون الامريكيون رسائل دكتوراه فى علم المصريات مثـل الباحث تشارلز ف. نيمس Charles. F. Nims الذى بحث فى رسـالته لنيل درجة الدكتوراه فى عام ١٩٣٧ مجموعـة الأوراق البرديـة التـى تخـص جامعـة ميتشـجان Michigan[٣]

بالاضافة الى بعض الكشوف الأثرية التى أجراها الامريكيون فى الفترة الأخـيرة من قلة دعمهم المالى والتى بدأت منذ عام ١٩٣٦ مثل الكشف الذى سجله مستر رو– مدير بعثات متحف بنسلفانيا– الذى أتيح له فى عام ١٩٣٨ دراسة مجموعـة نفيسـة من الجعارين التى أهداها الملك فؤاد للمتحف المصرى بالقاهرة، والذى أكتشف عـن طريقها رسالة عن فتح بئر كنعانية فى عصر مرنتباح الأول، بالاضافة الـى اكتشـافه النظام الهجائى على المتون الجعلية والتى كانت غامضة فى ذلك الوقت[٤]

وفى النهاية فقد كان الولايات المتحدة حتى نهاية ١٩٣٧ ثلاث بعثـات آثريـة تعمل فى مصر هى

١– بعثة جامعة هارفارد– بوسطن وكانت تعمل فى منطقة الأهرامات

٢ – بعثة متحف متروبوليتان للفنون

(١) الاهرام : العدد ١٨٢٨٢، ١٩٣٥/١١/٢

(2) Journal of Egyptian Archeol 1936, Vol XXII, P, 215

(3) Ibid, 1938, Vol, 24, PP, 73-82.

(٤) الاهرام: العدد ١٩١٤٨، ١٩٣٨/١/٣ ص ٣

A.U.B. LIBRARY

٣ – بعثة جمعة شيكاجو والتى كانت تعمل بالأقصر[١]

وتبقى نقطتان قبل إغلاق ملف الاهتمام الامريكى بعلم المصريات هما

١– موقف الولايات المتحدة من تعديل قانون الآثار

٢ – منحة روكفلر لانشاء متحف للآثار بالقاهرة

٢ – الولايات المتحدة وتعديل قانون الآثار :

بعثت مصلحة الآثار فى ١٠ أكتوبر ١٩٢٢م الى جميع بعثات التنقيب عن الآثار فى مصر بأن المصلحة تنوى تعديل المادة ١١ من قانون الآثار رقم ١٤ الصادر عـام ١٩١٢، وأنها (المصلحة) ترغب فى العدول عن سياسة تقسيم الآثار مناصفـة بينـها وبين البعثة المكتشفة للاثار وأن الحكومة المصرية ستكون حرة فى أن تقدم للمكتشف الأشياء التى لاتحتاج اليها مجموعتها الآثرية وأن هذا التعديـل سـينفذ فـى موسم حفر١٩٢٣–١٩٢٤[٢]

٢ – الولايات المتحدة وتعديل قانون الآثار :

بعثت مصلحة الآثار فى ١٠ أكتوبر ١٩٢٢م الى جميع بعثات التنقيب عن الآثار فى مصر بأن المصلحة تنوى تعديل المادة ١١ من قانون الآثار رقم ١٤ الصادر عـام ١٩١٢، وأنها (المصلحة) ترغب فى العدول عن سياسة تقسيم الآثار مناصفـة بينـها وبين البعثة المكتشفة للاثار وأن الحكومة المصرية ستكون حرة فى أن تقدم للمكتشف الأشياء التى لاتحتاج اليها مجموعتها الآثرية وأن هذا التعديـل سـينفذ فـى موسم حفر١٩٢٣–١٩٢٤[٣]

ويتضح هدف الحكومة المصرية من إجراء هذا التعديل فى قانون الآثـار مـن رسالة مستر لاكو مدير مصلحة الآثار لمدير متف المتروبوليتان للفتون فى أول ابريـل ١٩٢٥ حيث ذكر إن هدف الحكومة المصرية من هذا التعديل ..

(1) Department of State Foreign Relation of the united states, 1937, Vol IV, Op, Cit, Enc in No 1072, Draft of Aide-Mem Regarding American Eductional, scientific, Medical, and Charitable Institutions Existing in Egypt, on May 8,1937, sept 3, 1937, P, 660.

(٢) محسن محمد: سرقة ملك مصر، المرجع السابق ٣٦٠

(٣) محسن محمد : سرقة ملك مصر، المرجع السابق ٣٦٠

١ – أن تكون للحكومة المصرية الحرية فى تكوين مجموعاتها الوطنية من الآثار بشكل يتلائم والمصالح العلمية بشكل عام وتكوين مجموعة آثرية تمثل الحضارة المصرية بشكل عام.

٢ – تمييز المساعى التى تبذلها الجمعيات العلمية فى كشف ودراسة وطبع الوثائق المتعلقة بالتاريخ والحضارة المصرية

٣ – تسهيل دراسة تاريخ مصر فى جامعات الدول الأجنبية[١]

وبدأت تحركات الولايات المتحدة بعد علمها بنية الحكومة المصرية فى تعديل قانون الآثار، لأن هذه التعديل سيحرمها من الآثار التى تحصل عليها البعثات الامريكية العاملة فى مصر، فأرسلت الولايات المتحدة لسفارتها فى لندن وباريس للتشاور مع حكومیتى البلدين فى الاشتراك مع الحكومة الامريكية لتوجيه احتجاج امريكى بريطانى فرنسى مشترك للحكومة المصرية لمنع صدور القانون الجديد للآثار، كما أرسلت لوزيرها المفوض بالقاهرة دكتور هاول مسودة مذكرة بشأن القانون الجديد والتى فوضته فى تقديمها للحكومة المصرية فى حالة إذا لم تتطور الأمور بشكل يجعل من المرغوب فيه اجراء تعديلات على القانون المقترح وتضمنت مسودة المذكرة الآتى ١- أهمية المصالح الآثرية الامريكية فى مصر، وأنه طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ١٤ الصادر ١٩١٢ كانت البعثات تقتسم القطع الآثرية التى أكتشفتها مع مصلحة الآثار، ونتيجة لذلك أسست الدول أقسام الآثار المصرية من القطع الآثرية الهامة التى كانت تأتى من أعمال البعثات، وتضمنت مسودة المذكرة الامريكية أيضا مطالبة الحكومة المصرية بوضع ضمانات متعلقه بتفسير المادة العاشرة فى الصيغة الجديدة لرخصة الحفر عن الآثار[٢] والتى تنص على أن كل القطع الأثرية التى تكتشف خلال مدة الحفر ستنتقل بشكل كامل لمصلحة الآثار ما عدا تلك القطع التى ستقرر المصلحة- باختيارها- أعطاءها لأصحاب رخصة الحفر[٣] وطالبت الحكومة الامريكية فى مسودة مذكرتها إدخال الصيغة الآتية على المادة العاشرة (تعلن الحكومة المصرية بأنه طبقا

(1) Department of State "Foreign Relations 1926 Vol, II, Inst No 249, the secretary of state to the Minister in Egypt Howell, Washington Feb, 2, 1926, P, 58.
أنظر الملحق رقم (٦،٧)

(2) Ibid; PP, 58-60

(3) Ibid, PP, 70-71 " " أنظر الملحق رقم

للحاجة العلمية يتطلب أن تحتفظ مصلحة الآثار بحرية لنفسها بكل القطع الآثرية التى تمتلكها الآن ولكن نفس هذه المصلحة العلمية تقتضى بشكل متساو بأن المصلحة ستمنح الى حد كبير كل القطع الآثرية التى تمتلكها، وأن مصلحة الآثار لاترغب فى أن تحتفظ بأى من القطع الآثرية من أجل بيعها بطريقة يمكن أن تكون جائرة فى كل الأحوال بالمكتشفين وأن المصلحة ترغب فقط فى أن تحتفظ بتلك القطع لتكون جزءا من الأملاك العامة المصرية، وفى نفس الوقت لاترغب فى أن تحتفظ لنفسها بنسخ طبق الأصل من المواد المكتشفة أو القطع الآثرية التى لها نظائر فى مجموعاتها الوطنية وليس للمصلحة الحرية فى أن تشتريها من المكتشفين وبنفس الطريقة ليس لها رغبة فى أن تحتفظ بنسخ من أجل حفظها من أجل تعوض أحد المكتشفين عن نفقاته فى الحفر بمنحه نسخ أكتشفها مكتشف أخر، وفى تلك الأحوال تكون الحكومة المصرية مضطرة منطقيا فى أن تعطى المكتشفين كل القطع الآثرية التى لاتحتاجها. ويقتضى ذلك ضمنا أن الحكومة المصرية ستعطى كل القطع التى لاترغب فى الاحتفاظ بها سواء كانت تلك القطع أكثر أو أقل من نصف الآثار المكتشفة أن الحكومة المصرية ستعطى المكتشفون قطع من الطراز الأول اذا كانت تلك الحكومة تمتلك نسخة مشابهة لها فى مجموعاتها الآثرية الوطنية[١]

كما أمرت الخارجية الامريكية وزيرها المفوض بالقاهرة أن يقدم لزميلية الفرنسى والبريطانى بنسخة من المذكرة التى تنوى الحكومة الامريكية تقديمها للحكومة المصرية[٢]

وفى ٢٥ فبراير ١٩٢٦ قصد السفير الامريكى فى باريس الى مقر وزارة الخارجية البريطانية ليحدد طلب العمل المشترك بين بريطانيا وأمريكا فى الاحتجاج على تعديل قانون الآثار وكان على مكتب الوزير البريطانى مذكرة من رئيس القسم المصرى بالوزارة تقول لانريد عملا مشتركا فى مصر أن لنا وضعا متميزا فى القاهرة، ويتخلص الوزير البرطانى من 'علان رد صريح للسفير الامريكى بعدم اشتراك بلاده مع الولايات المتحدة فى الاحتجاج بـ ه سيفعل ذلك اذا سمح المناخ السياسى فى مصر[٣]

(1) Ibid: PP, 61-62

(2) Ibid: Inst No 368, the secretary of state to the Ambassador in Great Britain (Houghton,) washington, Feb, 2, 1926, P, 64

(٣) محسن محمد: سرقة ملك مصر، المرجع السابق ص ٣٧٠

A.U.B. LIBRARY

ونظرا لرفض بريطانيا الاشتراك مع امريكا فقد حاول مارتن هاول أن يقوم بعمل فردى مستقل عن الدول الأجنبية الأخرى المعنية بقانون الآثار، وذلك بعد أن استشار حكومته حيث ذكر مارتن هاول لوزير خارجيته أنه نظر لعدم تعهد الدول الأجنبية حتى الآن بعمل مشترك مع الولايات المتحدة أرى أنه من المعقول الآن أن أقدم بشكل مستقل على الحصول على تقرير مفسر للمادة العاشرة وأن هذا الاجراء سيتجنب ضرورة عرض ذلك الموضوع رسميا أمام مجلس الوزراء المصرى وسيكون هذا الاجراء مرضيا لمتحف المتروبوليتان للفنون(١)

ونتيجة لذلك أصبحت الحكومة الامريكية فى حالة يأس بشأن العمل المشترك مع بريطانيا وفرنسا فى الاحتجاج على قانون الآثار ولذلك قدمت مذكرة مستقلة فى ١٧ ابريل ١٩٢٦ لوزارة الخارجية المصرية وصيغة المذكرة هى نفس صيغة مسودة المذكرة التى أرسلتها الخارجية الامريكية لمارتن هاول وفوضته بتقديمها للحكومة المصرية إذ لم تتطور الأمور بشكل يجعل من المرغوب فيه اجراء تعديلات على القانون المقترح(٢) كما ناقش الوزير الامريكى المسألة مع وزير الأشغال العمومية(٣) كما قام بتقديم مذكرة أخرى لزيور باشا وزير الخارجية أشار فيها الى المذكرة التى قدمتها الحكومة المصرية للخارجية المصرية(٤) وردت الحكومة المصرية على مذكرة الحكومة الامريكية بأنها ليس لديها معارضة فى أن تضيف للمادة العاشرة تفسيرا، ولكنها اقترحت تفسيرا مقترحا لتفسير المادة العاشرة وهو (أن الحكومة المصرية ليس لديها الرغبة فى شراء القطع الأثرية التى يكتشفها المكتشفين ولا أن تحتفظ بقطع آثرية بهدف مكافاة المكتشفين الأخرين وتنوى مصلحة الآثار أن تعطى أصحاب رخصة الحفر عن الآثار كل القطع التى لاتحتاجها لمجموعاتها الوطنية أو المحلية مهما كانت أهمية تلك القطع وأنه يجب أن يفهم بوضوح أن مصلحة الآثار سيكون لها الحرية التامة فى تكوين تلك المجموعة الوطنية وتقرر فى النهاية وتختار القطع الأثرية التى ستعطى لأصحاب رخصة الحفر(٥)

(1) Department of state 1926, Vol.II, Op. Cit, Tel No, 6, The Minister in Egypt [Howell] to the secretary of state, Cairo, March 13, 1926, P, 66

(2) Ibid: PP, 69-71

(3) Ibid: Tel, No, 16, the Minister in Egypt (Howell) to the secretary of state, Cairo, April 25, 1926, PP, 72-73

(4) Ibid: Enc No I in Desp No 830, the American Minister [Howell] to the Egyptian Minister for Foreign Affairs [Ziwer pasha] Cairo, May 17,1926, PP, 73-74

(5) Ibid; PP, 74-75

ويلاحظ أن تفسير الحكومة المصرية للمادة العاشرة جعل لها حرية الاختيار فى منح أو عدم منح صاحب رخصة الحفر قطعا آثرية، بينما تفسير الحكومة الامريكية يجعل المحك الوحيد لمنح القطع الآثرية وهو وجود نظائر لتلك القطع فى المجموعة الوطنية للحكومة المصرية وفى النهاية نجح اللورد لويد المندوب السامى البريطانى والدكتور هاول الوزير الامريكى المفوض بالقاهرة فى الضغط على زيور باشا فى عدم تعديل قانون الآثار ثم يعلن زيور باشا بعد ذلك بأن مصر ستهدى دون مقابل كل ما هى فى غنى عنه من الآثار التى ستكتشف ولا تحتاج اليها مصر فى مجموعاتها الوطنية وذلك بغض النظر عن أهمية الآثار وقال زيور أن مصلحة الآثار ستحتفظ بشكل بكامل بحريتها فى أختيار القطع التى تهديها(١) ويبرق وينلوك Winlock عالم الآثار الامريكى الى متحف المتروبوليتان قائلا (لا أستطيع بالتأكيد تحسين هذه الشروط.. هذا أعتراف بحقوق القائمين على التنقيب وانى راضى تماما عن ذلك ويتعطل صدور القانون(٢)

وتتخلص وزارة الأشغال المصرية من مشكلة تعديل قانون الآثار الذى ثار فى عام ١٩٢٤،١٩٢٥،١٩٢٦- بأن تصدر فى مايو ١٩٢٨ قرارا بمنع تصدير الآثار المصرية الا بتصديق من الوزير بعض فحص القطعة الآثرية بمعرفة رجال مصلحة الآثار وموافقة مدير المصلحة، ويستمر قانون الآثار رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ بدون تعديل حتى ٣١ أكتوبر ١٩٥١ بصدور القانون رقم ٢١٥ لحماية الآثار(٣)

٣ – منحة جون روكفلر لإنشاء متحف للاثار بالقاهرة

فى يناير ١٩٢٥ فى وزارة زيور باشا – أرسل عالم الآثار الأمريكية بريستد الى الملك فؤاد مذكرة عن الحالة المؤسفة للمتحف المصرى بالقاهرة قال فيها ان المتحف ليس مكانا أمنا للآثار وان سقف المتحف يسمح بتسلل مياه الامطار،

(١) محسن محمد: سرقة ملك مصر، المجع السابق ص ٣٧٢

(٢) نفس المرجع ص ٣٧٢.

(٣) نفس المرجع ص ٣٧٣

A.U.B. LIBRARY

والبدورم تدخله مياه الفيضان، مما اتلف كثيرا من الآثار، ولايتوفر للمتحف العدد الكافى من الامناء العارفين بعلوم الآثار، ثم عرض على الملك فؤاد منحة جون د. روكفلر John .D. Rockeffeller لاقامة متحف جديد للاثار بالقاهرة يتكلف خمسة ملايين دولار، ومعهد لابحاث الاثار بتكلف ٤٠٠ الف دولار ومبلغ أربعة ملايين دولار يخصص ريعها لصيانة المتحف، والمعهد، وبذلك تبلغ منحة روكفلر لمصر عشرة ملايين دولار، اى مليونين من الجنيهات المصرية بحساب ذلك الوقت وكان من شروط هذه الهبة تعاون الحكومة المصرية مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى ادارة المتحف[١] وارفق بريستد رسما وخرائط للمعهد ومذكرة بالشروط المفصلة للمنحة وهى :

١ – تؤلف لجنة دولية لها سلطة مطلقة وتتكون اللجنة من أثنين مصريين وأثنين أمريكين وأثنين فرنسين، وأثنين بريطانين وتقوم تلك اللجنة بإدارة المتحف الجديد.

٢ – تتولى اللجنة ادارة المتحف خلال الأعوام الثلاثين حتى تعد مصر جيل من العلماء المصرين يتولى مسئولية المتحف

٣ – تؤول لمصر ملكية المتحف والمعهد بعد ثلاثين عام.

٤ – لاتتدخل اللجنة فى اختصاصات المدير الفرنسى لمصلحة الآثار.

٥ – تبقى الآثار ملكا للحكومة المصرية.

٦ – تتولى اللجنة ادارة محتويات المتحف من الآثار الحالية والآثار التى تكتشف فى المستقبل[٢] وشكل مستر روكفلر – بصفة مؤقته هيئة أمناء للمشروع مكونة من بريستد ومستر ايفريت ميكى، ومستر ريموند فودي[٣]

[١] أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، الحولية الثالثة، القاهرة ١٩٢٦ ص ١٠٤-١٠٥

[٢] محسن محمد: سرقة ملك مصر: المرجع السابق ص ٣٧٦-٣٧٩

[٣] الأهرام ٢٩ ابريل ١٩٢٦

A.U.B. LIBRARY

وأحال الملك فؤاد المشروع إلى زيور باشا رئيس الوزراء، ورأى مجلس الوزراء عند عرض المشروع عليه ادخال التعديلات الآتية على المشروع.

١ – ان تعين الحكومة المصرية أعضاء اللجنة الدوليه وكذلك نائب رئيس اللجنة.

٢ – ضرورة موافقة مصلحة الآثار على نظام تعين الموظفين (تعين موظفى اللجنة).

٣ – ان تعطى الأولوية للمصريين فى التعيين فى المتحف ومعهد الابحاث.

٤ – ان يوافق البرلمان المصرى على المشروع[١].

واقترح كذلك قلم قضايا الحكومة عند عرض المشروع عليه ان يضع قلم قضايا الحكومة مشروع عقد ويعرضة على الحكومة المصريةويوصيها بقبوله، وقد وضع قلم قضايا الحكومة مشروع العقد وارسال نص المشروع الى نيويورك لكى يوافق علية مستر روكفلر وهيئة امناء المشروع بامريكا، وقد بين رئيس مجلس الوزارء فى مذكرة مرسلة الى روكفلر مع العقد الجديد الذى وضعة قلم قضايا الحكومة – انه اذا وافق روكفلر وهيئة الأمناء على العقد الجديد فانة سيوصى مجلس الوزراء بقبولة، وقبل مستر روكفلر العقد الجديد دون تغير أية كلمة منه، وقدم العقد رسميا للحكومة المصرية فى أول أبريل ١٩٢٦، ولم ترد الحكومة المصرية على مستر روكفلر ولذلك يرسل بريستد برسالة بتاريخ ٨ أبريل ١٩٢٦ لرئيس الوزراء المصرى يسحب فيها عرض المشروع ذكرفيها (ارسل المشروع الذى وضعه قلم قضايا الحكومة الى نيويورك حيث درسه مستر روكفلر وهيئة الامناء درسا دقيقا وقبلوة كله فى النهاية دون تغير اية كلمة، ثم وقعوه واعادوه للقاهرة وقدم رسميا لدولتكم فى أول ابريل الحالى (١٩٢٦) وبما انه لم يتصل بى منذ ذلك التاريخ أنكم أوصيتم مجلس الوزارء بهذا العقد الجديد او ان الحكومة المصرية قبلتة ووقعته واعادته إلى فلا استطع سوى ان استنتج من هذا ومن الاحاديث التى جرت لى مع دولتكم ومع رئيس قلم قضايا الحكومة، ان الحكومة المصرية لاتستطيع ان تجد سبيلا لقبول هبة روكفلر

[١] محسن محمد: سرقة ملك مصر، المرجع السابق ص ٣٨٢-٣٨٧

البالغة عشرة ملايين دولار، وانى اسافر اليوم الى نيويورك وسأ عرض على مستر روكفلر ماهو ظاهر من عدم استطاعة الحكومة المصرية من قبول هبته[1]

وفى ٢٧ ابريل ١٩٢٦ أرسل المستر روكفلر خطابا للملك فؤاد لسحب اقتراح المشروع جاء فية (أنه قد اتخذت التدابير اللازمة لتنفيذ هذا المشروع كما اقترحت الحكومة المصرية بحيث تطابق روح العلم وبروح حسن النية الصادقة نحو الشعب المصرى .... ولكن من بواعث أسفى الشديد انة ظهر انه يستحيل وضع تدابير يمكن قبولها وتكفل تماما نجاح المشروع مع ان جميع التغييرات التى طلب مندوبو جلالتكم احداثها فى صيغة الإتفاق الاصلى وهى التغييرات التى كتب دولة رئيس الوزراء انة سيوصى بقبول الهبة على قاعدتها، وقبلت تلك التغييرات، ففى هذه الاحوال ولكن لاتقع الحكومة المصرية فى ارتباك اعلن الأن سحب الاقتراح الذى كنت قد تشرفت بعرضه على جلالتكم والحكومة المصرية مع اسفى على عدم بلوغ الغاية المنشودة)[2] وفى نفس اليوم ارسل الأمناء الثلاثة للمشروع بريستد، وافريت ميكى، ومستر ريموند فوديك خطابا لرئيس الوزراء زيور باشا معتذرين فية عن سحب عرض المشروع جاء فيه (بما ان الحكومة المصرية لم تفعل الى الآن شيئا يؤخذ منه انها قبلت اقتراح مستر روكفلر فقد قررت هيئة الامناء سحب الهبة واراحة الحكومة المصرية من كل أرتباك .... مع اسف هئية الأمناء على عدم تحقيق مقترحات المستر روكفلر ونشكر دولتكم والحكومة المصرية على الرعاية والمجاملة اللتين قوبل بها المشروع)[3]

وقد استعجب الرأى العام الامريكى من رفض الحكومة المصرية الهبة حيث نشرت جريدة التيمس فى ١٠ أبريل ١٩٢٦ برقية لمرسلها فى نيويورك ان الراى العام الامريكى يكاد لايصدق ان الحكومة المصرية تتردد فى قبول الهبة أوترتاب فى نيات الواهب أو مستشاريه "[4] ومن الجدير بالذكر ان بريطانيا اتخذت موقف الحذر من مشروع المتحف، إذا أعتذر وزير الخارجية البريطانى لسفير الولايات المتحدة فى لندن عن تقديم مساعدة للمشروع حيث ذكر (فى ظل المناخ السائد فى مصر فأن تأييد

(1) الأهرام الخميس ٢٩ ابريل ١٩٢٦

(2) نفس المرجع

(3) نفس المصدر

(4) الاهرام العدد ٩ أبريل ١٩٢٦

بريطانيا سيزيد من شكوك المصريين فى المشروع وان بريطانيا تعطف على بريستد ومشروعه)[1] وقد انتقدت صحيفة البلاغ ضياع الهبة والتى اعتبرتها خسارة علمية ومالية كبيرة وقالت ان الهبة لم تأت فى ميعادها حيث انها كان يجب ان تؤجل الى ان تتولى حكومة مصر وزارة تمثل شعبها اما الوزارة الحاضرة فهى كما يعلم مستر روكفلر ووكلاؤه لاتضمر الرغبة فى خدمة مصر ولاتملك الحق فى قبول الهبة باسم المصريين ومن المفهوم ان انتقاد البلاغ لوزارة زيور باشا تأتى يهدف التقليل من الوزارة الزيورية على حساب حزب الوفد ولم يقصد بها المصلحة الوطنية الحقة اذا ان المصلحة الوطنية فى رفض المشروع لا فى قبوله لان المشروع عبارة عن سيطرة اجنبية متعددة الجنسيات على أهم مورد ثقافى فى مصر أو هو عباره عن إدارة أوروبية أمريكية مشتركة على الآثار المصرية.

كما قدم الدكتور محمد أمين نور استجوابا لرئيس الوزراء بعرض جميع المكاتبات التى دارت بشان هية المستر روكفلر وسبب رفض الحكومة المصرية لها[2] فرد رئس مجلس النواب عليه بأن نتيجه الاستجواب تستدعى عرض مسألة الثقة بالوزارة فتنازل العضو عن الاستجواب وجعله سؤالا، وألح على المجلس فى معرفه الاسباب التى أدت الى رفض الهبة، فرد الرئيس بأن المكاتبات الخاصة به تحت تصرف كل من يريد الاطلاع عليها من الاعضاء فألح الدكتور محمد أمين نور فى معرفة أسباب رفض الهبة فرد عليه رئيس مجلس الوزراء أن المستر روكفلر سحب عرض الهبة وليس لدى الوزارة معلومات أزيد مما هو ثابت فى الاوراق المشار اليها[3] أما عن أسباب رفض منحة روكفلر فيشير أمير بقطر الى أنها أصابع الامتيازات الأجنبية والتى وصفها بأنها تشبة حجر الرحى الملتف حول الرقبة والخوف من التعقيدات الدولية [4] نتيجة للجنة الدولية التى ستقوم بإدارة الهبة كما يقدم الدكتور رأفت غنيمى الشيخ رأيا أخر لعدم قبول الهبة وهو ان المصريين لم يتقبلوا هذا الهبة بسبب استيائهم من موقف الولايات المتحدة الرسمى المتعاطف مع أعدائهم

(1) محسن محمد: سرقة ملك مصر ص ٣٨٧

(2) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية الثالثة، دور الأنعقاد الأول العادى الجلسة الثالثة عشر ١٩٢٦ ص١٤٨

(3) نفس المصدر ص ٢٢٣-٢٢٤.

(3) Boktar, Amir: Op. Cit, P, 87

A.U.B. LIBRARY

الانجليز [١] كما ذكر مستر أوريل دان ان رفض المصريين الهبة جاء نتيجة لتشكك المصريون في تلك الهبة[٢]

ويمكن القول ان السبب الرئيسى فى فشل مشروع هبة روكفلر – من وجهة نظرى –وسبب سحب روكفلر للمشروع هو الخشيه من التطورات الخطيرة التى كانت تمر بها المسائل الخاصة بالآثار المتمثلة فى اقتراح تعديل القانون رقم ١٤سنة ١٩١٢ بالاضافة الى انه يبدو ان حكومة زيور باشا خشت من انتقاد حزب الوفد لها ان هى قبلت المشروع وتظهر حكومة زيور بمظهر غير وطنى بالاضافة الى تشكك المصريين فى المشروع.

وفى النهاية يمكن القول ان العلاقات الثقافة بين مصر والولايات المتحدة هى حجر الزواية فى العلاقات بين البلدين فى فترة مابين الحربين حيث ان اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بمصر كان ثقافيا وتعليميا وتجاريا ولم تشكل العلاقات السياسة الا أهتماما ضئيلا بالنسبة للولايات المتحدة ولكن بالرغم من ذلك كانت العلاقات الثقافية بين البلدين ضعيفة الى حدما فى تلك الفترة نظر لوضع مصر السياسى كدولة محتلة ونظرا لتراث السياسة الأمريكية فى تلك الفترة المتمثل فى مبدا مونرو والمحافظة على الحياد الأمريكى ولكن هذه هى طبيعة العصر وهى التى فرضت ضعف العلاقات بين البلدين وكما يقول مستر هو ينكر ومن عجبب ان نرى مسرحية أولى جيدة، فالاشجار لاتزهر جمعيا صبيحة عيد الميلاد[٣].

---

[١] رأفت غنيمى الشيخ: أمريكا والعلاقات الدولية ص ١٩٢

[1] Dann, Uriel (ed): Op. Cit, P, 2.6

[٣] وليم شكسبير: بيركليس، ترجمة دكتور عبد الواحد لؤلؤة وتقديم ف.د. هوينكر، المسرح العالمى العدد ٢٤٧، أول ابريل ١٩٩٠ ص ٧٠، سلسلة تصدر عن وزارة الاعلام بالكويت .

الخاتمة

كانت العلاقات المصرية الأمريكية خلال فترة ما بين الحربين الى حد كبير علاقات تتسم بطبيعة خاصة شكلت إطار هذه العلاقة وهذه الطبيعة هى أن مصر دولة محتلة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى غياب المصالح الأمريكية بشكل عام فى الشرق الأوسط ومصر بشكل خاص، ولذلك فقد إتسمت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة بطابع النشاط ولم تتسم بطابع ما يمكن أن نطلق عليه علاقات والفرق بين نشاط وعلاقة دولة ما بدولة أخرى هو أن النشاط يعد المرحلة الأولى لقيام علاقة ما بين بلدين وتتسم أنشطة دولة مافى دولة أخرى بتشجيع أو عدم تشجيع الدولة لهذا النشاط ولذلك فعندما درست مثلا العلاقات الثقافية بين مصر والولايات المتحدة أطلقت على المباحث الخاصة بها أنشطة، مثل النشاط التعليمى والخيرى الخ.

ويستدعى الوصول إلى نتائج علمية سليمة جمع تراكمات النتائج الفردية لكل مبحث على حدة ثم جمع تلك التراكمات لكل فصل على حدة فى نتائج كلية وهى النتائج التى توصلت اليها الدراسة فى النهاية، فالبنسبة للعلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة فقد تبين من دراسة الموقف الأمريكى من عرض قضية مصر على مؤتمر فرساى أن الولايات المتحدة لم تكن تعطى لمصر كبير إهتمام وأعتبرت الخارجية الأمريكية أن مصر بالنسبة لها مكان ثانوى، أو كجزيرة فى المحيط المتجمد الشمالى.

أما بالنسبة للمعاهدات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة فيلاحظ أن الولايات المتحدة كانت سابقة لعقد مثل تلك المعاهدات مع الحكومة المصرية فقد

A.U.B. LIBRARY

عُرضت أربع معاهدات – خلال فترة البحث– بين مصر والولايات المتحدة عقدت الحكومة المصرية إثنين منهما فقط هما معاهدة نبذ الحرب ومعاهدتا التوفيق والتحكيم، ويلاحظ كذلك أن بريطانيا كانت تضع أنفها المزكوم دائما فى هذه المعاهدات بقصد تقييد وضع مصر على أساس إعتبارها منطقة نفوذ خاصة بها، ولكن كان لعقد هذه المعاهدات نتيجة أساسية هى ..

أولا : جعلت مصر الى حد كبير تتنصل من إشراف بريطانيا على سياستها الخارجية.

ثانيا : وضعت مصر فى مصاف الدول المستقلة الكبرى التى عقدت مثل تلك المعاهدات مع الحكومة الأمريكية .

ثالثا : وهو الأهم، أن عقد مثل تلك المعاهدات وضح بجلاء أن مبدأ مونرو وسياسة العزلة وعدم التدخل والإشتراك فى شئون العالم الخارجى من جانب حكومة الولايات المتحدة ما هو إلا وهم كبير صدقة الساسة الأمريكيون وإلا فما الداعى لعقد الولايات المتحدة لهذه الإتفاقات إذا كانت تحافظ بالفعل على سياسة العزلة ومبدأ مونرو.

أما بالنسبة للموقف الأمريكى من المحاكم المختلطة والإمتيازات الأجنبية فقد اتسم الموقف الأمريكى بالتردد والإرتباك وسياسة خطوة للأمام وخطوة للخلف، ولكن على الرغم من ذلك فقد كان جل اهتمام الولايات المتحدة فى علاقتها السياسية مع مصر يتركز بشكل رئيسى فى المحاكم المختلطة حيث حاولت الولايات المتحدة أن تتساوى بالرءوس الأخرى صاحبة الإمتيازات فى مصر، مما سبب إزعاجا كبيرا لبريطانيا فى مصر الأمر الذى جعل الخارجية الأمريكية تتراجع فى أن تتساوى برأس بريطانيا فى مصر كإعتراف أمريكا بالمركز البريطانى الممتاز فى مصر وسبب التراجع هو أن الولايات المتحدة لم تستطيع أن تنافس بريطانيا فى وجودها فى مصر، كما أن الوقت لم يكن قد حان بعد لظهور سياسة الأحلال والتجديد الأمريكية وهى سياسة إتبعتها الولايات

A.U.B. LIBRARY

المتحدة فى أن تحل محل الدول الإستعمارية القديمة فى منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن شعرت تلك الدول الإستعمارية بدوار شديد رجعت على أثره الى بلادها ولم تعد لمنطقة الشرق الأوسط ثانية. والسبب الأخر لتراجع الولايات المتحدة أنها لم تكن لديها مصالح فى مصر بشكل يمكن أن يجعلها تتشابك بالأيدى مع بريطانيا فى الوقت الذى كانت تقوم فيه بريطانيا بدور هام للولايات المتحدة فى مصر وهو حماية وصيانة المصالح الأمريكية الضئيلة فى مصر.

ويمكن القول أن العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة كانت ضعيفة الى حد كبير لوجود طرف ثالث فى هذه العلاقة وهو بريطانيا العظمى التى إحتفظت بسمعة طيبة كقاطعة طريق لنمو وتطور هذه العلاقة كما إتسمت العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة خلال فترة ما بين الحربين بسياسة جس النبض ودراسة الموقف ومحاولة الولايات المتحدة لإزاحة أكتاف الدول الأخرى ذات النفوذ فى مصر حتى تمثل دورا فى تلك المنطقة ولتكون أمريكا الرجل الأول First man فى تشكيل سياسة المنطقة (وهو ما حدث بعد ذلك).

أما بالنسبة للعلاقات الإقتصادية بين مصر والولايات المتحدة، فقد إتسمت تلك العلاقة من جانب الولايات المتحدة باللامبالاة حيث أن الولايات المتحدة لم تحاول أن تزيد أنشطتها الإقتصادية بمصر وظلت خلال فترة ما بين الحربين تسعى دائما فى الحصول على حق الدولة الأولى بالرعاية ولذلك نجدها تماطل فى عقد معاهدة تجارية مع مصر حتى عام ١٩٣٠ حين عقدت معها معاهدة تجارية مؤقته لمدة عام وجاءت موافقة الولايات المتحدة لعقد هذه المعاهدة ليس عن نية ورغبة فى عقدها ولكن عن إضطرار حيث أنها إن لم تعقد الولايات المتحدة هذه المعاهدة فكانت ستدفع ضريبة مضاعفة على بضائعها للحكومة المصرية ولذلك فإنها تصر فى تلك المعاهدة أن يكون حق الدولة الأكثر رعاية هو أول بنودها، ولذلك أيضا نجدها تماطل فى عقد معاهدة تجارية دائمة مع الحكومة المصرية

عندما طلبت الحكومة المصرية منها ذلك فـــى عـــام ١٩٣٦، (١٩٣٨-١٩٣٩) ويؤكد هذا ضآلة المصالح الإقتصادية الأمريكية فى مصر.

ولكن ما هو السبب فى لامبالاة الولايات المتحدة فى علاقتها الإقتصادية مع مصر هل هو إحتكار بريطانيا لتجارة مصر الخارجية بالطبع لا، فالولايات المتحدة على سبيل المثال كانت الدولة الأولى التى تصدر لمصر الســيارات ولــم تحــاول بريطانيا أن تزيح الولايات المتحدة عن هذا الدور، إذن فما هو الدافــع الحقيقــى للامبالاة للولايات المتحدة أعتقد أن الدافع الحقيقى يكمن فى فى إحساس الولايــات المتحدة أن مصر لا تسطيع أن تتبع سياسة إقتصاديــة مســتقلة نظــرا للوضــع البريطانى الممتاز فى مصر، وليس هو إحتكار بريطانيا لتجارة مصروهو الســبب الذى جعل الولايات المتحدة ترفض عقد معاهدة تجارية مع الحكومة المصرية فــى عامى ١٩٣٦، ١٩٣٩.

ولنضع القلم قليلا لمحاولة تقييم العلاقــات السياســية والإقتصاديــة بيــن البلدين، فإذا أردنا أن نرسم رسما انيا للعلاقات السياسية والإقتصادية. فســتكون العلاقات السياسية خلال الفترة مــن ١٩١٩-١٩٢٩ ممثلــة فــى خــط رأســى متصاعد، وخلال الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٣٥ ستكون ممثلة فى خط أفقى، وخلال الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩ ستكون ممثلة فى خط رأسى متصاعد.

وستكون العلاقات الإقتصادية خلال الفترة من ١٩١٩ الى ١٩٢٨ فى خــط رأسى متصاعد، والفترة من ١٩٢٩ - ١٩٣٢ ستكون ممثلة بخط ينحدر إنحــدارا شديدا والفترة من ١٩٣٣ - ١٩٣٨ ستكون ممثلة بخط متذبذب يعلو ويهبط الــى أن يصبح خطا أفقيا.

أما بالنسبة للعلاقات الثقافية بين مصر والولايات المتحــدة، فقــد شــكلت العلاقات حجر الزاوية فى العلاقاتة المصرية الأمريكية خلال تلك الفــترة، ولنبــدأ بتقييم نشاط الإرسالية الأمريكية التبشيرى فى مصر، والواقع لقد فشلت الإرسالية فشلا ذريعا فى تحويل المسلمين الى المسيحية ولذلك إتجهوا للعمل بيــن الأقبــاط

A.U.B. LIBRARY

لتحويلهم الى البروتستانية أما بالنسبة لتقييم النشاط التعليمى الأمريكى فى مصــر فقد نجحت الولايات المتحدة فى نشاطها التعليمى والخيرى الى حــد كبــير، وإذا أردنا أن نرسم رسما بيانيا يوضح النشاط التعليمى والخيرى الأمريكى فى مصــر فسيمثل الفترة من ١٩١٩ - ١٩٢٥ خطا رأســيا متصــاعدا وســيمثل الفــترة ١٩١٩-١٩٢٦ خطا منحدرا فى هبوط شديد حتى يصبح أفقيا.

أما بالنسبة لتقييم الإهتمام الأمريكى بعلم المصريات فيمكن أن نمثله بخــط رأسى متصاعد منذ ١٩١٩ حتى ١٩٣٦، ويمثل بخط أفقى خــلال الفــترة مــن ١٩٣٦ - ١٩٣٩.

وفى النهاية يمكن القول أن العلاقات المصرية الأمريكية خلال تلك الفــترة بشكل عام علاقات ثقافية وإقتصادية أكثر منها علاقات سياسية ذلك أن الوجــود البريطانى فى مصر لم يجعل العلاقات بين مصر والولايات المتحدة تــأخذ شــكلا مباشرا خاصة فى النواحى السياسة وإذا أردنا أن نرتب هــذه العلاقــات حســب أهميتها فهى علاقات ثقافية إقتصادية سياسية.

الملحقات

A.U.B. LIBRARY

ملحق رقم (١)

الحكومة المصرية

وزارة الخارجية

مرسوم

بإصدار هذه معاهدة نبذ الحرب الموقع اليها بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة١٩٢٨

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية وموافقة رأى مجلس الوزراء،

رسمنا بما هو آت:

مادة ١- يعمل بمعاهدة نبذ الحرب الممضاة بباريس فــى ٢٧ أغسـطس سـنة ١٩٢٨ - الملحقة بهذا المرسوم- التى ووفق عليها بالمرسوم بقانون رقم ٢١ لسـنة ١٩٢٩ وانضمت اليها الحكومة المصرية بالوثيقة المودعة فى واشنطن فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٩ ودخلت فى دور التنفيذ فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٩.

مادة ٢- على وزير الخارجية تنفيذ مرسومنا هذا،

صدر بسراى المنترة فى ٢٦ جمادى الأولى ١٣٤٨ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الخارجية	رئيس مجلس الوزراء
أحمد مدحت يكن	عدلى يكن

A.U.B. LIBRARY

أن رئيس الريخ الألمانى، ورئيس الولايات المتحدة الأمريكيـــة، وحضــرة صـــاحب الجلالة ملك البلجيكين، ورئيس الجمهورية الفرنسية، وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرالندا والأراضى البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند، وحضرة صاحب الجلالة ملك ايطاليا، وحضرة صاحب الجلالة امبراطور اليابان، ورئيس جمهورية بولونيــا، ورئيس الجمهورية التشيسكوسلوفاكية.

نظرا لما يشعرون به من الواجب الملقى على عاتقهم لزيادة خير الانسانيه. ونظــرا الى ايقانهم بأن الوقت قد آن للعمل على نبذ الحرب نبذا صريحا باعتبارهــا اداة لسياســة قومية توصلا لدوام بقاء العلاقات السلمية والودية القائمة الآن بين شعوبهم.

ونظرا الى اقتناعهم بأن كل تغيير فى علاقتهم بعضهم ببعض يجب أن يعمل له بـالطرق السلمية وأن يتحقق فى النظام والسلم، وبأن الدولة الموقعة التى تسـعى مــن الآن فصـاعدا لتنمية مصالحها القومية بطريق الالتجاء الى الحرب يجب حرمانها من مزايا هذه المعاهدة.

ونظرا الى أنهم يرجون أن جميع الدول الأخرى- محتذية مثالهم- لاتلبث أن تشترك فى هذه الجهود الانسانية وان تلك الدول بانضمامها الى هذه المعاهدة بمجرد العمل بــها تمهد لشعوبها سبيل الاستفادة بما احتوته نصوصها من المزايا فتجتمع بذلك كلمة شــعوب العالم المتمدين على نبذ الحرب باعتبارها أداة لسياستها القومية نبذا عاما.

قد قرروا ابرام معاهدة وعينوا لهذا الغرض المفوضين الآتية أسماؤهم:

عن رئيس الريخ الالمانى

جناب الدكتور جوستاف ستريسمان وزير الخارجية.

عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية:

المحترم فرانك. كيلوج وزير الدولة

عن حضرة صاحب الجلالة ملك البلجيكين

الميسو بول هيمانس وزير الخارجية ووزير الدولة

عن رئيس الجمهورية الفرنسية

المسيو ارستيد بريان وزير الخارجية

عن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى بريطانيا العظمى وايرلندا والأراضى البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند.

عن بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وجميع أجزاء الامبراطورية البريطانية التى ليست عضوا بصفة فردية فى عصبة الأمم:

المحترم كثيرا لورد كوشندن قونشلير دوقية الانكستر ووزير الخارجية بالنيابة عن دومنيون كندا:

المحترم كثيرا ويليام لايون ماكنزى كنج الوزير الأول ووزير الشئون الخارجية

عن كومن ولث استراليا

المحترم الكساندر جون ماكلا كلان العضو بالمجلس التنفيذى الاتحادى

عن دومنيون زيلندا الجديدة

المحترم سير كرستوفر جيمس بار مندوب زيلندا الجديدة السامى فى بريطانيا العظمى.

عن اتحاد جنوب افريقيا

المحترم جاكوبس استيفانيس سمت مندوب اتحاد جنوب أفريقيا السامى فى بريطانيا العظمى.

عن دولة ايرلندا الحرة

المستر ويليام توماس كوسجريف رئيس المجلس التنفيذى

عن الهند

المحترم كثيرا لورد كوشندن قونسلير دوقية لانكستر ووزير الخارجية بالنيابة عن حضرة صاحب الجلالة ملك ايطاليا:

الكونت جايتانو مانزونى سفيره فوق العادة والمفوض فى باريس

عن حضرة صاحب الجلالة امبراطور اليابان

الكونت أوشيدا المستشار الخاص

A.U.B. LIBRARY

عن رئيس جمهورية بولونيا

المسيو أ، زالسكى وزير الخارجية

عن رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية

جناب الدكتور ادواربنيس وزير الخارجية.

وبعد أن تبادل هؤلاء المفوضون وثائق تفويضهم التام وتبينوا صحتها اتفقوا فيما بينهم على المواد الآتية:

مادة ١ – يصرح المتعاقدون فى علانية باسم شعوبهم بأنهم يستنكرون الالتجاء الى الحروب لتسوية الخلافات الدولية وبأنهم ينبذونها كأداة للسياسة القومية فى علاقتهم بعضهم ببعض.

مادة ٢ – يوافق المتعاقدون على أن تسوية أو حل جميع الخلافات أو المنازعات التى يمكن أن تقوم بينهم أيا كان نوعها أو منشؤها يجب الا يعمل له ابدا الا بالوسائل السلمية.

مادة ٣ – يصدق المتعاقدون المذكورون فى الديباجة على هذه المعاهدة وفقا لمقتضيات دساتيرهم وتصبح المعاهدة نافذة بينهم متى أودعت جميع وثائق التصديق فى وشجتون.

وعندما تصبح هذه المعاهدة معمولا بها على الوجه المشار اليه فى الفقرة السابقة تبقى معروضة لانضمام باقى دول العالم اليها طوال الزمن اللازم لذلك وتودع الوثيقة الدالة على انضمام كل دولة فى وشنجتون وبمجرد هذا الايداع تصبح المعاهدة نافذة بين هذه الدولة وبين الدول الأخرى المتعاقدة.

ومن اختصاص حكومة الولايات المتحدة أن تقدم الى كل من الحكومات المبينة فى الديباجة ولكل حكومة تنضم الى هذه المعاهدة فيما بعد صورة طبق الأصل من المعاهدة المشار اليها ومن وثيقة من وثائق التصديق أو الانضمام ومن اختصاص حكومة الولايات المتحدة كذلك أن تخطر تلغرافيا تلك الحكومة بكل وثيقة من وثائق التصديق أو الانضمام بمجرد ايداعها.

واثباتا لما تقدم أمضى المفوضون هذه المعاهدة المحررة باللغتين الفرنسية والانجليزية على أن يكون للتعيين مفعول واحد، ووضعوا عليها أختامهم بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨.

(ختم) جوستاف ستريسمان

" فرانك ب. كيلوج

" بول هيمانس

" ارى بريان

" كوشندن

"و.ل. ماكنزى كنج

" أ.ج. ماكلاكلان

"ك.ج. بار

"ج.س. سميث

"ليام ت ماك كوسجير

"كوشندن

"ج. مانزونى

" أوشدا

"أوغست زالسكى

"دكتور ادوار بنيس

صورة طبق الأصل الموقع عليه وزير حكومة الولايات المتحدة الامريكية

توقيع- فرانك كيلوج

المصدر: الوقائع المصرية العدد الصادر ٧ نوفمبر لعام ١٩٢٩

A.U.B. LIBRARY

ملحق رقم (٢)

وزارة الخارجية

معاهدتا التوفيق والتحكيم بين المملكة المصرية

وجمهورية الولايات المتحدة الامريكية

نص معاهدة التحكيم[*]

ان حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ورئيس الولايات المتحدة الامريكية حيث قد صحت عزيمتها على الحيلولة بقدر مافى استطاعتهما دون أى انقطاع للعلاقات السلمية القائمة الآن لحسن الحظ بين الامتين.

ورغبة منهما فى توكيد تمسكهما بسياسة اخضاع ماقد ينشأ بينهما من الخلافات القابلة لحل قضائى الى قرار بعيد عن التحيز.

ولشدة ميلهما فى أن يقيما الدليل على أنهما يعملها لاينبذان الحرب كاداة للسياسة الدولية فى علاقاتهما المشتركة فحسب بل يعجلان الوقت الذى تبلغ الكمال فيه الاتفاقات الدولية الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية بحيث تبعد ابديا احتمال نشوب الحرب بين دول العالم.

قد قررا عقد معاهدة تحكيم وعينا لذلك الغرض مندوبيهما المفوضين. من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر:

حضرة صاحب السعادة محمود سامى باشا المندوب فوق العادة والوزير المفوض لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية الحائز على نشان النيل من الطبقة الثانية.

[*] ليس هناك عنوان "نص معاهدة التحكيم" فى الأصل ولكنى وضعت العنوان للتوضيح

من لدن رئيس الولايات المتحدة الامريكية:

هنرى ل. ستمسون وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية.

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما وتبينا صحتها اتفقا على المواد الآتية:

مادة ١- جميع الخلافات المتعلقة بالمسائل الدولية- التى تعنى الطرفين المتعاقدين بمقتضى مطالبة بحق لاحدهما قبل الآخر استنادا الى معاهدة أو غير ذلك والتى لم يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية ولم تسو بناء على نتيجة الالتجاء الى قومسيون توفيق مختص وتكون بطبيعتها قابلة لحل قضائى باعتبارا مكان صدور قرار فى شأنها قائم على تطبيق مبادىء القانون أو العدالة- تحال الى محكمة التحكيم الدائمة المنشأة فى لاهاى بمقتضى معاهدة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ أوالى محكمة أخرى مختصة تعين فى كل حالة باتفاق خاص ممضى ينص- اذا اقتضى الحال- على نظام هذه المحكمة. ويحدد سلطاتها. ويبين المسألة أو المسائل المتنازع عليها. وينظم اجراءات الدعوى.

ويكون عمل الاتفاق الخاص فى كل حالة- من جانب مصر بالتطبيق لقوانينها الدستورية- ومن جانب الولايات المتحدة الامريكية بواسطة رئيسها بعد أخذ رأى مجلس الشيوخ وموافقته.

مادة ٢- لايجوز التمسك بأحكام هذه المعاهدة فيما يتعلق بأى نزاع يكون موضوعه.

(أ) من اختصاص القضاء المحل لكل من الطرفين المتعاقدين

(ب) ماسا بمصلحة الغير

(ج) متعلقا أو ماسا بسياسة الولايات المتحدة التقليدية بخصوص المسائل الامريكية المعروفة باسم (مبدأ منرو)

مادة ٣- يصدق على هذه المعاهدة بمعرفة مصر طبقا لقوانينها الدستورية وبمعرفة رئيس الولايات المتحدة الامريكية بعد أخذ راى مجلس الشيوخ وبموافقته.

ويتبادل التصديقان بوشنجتون فى أقرب ما يمكن وتسرى المعاهدة من تاريخ هذا التبادل وتبقى بعد ذلك معمولا بها باستمرار الا اذا أبطلت باخطار كتابى يرسله أحد الطرفين الى الآخر قبل تاريخ الابطال بسنة.

A.U.B. LIBRARY

وتأييدا لما تقدم قد وقع المندوبان هذه المعاهدة من نسختين ووضعا عليهما ختميهما.

تحرير فى واشنجتون فى ٢٧ أغسطس سنة تسع وعشرين وتسعمائة وألف

أمضاء: م. سامى

وختم: هنرى ل. ستمسون

نص معاهدة التوفيق:(*)

ان حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ورئيس الولايات المتحدة الامريكية رغبة منهما فى توثيق عرى الصداقة التى تربطهما وفى العمل على تقدم قضية السلم العام قد قرار لهذا الغرض ولذلك عينا مندوبيهما المفوضين.

من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر:

حضرة صاحب السعادة محمود سامى باشا المندوب فوق العادة والوزير المفوض لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية الحائز على نشان النيل من الطبقة الثانية.

من لدن رئيس الولايات المتحدة الامريكية:

هنرى ل. ستمسون وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية.

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما وتبينا صحتها اتفقا على المواد الآتية:

مادة ١- أن أية منازعات تنشأ بين حكومة مصر وحكومة الولايات المتحدة الامريكية مهما كان نوعها- اذا ماأخفقت الطرق الدبلوماسية المعتادة فى تسويتها ولم يلجأ الطرفان المتعاقدان الى حكم محكمة مختصة- تعرض للتحقيق وعمل تقرير على قومسيون دولى دائم يؤلف بالطريقة المقررة فى المادة التالية ويقبل الطرفان أن لا يعلنا الحرب أو يبدأ الأعمال العدائية أثناء هذا التحقيق وقبل تقديم التقرير.

مادة ٢- يؤلف القومسيون الدولى من خمسة أعضاء يعينون كالآتى عضو يختار من كل بلد بواسطة حكومته. عضوا يختار من بلد آخر بمعرفة كل من الحكومتين.

(*) ليس هناك عنوان "نص معاهدة التوفيق" فى الأصل ولكنى وضعت العنوان للتوضيح

والعضو الخامس يكون اختياره بالاتفاق بين الحكومتين على أن لايكون من رعايا أحد البلدين.

ونفقات القومسيون تدفعها الحكومتان بنسب متساوية.

ويعين القومسيون الدولى فى غضون الستة شهور التالية لتبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة وتملأ الخلوات فيه طبقا لطريقة التعيين الأصلية.

مادة ٣- فى حالة ما اذا أخفق الطرفان المتعاقدان فى تسوية نزاع بالطرق الدبلوماسية ولم يلجأ الى حكم محكمة مختصة فيحيلانه فى الحال على القومسيون الدولى للتحقيق وتقديم تقرير. غير أنه يجوز للقومسيون الدولى من تلقاء نفسه وباجماع رأية أن يتقدم بخدماته لذلك الغرض وفى هذه الحالة يخطر الحكومتين بذلك ويطلب معاونتهما فى التحقيق.

يقبل الطرفان المتعاقدان أن يمدا القومسيون الدولى الدائم بجميع الوسائل والتسهيلات اللازمة لتحقيقه وتقريره.

ويتم وضع تقرير القومسيون فى غضون سنة من التاريخ الذى يعلن فيه ابتداء التحقيق الا اذا اتفق الطرفان المتعاقدان على تقصير هذه المدة أو مدها ويعمل التقرير من ثلاث نسخ تقدم احداها لكل من الحكومتين ويحتفظ القومسيون بالثالثة فى ملفاته.

يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق حرية التصرف فى موضوع النزاع بعد تقديم تقرير القومسيون.

مادة ٤- يصدق على هذه المعاهدة بمعرفة مصر طبقا لقوانينها الدستورية وبمعرفة رئيس الولايات المتحدة الامريكية بعد أخذ رأى مجلس الشيوخ.

ويتبادل التصديقان بواشنجتون فى أقرب مايمكن وتسرى المعاهدة من تاريخ هذا التبادل وتبقى بعد ذلك معمولا بها باستمرار الا اذا أبطلت باخطار كتابى يرسله الطرفين الى الآخر قبل تاريخ الابطال بسنة.

وتأييدا لما تقدم قد وقع المندوبان هذه المعاهدة من نسختين ووضعا عليهما ختميهما.

(*) المصدر : الوقائع المصرية مجلد عام ١٩٢٩

A U B LIBRARY

ملحق رقم (٣)

The Egyptian Ministry for Foreign Affairs to the American Legation

N. 29.9/2 (1065) **Cairo, May 16, 1926.**

By letter dated April 9, 1929, No. 339, the American Legation saw fit to draw the attention of this Ministry to the opportunity of replacing by an American Judge Mr. Booth, Judge in the Mixed Courts, who has been appointed Counsellor to the Ministry for Foreign Affairs.

In reply the Ministry for Foreign Affairs has the honor to point out in the first place that the principle announced in the letter of Sir Henry Elliot was never accepted by the Egyptian Government. This letter cannot be consideed as a convention between the Britannic and Egyptian Governments, upon which it did not insist at the moment of a definite accord.

The Courts of the Reform are Egyptian Courts and Freedom of appointment and of choice of judges is not limitd except by the conditions imposed in Article 5 of the Regulation of the Judicial Organization.[1]

If the Egyptian Government has agreed with certain Powers to choose among their national [s] a certain number of judges, its right of free choice for the supplemental seats has been affirmed many times.

---

[1] Foreign Relations, 873, 1873, vol. II, P. 1112.

In fact, by Convention, the Great Capitulatory Power, originally seven and now four (France, Great Britain, Italy and the United States of America) have the right each one to the position of Counsellor to the Court and the Egyptian Government accorded them later also the positions of Judge of First instance. Also, and in certain cases by analogy, it has admitted to other Capitulatory Power the right to positions either a Counsellor and a Judge, or two Judges of First Instance.

Beyond this minimum the Egyptian Government has always reserved to itself the right to choose freely among all the Capitulatory Powers, and even non- Capitulatory Powers, for the other positions of Judges created or to be created in the Court of Appeal and in the Courts of First Instance. This has been recognized in various corespondence exchanged between Egypt and the Powers. Thus at the begining of the "Reforme" there were three Dutchmen and three Belgians in the Courst of First Instance, and later two Swiss Judges were appointed. Although Switzerland is not a Capitulatory.

Then, after the beginning of the War, Germany and Austria lost the rights belonging to them by treaty, the Egyptian Government gave the four posts thus becoming vacant in the First Instance to two Englishmen (one of whom was the predecessor of Mr. Booth), a Frenchman and an Italian. The Government of the United States must have recognized the justice of what precedes since at the moment is did not formulate any protest, and in 1916 it renewed the mandate of Mixed Tribunals without making objection to the action of the Egyptian Government.

The Ministry for Foreign Affairs seizes the occasion to renew to the American Legation the assurances of its high consideration.

المصدر :

Department of state "Foreign Relations of the united states, 1927, Vol, II, PP, 557-558

A U. B. LIBRARY

ملحق رقم (٤)

المملكة المصرية

وزارة الخارجية

ادارة الشئون السياسية والتجارية

اتفاق تجارى مؤقت بين مصر والولايات المتحدة الامريكية (٢٤ مايو ١٩٣٠)

صاحب السعادة المسيو فرانكلين موت جنتر

المندوب فوق العادة للولايات المتحدة الامريكية ووزيرها المفوض بمصر سعادة الوزير

بالاشارة الى المكاتبات المتبادلة بين سعادتكم وهذه الوزارة فى شأن عقد اتفاق تجارى موقت بين الولايات المتحدة الامريكية ومصر. أتشرف بابلاغ سعادتكم أن الحكومة المصرية تقبل أن تطبق بدون شرط معاملة الدولة الأكثر امتيازا على جميع الحاصلات والمصنوعات المنتجه أصلا فى الولايات المتحدة الامريكية والتى تستورد الى مصر لتستهلك فيها أو تصدر منها أو تعبرها الى بلاد أخرى. وتطبق بصفة موقته التعريفة الممتازة على الوارد من هذه المعاملة تقوم على شرط المعاملة التامة بالمثل مع الاستثناء من جانب مصر للمعاملة الخاصة بالحاصلات السودانية والتى قد تطبق على حاصلات بعض البلاد المتاخمة بمقتضى اتفاقات محلية خاصة بها ومن جانب الولايات المتحدة الامريكية للمعاملة التى تمنحها أو قد تمنحها فى المستقبل لتجارة كوبا أو لتجارة غيرها من أراضى أو ممتلكات الولايات المتحدة الامريكية ولتجارة منطقة قناة باناما وكذا المعاملة التى تمنح أو قد تمنح فى المستقبل لتجارة الولايات المتحدة الامريكية مع احدى البلاد المتاخمة أو الممتلكات أو لتجارة هذه الأراضى أو الممتلكات بعضها مع بعض.

ولاينطبق هذا الاتفاق على الموانع والقيود الموضوعة لاعتبارات صحية أو التى ترمى الى وقاية حياة الانسان والحيوان والنبات كما أنه لايسرى أيضا على اللوائح الخاصة بتنفيذ قوانين البوليس والايرادات ويعمل بهذا الاتفاق بمجرد أن تبلغونى موافقة حكومتكم عليه ويجوز أن ينتهى بتراضى الطرفين كما يجوز لكل منهما أن ينقضه على أن يخطر الطرف الآخر قبل ذلك بثلاثة شهور.

ومع ذلك فاذا وجد أحد الطرفين بسبب تشريع مستقبل فى حالة لاتمكنه من تنفيذ نصوص هذا الاتفاق فان الالتزامات المترتبة عليه تسقط بناء على ذلك. وانى أنتهز الفرصة لأجدد لسعادتكم الاعراب عن عظيم احترامى،

وزير الخارجية

واصف بطرس غالى

القاهرة فى ٢٤ مايو ١٩٣٠

مفوضية الولايات المتحدة

رقم "٢٣٠"

حضرة صاحب السعادة واصف بطرس غالى باشا

وزير الخارجية

أتشرف بأن أبلغ سعادتكم أنى تلقيت كتابكم رقم ٣/٧/١ (٣٢) بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٣٠ ونصه الانجليزى الذى تم الاتفاق عليه كما يأتى:

"وبالاشارة الى المكاتبات المتبادلة بين سعادتكم وهذه الوزارة فى شأن عقد اتفاق تجارى موقت بين الولايات المتحدة الامريكية ومصر. أتشرف بابلاغ سعادتكم أن الحكومة المصرية تقبل أن تطبق بدون شرط معاملة الدولة الاكثر امتيازات على جميع الحاصلات والمصنوعات المنتجة أصلا فى الولايات المتحدة الامريكية والتى تستورد الى مصر لتستهلك فيها أو تصدر منها أو تعبرها الى بلاد أخرى. وتطبق بصفة موقته التعريفة الممتازة على الوارد من هذه المنتجات الى مصر عن طريق بلاد لم تعقد مع مصر اتفاقات تجارية.

A.U.B. LIBRARY

وهذه المعاملة تقوم على شرط المعاملة التامة بالمثل مع الاستثناء من جانب مصر للمعاملة الخاصة بالحاصلات السودانية والتى قد تطبق على حاصلات بعض البلاد المتاخمة بمقتضى اتفاقات محلية خاصة بها. ومن جانب الولايات المتحدة الامريكية للمعاملة التى تمنحها أو قد تمنحها فى المستقبل لتجارة كوبا أو لتجارة أى غيرها من أراضى أو ممتلكات الولايات المتحدة الأمريكية ولتجارة الولايات المتحدة الامريكية مع احدى البلاد المتاخمة أو الممتلكات أو لتجارة هذه الأراضى أو الممتلكات بعضها مع بعض.

ولاينطبق هذا الاتفاق على الموانع والقيود الموضوعة لاعتبارات صحية أو التى ترمى الى وقاية حياة الانسان والحيوان والنبات كما أنه لايسرى ايضا على اللوائح الخاصة بتنفيذ قوانين البوليس والايرادات.

ويعمل بهذا الاتفاق بمجرد أن تبلغونى موافقة حكومتكم عليه ويجوز أن ينتهى بتراضى الطرفين كما يجوز لكل منهما أن ينقضه على أن يخطر الطرف الآخر قبل لك بتسعين يوما.

ومع ذلك فا اذا وجد أحد الطرفين بسبب تشريع مستقبل فى حالة لاتمكنه من تنفيذ نصوص هذا الاتفاق فان الالتزامات المترتبة عليه تسقط بناء على ذلك.

وانى انتهز الفرصة لأجدد لسعادتكم الاعراب عن عظيم احترامى"

وجوابا على ذلك أتشرف بابلاغ سعادتكم موافقة حكومتى على نصوص المذكرة المتقدمة الذكر وبذلك يكون قد تم عقد اتفاق تجارى مؤقت.

وانى انتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم الاعراب عن عظيم احترامى،

امضاء: فرانكلين موت جنتر

وزير مفوض

المصدر: الجريدة الرسمية العدد ١٩٣،٦١

ملحق رقم (٥)

The Minister in Egypt (Howell) to the Secretary of State

No. 898 **Cairo, October 22, 1926.**

[Received November 11.]

Sir: I have the honor to refer to the Legation's Despatch No. 886, of September 30, 1926, dealing with the matter of the Vacuum Oil company, Wherein, it will be noted from previous correspondence which had been forwarded to the Department by the Legation, that a protest had been registered by this company with the Egyptian Government against small imparters of pertroleum being allowed to store petroleum permanently in boats in the harbur, at Alexandria, and to discharge their cargo into tankwagons, tankcarts or other receptacles on the quay.

Apropos of this subject, and for the Deparmtment's further information, I have the honor to herewith transmit a copy of a communication from the Vacuum Oil Company, dated October 7, 1926, in further protest against this alleged illegal procedure in the storage and handling of petroleum in Alexandria harbour, a copy of my reply to the Vacuum Oil Company, together with its enclosure- the Egyptian Government's "Handbook of Regulations Governing Storage, Transport and Handling at Harbours of Petroleum"- in order that the Department may fully acquaint itself with the regulation governing the handling and storage of this product.[1]

The Legation respectfully requests to be instructed as to further procedure in the matter under reference.

I have [etc.] J.Morton Howell

[Enclosure]

---

[1] Of the enclosures mentioned inthis paragraph, only the Minister's communication to the Foreign Office and its enclosure are printed.

A U. B. LIBRARY

The American Minister (Howell) to the Egyptian Acting Minister for Foreign Affairs (Seoud)

Cairo, October 12, 1926

Excellency: Adverting for the moment to the correspondence which has taken place between the Royal Egyptian Ministry for Foreign Affairs and this Legation relative to the question of illegal storage of petroleum products in Alexandria Harbour, I have the honor to herewith enclose, at te request of the Vacuum Oil company (an American corporation), a " Further Protest Against Floating Storage of Kerosene and Benzine in Alexandria Harbour." In transmitting this protest I profit by the occasion [etc.]

J. Morton Howell

Memorandum by the V acuum OU Company

Further Protest Against Floating Storage of Kerosene And Benzine in Aleandria Harbor

We have to call attention once more to out protest of May 12th 1926 against the dangerous and discriminatory practice of oil storage in barges at Alexandria; also to out protest of September 28th 1926 against the menace to our installation there caused by the storage of benzine under highly irregular conditions in the Customs zone.

Since these various protests were made there has occurred a second most serious incident in the harbour which demonstrates conclusively our insistent claim that the toleration of floating storage makes possible and even extremely probable a disaster to the port and to our installation.

The first instance, as is quite well known, was that of the narrow escape from destruction of the Lisette last winter. The second is the breaking out on October 2nd of a

fire on board the tanker Jules Henry while she was moored near the Petroleum Company of Egypt's fleet of floating reservirs.

There can be no question of doubt, as we have insisted from the first, that the presence of floating storage is a distinct menace to the harbour and to our installation close by. On both these occasions all the elements necessary for a catastrophe existed, and such a catastrophe has been averted by nothing more dependable than the greatest of good luck.

To make a very bad situation infinitely worse the Petroleum Company of Egypt, in addition to securing a permit to store benzine under dangerous conditions in the Customs zone on shore, have been allowed to station alongside their floating resevoirs lighters filled with benzine. These were in close proximity to the Jules Henry whilr the fire was going on.

For the protection of our own property at Alexandria as well as in the interest of ordinary public security, we are compelled to protest most vigorously against the continued toleration of floating storage in the harbour; both because of its dangerous nature and because it exempts the users from the observance of Egyptian Government's own regulations regarding petroleum storage, and is therefore discriminatory. We would request that at the very least the storage of benzing in lighters be prohibited at once.

المصدر:

Department of state "Foreign Relation of the united states, 1927, Vol, II, PP, 576-577.

A.U.B. LIBRARY

ملحق رقم (٦)

The Secretary of State to the Minister in Egypt (Howell)

No. 249 Washington, February2, 1926.

Sir: The Department refers to its instruction No. 227 of August 6, 1925, and to your replies Nos. 691 and 717 of September 30 and December 4, 1925,[1] respectively, regarding the difficulties encountered by certain American archaeological interests in the continuance of their excavation and research work in Egypt as a result of the regulations governing the issuance of excavation permits put into effect in the fall of 1924 by the Egyptian Antiquities Service.

For your further information and Guidance, the Department transmits, herewith, copies of its instruction of this date to the Embassies in London and Paris[2] recapitulating subsequent develpments in this matter anddirecting those missions to ascertain whether the British and French Governments are now willing to associate themselves in making representations in this matter to the Egyptian Government in the event that no circumstances meanhwile develop which would make desirable any modification of the action proposed. A copy of this draft not, providing in general for representations along the lines of those proposed in the Department's earlier instruction , is also enclosed.

The Department desires that you furnish, confidentially, your British and French (olleagues with copies of this draft note and ascertain from them whether they are in a position to make representations of a similar character or to support the representations which you propose to make.

In this connection you will note in the en closed copies of instructions to the American Embassies in London and Paris that these missions are directed to report briefly

(1) Continued from Foreign Relations, 1924, vol.I, PP. 714-723.
(2) None printed

to the Department by telegraph the results of the further representations which they are to make, respectively, to the British and French Foreign Offices. Upon the receipt of such telegraphic reports the Department will communicate further with your mission. Pending the receipt of such further communication you will of course withhold presentation to the Egyptian Government of the enclosed draft note, the receipt of which you should, however, acknowledge by telegraph with your comments.

In the meantime and in connection with such discussion of this question as you may be able to hold with your British and French colleagues, the Department would be pleased to have your discuss the text of the enclosed draft note with Doctor Breasted,[1] Mr. Winlock[2] and such other reresentative American archaeologists in Egypt as you may see fit, impressingt upon them, however, the strictly confidential character of such discussions. Representatives of the Metroploitan Museum of Art of New York city have already indicated their full concurrencein the subject matterand form of this proposed note, and other archaeological interests in this country have urged the Department to support the general position set forth therein. The Department would be pleased, therefore, to receive through you any observations or views in this matter which may be expressed by interested American Archaelogists in Egypt. You should transmit by telegraph to the Department a brief summary of any such observations together with any comment which any comment which you may consider appropriate.

I am [etc.] **Frank B. Kellogg**

[Enclosure]

(1) James H. brested, of the Oriental Institute of the Univeristy of Chicago and the Field Museum.
(2) H.E. Winlock, As ociate curator, and representative n Egypt, of the Metropolitan Museum of Art.

A.U.B. LIBRARY

Draft of Proposed Note To Be Presented to the Egyptian Foreign Office by the Ameican Minister

Excellency: Your Exellency is no doubt Fully conversant with the extent of the interest which, for upwards of twenty- five years, has been taken by a number of important American scientific societies and museums in archaeological research and excavation in Egypt. The result of the work undertaken by the Egyptian expeditions of these American societies are of signal importance to a scientific under stnding of the history and humanities of antiquity. The work itself has been rendered possible largely by the generous appropriations of money made by such representative American institutions.

It is my understanding that, from 1912 to 1922, excavations in this country were conducted under the terms of concessions granted in each case by the Egyptian antiquities Service in accordance with the Antiquities Law of 1912. Article 11 of this Law, in its application to properly authorized archaeological expeditions, provides that the discoverer of a movable antiquity shall receive as a reward "one- half of the objects so discovered or of their value". Under the regime thus establisshed the Egyptian Antiquities Service, through the many and important objects which it has constantly receivd from the work of these foreign archaeological expeditions, has profited largely in building up its own national collection, a collection which I would venture to describe as now unquestionably the finest and most representative collection of national antiquities to be found in any country. at the same time the various interested American museums have been enabled to create and develop representative collections illustrating the history and art of ancient E. I may mention in this latter connection that htese collections have proved of far- reaching educational value to the schools and universities of the the United States, and have been responsible for fostering the increasingly strong interest amongst the American people in both ancient and present- day Egypt, a fact which has led andincreasing number of American travellers to visit Egypt each year.

It was the assurance, contained in the law of 1912, that the interested American scientific societies and museums would receive a fair share of the antiquities thus discoveed, which, in the opinion of the trustees of those institutions, warranted their appropriating, from the funds at their disposal, the large sums of money necessary for the financing of their Egyptian expeditions.

Under date of October 10, 1922, each of the American concessionaires, then conducting archaeological excavations in Egypt, was in formed by the antiquities Service that the Antiquities Law of 1912 ws to be changed and that, After the season 1911-1923, the Service would no longer be bound to divide equally with the concessionaires the results of their excavations, bu that, under regulations which had been prepared but not yet put into effect, the Director General would be free to retain everything that he deemed important for the national collections. Your excellency will recall that these new regulations were put into effect as of the beginning of the 1924-1925 season, following the communication to the interersted foreign archaeological interests of the form of excavation permit which they would be required to sign and under which they would be authorized to continue their work.I am not aware that, since that date, any change has been made in the orm of permit granted to foreign archaeological expeditions. Article 10 of this form of permit sets forth that "all the antiquities found during the entire duration of the work shall be turned over to the antiquities Service" and that with the exception of those which the Service shall decide, in its discretion, to give to the beneficiary, they shall form part of the public domain".

Later, under date of April 1, 1925, in a letter addressed to the President of the Metropolitan Museum of Art, New York City, the director General of Antiquities stated that in the application of the new regulations the Egyptian Government sought to realize a three-fold purpose, as follows:

A U. B. LIBRARY

1. To have freedom to establish, for its own national collections and in conformity with scientific interests in general, complete and logical series of antiquities representing Egyptian civiliztion as a Whole;
2. To recognize the endeavors manifested by learned societies in the discovery, study and publication of documents concerning Egyptian history and civilization;
3. To facilitate the study of Egypt in the university centres of foreign contries, by having the said civiliation represened there by objects.

In commenting on this letter, various leading American scientists interested in the question have indicated that, while welcoming the declaration of the Director General, they find it not wholly reassuring in view of the generality of its terms and in view of the fact that, although apparently indicative of the attitude of the General, it has never been officially set forth as a declared policy of the Egyptian Government. They feel consequently a natural anxiety that the Egyptian Government should make known officially in public and ermanent form its policy regarding the future regime to be applied to foreign archaeological explorations in Egypt. Doubt and uncertainty in this regard, which has existed for the past two years, has already resulted in a curtailment of the archaeological programs of certain of the foreign expeditions and, in the case of one of the largest American expeditions, in a complete suspension of its excavations.

In bringing these matters to the attention of my Government, the interested American institutions have expressed their fullest concurrence in the objects which it is sought to realize as a result of he application of the new regulations governing the issuance and enjoyment of authorizations to undertake archaeological excavations in Egypt, and I am directed by my government to make clear to Your Excellency that these institutions do not in any way advocate or desire to return to the former inflexible and unscientific basis of

equal division of archaeological finds. As already indicated, however, they have, at the same time, expressed the earnest hope that the Egyptian Government will be able to see its way to giving to all foreign archaeological expeditions in Egypt certain important assurances regarding the interpretation of Article 10 of the new form of excavation permit. It should be added also in this connection that, before soliciting the support of the United States Government in this matter, they first entered into detailed dicussions with the Director General of Antiquities, discussions which indicated that there was eneral agreement in the view that Article 10 of he new form of permit could use fully be supplemented by a statement o principles in the following form:

In explanation of its intentions as thus expressed, the Egyptian Government declares that scientific principles clearly require that the Service des Antiquities shall reserve freely for itself all material which it does not already possess. But this same scientific interest requires equally that it shall give largely in the case of all material which it already possesses.

The Service does not wish to keep material for purposes of sale, a course which would be in all respects unfair to excavators. It wishes only to retain such objects as should definitely form a part of the Egyptian public domain.

Likewise it does not wish to keep duplicates or equivalents already well represented in the Nation collection, since it is not free to sell them. In the same way it does not wish to keep duplicates in order to form reserves which shall serve to reimburse one excavator with the duplicates found by another.

Under these conditions the Government ought logically to give to excavators all material of which it has no need. This implies: (1) that the Government will give even objects of first importance if it already has the equivalent in its collections (the word equivalent is clearer than the work duplicate); (2) that it will give all objects which it does not wish to keep, whether or not in excess of the half of the objects found.

A U. B. LIBRARY

These principles, as they are here expressed, are in full accord with the position taken in this matter by the interested American scientists and archaeologists. I am thereore directed to express to Your Excellency may Government's hope that appropriate steps will be taken to introduce these principles into the present form of excavation permit, immediately following and in explanation of Article 10,thereby constituting the desired official recognition by Your Excellency's government of the assurances sought by the American excavators and museums.

In making the foregiong suggestions I am directed further to make known to Your Excellency that, in the opinion of my Government, an opinion it believes Your Excellency's Government will share, he work of Amerian nationals in the field of Egyptian archaeology is of such a character as to merit the friendly encouragement and cordial support of the two governments, an encouragement and support which may, in part, be evidenced in an interpretation of Article 10 of the present form of excavation permit in accordance with the suggestions set forth above. It is with this belief ever in mind that my Government has directed me to address Your Excellency in this matter.

المصدر

Department of state "Foreign Relation of :

the united states" 1926, Vol, II pp, 58-62

ملحق رقم (٧)

The President of the Metropolitan Museum of Art (De Forest) to the Secretary of State

New York, July 26, 1926.

[Received July 27]

Dear Mr. Kellogg: During my absence from New York in June, the Museum received from Mr. G. Howland Shaw, Chief of the Division of Near Eastern Affairs, a copy and translation of the *AMemiore* dated May 26, 1926, received by Minister Howell at Cairo from the Egyptian Foreign Office.(1) This *Aide Memoire* concerned the interpretation of Article 10 of the Egptian antiquities regulation and was in reply to the representations which your Department had made to the Egyptian Government on behalf of this and other American institutions engaged in archaeological work in Egypt.

It gives me great pleasure now to inform you that at a meeting of the Executive Committee of our Trustees which has just been called for the purpose, it was voted to accept the Egyptian Government's assurances of liberal intentions expressed in the said *Aide Memoire,* as a gratifying recognition of the claim of the excavation and, under the modifying clauses to be inserted in Article 10 by the administration of the Egyptian service des Antiquites.

I beg to express to you, and through your to Messrs. Shaw, Dulles and Wadsworth of your Department, the gratification and heartiest thanks of our Board for these results

---

(1) Ante, P. 74.

A U. B. LIBRARY

which your splendid efforts have gained for us and which we have every hope may prove of lasting benefit to all scientific work in Egypt.

May I further ask you, in communicating with Dr. Howell, to express to him also the fullest appreciation of our board for all he has done to secure these hopeful concessions and to make it possible for us to look forward to renwing the work in which he has always shown the greatest interest on every side.

believe me [etc.] Robert W. De Forest

المصدر

Department of state "Foreign Relation of the :

united states "1926, Vol, II, P, 76

المصادر والمراجع

مصادر البحث

أولا : وثائق باللغة العربية غير منشورة :

١ - محفوظات مجلس الوزراء ، بدار الوثائق القومية
٢ - وثائق عابدين ، بدار الوثائق القومية
٣ - الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية المصرية
٤ - الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية

ثانيا : وثائق بلغات أجنبية غير منشورة

وثائق إنجليزية غير المنشورة مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية تحت عنــوان

Foreign office

Further correspondence respecting Egypt and sudden.

وقد إستعنت بالوثائق التى تحت رقم :-

407/210
407/217
407/218
407/219
407/221

Concerning Egypt during the years, 1930, 1933, 1934, 1935, 1936, and 1937.

A.U.B. LIBRARY

ثالثا : وثائق باللغة العربية منشورة :

١ – الحكومة المصرية تقرير مقدم من أحمد عبد الوهاب باشا، رئيس لجنة القطن المصرى الدولية ومؤتمر القطن المصرى الدولى ومؤتمر القطن الدولى الخامس عشر المنعقد فى مدينة باريس فى يونية ١٩٣١ ، المطبعة الأميرية ١٩٣٢.

٢ – الحكومة المصرية ، تقرير مقدم من أحمد عبد الوهاب باشا رئيس لجنة القطن المصرى الدولية ومؤتمر القطن الدولى الرابع عشر المنعقد فى برشلونة فى سبتمبر ١٩٢٩ المطبعة الأميرية ١٩٢٩ .

٣ – تقرير عن الإدارة والحالة العمومية فى مصر وفى السودان سنه ١٩٠٧ ترجمة المقطم ١٩٠٨ .

٤ – دكتور راشد البدراوى ، المركز الدولى لمصر والسودان ،جـ ١ ، القاهرة ١٩٥٢.

٥ – مضابط مجلس النواب المصرى

٦ – دكتور محمد أنيس ، دراسات فى وثائق ثورة ١٩، هيئة الكتاب ١٩٨٨ .

٧ – دكتور محمد أنيس ، دكتور رجب حراز ، نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث ، مكتبه الأنجلو المصرية ١٩٦٠.

٨ – مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمؤسسة الأهرام ، خمسون عاما على ثورة ١٩، القاهرة ١٩٦٩.

رابعا : وثائق بلغات أجنبية منشورة

١ – وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المنشورة عن العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وهى تحت عنوان

"United states : Foreign Relations of the United States "Diplomatic Papers The Near East and Africa"

A.U.B. LIBRARY

وقد إستخدمت المجلدات الآتية :

- 1919, Vol., XIII, Government printing office; Washington 1947
- 1926, Vol., II, Government printing office, Washington 1941
- 1927, Vol., II, Government printing office, Washington 1942
- 1928, Vol., II, Government printing office, Washington 1943
- 1929, Vol., II, Government printing office, Washington 1944
- 1930, Vol., II, Government printing office, Washington 1945
- 1931, Vol., II, Government printing office, Washington 1946
- 1932, Vol., II, Government printing office, Washington 1947
- 1933, Vol., II, Government printing office, Washington 1949
- 1935, Vol., II, Government printing office, Washington 1953
- 1936, Vol., III, Government printing office, Washington 1953
- 1936, Vol., II, Government printing office, Washington 1954
- 1937, Vol., II, Government printing office, Washington 1955
- 1939, Vol., IV Government printing office, Washington 1955

2 - Brockway : Thomas, Basic Document in the United States Foreign Policy, New York 1989.

3 - Bartlett, Ruhl; The Record of American Diplomacy, Documents and Readings of American Relation, New York 1947.

4 - Chairman of inter - Missionary Council, Conference of Christian Workers Among Moslems 1924, A Brief Account of the Conference Together with their Findings and List of Members, New York 1924

5 - The American Univ. in Cairo - Catalogue 1964 - 1965, Published by the American Univ. in Cairo 1964 - 1965.

6 - Watson, R, Charles : Reports of the visit of Corresponding Secretary to Egypt and Levant with a Discussion of the Mission of the Missionary Situation and its Problem, the Board Foreign Mission of the United Pressbyterain Church of North America, Philadelphia 1912 - 1913.

خامسا : مذكرات سياسية منشورة

١ – أحمد لطفى السيد ، قصة حياتى ، سلسلة المواجهه ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣.

٢ – مذكرات عبدالرحمن فهمى جـ١، تحقيق دكتور يونان لبيب رزق الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨، جـ٢. تحقيق دكتور يونان لبيب رزق الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.

٣ – دكتور محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية دار المعارف ١٩٧٧ .

٤ – محمد على علوبه ، ذكريات إجتماعية وسياسية ، تحقيق أحمد نجيب أحمد حمدى وآخرون ، إشراف وتقديم دكتور عاصم الدسوقى ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨٨.

٥ – محمد أحمد فرغلى باشا : عشت حياتى مع هؤلاء ط ٢ ، القاهرة ١٩٨٤ .

٦ – محمد كامل سليم ، ثورة ١٩ كما عشتها وعرفتها ، كتاب اليوم ١٩٧٥ .

٧ – محمود أبو الفتح ، المسألة المصرية والوفد ، القاهرة د –ت .

٨ – فخر الدين الأحمدى الظواهرى ، السياسة والأزهر ، من مذكرات شيخ الإسلام الظواهرى، القاهرة ١٩٤٥.

سادسا : الرسائل الجامعية الغير منشورة

١ – طلعت ذكرى مينا ، الأرسالية الأمريكية ونشاطها التربوى فى مصر من منتصف القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة أسيوط ١٩٨٤.

٢ – محمود محمد سليمان أحمد ، النشاط السياسى والثقافى والإجتماعى للأجانب فى مصر ١٩٢٢ – ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الزقازيق ١٩٨٨.

٣ – مصطفى إبراهيم جاويش ، العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٥ – ١٩٥٧ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب جامعه أسيوط ١٩٨٣.

A U B LIBRARY

٤ – نبيل عبد الحميد سيد أحمد ،الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢ – ١٩٢٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٦.

5 - Abbas, Jabir Ali, points of Departure in Egypt's Foreign Policy , the Essence of Nasser Power, Submitted to the Faculty of the Graduate School in Partial Fulfillment of the requirement for Political Science, Indian Univ., March 1971.

6 - El-Hadidy, Mohamed Alla El- Din; Mustafa Al- Nahhas; A case Study of Egyptian Political Leadership, thesis Submitted for the Degree of Ph.D. in Politics, Department of Economic and Political Studies, School of Oriental and African Studies, Univ., of London 1985.

7 - Gossett, Edward freeman; The American Protestant Missionary Endeavor in the Africa From its Origins to 1939, A Dissertation Submitted Partial Satisfaction of the requirement for the Degree Doctor of Philosophy in History, Univ. of California, Los Angelos, August 1960.

سابعا : البحوث والمراجع العربية :

١ – دكتور ابراهيم المشهدانى : القطن ودوره فى الإقتصاد العالمى ، بغداد ١٩٦٧ .

٢ – ابراهيم خليل أحمد : الإستشراق والتبشير وصلتهما بالإمبريالية العالمية ، مكتبة الوعى ١٩٧٣ .

٣ – ابراهيم خليل أحمد : المستشرقون والمبشرون فى البلاد العربية والإسلامية ، مكتبةالوعى ١٩٦٤.

٤ – دكتور أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣ ، دار المعارف ١٩٨٢ .

٥ – دكتور أحمد سعد الدين البساطى : التبشير وأثره فى البلاد العربية والإسلامية ، دار أبو المجد للطباعة بالهرم ١٩٨٩.

٦ – أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، التمهيد جـ ١ ، القاهرة ١٩٢٥.

٧ – أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، الحولية الثالثة ، القاهرة ١٩٢٩.

٨ – أحمد شفيق : أعمالى بعد مذكراتى ، جـ ١ ، القاهرة ١٩٤١.

٩ – دكتور أحمد عبد الرحيم : الولايات المتحدة والمشرق العربى ، سلسلة عـالم المعرفـة ، الكويت ابريل ١٩٧٨.

١٠ – دكتور أحمد عبد الرحيم : تاريخ مصر السياسى من الإحتلال للمعاهدة ، دار المعارف ١٩٦٧.

١١ – أحمد وفيق ، فاروق الأول، القاهرة ١٩٣٨ .

١٢ – أديب نجيب سلامة تاريخ الكنيسة الأنجيلية فى مصر ١٨٥٤ – ١٩٨٠ دار الثقافة ١٩٨٢ .

١٣ – آرثر أدوارد جولد شميت ، الحزب الوطنى المصرى (مصطفى كامل – محمد فريد،) ترجمة فؤاد دوارة ، هيئة الكتاب ١٩٨٣ .

١٣ – توماس بيرسون : العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ – ١٩٧٥ ترجمة دار طلاس دمشق د – ت .

١٤ – جاد لبيب الإقتصاد المصرى الحديث ، الأنجلو المصرية ١٩٥٥ .

١٥ – دكتور جرجس سلامة ، التعليم الأجنبى فى مصر فى القرن التاسع عشر والعشرين ، القاهرة ١٩٦٣ .

١٦ – دكتور جلال يحيى العالم العربى الحديث الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، دار المعارف ١٩٨٥.

١٧ – دكتور جمال الدين محمد سعيد : إقتصاديات مصر ط١ القاهرة ١٩٥٠ .

١٨ – دكتور جمال الدين محمد سعيد : التطور الإقتصادى فى مصر ط١ الأسكندرية ١٩٥٤.

١٩ – جميل خانكى ، الأحوال الشخصية للأجانب فى مصر المطبعة العصرية د.ت.

٢٠ – جون ودوز، روزفلت وأمريكا الحديثة ، ترجمة أحمد الشناوى ، مكتبة القاهرة الحديثة د – ت.

٢١ – حسين الفقى : التاريخ الثقافى للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة فى القرن التاسع عشر والعشرين دار النهضة العربية ط١ ١٩٦٦.

٢٢ – دكتور حسين خلاف : التجديد فى الإقتصاد المصرى الحديث ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ط٢ ، ١٩٦٢.

٢٣ – حسين صدقى : القطن المصرى زراعته وتجارته وصناعته ، ط١ النهضة المصرية ١٩٥٠ .

٢٤ – دكتور خالد نعيم : الجذور التاريخية لأرساليات التنصير الأجنبية فى مصر ١٧٥٦ – ١٩٨٦ دراسة وثائقية ، كتاب المختار ١٩٨٨.

A U. B. LIBRARY

٢٥ – دكتور راشد البراوى ، دكتور محمد حمزة عليش التطور الإقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ط٣ دار النهضة المصرية ١٩٤٨ .

٢٦ – دكتور رأفت غنيمى الشيخ : أمريكا والعلاقات الدولية ، عالم الكتاب ١٩٧٩.

٢٧ – دكتور رأفت غنيمى الشيخ : مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، عام الكتاب ١٩٧٩.

٢٨ – رشوان محمد جاب الله ، على ماهر ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٧.

٢٩ – دكتور رضا رفيق حبيب ، دكتور محمد عفيفى : تاريخ الكنيسة المصرية، مطابع الدار المصرية ١٩٩٢.

٢٩ – دكتور رضا أحمد شحاته ، تطور وإتجاهات السياسة الأمريكية نحو مصر منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية حتى إنتهاء حرب السويس ، دار البيان ١٩٩٤.

٣٠ – رودرك ماثيوز متى عقراوى ، التربية فى الشرق الأوسط، ترجمه وأشرف على طبعه الدكتور أمير بقطر ، مجلس التعليم الأمريكى ١٩٤٩.

٣١ – دكتور رؤوف عباس حامد ودكتورة خيرية قاسمية وأخرون: السياسة الأمريكية والعرب، بيروت ١٩٨٢.

٣٢ – دكتورة سامية حسن براهيم الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور ١٩٠٨ – ١٩٢٥ هيئة الكتاب ١٩٨٥ .

٣٣ – دكتور سليمان نسيم صياغة التعليم المصرى الحديث ودور القوى السياسية والإجتماعية والفكرية ١٩٢٣ – ١٩٥٢ الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٤.

٣٤ – شهدى عطية الشافعى الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦ القاهرة ١٩٥٧ .

٣٥ – طارق البشرى ، المسلمون والإقباط فى إطار الجماعة الوطنية دار الشروق ط٢ ١٩٨٨.

٣٦ – دكتور عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ – ١٩٥٢ دار الثقافة الجديدة ط١ ١٩٧٥.

٣٧ – دكتور عاصم محروس عبد المطلب ، دور الطلبة فى ثورة ١٩ (١٩١٩ – ١٩٢٢) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠.

٣٨ – دكتور عاصم محروس عبد المطلب : القطن فى العلاقات المصرية البريطانية من واقع أوراق الهيئة النيابية السابعة ١٩٣٨ – ١٩٤٢ الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣ .

٣٩ – عباس العقاد ، سعد زغلول سيرة وتحية ، القاهرة ١٩٣٦ .

٤٠ – دكتور عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ط١ بيروت ١٩٧٥.

٤١ – دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ – ١٩٣٦ دار الكتاب العربى د – ت.

٤٢ – دكتور عبد الغفار محمد حسين : مبدأ مونرو ومتغيرات السياسة الأمريكية ١٨١٥ – ١٨٥٠ جزء أول القاهرة ١٩٩١ .

٤٣ – دكتور عبد الغفار محمد حسين : مبدأ مونرع ومتغيرات السياسة الأمريكية ١٨٦٠ – ١٩٠٠ جزء ثانى القاهرة ١٩٩٢ .

٤٤ – عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩ ، ط٤ دار المعارف ١٩٨٨ .

٤٥ – عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج٢ ط٣ دار المعارف ١٩٨٨.

٤٦ – عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثرة المصرية ج٣ ط١ القاهرة ١٩٥١ .

٤٧ – عزيز خانكى : المحاكم الأهلية ماضيها حاضرها مستقبلها ، المطبعة العصرية ١٩٣٩.

٤٨ – دكتور على شلبى ، دكتور مصطفى النحاس جبر يسف: الإنقلابات الدستورية فى مصر ١٩٣١– ١٩٣٦ هيئة الكتاب ١٩٨١ .

٤٩ – فشر أ.ل: تاريخ أروبا فى العصر الحديث ١٧٨٩ – ١٩٥٠ تعريب أحمد نجيب هاشم ، وديع الضبع ط٨ دار المعارف ١٩٨٤ .

٥٠ – فوزى جرجس: تاريخ مصر السياسى من الإحتلال للمعاهدة ، العربى للنشر والتوزيع ط٢ ١٩٨٩.

٥١ – دكتور فؤاد المرسى خاطر : الأطماع الإستعمارية فى الووطن العربى ، القاهرة ١٩٩٠.

٥٢ – كامل مرسى : أسرار مجلس الوزراء ، المكتب المصرى الحديث ١٩٨٥ .

٥٣ – دكتور كرم شلبى : الإذاعات التنصيرية الموجهه للمسلمين العرب مكتبة التراث الإسلامى ١٩٩١ .

٥٤ – دكتورة لطيفة سالم : مصر فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤.

٥٥ – النظام القضائى المصرى الحديث ١٩١٤ – ١٩٥٢ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٨٦.

٥٦ – تاريخ القضاء المصرى الحديث الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١ .

A.U.B. LIBRARY

٥٧ – لينوار تشامبرز رايت : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أزاء مصر ١٨٣٠ – ١٩١٤ ترجمة دكتورة فاطمة علم الدين عبد الواحد، الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨٧–

٥٨ – دكتور محمد أبو الأسعاد ساسية التعليم فى مصر تحت الإحتلال البريطانى ١٨٨٢– ١٩٢٢ دار النهضة العربية ط١ ١٩٨٤

٥٩ – محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية دار المعارف ١٩٨٥ .

٦٠ – محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج١ ١٨٨٢–١٩٣٦ النهضة المصرية ١٩٥٢ .

٦١ – محمد على علوبه : مبادىء فى السياسة المصرية، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٢ .

٦٢ – دكتور محمد فهمى لهيطة : تاريخ فؤاد الأول الإقتصادى، مصر فى طريق التوجه الكامل ج٣ ، العادلة الإجتماعية ومستوى معيشىالمصريين دارالنهضةالمصرية١٩٤٦.

٦٣ – دكتور محمود السروجى :السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ الإستقلال حتى منتصف القرن العشرين الأسكندرية ١٩٦٥.

٦٤ – محمود سليمان غنام أضواءعلىأحداث ثورة١٩: دارالفكر الحديث ١٩٦٩

٦٥ – دكتور محمود عبد الحليم: الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ج١ دار الدعوة ١٩٧٩.

٦٦ – دكتور محمود متولى: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤.

٦٧ – محسن محمد : الشيطان ، تاريج مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية دار المعارف ١٩٨٢.

٦٨ – سرقة ملك مصر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ط٢ ١٩٩١

٦٩ – مشرفة محمد الميلجى : عبد الخالق ثروت ودوره فى السياسة المصرية ١٨٧٣ – ١٩٢٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩.

٧٠ – دكتور مصطفى الخالدى ، عمر فروخ : التبشير والأستعمار فى البلاد العربية عرض لجهود المبشرين التى ترمى لإخضاع الشرق للأستعمار الغربى ط٣ بيروت ١٩٦٣.

٧١ – دكتور مصطفى القونى : تطور مصر الإقتصادى فى العصر الحديث المطبعة الأميرية ١٩٤٤.

٧٢ – دكتور مصطفى النحاس جبر يوسف : سياسة الإحتلال تحاه الحركة الوطنية من ١٩١٤ – ١٩٣٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥.

٧٣ – دكتور نبيل عبد الحميد سيد أحمد النشاط الإقتصادى للأجـــانب وأثـــره فـــى المجتمـــع المصرى ١٩٢٢ – ١٩٥٢ الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٢.

٧٤ – وليم شكسبير : مسرحية بيركليس ، ترجمة دكتور عبد الواحد لؤلؤة تقديم ف . د. هوينكـــر ، سلسلة المسرح العالمى العدد ٢٤٧ تصدرها وزارة الإعلام ، بالكويت ، أول إبريل ١٩٩٠

٧٥ – يوسف نحاس : القطن فى خمسين عاما ، دار النيل للطباعة ١٩٥٤ .

٧٦ – دكتور يونان لبيب رزق: الخارجية المصريـــة ١٨٢١ – ١٩٣٧ ، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩.

ثامنا : الدوريات

أ – العـــربيــــــــــــة

البلاغ اليومى

- البلاغ الأسبوعى
- البصير القضائى
- التجارة
- التاريخ والمستقبل ، مجله تصدرها كلية الأداب ، جامعة المنيا.
- الجريدة التجارية المصرية
- السياسة الأسبوعية
- المقتطف
- النشرة الإقتصادية المصرية
- الأهرام
- الوقائع المصرية .

ب – الدوريات الأجنبية :

- Document in international Affairs.
- Foreign Affairs.
- Survey of international Affairs.
- The Journal of Modern History.
- The journal of Egyptian Archeology.
- The Annals of American Academy of the Political and social Science.

تاسعا : المراجع والبحوث الأجنبية :

1. Abbis , Mohamed Hosny : Essai sur L'Evolution Du Commerce Exterieur Egyptien, Develo ppment Historique Et Situation Contemporaine, Caire 1946.
2. Abdel El-Hady Mohamed Elwy : A research on and a Study in the Administration of Educational Missions Program in Egypt from 1813-1955 , Cairo 1955-1956.
3. Adeson, James Thayer : The Christian Approach to the Moslem , New York 1966.
4. Aronson, Geoffery : From Side show to the Center Stage, US. Policy Towards Egypt 1946-1956, Lunne Rienner Publisher, 1986.
5. Baily, Thomas : A Diplomatic History of American People , 10th , Newjersey 1980.
6. Bates M. Searle : Religious Liberty " An Inquiry International Mission Council, New York, London 1945.
7. Berque , Jacques : Egypt , Imperialism & Revolution , Translated by Jean Stewart , London 1972.
8. Boktor, Amir : School and Society in the Valley of the Nile, Cairo 1936.

9. Bourgeois : La Formation De L'Egypte Moderne , Le Traite Angelo-Egyptien Du 26 Aout, et la Convention de Montreux du 8 Mai 1937, Paris 1938.

10. Brinton, J.Y. : The American Effort in Egypt , A Chapter in Diplomatic History In Nineteenth Century, Alexandria 1972.

11. -----------: The Mixed Courts of Egypt, New Haven 1930.

12. Carr, E.H. : International Relation Between the Two World Wars (1919-1939), Macmillan Press 1986.

13. Crouchley A.E. : The Economic Development of Modern Egypt, London 1938.

14. Crouchley A.E. : The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Dept. , Cairo 1936.

15. Dunne J. Heyworth : An Introduction to the History of Education in Modern Egypt , London 1938.

16. El-Sarki, Mohamed Yossef : La Monoculture Du Cotton En Egypte Et Le Development Economique, Genve, Libariqrie Droz 1964.

17. Hahn L. Peter : The United States, Great Britain and Egypt (1945-1952) London 1991.

18. Hidden , John : Germany and Europe (1919-1939), Longman 1977.

19. Holt, P.M. (ed) : Political and Social Change in Modern Egypt , London, 1968.

20. Hourani, Albert : Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939, Cambridge Univ. 1991.

21. Howell , Morton : Egypt's Past , Present and Future, U.S. 1929.

22. Hurewitz, (ed) : Soviet- American Rivalry in the Middle East , The Academy of Political Science, Columbia Univ. , New York 1969.

23. Issawi, Charles : Egypt an Economic and Social Analysis , London 1947.

24. Egypt at Mid-Century , London 1954.

25. Julius, Richter : A history of Protestant Mission in the Near East, New York 1910.

A U B LIBRARY

26. Kimball, Warren (ed) : American Diplomacy in the Twentieth Century, Second Printing U.S.A. , August 1981.

27. Longrigg, Stephen : Oil in the Middle East , Its Discovery and Development , Issued Under the Auspices of the Royal Institute of International Affairs , Oxford Univ. Press 1954.

28. Marlowe, Jhon : A of Modern Egypt and Anglo-Egyptian Relations 1800-1953, New York 1954.

29. A History of Modern Egypt and Anglo-Egyptian Relations 1800-1953, London 1954.

30. Meyer, Gail : Egypt and the United States, the Formative Years, U.S.A 1980.

31. Murphy R. Lawrence : The American Univ. in Cairo 1919-1987, The American Univ. Press 1987.

32. Nijim, Basher (ed) : American Church Politics and the Middle East Association of Arab-American Univ. Graduates, Inc. , Belmont, Massachuetts 1982.

33. Pratt, Julius and Others : A History of the United States Foreign Policy , 4th , New York 1980.

34. Reich, Bernard (ed) : The Power in the Middle East, New York 1987.

35. Richmond J.C.B. : Egypt 1798-1952 , London 1977.

36. Robert, H. and others : Secretaries of State and their Diplomacy, New York 1964.

37. Rzheshevsky, Oleg : World War II , Myths and the Realties, Moscow 1984.

38. Sakr, Tark Mohamed : Early Twentieth Century Islamic Architecture in Cairo, the American Univ. in Cairo 1992.

39. Scherer, James : Cotton as a World Power, A Study in the Economic Interpretation, of History, Negro Univ. Press, New York 1969.

40. Taussing : The Tariff History of the United States, 8th , G.P. Putnam's Sons, New York and London 1966.

41. Ulbicht, Walter : Whither Germany ? Dresden, First Edition 1966.

42. Uriel, Dann (ed) : The Great Power in the Middle East 1919-1939 , Holmes & Meler 1988.

43. Watson R. Charles : Egypt and the Christian Crusade, The Board of Foreign Mission of the United Presbyterian Church of North America, Philadelphia 1907.

44. Watson R. Charles : In the Valley of the Nile , Chicago 1908.

عاشرا : قواميس ودوائر معارف

١- منير البعلبكى: قاموس المورد (انجليزى-عربى)، ط٢٣، دار العلم للملايين ١٩٨٩

Webster's Encyloped unabridged Dictionary of the English language, U.S.A, 1993, P, 1345.

الفهرس

الموضوع | الصفحة

المقدمة ٥
التمهيد ٢١
الفصل الأول : العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية
أولا : الولايات المتحدة وعرض القضية المصرية على مؤتمر فرساى ٣٠
ثانيا : التمثيل الدبلوماسى بين مصر والولايات المتحدة ٤٤
ثالثا : المعاهدات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة ٥٣
رابعا : الولايات المتحدة والامتيازات الاجنبية ٧٢
خامسا : الولايات المتحدة ومؤتمر مونترو ١٩٣٧ .... ٩٦
الفصل الثانى : العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية
أولا : تشجيع التجارة ودراسة السوق ١١٠
ثانيا : الاتفاقات التجارية ومشاكل التعريفة الجمركية بين مصر والولايات المتحدة ١٢٣
ثالثا : التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة ١٤٥
الفصل الثالث : العلاقات الثقافية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية
أولا : النشاط التبشيرى الأمريكى فى مصر ١٨٢
ثانيا : النشاط التعليمى والخيرى الأمريكى فى مصر ١٩٩
ثالثا : الجامعة الأمريكية بالقاهرة والنشاط الثقافى الأمريكى ٢١٧
رابعا : الولايات المتحدة والاهتمام بعلم المصريات ٢٣٨
الخاتمة ٢٥٥
الملحقات ٢٦١
المصادر والمراجع ٢٨٩

رقم الإيداع
٢٠٠٠ / ١٧٣٤٧
I.S.B.N.
977-319-033

مطبعة المدني
المؤسسة السعودية بمصر
٦٨ شارع العباسية - القاهرة - ت : ٤٨٢٧٨٥١

العربي
للنشر والتوزيع
٦٠ شارع قصر العينى (١١٤٥١) القاهرة
تليفون : ٧٩٥٤٥٢٩ - ٧٩٢١٩٤٣ فاكس : ٧٩٤٧٥٦٦
٤٢ ميدان البصرة شارع دجلة من شهاب - المهندسين
تليفون : ٧٤٩٢١٤٥ فاكس : ٧٦١٨٣٨١
E-Mail:alarabi5@intouch.com